مركز دراسات الوحدة العربية

مشروع سورية الكبرى

دراسة في أحد مشروعات الوحدة العربية في النصف الأول من القرن العشرين

نجلاء سعيد مكاوي

هذا الكتاب

ترى الكاتبة أن فكرة «سورية الكبرى» (وهي بلاد الشام، أو سورية الطبيعية التي قسمتها بريطانيا وفرنسا إلى أربع دول: سورية، ولبنان، وشرق الأردن، وفلسطين، في عام ١٩٢٠، بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى) كانت حلماً راود الأمير فيصل بن الشريف حسين، حيث رأى أنه لا يمكن دمج الحجاز وسورية في حكومة واحدة، إلا أنه بعد دخوله دمشق، وإعلان قيام الحكومة العربية هناك، اضطر إلى أن يقبل بحكم جزء من «سورية الكبرى». ومنذ ذلك الوقت صارت علاقة الهاشميين بـ «سورية الكبرى» مجرد محاولات لمنع تجزئتها على يد الدول الأوروبية.

وتعتبر الكاتبة أن إخراج الأمير فيصل من دمشق كان بداية مرحلة تاريخية جديدة دشّنت العلاقة بين الهاشميين و«سورية الكبرى». بدأت هذه المرحلة مع الأمير عبد الله بن الشريف حسين، الذي أعاد طرح المشروع بعد قليل من تنصيبه أميراً على شرق الأردن (١٩٢١).

وقد أدى طرح هذا المشروع، كما ترى الكاتبة، إلى اعتراض فرنسا وأعوانها، فيما أضيف إلى هؤلاء المعارضين قوى وطنية، قطرية النظرة، وأخرى عربية، قومية النظرة، لم تر في «سورية الكبرى» مشروعاً وحدوياً قومياً، بل تحقيقاً لأطماع الأمير عبد الله (الملك لاحقاً)، فيما فزع حكام السعودية من المشروع الذي من شأنه مضاعفة قوة الأمير الصاعدة، الذي يحلم باستعادة ملك والده، الشريف حسين، في الحجاز. وقد استقوت الأخيرة بمصر، فنشأ المحور السعودي ـ المصري الذي وقف بالمرصاد لمشروع «سورية الكبرى».

وتتعقّب الكاتبة ما أحاط بهذا المشروع من تحالفات وتحوّلات، عربية، ودولية، تمخضت عنها الحرب العالمية الثانية، والحرب العربية ـ الإسرائيلية (١٩٤٨ ـ ١٩٤٩)، وتداعيات ذلك كله على الوضع الداخلي في سورية.

وقد ظل اعتلاء عرش سورية، ثم توحيدها مع باقي الأقطار السورية، ضمن مشروع «سورية الكبرى» على رأس أجندة السياسة الخارجية الأردنية، على مدار ثلاثين عاماً، وحتى اغتيال صاحب المشروع، الأمير عبد الله (الملك لاحقاً) في تموز/ يوليو ١٩٥١.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ١٢ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN 978-9953-82-310-2

مركز دراسات الوحدة العربية

مشروع سورية الكبرى

دراسة في أحد مشروعات الوحدة العربية
في النصف الأول من القرن العشرين

نجلاء سعيد مكاوي

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
مكاوي، نجلاء سعيد
مشروع سورية الكبرى: دراسة في أحد مشروعات الوحدة العربية في النصف الأول من القرن العشرين / نجلاء سعيد مكاوي.
٣٣٦ ص.
ببليوغرافية: ص ٣١٣ - ٣٢٦.
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-9953-82-310-2
١. سورية الكبرى، مشروع. ٢. الوحدة العربية. ٣. بلاد الشام. أ. العنوان.
956.9

العنوان بالإنكليزية

The Greater Syria Initiative:
A Study of One of the Initiatives for Arab Unity
in the First Half of the Twentieth Century
by Najla Sa'id Makkawi

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ - لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ - ٧٥٠٠٨٥ - ٧٥٠٠٨٦ - ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، نيسان/أبريل ٢٠١٠

الإهـــــداء

إلى من أفخر بانتسابي إليه ... أبي

إلى من أعتزّ بكوني جزءًا منها ... أمي

إليهما البداية ...

نجـلاء

المحتويـــــات

خلاصــة الكتــاب

مقدمـة

طرح الأمير عبد الله بن الحسين، أمير شرق الأردن، مشروعاً لتوحيد «سورية الكبرى»، بعد قليل من تنصيبه أميراً على شرق الأردن، عام ١٩٢١، إلا أن مشروع الأمير هذا واجهته عقبات حالت دون تحقيقه، ولذلك يستحق منا هذا الأمر دراسة المشروع، والمنحنيات التي مرّ بها، وردود الفعل تجاه الدعوة إليه.

لقد رفرفت رايات القومية العربية، مبكراً، في المشرق العربي الذي امتشق سلاح القومية العربية، في مواجهة الحكم العثماني (المسلم). وما إن وضعت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) أوزارها، حتّى انحسرت السلطة العثمانية عن ذاك المشرق الذي رزح تحت الانتدابين الفرنسي والبريطاني، بعد أن تمّ تمزيقه إلى أقطار خمسة، هي: العراق، وسورية، ولبنان، وشرق الأردن، وفلسطين، وذلك تنفيذاً لاتفاقية سايكس ـ بيكو.

وما إن تولى عبد الله بن الحسين إمارة شرق الأردن، حتّى سخّر الطموح القومي العربي لتحقيق طموحاته في تولّي ملك الأقطار السورية الأربعة، بعد توحيدها تحت تاجه، وخاصة أن الوحدة العربية كانت الهدف المعلن لوالد الأمير، شريف مكة، الحسين بن علي الذي تطلع إلى إقامة دولة عربية موحّدة، يقسم حكمها على أبنائه: علي، وفيصل، وعبد الله، طبقاً لوعود بريطانيا له.

لقد توهّم الأمير عبد الله أن بريطانيا ستساعده في تحقيق طموحه باعتلاء عرش سورية، بعد أن منحته شرق الأردن، مؤقتاً، في سبيل إرضائه، بعد إقصاء شقيقه فيصل عن سورية بيد الفرنسيين، وتوليته عرش العراق الذي كان الطموح الأوّل لعبد الله، فأراد الأمير أن يعوّض خسارته لعرش العراق، وضياع

ملك أبيه في الحجاز على يد السعوديين، وأن يمتلك مناطق أهم وأغنى من شرق الأردن الفقير.

أولاً: مسيرة مشروع «سورية الكبرى» حتّى الحرب العالمية الثانية

ظلّ اعتلاء عرش سورية، ثمّ توحيدها مع باقي الأقطار السورية، في ما سمّي مشروع «سورية الكبرى»، على رأس أجندة السياسة الخارجية الأردنية، على مدار ثلاثين عاماً، وحتّى اغتيال صاحب المشروع، الأمير عبد الله بن الحسين، في تموز/يوليو ١٩٥١. مع ذلك، فإن كلّ الجهود التي بذلها الأمير، في هذا الصدد، ذهبت سدى، ولم ينفع الوعد الشفهي من وزير المستعمرات البريطاني، ونستون تشرشل، إلى الأمير عبد الله بمساندته في طموحه ذاك، فيما لم يتّعظ عبد الله من وعود مكماهون السرابية لوالده الحسين بن علي.

استمر الأمير عبد الله في التبشير بمشروع «سورية الكبرى»، دون أن يجري تقديراً دقيقاً للموقف، بعد أن استقرت الأمور بين فرنسا وبريطانيا، في الأراضي المشمولة بـ «سورية الكبرى»، فحاول خطب ودّ فرنسا، صاحبة السلطة الفعلية في سورية، آنذاك، حتّى تساعده في إعلان الوحدة بين شرق الأردن وسورية، إلى درجة أنّه اتخذ موقفاً مضاداً من الثورة السورية التي قامت في جبل الدروز، عام ١٩٢٥، وساعد القوات الفرنسية التي تعاونت مع القوات البريطانية في ملاحقة الثوار الذين أفلتوا إلى شرق الأردن، الأمر الذي أدى إلى تدني مكانة الأمير عبد الله بين الوطنيين السوريين.

زاحم الملك فيصل بن الحسين، ملك العراق، أخاه الأمير عبد الله، في دعوته إلى الوحدة السورية الكبرى التي كان يحلم فيصل بتحقيقها، ثمّ ضمّها إلى العراق، ليحقق وحدة البلاد العربية الآسيوية التي لطالما كانت هدفاً له ولوالده من قبله، خاصة مع علو مكانة فيصل لدى القوميين السوريين، وبزوغ نجمه في سماء القومية العربية، بينما اقترن اسم عبد الله، اقتراناً كاملاً، ببريطانيا، وخضوعه الكامل لها، وتحكّمها في كلّ شؤون إمارته. بيد أن وفاة فيصل أزالت من أمام عبد الله عائق تزعّم الأوّل لحركة الوحدة العربية في بلاد المشرق، آنذاك، ومن ثمّ أخذ عبد الله يتقدم في دعوته لسورية الكبرى، على أساس انفراده بزعامة الهاشميين، «أصحاب الحق التاريخي في سورية» على حدّ ادعائه.

لم تكن الوحدة السورية الكبرى، آنذاك، هدفاً لعبد الله فحسب، بل كانت مطلباً من صميم المطالب القومية للسوريين واللبنانيين، وذلك مع تأكيد النزعة الإقليمية، فقام العديد من المؤتمرات السورية واللبنانية الداعية إلى الوحدة السورية، فيما اختلفت مطالب الوحدويين السوريين عن مطالب عبد الله الذي أراد الوحدة تحت تاجه، إلا أن هذا الخلاف انحسر بعد ذلك بين عبد الله والسوريين فحسب، وخرج لبنان من دائرة المطالبة بالوحدة السورية، نظراً إلى أن المسلمين بدأوا يطالبون بحقوقهم في إطار الجمهورية اللبنانية، وعلّقوا مطالبتهم بالوحدة السورية.

توجّه الأمير عبد الله إلى فلسطين، أقرب الأقطار التي نتجت من تقسيم «سورية الكبرى» إلى شرق الأردن، في محاولة لضمّها كخطوة على الطريق الموصل إلى وحدة «سورية الكبرى»، وساعده في ذلك وقوع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، ممّا سهّل على الأمير إقحام نفسه في أمرها. بيد أن الفلسطينيين رفضوا هذا التدخل تماماً، لتأكدهم من أن هدف الأمير الأساسي هو ضمّ فلسطين إلى الأردن، ولشكّهم في وجود علاقة بين الأمير والقيادات الصهيونية.

وقد شهدت نهاية تلك الفترة تكثيف الأمير عبد الله لجهوده داخل سورية، ومحاولته استغلال ضغط الحركة الوطنية على سلطات الانتداب، عن طريق أعوانه من سياسيي سورية من أجل الترويج لمشروعه، لأن الحلّ الأمثل للأوضاع في سورية هو إعلان عبد الله ملكاً عليها، الأمر الذي أدى إلى انتشار إشاعة قوية في حزيران/يونيو ١٩٣٩، تقول إن ارتقاء عبد الله عرش سورية بات شيئاً مؤكّداً، فما كان من ملك السعودية، عبد العزيز بن سعود الذي انزعج من هذه الإشاعة، إلا أن بذل الكثير من الجهود لدى بريطانيا وفرنسا، لتولية ابنه فيصل عرش سورية، خوفاً من اعتلاء عبد الله هذا العرش، وهو ما يهدّد الأسرة السعودية، ووجودها في شبه الجزيرة العربية.

ثانياً: مشروع «سورية الكبرى» من الحرب العالمية الثانية حتّى مباحثات الوحدة العربية

ما إن اندلعت الحرب العالمية الثانية، في خريف ١٩٣٩، حتّى حاول الأمير استغلال قيام الحرب، وحاجة بريطانيا إلى استقرار مستعمراتها العربية، في مواجهة قوات المحور، لصالح تنفيذ مشروع «سورية الكبرى»، عن طريق إقناع بريطانيا بأن المشروع سيدعم الاستقرار في المنطقة العربية. كما إنّ تورّط فرنسا في

الحرب، واستسلامها للألمان، شجّعا عبد الله على المضي في مساعيه إلى تحقيق المشروع، فانتعشت آماله بأن يحلّ محل فرنسا في سورية، بدعم من بريطانيا.

جاء تصريح وزير الخارجية البريطاني، أنتوني إيدن، في أيار/مايو ١٩٤١، الذي أعلن فيه دعم بريطانيا المطلق لأي مشروع وحدوي عربي ينال الموافقة، ليشجّع الأمير على مطالبة بريطانيا، رسمياً، بدعم جهوده لتنفيذ مشروع «سورية الكبرى». بيد أن الحكومة البريطانية لم تقدّم إلى الأمير أية وعود بالاستجابة لطلبه، حيث كان من الصعب على بريطانيا أن تعلن تأييدها لسورية الكبرى، تحت قيادة عبد الله، لأن ذلك، وفي مثل تلك الظروف، كان سيواجه موقفاً مضاداً من قبل فرنسا التي كانت على يقين تام من أن بريطانيا تسعى إلى دمج سورية في دولة عربية كبرى، ووضعها تحت النفوذ البريطاني.

وذلك على الرغم من كلّ محاولات الحكومة البريطانية الدائمة لطمأنة فرنسا من ناحية سورية، وإعلانها عدم وجود أية مطامع بريطانية إقليمية في سورية، وهو ما لم يكن حقيقياً، حيثُ إنَّ دراسة أمر الوحدة السورية الكبرى كان ضمن أجندة الإدارة البريطانية، في تلك الفترة، لكن دون اتخاذ قرار بدعمها فعلياً، أو الإعلان عن ذلك، تجنّباً لإثارة فرنسا والبلدان العربية المعارضة للمشروع، وخاصة مصر والعربية السعودية.

وعندما أعادت الحكومة البريطانية الدعوة إلى الوحدة العربية من خلال تصريح إيدن الثاني، في شباط/فبراير ١٩٤٣، قام عبد الله بعمل صياغة رسمية لمشروع «سورية الكبرى»، تقدّم بها إلى الحكومة البريطانية، وعرض فيها مشروعين للوحدة السورية، المشروع **الأوّل** سمّي: «مشروع الدولة السورية الموحّدة»، وتضمّن استقلال سورية بحدودها الطبيعية، تحت حكم عبد الله بن الحسين، مع وجود إدارة خاصة في بعض مناطق فلسطين، ولبنان القديم، ثمّ يُؤَلَّفُ بعد ذلك اتحادٌ من الدولة السورية الموحّدة والعراق. والمشروع **الثاني** سمّي: «مشروع تأسيس دولة سورية اتحادية» تضمّ الأقطار الأربعة، ويكون عبد الله رئيساً لها، وتعطى المناطق ذات الأكثرية اليهودية في فلسطين إدارة لامركزية، ثمّ يؤلّف اتحاد عربي من الدولة السورية الاتحادية والعراق.

وقد تزامن ذلك مع دعوة العراق إلى مشروع «الهلال الخصيب»، حيث تحرّك رئيس الوزراء العراقي، نوري السعيد، في اتجاه موازٍ للاتجاه الأردني، داعياً إلى وحدة «الهلال الخصيب»، حيث توحيد الأقطار السورية الأربعة، ثمّ

انضمامها إلى العراق. بيد أن المشروعين ـ سورية الكبرى والهلال الخصيب ـ واجها معارضة شديدة، على اعتبار أنهما قاما على أساس زعامة الحكّام الهاشميين، في الأردن والعراق. لذلك، فإن الارتباط بينهما وثيق، وسيؤديان، في حال تحقيقهما، إلى توسع هاشمي، وتغيير موازين القوى في المنطقة العربية لصالح الهاشميين، على حساب مصر والعربية السعودية، فضلاً على أن ارتباط الأسرة الهاشمية الحاكمة، في العراق والأردن، ببريطانيا، كان سبباً رئيسياً في الرفض العربي العام للمشروعين.

في ذلك الوقت، تحرّك النظام المصري لتزعّم حركة الوحدة العربية، في مقابل جهود الأمير عبد الله الذي تجاهل مكانة مصر على الساحة العربية، واعتبر أن الزعامة العربية تنحصر في الأسرة الهاشمية. لذلك، ولأسباب أخرى، بادر مصطفى النحاس، رئيس الوزراء المصري، إلى التحرّك بدفع عملية الوحدة العربية، وبدأ في تفعيل الدور المصري في المنطقة، ودفع مصر إلى تيار العروبة، بعد أن كانت خارج إطار التفاعل العروبي في الفترة السابقة. وهنا تقاطع النظام المصري مع نظيره السعودي، في مواجهة طموحات الأمير عبد الله، المتمثلة في مشروع «سورية الكبرى».

ثالثاً: «سورية الكبرى» أثناء تأسيس جامعة الدول العربية

كان مشروع «سورية الكبرى» من المحاور الرئيسية التي ارتكزت عليها مباحثات إنشاء جامعة الدول العربية، حيثُ إنَّ الأمير عبد الله وجد في هذه المباحثات فرصة لمناقشة الوحدة السورية، بل إنّه عرض هذه الوحدة، كشرط أساسي لقيام الوحدة العربية، على أساس أنّه لا يجوز العمل على وحدة كافة البلدان العربية، بما فيها مصر والعراق، قبل أن تتحد «سورية الكبرى» أولاً، وهو ما أكده عبد الله خلال تعليماته إلى رئيس وزرائه، توفيق أبو الهدى، الذي مثّل الأردن في المشاورات التمهيدية لإنشاء جامعة الدول العربية.

وفي المباحثات التمهيدية بين النحاس وأبو الهدى، تمسّك الأخير بضرورة تحقيق الوحدة بين الأقطار السورية الأربعة، تحت زعامة الأمير عبد الله، وأن يكون نظام الحكم في هذه الوحدة ملكياً. وفي الوقت الذي تابع فيه الأمير نشاطه على الجانب الآخر، في سورية، عن طريق الاتصال ببعض الزعماء السوريين، استمر عبد الله في الإعلان عن موقفه من الوحدة العربية، في كلّ أحاديثه، وعلى كلّ المستويات، مؤكّداً ضرورة البدء بوحدة «سورية الكبرى».

انعكس موقف الأمير عبد الله هذا على كلّ المشاورات التمهيدية التي أجرتها الحكومة المصرية مع البلدان العربية الأخرى، وخاصة السعودية التي خشيت، في البداية، من قبول الاشتراك في المحادثات، خوفاً من إثارة موضوع «سورية الكبرى»، ثمّ بعد موافقتها على إجراء المحادثات، أكدت رفضها مشروع «سورية الكبرى»، رفضاً قاطعاً. وقد كان ذلك، أيضاً، هو رأي الوفدين السوري واللبناني، خلال المحادثات نفسها.

كان مشروع «سورية الكبرى» ضمن أهم الموضوعات التي طرحت في جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام، وخاصة في الجلسة السادسة، في ٤ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٤٤ التي شهدت جدلاً وخلافاً شديداً بين الحكومات العربية، حول مشروع «سورية الكبرى»، وخاصة بين جميل مردم، وزير الخارجية السوري، ونظيره الأردني، توفيق أبو الهدى، عندما تحدّث مردم عن موقف بلاده الرافض لمشروع الأمير. وفي المقابل، عبّر يوسف ياسين، مندوب الملك السعودي، عن مخاوف العربية السعودية من إثارة الموضوع، ورفضها التام له، وحرصها على استقلال سورية ولبنان.

وفي الوقت الذي كان العرب يتباحثون فيه لوضع الخطوط العامة لمشروع الوحدة العربية، كانت الحكومة البريطانية تدرس مشروع «سورية الكبرى» من منطلق آخر، وهو كيفية الاستفادة منه في حلّ مشكلة تقسيم فلسطين، وذلك من خلال اللجنة الخاصة بفلسطين التي شكّلها مجلس الوزراء البريطاني في تموز/يوليو ١٩٤٣، لدراسة أوضاع فلسطين بعد الحرب، حيث جاء في تقرير هذه اللجنة النهائي توصية بتقسيم فلسطين، وإقامة دولة سورية جنوبية من شرق الأردن، والمناطق العربية في فلسطين، تحت رئاسة الأمير عبد الله، على أن ينظر في أمر تنفيذ وحدة «سورية الكبرى»، بِكُلّ أجزائها، مرة واحدة، كهدف بعيد المدى، الأمر الذي أدى إلى عودة الأمير عبد الله، مرة أخرى، إلى استخدام ورقة فلسطين، بعد أن علم بإعادة طرح بريطانيا لمسألة تقسيم فلسطين.

أدى طرح مشروع «سورية الكبرى»، أثناء مباحثات جامعة الدول العربية، إلى ظهور المحاور الإقليمية بين بعض البلدان العربية، فشكّلت مصر والسعودية وسورية محوراً سياسياً معادياً للأمير ومشروعه، ولكل طموحات الهاشميين، وكوّن العراق والأردن محوراً مضاداً عبّر عن طموحات الهاشميين في الزعامة العربية، وإقامة «سورية الكبرى»، ثمّ «الهلال الخصيب». وقد تبلور هذا في

العديد من اللقاءات والاجتماعات التي جمعت بين قادة كلّ محور على حدة، والتي كُثفت مع بداية عام ١٩٤٥ الذي شهد تحرّكاً نشطاً للأمير عبد الله داخل سورية، بعد الإحباطات التي تعرّض لها، عقب فشل الحكومة الأردنية في إحراز أية نتيجة إيجابية لصالح المشروع في مباحثات جامعة الدول العربية.

وقد لاقت جهود عبد الله الدعائية داخل سورية ردّ فعل عنيفاً، خاصة من قبل الرئيس السوري شكري القوّتلي، الذي أكد في إحدى خطبه أن «سورية الكبرى» لا بُدَّ من أن تكون جمهورية، وعاصمتها دمشق. وقد تصعّدت الحرب الكلامية بين الجانبين، السوري والأردني، الأمر الذي أسفر عن توتر في العلاقات بين الدولتين. وهو ما حدث، أيضاً، بين لبنان والأردن، في أعقاب موجة من التصريحات والتصريحات المضادة بين حكومتي البلدين.

أسفرت المباحثات النهائية لتأسيس جامعة الدول العربية عن وضع ميثاق الجامعة الذي، ونتيجة للخلاف الذي تسبّب فيه مشروع «سورية الكبرى»، نصّ على مواد أضعفته، وأبعدت جامعة الدول العربية عن مشروع الوحدة، حيثُ إنَّ رغبة شرق الأردن في تنفيذ المشروع، ومساعدة العراق له، إلى جانب محاولة الأطراف العربية الأخرى الوصول بالميثاق إلى مستوى العائق أمام هذا المشروع، أدت في النهاية إلى سيطرة الأطماع الشخصية، والنزعة الإقليمية، والخلافات الأسرية بين الحكام العرب، على سير المباحثات التي أظهرت جامعة الدول العربية في صورة ضعيفة.

رابعاً: تداعيات استقلال الأردن على مشروع «سورية الكبرى»

حاول عبد الله بن الحسين استغلال التحوّلات الدولية التي تمخّضت عنها الحرب العالمية الثانية؛ فقد ولد «المعسكر الاشتراكي»، وعلى رأسه الاتحاد السوفياتي، وتراجع موقع كلّ من بريطانيا وفرنسا داخل «المعسكر الاستعماري» لحساب الولايات المتحدة الأمريكية التي طفقت تحاول توسيع دائرة مستعمراتها، بما يوازي قوتها داخل ذلك المعسكر، على حساب بريطانيا وفرنسا.

كانت أهم النتائج الإيجابية التي حصل عليها الأمير عبد الله نتيجة التبدلات الدولية، وإعادة بريطانيا النظر في سياساتها في المنطقة، هي حصول شرق الأردن على الاستقلال. فقد وقّعت بريطانيا مع شرق الأردن معاهدة، في آذار/مارس ١٩٤٦، اعترفت بريطانيا، في المادة الأولى منها، بشرق الأردن دولة مستقلة،

وبالأمير عبد الله ملكاً عليها، وتحوّل اسم إمارة شرق الأردن إلى «المملكة الأردنية الهاشمية»، وبويع عبد الله بن الحسين ملكاً عليها.

كان استقلال الأردن استقلالاً شكلياً فحسب، فقد استمرت الهيمنة البريطانية على شؤون الأردن، الداخلية والخارجية، فضلاً على مرابطة بعض القوات البريطانية في الأردن، ومنح هذه القوات كافة التسهيلات اللازمة لإقامتها، الأمر الذي صعّد من حدة المعارضة تجاه الملك عبد الله، ومشروعه الوحدوي، على المستويات الرسمية، وغير الرسمية، ولا سيّما في سورية ولبنان. وقد جاء ذلك على عكس ما توقّعت بريطانيا، وتوقّع الملك، بأن الاستقلال سيزيد من فرص تنفيذ المشروع، وينسف مبرّرات رفضه.

شهد عام ١٩٤٦ عدة فعاليات من أجل تحقيق «سورية الكبرى»، ليس من جانب الملك عبد الله فحسب، بل أيضاً من الجانب البريطاني، متمثلاً في رجال الاستخبارات البريطانية الذين كثّفوا نشاطهم في سورية، فأخذوا يحيكون المؤامرات لإثارة البدو، بعد أن طالب السوريون بجلاء القوات الأجنبية عن بلادهم، وذلك لكي تحلّ بريطانيا محل فرنسا في سورية، ومن ناحية أخرى يستفيد البريطانيون من تأليب البدو على الحكومة السورية، في محاولة لكسبهم في صف الملك عبد الله، ومشروع «سورية الكبرى». هذا، مع ملاحظة أن رجال بريطانيا في سورية كانوا مختلفين في ما بينهم إزاء مشروع «سورية الكبرى».

على صعيد آخر، ونتيجة لاقتناع الملك عبد الله بأهمية توحيد الجهود مع الدولة الهاشمية الأخرى (العراق)، فإنه خلال عام ١٩٤٦، قام بعدة خطوات، في مواجهة تنامي قوة المحور السعودي ـ المصري، وحاول التنسيق مع نوري السعيد، والأمير عبد الإله، الوصي على عرش العراق، في ما تجلّى التنسيق بين الدولتين، في محاولتهما تقوية وضع الهاشميين عن طريق التقرّب من تركيا، وإنشاء كتلة شرقية من الأردن، والعراق، وتركيا، تسعى إلى ضمّ سورية إليها، في ما بعد. وكان نوري السعيد هو بطل هذا التوجّه، طيلة عام ١٩٤٦، الأمر الذي أقلق السوريين كثيراً، خاصة مع وجود العديد من المشكلات المتنازع عليها بين تركيا وسورية، وأهمها ميناء الإسكندرونة.

على الجانب الآخر، حاول الملك عبد الله استخدام رغبة بعض الموارنة في لبنان في إقامة وطن قومي مسيحي، لكسب تأييدهم لمشروع «سورية الكبرى»، مقابل إقامة هذا الوطن ضمن إطار المشروع، وذلك بعد أن أعلن الموارنة عن

رفضهم للمشروع، خوفاً من الانصهار داخل دولة تسكنها أكثرية إسلامية، فحاول الملك عبد الله أن يتغلّب على هذا العائق، ويكسبهم في صف المشروع، إلا أن معظم اللبنانيين المسيحيين ظلّوا على معارضتهم للمشروع، خوفاً من ابتلاع لبنان، تدريجياً، وإدماجه في دولة إسلامية كبيرة.

وفي نهاية عام ١٩٤٦، وتحديداً في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن الملك عبد الله مشروع «سورية الكبرى»، كمبدأ ثابت في السياسة الخارجية الأردنية، ودعا إلى وحدة بلاد الشام، كهدف رئيسي له ولحكومته، الأمر الذي أثار ردود فعل قوية، خاصة في سورية ولبنان، على المستوى الرسمي، في مجلسي النواب السوري واللبناني، وفي تبادل التصريحات بين رجال الحكومتين السورية واللبنانية، وبين حكومة الأردن، فضلاً على هجوم الصحافة السورية واللبنانية على الملك، ودولته، ومشروعه، وإعلان الجمعيات والهيئات وكبار الشخصيات في سورية ولبنان رفضهم دعوة الملك، واستنكار تصريحاته، وتصريحات رجال حكومته، في ما يتعلق بموضوع «سورية الكبرى»، مؤكّدين تمسّكهم بالنظام الجمهوري، وباستقلال بلادهم.

أما جامعة الدول العربية، فقد اجتمعت اللجنة السياسية فيها، في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦، وأعلنت رفضها، رفضاً نهائياً، لمشروع «سورية الكبرى»، لا لأنه يتعارض مع ميثاق الجامعة فحسب، ولكن لأن سورية، صاحبة الشأن، قد قالت كلمتها الفاصلة فيه. ثمّ أصدر مجلس الجامعة العربية قراراً، في ٢٨ من الشهر نفسه، أكد فيه صيانة استقلال وسيادة دول الجامعة، واحترام نظام الحكم في كلّ منها، والتمسك بالميثاق واحترامه، وتنفيذه نصاً وروحاً، وهو ما يعدّ رفضاً قاطعاً للمشروع من قبل جامعة الدول العربية التي اعتبرت أنّه «مسألة منتهية» يجب عدم الحديث فيها مرة أخرى.

خامساً: مشروع «سورية الكبرى»
في أعقاب الإعلان الرسمي وحتّى حرب ١٩٤٨

مع بداية عام ١٩٤٧، بدأ الملك عبد الله السعي وراء الحصول على الدعم التركي لمشروعه، وتوثيق علاقته بتركيا، فقام بزيارتها في كانون الثاني/يناير، واعترف خلال هذه الزيارة بضمّ تركيا لميناء الإسكندرونة، الأمر الذي أثار قدراً كبيراً من الاستياء في كافة الدوائر العربية، وخاصة في سورية التي اعتبرت

تصرّف الملك هذا ثمناً يدفعه لتركيا مقابل دعمها لمشروع «سورية الكبرى»، وهو ما مثّل تحدياً للسوريين، واستهتاراً بشعورهم نحو جزء مسلوب من وطنهم، الأمر الذي زاد من توتر العلاقات بين الأردن وسورية.

وعلى الرغم ممّا أثاره تقدّم علاقة تركيا بالأردن، فإن شيئاً لم يحدث ممّا توقّعته الصحف، وخشيته الدوائر السياسية في سورية، ولم تسفر الأحداث عن أكثر من توقيع معاهدة صداقة وتحالف بين تركيا والأردن، ولم يستفد الملك عبد الله من تقرّبه من تركيا شيئاً عملياً يذكر في سبيل تحقيق مشروع «سورية الكبرى»، إلا أن زيارته إلى تركيا أدخلت المشروع في مأزق جديد.

كثرت الأحاديث عن مشروع «سورية الكبرى»، بعد زيارة الملك عبد الله إلى تركيا، واستنتاج البعض أن تركيا دخلت معركة «سورية الكبرى»، لتساعد الملك عبد الله على تنفيذه، بالإضافة إلى استمرار الحكومة الأردنية في تبنّي المشروع، كمبدأ أساسي لسياستها الخارجية، حتّى بعد قرار جامعة الدول العربية، ورغم المعارضة العنيفة التي اصطدم بها المشروع من قبل كلّ البلدان العربية، فأعطى كلّ ذلك شعوراً عاماً بأن المشروع يقترب من التنفيذ، ولو عن طريق القوة. وقد فجّرت صحيفة **أخبار اليوم** القاهرية قنبلة سياسية خطيرة، عندما نشرت معلومات في عددها الصادر في أول شباط/فبراير ١٩٤٧، عن وجود خطّة يدبّرها الملك عبد الله في الخفاء، لتحقيق مشروع «سورية الكبرى»، بالاتفاق مع نوري السعيد، وعملاء بريطانيين، بعد أن فشل هؤلاء في تحقيق المشروع، عن طريق الدعاية والخطب، فاتجهوا إلى تنفيذه بالقوة. وأكدت الصحيفة أن واضعي الخطّة بدأوا بتنفيذها، بتوزيع رجال جيش شرق الأردن على الحدود مع سورية وفلسطين، وإثارة الاضطرابات بين القبائل السورية، وتحريضها على الحكومة، لينتهز الملك عبد الله الفرصة، وتدخل قواته الأراضي السورية، ويحتلها، ثمّ يبادر الذين يعملون معه في المشروع إلى مبايعته ملكاً على سورية، ويجد السوريون أنفسهم أمام الأمر الواقع.

أحدث هذا الخبر انفجاراً في الأوساط السياسية السورية، وتناولته الصحف السورية بالعرض والتفنيد والهجوم، وكذلك، الصحف اللبنانية، فيما أظهر الرئيسان السوري واللبناني التضامن اللبناني ـ السوري، في مواجهة مشروع الملك عبد الله، كما أثير الموضوع في جلسة الثاني عشر من شباط/فبراير ١٩٤٧ لمجلس النواب اللبناني.

وعلى الرغم من قيام الملك عبد الله بتهدئة الموقف من خلال عدة تصريحات له، نفى فيها قصة حشد الجيش الأردني على حدود سورية، نفياً تاماً، وأعلن التزامه بميثاق جامعة الدول العربية، وعدم نيته الإساءة إلى سورية، فإن الصحف العربية، وخاصة المصرية، استمرت تتناقل الأخبار والمعلومات التي تؤكد وجود مساع حقيقية لتنفيذ المشروع، عسكرياً.

أيضاً، كان لا بُدَّ أن يكون للعربية السعودية موقف حيال ما أكدته الصحف، ووكالات الأنباء، عن اقتراب تنفيذ مشروع «سورية الكبرى»، فقامت السعودية بإجراء سلسلة من الاتصالات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، عقب انتشار هذه الأنباء. كما سعى الملك السعودي لدى الحكومة البريطانية إلى وقف كلّ ما يقال عن هذا المشروع، لأنه كان شديد الاقتناع بأن بريطانيا تقف وراءه، وأنها القوة الوحيدة القادرة على إيقاف أية محاولة من جانب الملك عبد الله لتنفيذه، سواء أكانت دعائية أم عملية.

وقد حاول الملك عبد الله، بعد ذلك، أن يثبت بالأدلة الوثائقية، أن سورية، ولبنان، والأردن، وفلسطين، هي وحدة طبيعية، جزّأتها المصالح الأوروبية، وأن الهاشميين قدموا الكثير من أجل جمع شمل هذه البلاد، وإقامة هذه الوحدة الطبيعية. ولذلك قام الملك بنشر ما سمّي **الكتاب الأبيض الأردني** الذي اعتبر من أشهر الجهود الدعائية التي قام بها الملك عبد الله لتحقيق المشروع. واحتوى الكتاب على العديد من الوثائق التي تثبت رغبة السوريين في توحيد أجزاء «سورية الكبرى»، تحت رئاسة البيت الهاشمي، بدايةً من المؤتمر السوري عام ١٩٢٠.

وصل الضجيج حول المشروع ذروته، وذلك عندما أصدر الملك عبد الله بياناً، في الرابع من آب/أغسطس ١٩٤٧، أشار فيه إلى أن الدعوة إلى وحدة «سورية الكبرى» لا بُدَّ من أن تتعدّى مرحلة الأقوال فقط، وتأخذ شكلاً عملياً، في حدود الإمكانات المشروعة. وأكد الملك عبد الله أن شكل الحكم في الدولة السورية الكبرى أقرّه المؤتمر السوري العام عام ١٩٢٠، أما النظام الجمهوري الذي يتمسّك به البعض في سورية، فهو نظام أوجدته التجزئة الاستعمارية، فإما الرجوع إلى الأصل، وإما إجراء استفتاء جديد. ثمّ دعا الملك الأقاليم الشامية وحكوماتها إلى عقد مؤتمر تمهيدي يقرّر وضع الوحدة، أو الاتحاد السوري، موضع التنفيذ.

في أعقاب نشر هذا البيان، تواترت التصريحات والبيانات من قبل رجال الحكومات السورية، واللبنانية، والأردنية، وتصاعدت حدّة المعارضة للمشروع، ونقده، واتُّهم الملك عبد الله بأنه مدفوع في دعوته بيد أجنبية إلى إثارة الاضطرابات، وتوتير العلاقات بين البلدان العربية. أما على المستوى الشعبي، فقد شجبت المشروع كلّ فئات وطوائف الشعب السوري، كما عبَّر نواب الشعب عن رأيهم في المشروع، عقب إصدار بلاغ معارض لبيان الملك عبد الله من قبل الحكومتين السورية واللبنانية. فقد قدم قرابة الأربعين نائباً من نواب دمشق وحدها، عريضة وقّعوا عليها جميعاً، نصّت على أن نواب الأمة الموجودين في دمشق، يؤيدون ما صدر عن أركان الجمهوريتين السورية واللبنانية من بلاغ، باستنكار البيان الذي نشره الملك عبد الله، ويعلنون تأييدهم المطلق لِكُلّ ما ترى الحكومة اتخاذه من تدابير لصيانة استقلال البلاد وسيادتها، والمحافظة على النظام الجمهوري.

وقد استنكرت الصحف السورية واللبنانية بيان الملك، وشاركت في صنع الضجّة المثارة حوله، فيما تابعت الصحف المصرية، باهتمام، مشروع «سورية الكبرى»، وردود الأفعال تجاه طرحه، خاصة بيان آب/أغسطس. كما أنَّ تلك الصحف أجمعت على نقطتين مهمتين، وهما: علاقة بريطانيا بإثارة المشروع، وخطره على جامعة الدول العربية، وقضية فلسطين.

وفي عام ١٩٤٧، كانت الأحداث تتطور على الجبهة الفلسطينية، وأصبح تقسيم فلسطين بين العرب واليهود في المنطقة الهمّ العربي الأوّل، بينما بقي الملك عبد الله يصدر بيانات وتصريحات، والخلاف بين البلدان العربية على أشدّه، نتيجة طرح مشروع عبد الله الوحدوي.

في ذلك الوقت، بدت فلسطين أمام الملك عبد الله، المنفذ الوحيد، كي يخرج بمشروعه إلى حيّز التنفيذ، بيد أنّه لم يستطع السباحة عكس تيار الرأي العام العربي، فأصبح أكثر تكتماً في ما يتعلق بموقفه من التقسيم، خاصة بعد إدراكه لمدى تأثير موقفه هذا في إمكانية نجاحه في إحراز أي تقدّم خاص بمشروع «سورية الكبرى». فحرص الملك على التظاهر بمسايرة البلدان العربية في موقفها إزاء قضية فلسطين.

وعندما علم الملك عبد الله بنية بريطانيا في الانسحاب من فلسطين، أقلقه ذلك، ورأى أن قرار الانسحاب سيؤثر فيه، وفي وضعه، وطموحاته

بالنسبة إلى فلسطين، تأثيراً كبيراً، فبدأ يمهّد لتواجده الدائم في فلسطين، واستمر في تظاهره بمعارضة التقسيم. بيد أنّه قام بعدة اتصالات مع قادة الصهاينة، عرض فيها رؤيته للتقسيم التي تمحورت حول استيلائه على الجزء المخصّص للعرب، وضمّه إلى شرق الأردن، وقيام دولة يهودية في الجزء الآخر.

أثارت أطماع عبد الله في فلسطين البلدان العربية الأخرى، في وقت تأزمت فيه القضية الفلسطينية، واقتربت المواجهة مع الصهاينة، الأمر الذي أثّر بشكل كبير في نتيجة الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى التي دخلتها البلدان العربية وقادتها، كلّ له مخطّطاته وطموحاته، في حين سيطر هاجس «سورية الكبرى» على البعض، فقد كان هذا المحدّد الرئيسي لموقف الملك عبد الله من تقسيم فلسطين، إذ دخل الحرب، وهو موافق على وجود دولة يهودية داخل أراضي فلسطين، ومصمّم على احتفاظه بالجزء الباقي، وضمّه إلى مملكته، بعد أن فشل في ضمّ أي جزء آخر من «سورية الكبرى» إلى هذه المملكة.

سادساً: مشروع سورية الكبرى من حرب ١٩٤٨ حتّى اغتيال الملك عبد الله

تمخّضت الحرب العربية ـ الإسرائيلية (١٩٤٨ ـ ١٩٤٩) عن استيلاء إسرائيل على نحو ٧٨ بالمئة من مجموع الأراضي الفلسطينية، وبقي للعرب نحو ٢٢ بالمئة. وتموضع الجيش الأردني في القسم الشرقي من فلسطين الذي مثّل النسبة الأكبر ممّا بقي للعرب من أراضي فلسطين. وفي الوقت الذي حاول فيه رأس الحركة الوطنية الفلسطينية، آنذاك، الحاج أمين الحسيني، أن يقطع الطريق على محاولات الملك عبد الله ضمّ الأراضي الواقعة تحت سيطرة جيشه، تحرك عبد الله بسرعة، وأوعز إلى مؤيديه في القسم الشرقي من فلسطين، الذين نظّموا مؤتمرات، عام ١٩٤٨، في كلّ من عمّان وأريحا (تشرين الأوّل/أكتوبر، وكانون الأول/ديسمبر)، وذلك لتأييد عبد الله، ومبايعته ملكاً على فلسطين وشرق الأردن، بعد توحيدهما، وهو ما تمّ فعلاً في أيار/مايو ١٩٥٠، وأصبح اسم القسم الشرقي من فلسطين منذئذ: «الضفة الغربية للأردن».

ومع وقوع أول انقلاب عسكري في سورية، في آذار/مارس ١٩٤٩، بقيادة حسني الزعيم، توجّه الملك عبد الله إلى سورية، المسرح الرئيسي لطموحاته،

فأخذ يجدد دعوته إلى المشروع، وأسرع ـ كعادته ـ في توزيع جهوده في عدة اتجاهات لتنفيذه، اعتقاداً منه بمساندة الزعيم له، إلا أن الأخير توجّه إلى الجانب المصري ـ السعودي، بعد محاولات لاجتذابه، حيث أثار تحرّك عبد الله ناحية الزعيم، ومحاولة كسبه لمعسكر الهاشميين، حكومتي مصر والسعودية، وبدا كعمل موجّه ضدهما، لتوسيع النفوذ الهاشمي في سورية على حسابهما.

أما الزعيم، فقد أخذ يوازن بين ربحه وخسارته، فإذا كسب الأردن والعراق، فسوف يخسر مصر والسعودية، لذلك كان لا بُدَّ له من أن يختار بين أمرين، فإما الوعد بالإنعاش الاقتصادي البطيء لبلاده، عن طريق التعاون مع المملكتين الهاشميتين، وإما المنافع السياسية والمالية العاجلة، المتأتية من المساعدات المصرية ـ السعودية. وقد قرّر اختيار الأمر الأخير، وهو بذلك اشترى نصره الدبلوماسي الذي كان ثمنه استنكار مشروع «سورية الكبرى»، ورفض أي تقارب مع العراق.

بدأت، منذ ذلك الوقت، معركة سورية جديدة، مع مشروع «سورية الكبرى»، قادها حسني الزعيم، وتمثلت أهم ملامحها في تصريحات الزعيم المتعددة ضدّ المشروع. ومع اتضاح موقف الزعيم وتوجّهه السياسي، وتصميمه على معارضة أي شكل من أشكال الوحدة مع الهاشميين، حدث توتر شديد بينه وبين الأردن والعراق، فيما اعتبرت بريطانيا أن موقف الزعيم العدائي من مشروع «سورية الكبرى»، موجّه ضدها، وخاصة أنه كشف عن ميله إلى الولايات المتحدة وفرنسا اللتين أيدتا الانقلاب بدوافع مختلفة.

وفي الرابع عشر من آب/ أغسطس ١٩٤٩، قام العقيد سامي الحنّاوي بالانقلاب العسكري الثاني في سورية، وتمّ القبض على حسني الزعيم، ورئيس وزرائه محسن البرازي، وإعدامهما رمياً بالرصاص. وعقب الانقلاب الذي قيل إن وراءه أيادي عراقية، أعلن الملك عبد الله اعترافه بالنظام الجديد في سورية، وعبّر صدى الانقلاب في الصحف الأردنية عن تأييده، والشماتة بمصرع حسني الزعيم.

وعقب الانقلاب، انتشرت أنباء عن احتمال قيام وحدة بين سورية والعراق، وقد توجّه الحناوي ورجاله بالفعل ناحية العراق، الأمر الذي أزعج الملك عبد الله كثيراً، وخاصة أنهم لم يشاوروه في أمر هذه الوحدة. وعلى الرغم من انجذابه إلى الهاشميين، فإن الحناوي لم يستطع أن يعلن تأييده لمشروع «سورية

الكبرى»، كما أعلن تأييده للوحدة مع العراق. ويرجع ذلك إلى أن الوحدة بين سورية والعراق لم تكن تلقى المعارضة الشديدة التي يلقاها مشروع «سورية الكبرى» من قبل السوريين، فاستمر رجال الحكومة السورية، أثناء حكم الحناوي، في إعلان الرفض السوري للمشروع، ونفي علاقة حركة الحناوي بمشروع «سورية الكبرى»، وعدم نية الحكومة السورية تحقيق هذا المشروع، على الرغم من ظهور الحركة المؤيدة للتعاون مع الهاشميين في العراق.

وعندما قام انقلاب الشيشكلي، في كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٤٩، واجهته مشكلة الوحدة، لكنه لم يتردّد كثيراً في اتخاذ اتجاه محدّد لسياسة سورية العربية، فقد أعلن في بيان وجّهه إلى الشعب السوري، في السادس والعشرين من كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٤٩، أن الانقلاب قام، أساساً، لمقاومة المشروعات الاستعمارية، التي تهدف إلى القضاء على استقلال سورية، وأن الجيش السوري عربي وقومي، وينشد الوحدة العربية الشاملة، لا الوحدة الجزئية، فيما قام الشيشكلي بزيارة إلى مصر والعربية السعودية، في كانون الثاني/يناير ١٩٥٠، متّجهاً بسورية إلى المحور المصري ـ السعودي، ومعلناً بذلك عداءه لمشروع «سورية الكبرى»، وللمعسكر الهاشمي.

نتيجة لموقف الشيشكلي هذا، قام الملك عبد الله وأعوانه في سورية، بالترتيب لقيام حركة انقلابية فيها، تسهل دخول الجيش الأردني إليها. وعندما كانت المباحثات دائرة في القاهرة، بخصوص فصل الأردن من الجامعة، نتيجة قرار ضمّ الضفة الغربية إلى شرق الأردن، أكد عدد من السياسيين الأردنيين أنه في حالة إخراج شرق الأردن من الجامعة، فإنها ستكون محقّة في أن تطلق يدها في سورية، وخاصة أن الرأي العام في سورية ساخط على العسكريين، لاستبدادهم وتطاحنهم في ما بينهم.

فعلاً، تمّ تدبير مؤامرة، في الخفاء، لإحداث انقلاب عسكري جديد في سورية، لمصلحة الملك عبد الله، عن طريق بعض ضباط الجيش السوري الذين كانوا على اتصال بعمّان، تمهيداً لدخول قواته إلى الأراضي السورية، ولكن قيادة الجيش السوري علمت بهذه الخطّة، وسارعت إلى التحقيق مع العسكريين المتهمين، ووجّهت إليهم تهمة «الخيانة العظمى»، و«التآمر على سلامة الدولة»، عن طريق الاتصال بالحكومة الأردنية، لتسهيل إجراءات قلب نظام الحكم في سورية.

جاءت آخر محاولات الملك للوحدة قبل وفاته بشهر واحد، بطرح موضوع الوحدة بين العراق والأردن، حيث لم يعد أمامه طريق لتفعيل أفكاره الوحدوية، سوى إقامة اتحاد مع العراق، على الأقل يضمن بقاء العرش الهاشمي في الأردن بعد موت عبد الله. وبدأ في مناقشة أمر هذه الوحدة مع الأمير عبد الإله، ونوري السعيد، في عمّان، في الأوّل من حزيران/يونيو ١٩٥١.

بيد أن القدر لم يمهل الملك عبد الله، كي يواصل مساعيه الوحدوية، فقد اغتيل على يد أحد الفلسطينيين في القدس، وهو على باب المسجد الأقصى، في العشرين من تموز/يوليو ١٩٥١، وانطوت بوفاته صفحة «سورية الكبرى» التي أفنى عمره في كتابتها. ولم يكن لدى أية جهة أردنية، بعد وفاته، الاستعداد للاستمرار، وتكملة المسيرة في السعي إلى وحدة «سورية الكبرى». فعندما تولّى توفيق أبو الهدى تشكيل الوزارة الأردنية، بعد وفاة الملك عبد الله، قام بإعلان أسس السياسة الأردنية الجديدة، التي تقوم على عدم انضمام الأردن إلى أي بلد عربي؛ فلا اتحاد مع العراق، ولا وحدة مع سورية. كما أعلن أن مشروع «سورية الكبرى» أصبح غير ذي موضوع بعد وفاة الملك، ويجب أن يتم الاتحاد بين أي بلد عربي وآخر، بموافقة كلّ البلدان العربية.

خاتمة

تعاونت الأسرة الهاشمية مع بريطانيا، إبان الحرب العالمية الأولى، واعتمدت تلك الأسرة على وعد بريطاني بمنح الأقطار العربية استقلالها، وتتويج الحسين بن علي وأولاده ملوكاً عليها. ولكن بريطانيا حنثت بوعدها، ثمّ حاولت تخدير الأسرة الهاشمية، بإعطاء فيصل بن الحسين حكم العراق، واصطناع دولة في شرق الأردن، وتنصيب عبد الله بن الحسين أميراً عليها.

واستمر الأمير عبد الله في دعوته إلى مشروع «سورية الكبرى»، مستنداً إلى وهم مساندة لندن له، ووعودها المزعومة بمساعدته في توحيد «سورية الكبرى» تحت زعامته. لكن بريطانيا حرصت دائماً على تخدير الأمير، وتهدئة خواطره، وسايرته في تطلعه لتحقيق «سورية الكبرى». وهو اعتبر هذه المسايرة مهاودة وموافقة من قبل حكومة لندن، رغم كلّ التبدلات الدراماتيكية في الأوضاع، وموازين القوى، والعلاقات الإقليمية والدولية.

وحين حاز شرق الأردن استقلاله الشكلي، بموجب المعاهدة الأردنية ـ

البريطانية عام ١٩٤٦، وتحوّل الأمير إلى ملك، فإنه تصوّر أن عقبة وقوع شرق الأردن تحت الاحتلال البريطاني قد زالت من أمام مشروع «سورية الكبرى»، بعد أن أصبحت «المملكة الأردنية الهاشمية» مؤهلة، وقد غدت مستقلة، لتحقيق حلم مليكها في «سورية الكبرى». لكن هذا الملك لم يدرك أن الجميع لاحظ استمرار خضوع المملكة الوليدة للاستعمار البريطاني، بموجب تلك المعاهدة.

اعترضت فرنسا وأعوانها على مشروع «سورية الكبرى»، فيما أضيف إلى هؤلاء المعارضين، قوى وطنية قطرية النظرة، وأخرى عربية قومية، لم تر في «سورية الكبرى» مشروعاً وحدوياً قومياً، بل تحقيقاً لأطماع الأمير عبد الله (الملك لاحقاً)، فيما فزع حكام السعودية من مشروع «سورية الكبرى»، الذي من شأنه مضاعفة قوة عبد الله، الذي يحلم باستعادة ملك والده، الشريف حسين، في الحجاز، ممّا يهدد باحتمال رفع منسوب طموحات عبد الله إلى أكثر من ذلك من أراضي العربية السعودية. وقد استقوت الأخيرة بمصر، ونشأ المحور السعودي ـ المصري الذي وقف بالمرصاد لمشروع «سورية الكبرى».

ورغم أن النظامين الهاشميين في بغداد وعمّان ضربا على قوس واحد في معظم الأمور، فإن تقدّم بغداد بمشروع «الهلال الخصيب» زاحم مشروع الملك عبد الله لإقامة «سورية الكبرى»، ممّا أضعف المشروعين معاً، وهزّ ـ غير مرة ـ المحور العراقي ـ الأردني، في مواجهة نظيره السعودي ـ المصري.

وقد أدت الصحافة العربية دوراً مؤثراً في تطور الدعوة إلى مشروع «سورية الكبرى»، وفي إعطائه حجماً أكبر بكثير من حجمه الحقيقي، فصنعت منه حدثاً سياسياً غير عادي، وهاجساً يؤرق الدول والشعوب العربية. وكان كلّ تصريح أو بيان يصدر عن دعاة المشروع، تبني عليه الصحف المئات من المقالات والأبحاث والتحليلات. والأخطر في كلّ ذلك، هو الإشاعات التي كانت تعمل على إرباك الأوضاع والعلاقات العربية، وتزيد من معارضة الشعوب والحكومات للمشروع، وتظهر البلدان العربية أمام العالم منقسمة ومتنازعة.

وحين اندلعت الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى، رأى الملك عبد الله فيها فرصته للتقدّم خطوة على طريق مشروع «سورية الكبرى»، ممّا حفز خصومه في مصر على العدول عن عدم المشاركة في الحرب المذكورة، وأرسل فاروق جيشه

للمشاركة في تلك الحرب، في سبيل إعاقة تحرّكات عبد الله، ناهيك عن أن فاروق رأى في عدم مشاركة جيشه في حرب فلسطين الأولى ما يؤخر طموحاته في أن يصبح «خليفة المسلمين».

كانت سورية، دائماً، داخل دائرة الصراع الدولي، وخاصة بعد حرب ١٩٤٨، وقيام الانقلابات العسكرية التي ارتبطت مواقف قادتها من مشروع «سورية الكبرى» بالمصالح الخاصة، والتوجّهات السياسية الخارجية لهؤلاء القادة، وكان المشروع من أهم الأسس التي ارتكزت عليها المواقف العربية والأجنبية من الانقلابات. فقد نظر الجميع إلى سورية على أن من يفز بها، يعزّز قوته ونفوذه في المنطقة.

تمهيـــد

مرّت الأمة العربية، عبر تاريخها الحديث والمعاصر، بأكثر من محاولة جادة للتضامن والوحدة، وجمع شتات الوطن العربي الكبير. كما مرّت، أيضاً، بالعديد من المحاولات التي انبثقت من الرغبات الخاصة، والأطماع الشخصية، وأحلام الزعامة التي راودت الكثيرين. ومن منطلق أهمية الوحدة العربية التي كانت، وما تزال، هدفاً قومياً تحلم الشعوب العربية بالوصول إليه، جاءت هذه الدراسة التي تتناول مشروعاً وحدوياً طُرح على الساحة العربية، لفترة كبيرة من الزمن، لكنه أخفق، ولم يتعدّ نطاق التصريحات والمحاولات التي لم تثمر إلا نشر بذور الفرقة بين العرب، كما كان أحد أهم الأحداث المطروحة على مسرح السياسة العربية في فترة الأربعينيات من القرن العشرين، ومحركاً للسياسة الخارجية لدولة عربية، هي شرق الأردن، ومحوراً رئيسياً ارتكزت عليه علاقات البلدان العربية بتلك الدولة، وفي كثير من الأحيان علاقات البلدان العربية ببعضها البعض.

سمّي هذا المشروع: «سورية الكبرى»، وهي بلاد الشام، أو سورية الطبيعية التي قسّمتها بريطانيا وفرنسا إلى أربع دول، هي: سورية، ولبنان، وشرق الأردن، وفلسطين، وكان ذلك في عام ١٩٢٠، بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، ووضع هذه الأقطار تحت الانتدابين الفرنسي والبريطاني. وكان من الطبيعي أن يسعى العرب إلى وحدة تلك البلاد، كما أوجدتها الطبيعة، لكن الدول الاستعمارية لم تكن تريد لأرض قسّمتها لخدمة أغراضها الخاصة، أن تتوحّد ويحكمها أهلها. لذلك، فإن هذه الكيانات ازدادت انفصالاً عن بعضها البعض، يوماً بعد الآخر، فسعى لبنان، قدر المستطاع، إلى الحفاظ على حدوده الجديدة، واستقلاله التام، ووقعت فلسطين في براثن الصهيونية، وأصبحت بإرادة بريطانية «وطناً قومياً لليهود». أما سورية، فلم يكن أمامها سوى أن تقاوم

الوجود الفرنسي على أرضها، فألهتها فرنسا في مشاكلها الداخلية، كما إنَّ فرنسا لم تكتف بالاشتراك مع بريطانيا في تقسيم «سورية الكبرى»، لكنّها قسمت «سورية الصغرى» نفسها إلى عدة دويلات. واستمرت حرب سورية ولبنان مع الاستعمار، إلى أن تمّ الجلاء الفرنسي، واستقلت الدولتان، استقلالاً كاملاً.

بالنسبة إلى الدولة الرابعة ـ شرق الأردن ـ التي اقتطعتها بريطانيا من «سورية الكبرى»، وأنشأت فيها إمارة، ثمّ مملكة، تحت حكم عبد الله بن الحسين، فقد حاولت شرق الأردن، حكومة وملكاً، توحيد «سورية الكبرى» بشتى الطرق، ولم تقف الجهود الأردنية الساعية إلى تحقيق ذلك يوماً واحداً، حتّى لفظ الملك عبد الله آخر أنفاسه، أمام المسجد الأقصى، في تموز/يوليو ١٩٥١.

حاولت هذه الدراسة التركيز على المساعي الأردنية في توحيد «سورية الكبرى» في الفترة من عام ١٩٢١ حتّى عام ١٩٥١، وهي فترة حكم عبد الله لشرق الأردن، وذلك لأن محاولاته لتوحيد «سورية الكبرى» كانت الأكثر بروزاً وإثارة للجدل. أما المحاولات السورية فكانت تهدف إلى الوحدة، لأنها حقّ شرعي، وواجب قومي، وجاءت ضعيفة وغير منظّمة، وعلى فترات متقطعة، وفى بعض الأحيان جاءت كرد فعل على محاولات عبد الله بن الحسين. أما المحاولات الأردنية، فكانت لتلبية رغبة الملك في توسيع دائرة حكمه ونفوذه، وأطماعه في الحصول على عرش دولة كبيرة. لذلك اختلفت الجهود الأردنية التي قام بها الملك ورجال حكومته عن أية محاولة من أي طرف آخر. كما ارتبط ظهور مصطلح «سورية الكبرى» على الساحة العربية بالملك عبد الله الذي أخذت محاولاته لتنفيذ الوحدة السورية، شكلاً مرحلياً، على مدار فترة حكمه، واتبع وسائل شتى لتحقيق هذه الوحدة التي كانت حلم حياته.

اشتملت الدراسة على مقدمة وستة فصول وخاتمة؛ تناولت **المقدمة** الإجابة عن عدة أسئلة، تعطي فكرة عامة عن الموضوع، وهي: ما هي «سورية الكبرى»؟ كيف قسّمتها بريطانيا وفرنسا؟ ما هي علاقة الهاشميين بسورية الكبرى؟ كيف تأسست إمارة شرق الأردن؟ وما هي المبرّرات التي قامت عليها دعوة الملك عبد الله للمشروع؟ وأخيراً ما هي الحدود القائمة لدولة سورية الصغرى ودولة لبنان الكبير؟

تناول **الفصل الأوّل** تطور الدعوة إلى المشروع، بداية من عام ١٩٢١ حتّى

اندلاع الحرب العالمية الثانية في خريف عام ١٩٣٩، وقد شهدت هذه الفترة جهوداً من عدة أطراف لتوحيد «سورية الكبرى»، فتناول الفصل جهود الأمير عبد الله للوصول إلى عرش سورية، وتأثير زعامة الملك فيصل بن الحسين في تلك الجهود، واتجاه عبد الله إلى فلسطين. كما عرض الفصل للمحاولات السورية واللبنانية لتوحيد «سورية الكبرى»، وأيضاً تطلعات الملك عبد العزيز بن سعود إلى عرش سورية.

أما **الفصل الثاني**، فتناول المشروع منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية حتّى مباحثات تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٣، وعرض تأثير قيام الحرب في الدعوة إلى المشروع، والتحرّك الأردني، في أعقاب تصريح إيدن الأوّل، والخلاف بين فرنسا وبريطانيا على سورية، وأثره في المشروع. كما تناول الفصل تطور الدعوة بعد تصريح إيدن الثاني، وأوجه الشبه والاختلاف بين مشروع «سورية الكبرى»، ومشروع «الهلال الخصيب» الذي اقترحه نوري السعيد، رئيس وزراء العراق. وأوضح بداية التحرّك المصري لتزعّم الدعوة إلى الوحدة العربية، كردّ فعل لتحرّكات الأمير عبد الله.

تناول **الفصل الثالث** كلّ ما يتعلق بمشروع «سورية الكبرى» أثناء تأسيس جامعة الدول العربية، في الفترة (١٩٤٣ ـ ١٩٤٥)، وموقف البلدان العربية منه، أثناء مباحثات الجامعة، في كلّ مراحلها. كما عرض الفصل للجهود الأردنية الداعية إلى المشروع داخل سورية، عام ١٩٤٥.

عرض **الفصل الرابع** تطور المشروع خلال عام ١٩٤٦، حيث شهد هذا العام استقلال الأردن في بدايته، وإعلان مشروع «سورية الكبرى» مبدأً رسمياً للسياسة الأردنية في نهايته. وتناول الفصل أيضاً الكثير من المحاولات الفعلية لتنفيذ المشروع طوال العام المذكور.

يأتي **الفصل الخامس**، ليرصد أهم الأحداث المتعلّقة بالمشروع، التي أثارت ضجّة في الرأي العام العربي، في أعقاب الإعلان الرسمي عنه، وحتّى حرب ١٩٤٨، وكان أهمها إشاعة تنفيذ المشروع، بالقوة، وبيان الرابع من آب/ أغسطس عام ١٩٤٧. كما تناول الفصل علاقة تقسيم فلسطين بالمشروع، ومدى انعكاس الدعوة إلى المشروع على قضية فلسطين.

أما **الفصل السادس**، فقد تناول آخر مراحل الدعوة إلى المشروع، وهي المرحلة التي بدأت من الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى (عام ١٩٤٨)، حتّى

اغتيال الملك عبد الله (عام ١٩٥١)، وتضمّنت انضمام شرق فلسطين إلى شرق الأردن، وعلاقة هذا الضمّ بالمشروع. وتناول أيضاً تطور المشروع أثناء الانقلابات العسكرية في سورية، وأثرها فيه، وموقف قادتها منه. ثمّ انتهى الفصل بعرض موجز لأهم صفات الملك عبد الله الشخصية، وأثرها في دعوته إلى المشروع.

وبعد ذلك جاءت الخاتمة التي خرجت بها الدراسة.

بالإضافة إلى الوثائق غير المنشورة لوزارة الخارجية المصرية، المحفوظة في دار الوثائق القومية في القاهرة، فإن هذه الدراسة اعتمدت، أيضاً، على وثائق وزارة الخارجية البريطانية (F.O.)، كما اعتمدت على وثائق الخارجية الأمريكية (F. R. U. S.)، فضلاً على المذكّرات الشخصية، والأوراق الخاصة، والكتب والدراسات التي عاصر أصحابها فترة الدراسة، ممّا يجعل هذه المراجع لا تقلّ أهمية عن المصادر الوثائقية، كما كانت الصحف والمجلات العربية من مصادر الدراسة، حيثُ إنَّ الموضوع أثير في الصحافة، بشكل كبير، وكان لها دور فعّال في تطور أحداث المشروع، ورسم صورة عامة له في ذهن الرأي العام العربي.

أما عن أهمية تخصيص دراسة كاملة لتتبع ورصد مراحل، وظروف، وأبعاد هذا المشروع الوحدوي الذي عرفه تاريخ العرب الحديث والمعاصر باسم مشروع «سورية الكبرى»، فترجع إلى عدة أسباب، منها:

١ ـ لم تخصّص دراسة كاملة لمشروع «سورية الكبرى» من شتّى جوانبه، راصدة تطوره التاريخي. كما أنَّ الدراسات السابقة ركّزت على دعوة الملك عبد الله إلى المشروع، خلال عامي ١٩٤٦ و١٩٤٧، وبإيجاز شديد، ولم تشر أية دراسة إلى وجود مساعٍ أردنية منذ عام ١٩٢١. كما أنَّ هذه الدراسات اعتبرت أن المشروع انتهى فيّ عام ١٩٤٧، ولم تأت أية إشارة عن محاولات الملك لتنفيذه بعد العام المذكور.

٢ ـ كلّ الدراسات التي تعرّضت للمشروع من خلال تناولها للعلاقات بين دولتين أو أكثر من البلدان العربية، عرضت للمواقف الظاهرة والمعلنة، ولم تبيّن حقيقة وأبعاد مواقف الدول التي رفضت المشروع، أو التي أيّدته.

٣ ـ أهمية الدور الذي قامت به بريطانيا في توجيه السياسة الخارجية للملك عبد الله بن الحسين، وجعل المشروع يبدو أمام الدول والشعوب العربية وكأنه من صنع بريطانيا، لكن كانت هناك حلقة مفقودة لا بُدَّ من البحث عنها، وهي

حقيقة السياسة البريطانية في ذلك الوقت، وموقفها الفعلي من المشروع، وهو ما أوضحته الوثائق غير المنشورة التي اعتمدت عليها الدراسة.

٤ ـ شخصية الملك عبد الله المثيرة للجدل، وكثرة الدراسات التي كتبت عن هذا الملك، واختلفت جميعها على شخصيته، وارتباط مشروع «سورية الكبرى» باسمه، كل ذلك جعل منه حدثاً عربياً مثيراً، يجب البحث وراء أبعاده، وتداعياته، وظروف الدعوة إليه، وردود الفعل تجاه هذه الدعوة.

٥ ـ محاولة الوصول إلى مدى تأثير رغبات الحكّام في مصير الشعوب العربية، وكيف غذّت هذه الرغبات والأطماع قادة دول عربية اجتمعوا لكي يختلفوا، واختلفوا لكي لا يجتمعوا.

في النهاية، أودّ أن أعرب عن عميق شكري وتقديري إلى كُلّ من: أ. د. إبراهيم عبد المجيد محمّد، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في كلية الآداب، جامعة المنصورة، على كلّ ما قدمه لي من إرشادات وتوجيهات علمية قيّمة، أثناء فترة إعداد الدراسة. وكذلك أعرب عن عميق شكري وتقديري إلى أ. عبد القادر ياسين، الكاتب والمؤرخ الفلسطيني الذي أعطى الدراسة الكثير من وقته وجهده، بما أضاف إليها، وأثراها، وأضاف إلى الباحثة نفسها الكثير؛ فللأستاذين الكريمين مني وافر الشكر والاحترام، وجزاهما عني خير الجزاء.

وأخيراً، أتمنّى أن أكون وفقت في تناول الموضوع بحيادية تامة، وبشكل علمي سليم، يعطيه قدراً من القيمة، ويجعله خطوة على طريق العمل لخدمة أمتنا العربية ورفعتها.

نجلاء مكاوي
القاهرة، ٥/ ١٠/ ٢٠٠٩

مقدمـــــة

الوحدة العربية هي الحلم الذي لطالما راود العرب؛ والبلدان العربية الآسيوية هي الأرض التي رفرفت عليها رايات القومية العربية؛ ذلك أن تلك البلدان كانت رازحة تحت الحكم العثماني (المسلم)، ما جعل العروبة سلاحاً في مواجهته، بعكس البلدان العربية التي عانت الاستعمار الأوروبي (البريطاني والفرنسي)، حيث كان للإسلام موقع متقدم في مقاومة ذلك الاستعمار.

حتّى ذلك الوقت، لم تكن قد ظهرت مصطلحات كيانية دولية، مثل سورية، أو شرق الأردن، أو لبنان، أو العراق. ولكن هذه الكيانات ظهرت، مع انتهاء الحرب العالمية الأولى، وقيام الدول الاستعمارية بتحطيم الوحدة السياسية للبلدان العربية[1]، ممّا أدى إلى ظهور تيارين في محيط العمل العربي، وهما: تيار قومي يدعو إلى الوحدة العربية، وتيار قطري، يكرّس التجزئة في كلّ بلد عربي، الأمر الذي غدا مصدراً دائماً للنزاع العربي ـ العربي لسنوات طويلة[2]. وكان هذا النزاع من أهم أسباب عرقلة نمو الوعي القومي، وفشل كلّ الحركات والمشاريع الوحدوية التي ظهرت، بعد ذلك[3].

أولاً: الأساس الجيو ـ تاريخي لـ «سورية الكبرى»

إن لفظ «سورية» هو إرث من التاريخ القديم، مأخوذ من المصطلح السامي

---

(١) أحمد طربين، «المشاريع الوحدوية في النظام العربي المعاصر،» ورقة قدّمت إلى: **الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٩)، ص ٤١٠.

(٢) علي الدين هلال، «ميثاق الجامعة بين القطرية والإقليمية،» ورقة قدّمت إلى: **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٧٧.

(٣) صوفي أبو طالب، «القومية العربية،» في: محمد محمود الصياد [وآخرون]، **المجتمع العربي والقضية الفلسطينية** (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٧)، ص ٣٠١ ـ ٣٠٢.

«Siryon». وفي العصور الإسلامية كان اللفظ المستعمل هو «الشام»، وسمّي إقليم دمشق «بلاد الشام». وكانت هذه البلاد تسمّى عند الجغرافيين الأوروبيين «سورية الطبيعية»، أو «سورية الكبرى»، وتشمل الدول والأقاليم الحالية: سورية، ولبنان، وفلسطين، والأردن؛ هذا المفهوم للفظ «الشام»، أو «سورية الكبرى»(٤).

قسّمت «سورية الكبرى» في العهد العثماني، إدارياً، إلى ثلاث ولايات: ولاية حلب، وولاية دمشق، وولاية بيروت، ومتصرفية القدس، ومتصرفية جبل لبنان المستقل. وكانت الولايات مقسّمة إلى ألوية، والألوية إلى أقضية، والأقضية إلى نواح(٥).

وأدى استيلاء جمعية الاتحاد والترقي على مقاليد الحكم في الدولة العثمانية، ومحاولات رجال الحكم الجديد تتريك العرب، بالإضافة إلى صعود تيار القومية العربية، خاصة في بلاد الشام(٦)، إلى تفجير الثورة العربية الكبرى، عام ١٩١٦، بزعامة الشريف حسين بن علي أمير الحجاز الذي دعا إلى استقلال ووحدة البلدان العربية(٧).

التقت مصالح الإنكليز في كسب الحرب مع مصالح الشريف حسين في إلحاق الهزيمة بالدولة العثمانية، واستقلال المشرق العربي. وتمّت الاتصالات بين الشريف حسين والإنكليز، من خلال السير هنري مكماهون (McMahon)، كما هو معروف، على أساس اعتراف الإنكليز باستقلال البلدان العربية، مقابل تعهد العرب بالوقوف إلى جانب إنكلترا في الحرب، ودعمها عسكرياً(٨).

---

(٤) هنري لورنس، **اللعبة الكبرى: الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**، ترجمة عبد الحكيم الأربد (طرابلس [ليبيا]: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ١٩٩٦)، ص ٣١ ـ ٣٢.

(٥) خيرية قاسمية، **الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ ـ ١٩٢٠**، مكتبة الدراسات التاريخية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١)، ص ٥٣.

(٦) يرى البعض أن حركة القومية العربية هي نتاج مباشر لحركة القومية التركية في القرن التاسع عشر، وأن فكرة الوحدة العربية كانت في منشئها تعبيراً عن الرفض العربي لسيطرة العنصر التركي على الشعب العربي. ولعل في هذا التناقض التاريخي بين القوميتين التركية والعربية، والناجم عن التصادم بين القومية التركية التي كانت تسعى إلى استيعاب غيرها من القوميات، والقومية العربية التي قاومت هذا الاستيعاب، ووقفت بشدة في وجه سياسة التتريك، لعل في ذلك ما يفسر موقف تركيا في مراحل لاحقة، إزاء تيار القومية ومشروعات الوحدة العربية.

انظر: أميرة محمد كامل الخربوطلي، «العلاقات المصرية التركية من ١٩٥٢ ـ ١٩٧١م،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٩)، ص ١١٧.

(٧) عبد الله بن الحسين (ملك الأردن)، **مذكراتي** (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٩)، ص ١١٤.

(٨) للتعرف على تفاصيل مراسلات الحسين ـ مكماهون، انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، **الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين: المجموعة الأولى، ١٩١٥ ـ ١٩٤٦** (القاهرة: مطبعة جريدة الصباح، ١٩٥٧)، ص ٦ ـ ٢٨.

وفي الوقت الذي كان فيه الشريف حسين يستعد لإعلان الثورة على العثمانيين، كانت بريطانيا تتفاوض مع كلّ من فرنسا وروسيا لاقتسام الولايات العثمانية، في ما عرف باتفاقية سايكس ـ بيكو في أيار/مايو ١٩١٦، وبموجبها احتفظت فرنسا بمساحة كبيرة من أراضي الأناضول الجنوبية، والجزء الشمالي من سورية الطبيعية، ولواء الموصل، فيما خصّ بريطانيا أراضي العراق، والجزء الجنوبي من سورية الطبيعية. ونصّت الاتفاقية على إنشاء حكم مباشر لفرنسا في الساحل السوري (المنطقة الزرقاء)، ولبريطانيا في ولايتي البصرة وبغداد (المنطقة الحمراء)، أما فلسطين (المنطقة السمراء)، فتخضع لحكم دولي خاص، وفي القسم الشمالي من سورية الداخلية، وولاية الموصل، يصار إلى الاعتراف بدولة عربية مستقلة يكون لفرنسا الحق في تقديم المساعدات لها، كما تنشأ دولة عربية مستقلة في منطقة النفوذ البريطاني الداخلية، ويكون لبريطانيا حقّ تقديم المساعدة والمشورة لها[٩]. وبهذا تكون اتفاقية سايكس ـ بيكو بداية لتفتيت وحدة «سورية الكبرى»، تحقيقاً لمصالح الدول الاستعمارية، في تعارض تام مع وعود بريطانيا للشريف حسين.

وفي أواخر الحرب العالمية الأولى، دخلت القوات العربية، بقيادة فيصل بن الحسين، والقوات الإنكليزية، بقيادة أللنبي (Allenby) دمشق، في أول تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩١٨، وأعلن فيصل قيام حكومة عربية مستقلة تضم «سورية الكبرى» كلها[١٠]، وتولّت السلطات البريطانية في دمشق تنظيم الإدارة فيها، كما تمّ تقسيم البلاد السورية إلى ثلاث مناطق عسكرية.

وتنفيذاً لاتفاقية سايكس ـ بيكو، وإرضاء لفرنسا، تقدّم لويد جورج، رئيس وزراء بريطانيا، بمذكّرة إلى كليمنصو، رئيس وزراء فرنسا، في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩١٩، تضمّنت مشروعاً بإخلاء القوات البريطانية مواقعها في سورية للقوات الفرنسية هناك، غربي خطّ سايكس ـ بيكو، وفي كليكيا، وأن تحلّ القوات العربية محل القوات البريطانية، في المنطقة شرقي هذا الخط، التي تشمل المدن الأربع: دمشق، وحلب، وحمص، وحماة[١١]، على أن تتراجع

(٩) أمين سعيد، **الوطن العربي** (القاهرة: دار الهلال، [د. ت.])، ص ٢٨، وجورج أنطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٦)، ص ٣٤٧.

(١٠) Peter Sluglett and Marion Farouk-Sluglett, eds., *The Times Guide to the Middle East: The Arab World and its Neighbours*, 2 vols. (London: Times Books, 1996), p. 272.

(١١) أحمد قدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى** (دمشق: مطابع ابن زيدون، ١٩٥٦)، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

فرنسا عن المطالبة بضمّ الموصل إلى الأراضي السورية، وأن تترك شرق الأردن، التي كانت جزءاً من «سورية الكبرى»، وأن تبقى فلسطين تحت الإدارة الدولية[١٢]. واعتبر هذا الاتفاق بداية التقسيم الفعلي لـ «سورية الكبرى»، إلى منطقتي نفوذ، بالإضافة إلى فصل فلسطين عن «سورية الكبرى»، واعتبارها وحدة مستقلة بذاتها.

استكمالاً لعملية التقسيم هذه، اجتمع مجلس الحلفاء الأعلى في مدينة سان ريمو في نيسان/ أبريل ١٩٢٠، وقرر في جلسته المنعقدة في ٢٥ من الشهر نفسه، وضع دول المشرق العربي تحت الانتداب، فوضعت سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، والعراق، وفلسطين، وشرق الأردن تحت الانتداب البريطاني. وقد تمّت الموافقة على نصوص الانتداب من جانب مجلس «عصبة الأمم» في تموز/ يوليو من عام ١٩٢٢، وأصبح سارياً في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٢٣. وقد كان صكّ انتداب بريطانيا على فلسطين وشرق الأردن ينصّ على إنشاء وطن قومي لليهود، في المنطقة الواقعة غرب نهر الأردن (فلسطين)، ولا يمتد إلى شرق الأردن[١٣].

بعد الانتهاء من سلسلة التقسيم هذه، بدأت قومية جديدة في التبلور، وهي القومية السورية. وقد بنيت هذه القومية على أساس وحده التاريخ الذي يعتبر من أبرز مقوّمات الوجود القومي. والكيانات السياسية التي سمّيت، بعد ذلك، بسورية ولبنان وفلسطين والأردن، هي جزء من كيان إقليمي واحد له تاريخ واحد، ولكن المصلحة الاستعمارية هي التي أدت إلى تفتيت هذا الإقليم[١٤].

ثانياً: الهاشميون و«سورية الكبرى» (١٩١٥ ـ ١٩٢٠)

كانت الوحدة العربية هي الهدف المعلن للملك حسين بن علي، الذي تمّت مبايعته ملكاً على البلدان العربية، في مكة، في تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩١٦[١٥]،

---

(١٢) ذوقان قرقوط، **المشرق العربي في مواجهة الاستعمار: قراءة في تاريخ سوريا المعاصر** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، ص ٥٩، وسعيد، **الوطن العربي**، ص ٣١.

(١٣) Albert Habib Hourani, *Syria and Lebanon: A Political Essay* (London: Oxford University Press, 1954), p. 55.

(١٤) عوني فرسخ، «حول التاريخ والهوية في الوطن العربي (القسم الأول)،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤٩ (آذار/ مارس ١٩٨٣)، ص ٢٩ ـ ٣٠، وتركي الحمد، «تكوين الدولة القطرية،» ورقة قدمت إلى: **الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ١٣٢.

(١٥) عبد الله بن الحسين، **مذكراتي**، ص ١٣٦.

وتمثلت رؤيته للوحدة في إمبراطورية عربية، يكون هو على رأسها، ولكن هذه الرؤية تلاشت أمام سطوة المصالح الفرنسية ـ الإنكليزية، فاتضح لابن علي أن التطلع إلى إقامة دولة موحّدة، بعد الحرب العالمية الأولى أمر يستحيل تحقيقه، فاتفق الملك وأبناؤه على أن يخلف الابن الأكبر (علي) أباه على الحجاز، وأن يصبح الابن الثاني (عبد الله) ملكاً على العراق، وأن يصبح الابن الثالث (فيصل) ملكاً على سورية[١٦]. والمقصود هنا «سورية الكبرى» لا سورية المفتّتة.

تعود علاقة الهاشميين بسورية إلى اتصال أعضاء الجمعيات العربية في دمشق بالهاشميين منذ عام ١٩١٥، وإعلان رغبتهم في القيام بالثورة، تحت زعامة الحسين ابن علي، ضدّ الدولة العثمانية. وقد أرسل الحسين ابنه فيصل إلى دمشق للاتصال برجال الحركة العربية، في ٢٦ آذار/مارس ١٩١٥[١٧]، وكان يجتمع معهم، سرّاً، وعندما عاد إلى مكّة سلّم والده ما اتفق عليه مع هؤلاء الزعماء، وهو ما عرف باسم «ميثاق دمشق» الذي تضمّن شروط مؤازرة العرب لبريطانيا في الحرب ضدّ الدولة العثمانية، وأيضاً، حدود الدولة العربية التي يطالبون باستقلالها[١٨].

ثمة دوافع وراء اختيار الوطنيين السوريين للهاشميين، على وجه التحديد، لكي يتعاونوا معاً ضدّ العثمانيين، أهمها مركز الشريف حسين الديني، الذي يؤهله لأن يكون زعيماً لأية ثورة ضدّ الخلافة العثمانية، بالإضافة إلى أن الحجاز كان البلد العربي الوحيد المتحرر، نسبياً، من النفوذ العثماني المباشر[١٩]. وعندما بدأت المراسلات السرية بين الحسين ومكماهون، كان «ميثاق دمشق» هو أساس المفاوضات بين الطرفين[٢٠]، وقد طلب مكماهون من الحسين حذف بعض المناطق من حدود الدولة العربية، وهي أجزاء من «سورية الطبيعية»، تقع إلى الغرب من ولايات دمشق وحمص وحماة وحلب.

يبدو أن الحسين أدرك أن إنكلترا تستثني هذه الولايات من سورية الطبيعية،

---

(١٦) باتريك سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (بيروت: دار نوار، ١٩٦٨)، ص ٢١.

(١٧) قدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى**، ص ٣٨.

(١٨) أنطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، ص ٢٤٣.

(١٩) أنيس صايغ، **في مفهوم الزعامة السياسية: من فيصل الأول إلى جمال عبد الناصر** (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٦٥)، ص ٤٢.

(٢٠) للمزيد من التفاصيل عن سورية الكبرى في مراسلات الحسين ـ مكماهون، انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، **الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين: المجموعة الأولى، ١٩١٥ ـ ١٩٤٦**، ص ١٧ ـ ١٨.

إرضاءً لفرنسا، التي تدّعي أن لها حقوقاً تاريخية في هذه الأماكن، خاصة لبنان؛ وعلى ذلك، وتجنباً لإحداث مشكلة أثناء الحرب، بعث الحسين رسالة إلى مكماهون، في الأوّل من كانون الثاني/يناير ١٩١٦، وعد فيها بالكفّ عن المطالبة بلبنان، إلى ما بعد الحرب[٢١]. وانتهت المراسلات على أساس اعتراف بريطانيا باستقلال كلّ «سورية الكبرى»، ما عدا الأجزاء التي تدّعي فرنسا أن لها حقوقاً فيها.

لم تقتصر الخديعة البريطانية للشريف حسين على إعطاء سورية ولبنان لفرنسا، بعد الحرب، وإنما امتدت إلى فلسطين أيضاً[٢٢]، التي قرّرت الحكومة البريطانية إخراجها من منطقة النفوذ الفرنسي، واستثنائها من الدولة العربية التي طالب بها الحسين. وقد ظلّت فلسطين لوقت طويل تعرف باسم «سورية الجنوبية» حتّى بعد الانتداب، وكان المطلب القومي لشعب فلسطين ـ كما ظهر في مناهج الأحزاب ومقرّرات المؤتمرات القومية ـ هو البقاء ضمن الكيان السوري، كجزء منه مثل سائر الأجزاء الأخرى[٢٣].

وفي الوقت الذي راودت فيصل فكرة حكم «سورية الكبرى»، بشكل منفصل عن الدولة العربية، حيث رأى بأنه لا يمكن دمج الحجاز وسورية في حكومة واحدة، إلا أنّه بعد دخوله دمشق، وإعلان قيام الحكومة العربية هناك، اضطر ـ تحت ضغط أللنبي ـ إلى أن يقبل بحكم جزء من «سورية الكبرى»، ولو بشكل مؤقت، الأمر الذي أثار غضب أبيه[٢٤].

منذ ذلك الوقت، صارت علاقة الهاشميين بسورية الكبرى مجرد محاولات لمنع تجزئتها على يد الدول الأوروبية، وهو ما اتضح خلال مفاوضات فيصل، في كلّ من باريس ولندن، أثناء مؤتمر الصلح. كما أنَّ الشريف حسين كان يتابع الصراع على النفوذ في سورية باهتمام بالغ، خاصة بعد تطور الأحداث في

(٢١) مصطفى الشهابي، **محاضرات في الاستعمار**، ٢ ج (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٦)، ج ٢، ص ٥٨.

(٢٢) الوثيقة الرقم (١٢)، مذكرة عن عهود بريطانيا العظمى للعرب في: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، المصدر نفسه، ص ٣٩ ـ ٤٠.

(٢٣) أنيس صايغ، **فلسطين والقومية العربية**، سلسلة أبحاث فلسطينية؛ ٣ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٦)، ص ٦٤.

(٢٤) محمود عبيدات، **الدور الأردني في النضال العربي السوري ١٩٠٨ ـ ١٩٤٦: النضال المشترك** (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧)، ص ١٧١.

الحجاز، وهزيمة قوات الحسين على يد عبد العزيز بن سعود، عندما بعث الأوّل ابنه، الأمير عبد الله، لاستعادة واحة الخرمة من السعوديين(٢٥)، وقامت أول معركة جدية بين الهاشميين وابن سعود، قرب تربة، في أيار/مايو ١٩١٩، وانتهت بهزيمة الهاشميين، ممّا ترك أكبر الأثر في نفوس الهاشميين، وخاصة الأمير عبد الله(٢٦)، وتكرّس الصراع السعودي ـ الهاشمي الذي غدا من أهم أشكال التنافس الأسري وجوداً على الساحة العربية لفترة طويلة.

وكما أنَّ الهاشميين هم الذين تزعّموا فكرة الدولة العربية الموحّدة، فإنّهم كانوا أيضاً، من أسباب فصل القضية السورية عن القضية العربية، وتجلى ذلك في خطاب فيصل بن الحسين الذي ألقاه في دار الحكومة في دمشق، حيث قال: «دافعت في باريس عن سورية، بحدودها الطبيعية، وقلت إن السوريين يطلبون استقلال بلادهم الطبيعية»(٢٧). وكان السوريون، بالفعل، يطالبون باستقلال سورية الطبيعية ووحدتها، بالتناغم مع أبناء سورية الجنوبية (فلسطين)، حيث عبّرت عن ذلك «الجمعية الإسلامية المسيحية»، في مؤتمرها الأوّل، في كانون الثاني/يناير ١٩١٩(٢٨).

كما طالب معظم أهالي ولاية بيروت بالانضمام إلى الدولة السورية في دمشق، بينما كانت الكثرة في جبل لبنان ترفض هذا الانضمام، وتصرّ على الاستقلال، وتطالب بتوسيع رقعة لبنان، بحيث يشمل مدينة بيروت، وبعض الأقضية التابعة لولاية سورية(٢٩).

نتيجة تعثّر المفاوضات في مؤتمر الصلح بشأن مصير سورية، اقترح الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون (Wilson) إرسال لجنة دولية لتقصّي الحقائق في المنطقة،

---

(٢٥) كانت واحة الخرمة على طريق الرياض ـ مكة، وقد دبّ خلاف بين الحاكم الهاشمي لهذه الواحة والملك حسين، وانضم الحاكم الهاشمي إلى السعوديين، وطرد من الخرمة أتباع الحسين، وحاولت جيوش الحسين، مرات عدة، أن تستعيد هذه الواحة، لكنّها فشلت في ذلك. انظر: محمد أنيس والسيد رجب حراز، **الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر** (القاهرة: دار النهضة، ١٩٦٧)، ص ٤٥٧.

(٢٦) أحمد طربين، «عبد العزيز آل سعود: منشئ دولة وباعث نهضة،» **دراسات الخليج والجزيرة العربية** (جامعة الكويت)، العدد ٢٧ (تموز/يوليو ١٩٧٦)، ص ٤٧.

(٢٧) عبيدات، **الدور الأردني في النضال العربي السوري ١٩٠٨ ـ ١٩٤٦**: **النضال المشترك**، ص ١٨.

(٢٨) Muhammad Y. Muslih, *The Origins of Palestinian Nationalism*, Institute for Palestine Studies Series (New York: Columbia University Press, 1988), pp. 177-182.

(٢٩) عبد العزيز سليمان نوار، **وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث، ١٥١٧ ـ ١٩٢٠** (بيروت: جامعة بيروت العربية، ١٩٧٤)، ص ٥٠٨.

والتعرّف على رغبات الأهالي، فشكّلت لجنة أمريكية عرفت باسم لجنة «كينغ ـ كراين»[٣٠]. وقبل وصول اللجنة، اقترح الوطنيون تأسيس مجلس منتخب من كافة المناطق السورية، ليمثل السوريين أمام اللجنة. وقد أيد الأمير فيصل هذا الاقتراح، فأجريت انتخابات، وأطلق على هذا المجلس اسم «المؤتمر السوري العام». وقد حضر المؤتمر ٦٩ مندوباً من مجموع ٨٥ يمثلون سورية كلها[٣١]. وأعلن في أول اجتماع رسمي له، في ٢ تموز/يوليو ١٩١٩، استقلال سورية، بحدودها الطبيعية المتحدة، من طوروس شمالاً، وحتّى رفح جنوباً، على أن يكون فيصل بن الحسين ملكاً عليها، كما أعلن عدم الاعتراف بفصل الجزء الجنوبي من سورية (فلسطين)، وجعله وطناً قومياً لليهود، والاحتجاج على كلّ معاهدة تقضي بتجزئة البلاد السورية[٣٢].

وبعد أن وصلت اللجنة إلى سورية، واطّلعت على رغبات السوريين، جاء في توصياتها التي قدمتها إلى مؤتمر الصلح، المحافظة على وحدة «سورية الكبرى»، مع مراعاة الوضع الخاص للبنان، ووضع الأماكن المقدسة في فلسطين تحت إدارة دولية، وذلك حسب رغبة السواد الأعظم من سكانها، ولأن وحدتها الجغرافية، والاقتصادية، والجنسية، واللغوية واضحة، لا تحتمل إنشاء حكومات مستقلة. كما أوصت اللجنة بأن يكون الأمير فيصل بن الحسين رئيس حكومة سورية المتحدة، لعدة اعتبارات، أهمها إجماع الشعب السوري على ذلك، ولأنه ابن شريف مكة، وله مقام كبير في العالم الإسلامي[٣٣].

عقب الاتفاق الإنكليزي ـ الفرنسي في الثالث عشر من أيلول/سبتمبر ١٩١٩، الذي أقرّ وجود فرنسا في سورية، سافر فيصل إلى لندن، ثمّ باريس، لمحاولة إيجاد حلّ للقضية السورية، ووقع اتفاقاً مع كليمنصو، في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٢٠، نصّ على أن تقوم فرنسا بتمثيل سورية في الخارج بمندوب سياسي، وأن تعترف فرنسا باستقلال سورية. كما اعترفت الاتفاقية باستقلال لبنان تحت الانتداب الفرنسي[٣٤]. وعند عودة الأمير فيصل من باريس، بعد

---

(٣٠) جورج لنشوفسكي، **الشرق الأوسط في الشؤون العالمية**، ترجمة جعفر خياط؛ مراجعة محمود الأمين وإبراهيم أحمد السامرائي (بغداد: مكتبة دار المتنبي، ١٩٦٤)، ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٣١) قاسمية، **الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ ـ ١٩٢٠**، ص ١١.

(٣٢) أنطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، ص ٥٩٦ ـ ٥٩٩.

(٣٣) لنشوفسكي، **الشرق الأوسط في الشؤون العالمية**، ص ٢٢٦.

(٣٤) أمين محمد سعيد، **ثورات العرب في القرن العشرين** (القاهرة: دار الهلال، ١٩٦١)، ص ٦١.

توقيع هذا الاتفاق، حدث خلاف بينه وبين القادة الوطنيين في سورية، نتيجة إخفاق المفاوضات بينه وبين الفرنسيين. واجتمع المؤتمر السوري، مرة أخرى، في دمشق، في ٨ آذار/مارس ١٩٢٠، ليقرر استقلال «سورية الكبرى»، بما فيها فلسطين، ويبايع فيصل ملكاً على «سورية الكبرى»[٣٥]. كما عقد ممثلو العراق في دمشق مؤتمراً أعلنوا فيه استقلال العراق، واتحاده مع سورية، سياسياً واقتصادياً، ومبايعة الأمير عبد الله بن الحسين ملكاً على العراق[٣٦]. أما بالنسبة إلى فلسطين، فقد اجتمع مجموعة من الفلسطينيين، في دمشق، قبل انعقاد المؤتمر السوري، وأيدوا وحدة «سورية الكبرى»[٣٧]. إلا أن الملك حسين لم يتحمّس لهذا كلّه، لأنه كان يفصل سورية عن بقية الدولة العربية المقترحة[٣٨].

لم يعمر تتويج فيصل على «سورية الكبرى» كثيراً، حيث وجّهت فرنسا إنذاراً إلى فيصل، لقبول الانتداب الفرنسي على سورية، ورغم قبول فيصل الإنذار، فقد تقدّمت القوات الفرنسية نحو دمشق، وبعد معركة غير متكافئة، في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٠، في ميسلون، استطاع الفرنسيون احتلال دمشق، واضطر فيصل إلى مغادرتها إلى أوروبا، وسقطت بذلك الحكومة العربية في دمشق[٣٩]. لكن بريطانيا قدمت عرش العراق إلى فيصل، الذي تُوّج ملكاً عليه، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢١[٤٠].

ثالثاً: الأمير عبد الله بن الحسين وتأسيس إمارة شرق الأردن

اعتبر إخراج الأمير فيصل من دمشق بداية مرحلة تاريخية جديدة دشّنت العلاقة بين الهاشميين و«سورية الكبرى». بدأت هذه المرحلة مع الأمير عبد الله

---

(٣٥) لنشوفسكي، المصدر نفسه، ص ١٣٢.

(٣٦) يوسف قزما خوري، معد، **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٧: دراسة توثيقية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٤٣.

(٣٧) بيان نويهض الحوت، معد، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩: من أوراق أكرم زعيتر**، سلسلة الوثائق الأساسية والعامة؛ ١٢ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩)، ص ٣٥ ـ ٣٦.

(٣٨) ساطع الحصري [أبو خلدون]، **يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث: مذكرات مصدرة بمقدمة عن تنازع الدول حول البلاد العربية ومذيلة بوثائق وصور** (بيروت: مكتبة الكشاف، ١٩٤٧)، ص ٨٣.

(٣٩) ساطع الحصري، **البلاد العربية والدولة العثمانية: طبعة موسعة تتضمن الاتفاقيات السرية التي كانت عقدتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية الكبرى قبيل الحرب العالمية الأولى**، ط ٢ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٢)، ص ٣١٥ ـ ٣١٨، و Sluglett and Farouk-Sluglett, eds., *The Times Guide to the Middle East: The Arab World and its Neighbours*, p. 274.

(٤٠) سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ص ٢٢ ـ ٢٣.

ابن الحسين، الذي أسس إمارة شرق الأردن، واحتلت «سورية الكبرى»، بعد ذلك، المكانة الأولى في السياسة الخارجية للهاشميين، وخاصة عبد الله بن الحسين، وهو الابن الثاني للشريف حسين، وقد ولد في مكة عام ١٨٨٢، وسافر عام ١٨٩١، مع أسرته إلى إستانبول، وتلقى تعليمه هناك. وفى عام ١٩٠٨، كلف السلطان العثماني والده بإمارة مكة، وكان عبد الله في عام ١٩١٠، نائب مكة في مجلس المبعوثان العثماني، وعند قيام الثورة العربية، تولى حصار العثمانيين في الطائف، وتقلّد منصب وزير الخارجية في الحكومة المستقلة، التي شكّلها والده في الحجاز[٤١].

كان عبد الله بن الحسين طموحاً، وكان أكثر أبناء الحسين ذكاء ومرونة، كما أنه أول الهاشميين الذين تعاونوا مع الإنكليز، أثناء مفاوضاتهم في الحرب العالمية الأولى[٤٢]. وقد دفع الطموح الشخصي عبد الله إلى أن يشعر بالغيرة من شقيقه الأصغر فيصل، أثناء وجوده على رأس الحكومة العربية في دمشق، وذلك لظهور فيصل على أنّه المدافع الأوّل عن القضية العربية، خلال مفاوضاته مع الدول الأوروبية[٤٣].

قبع عبد الله في الحجاز، إلى أن أتى دوره، بعد طرد أخيه فيصل من دمشق، فأخذ عبد الله يرتّب الأمور لكي يحلّ محل أخيه فيها، بذريعة استردادها من الفرنسيين، على أساس أن الوجود العربي في الشام هو إرث تاريخي للأسرة الهاشمية التي كتب عليها الاستشهاد والدفاع عن حقوق العرب، على ما نسب إليه[٤٤].

لكن بريطانيا لم تترك عبد الله ينفّذ ما عقد العزم عليه عندما قرّر أن يهاجم سورية ويخلّصها من الفرنسيين، في عام ١٩٢٠، وأقنعته بأن يترك المسألة السورية، ويكتفي بوجوده في هذه الإمارة التي صنعتها له في الأرض الواقعة شرق نهر الأردن، ممّا أدى إلى خلق كيان سياسي جديد، في آذار/مارس ١٩٢١، عرف باسم «إمارة شرق الأردن» التي لم تكن كياناً منفصلاً، قبل عام ١٩٢٠، فقد كانت في العهد العثماني متصرفية تابعة لولاية سورية، واستمرت

---

(٤١) Kamal Salibi, *The Modern History of Jordan* (London: I. B. Tauris, 1993), pp. 73-74.

(٤٢) جيمس موريس، **الملوك الهاشميون** (بيروت: المكتب العالمي للتأليف والترجمة، [د. ت.])، ص ١٢٠.

(٤٣) Mary Christina Wilson, *King Abdullah: Britain and the Making of Jordan*, Cambridge Middle East Library (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1989), p. 41.

(٤٤) محمد حسنين هيكل، **العقد النفسية التي تحكم الشرق الأوسط** (القاهرة: الشركة العربية للطباعة والنشر، ١٩٥٨)، ص ١٠٤.

كذلك في ظلّ حكومة فيصل العربية، إذ كانت تدار من دمشق، مباشرة[٤٥]. وكانت هذه المنطقة فقيرة جداً، يسكنها نحو ٢٠٠,٠٠٠ نسمة، معظمهم من البدو، وتعتبر محطة للحروب القبلية وقطّاع الطرق، ولم يكن لها من الأهمية الاستراتيجية سوى أنّها تتاخم فلسطين، ويعبرها خطّ سكة حديد الحجاز[٤٦].

وعندما خضعت دمشق لحكم الفرنسيين، ظلّت شرق الأردن معلّقة المصير، وتحوّلت إلى قاعدة للثوار السوريين، ممّا جعل الفرنسيين يفكّرون في الزحف إليها، واحتلالها، رغم أنّها تابعة للنفوذ البريطاني. وكان ذلك هو السبب في أن تبادر الحكومة البريطانية إلى الاهتمام بهذه المنطقة، وتضع الخطط اللازمة لإدارتها[٤٧].

لذلك قررت الحكومة البريطانية إرسال عدد قليل من الضباط السياسيين إلى أقاليم: عجلون، السلط، وعمّان، على أن تقتصر مهمتهم على تشجيع الحكم الذاتي المحلي[٤٨]. وبناءً على ذلك، غادر هربرت صموئيل (H. Samuel) ـ المندوب السامي البريطاني في فلسطين ـ القدس، مع عدد من الضباط السياسيين، واتجه إلى شرق الأردن، واجتمع هناك بعدد من زعماء وشيوخ البلاد، في السلط، يوم ٢٠ آب/أغسطس ١٩٢٠. وقد بيّن لهم أن الحكومة البريطانية تريد أن تمنحهم الاستقلال، وأنها سترسل عدداً من الضباط ليساعدوهم في الحكم المحلي، وأن البلاد سوف يحكمها أهلها فحسب، ولن يتدخل البريطانيون في الحكم، إلا في حدود المشورة[٤٩]. وتشكّلت بعد ذلك عدة حكومات محلية في الفترة من آب/أغسطس ١٩٢٠ حتى آذار/مارس ١٩٢١، وقد سادت البلاد في تلك الفترة الفوضى والاضطرابات، لعجز هذه الحكومات عن توفير الأمن والنظام[٥٠]، إلى أن دخلت المنطقة في مرحلة تاريخية جديدة على أثر قدوم الأمير عبد الله إليها.

---

(٤٥) نجلاء عز الدين، **العالم العربي**، ترجمة محمد عوض إبراهيم، ط ٢ (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٢)، ص ٤٥٠.

(٤٦) لورنس، **اللعبة الكبرى: الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**، ص ٥٠.

(٤٧) بلال حسن التل، **الأردن محاولة للفهم** (عمان: منشورات دار اللواء، ١٩٧٨)، ص ٨١.

(٤٨) سليمان الموسى، **تأسيس الإمارة الأردنية، ١٩٢١ ـ ١٩٢٥**، ط ٢ (عمان: منشورات دائرة الثقافة والفنون، ١٩٧٢)، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٤٩) عوني عبد الهادي، **مذكرات عوني عبد الهادي**، تقديم وتحقيق خيرية قاسمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ١٠٩.

(٥٠) الموسى، المصدر نفسه، ص ٣٣ ـ ٣٤.

وبعد احتلال دمشق، طلب سكان عدة مناطق من سورية الكبرى مساعدة الملك حسين، كما طلبوا منه أن يرسل أحد أنجاله ليتزعّم الحركة الوطنية ضدّ الفرنسيين(٥١). وقد أجابهم الحسين بإرسال ابنه عبد الله لقيادة حملة إلى سورية، وهو ما جاء على هوى عبد الله، خاصة بعد علمه بضياع عرش العراق منه، حيثُ إنّ البريطانيين فاوضوا فيصل، وهو في لندن، في أمر العراق، لكنه رفض ذلك(٥٢)، لأن عرش العراق سبق أن قدمه الشعب العراقي إلى أخيه عبد الله، فطلب كيرزون (Curzon) وزير الخارجية البريطاني من الكولونيل لورنس (Lawrence)، محاولة إقناع عبد الله بالتنازل عن المطالبة بعرش العراق، وإقناع فيصل بقبول هذا العرش(٥٣).

غادر عبد الله مكة، في أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠، مع حوالى ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ جندي، ودخل أقصى جنوب «سورية الكبرى»، في معان، وعند وصوله أذاع منشوراً إلى أهالي سورية، بسط فيه أسباب قدومه إلى شرق الأردن، وقال إنّه جاء ليخلّص سورية من أيدي الفرنسيين، وأعلن نفسه نائباً لملك سورية، وأخذ يدعو رجال العرب السوريين، وأعضاء المؤتمر السوري، وضباط الجيش، للحضور إلى معان، من أجل تحرير سورية(٥٤).

لم يكن لبريطانيا أن توافق عبد الله تهديده لحليفتها فرنسا في سورية، في حين إن الوضع في شرق الأردن كان يعدّ مشكلة تستوجب حلاً. لذا، قررت الحكومة البريطانية عقد مؤتمر للتباحث في أمور الشرق الأوسط(٥٥). وفي ٢ آذار/ مارس ١٩٢١، وصل الأمير عبد الله إلى عمّان بدعوة من بعض الزعماء الوطنيين هناك(٥٦).

افتتح مؤتمر القاهرة جلساته، في ١٢ آذار/ مارس ١٩٢١، برئاسة ونستون تشرشل (W. Churchill) وزير المستعمرات، وبحضور عدد من المسؤولين البريطانيين

---

(٥١) عبد الله بن الحسين (ملك الأردن)، **الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣)، ص ٢٦.

(٥٢) فيليب آيرلاند ويلارد آيرلاند، **العراق: دراسة في تطوره السياسي**، ترجمة جعفر خياط (بيروت: دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، ١٩٤٩)، ص ٢٤١.

(٥٣) مجيد خدوري، **نظام الحكم في العراق** (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٤٦)، ص ٩.

(٥٤) عبد الله بن الحسين، **مذكراتي**، ص ١٧٦ ـ ١٧٨.

(٥٥) Wilson, *King Abdullah: Britain and the Making of Jordan*, p. 45.

(٥٦) ميسون منصور عبيدات، **التطور السياسي لشرق الأردن في عهد الإمارة، ١٩٢١ ـ ١٩٤٦** (عمّان: الجامعة الأردنية، ١٩٩٣)، ص ٤٨.

في الشرق الأوسط، واقترح لحلّ مسألة شرق الأردن أن يتم الاتفاق مع الأمير عبد الله، أو انسحابه من البلاد، وتعيين حاكم آخر. كما أقرّ المؤتمر ترشيح الأمير فيصل لعرش العراق(٥٧).

بذلك، لم يكن أمام عبد الله إلا التسليم بضياع عرش العراق، ومحاولة الوصول إلى أي اتفاق مع البريطانيين، يضمن له الجلوس على عرش بديل من عرش العراق، كعرش سورية، أو على الأقل عرش شرق الأردن. كما أنّ استبعاد البريطانيين للحل العسكري لخلع عبد الله من شرق الأردن، وغياب مرشّح مناسب آخر، كان سبباً في الاتفاق مع عبد الله، رغم معارضة بعض البريطانيين في المؤتمر، مثل صموئيل. وغني عن القول إن السياسة التي اتبعتها بريطانيا، والتي قررها المؤتمرون في القاهرة، هدفت إلى تخفيض تكاليف القوات البريطانية في الشرق الأوسط، والبحث عن سياسة جديدة توفق بين التزامات بريطانيا السابقة، ونفوذها السياسي في المنطقة.

في الاجتماع الرسمي بين تشرشل وعبد الله، في القدس، وعد الأوّل عبد الله بعرش سورية، وأنه سيبذل كلّ جهوده في التوسط لدى فرنسا لتحقيق ذلك، ولكن شرط أن يحافظ عبد الله على عدم السماح، لأي شخص، بالاعتداء على سورية من حدود المنطقة التي سيتولى الحكم فيها(٥٨).

بعد الاجتماع، تفاوض الأمير عبد الله مع زعماء البلاد، الذين رافقوه في رحلته، وكانت الموافقة على ما عرضه تشرشل، بالإجماع. وأخيراً تمّ الاتفاق بين عبد الله والحكومة البريطانية على إقامة حكومة وطنية في شرق الأردن، برئاسة الأمير عبد الله، ويتعهد الأمير بالمحافظة على حدود فلسطين وسورية من أي اعتداء، على أن تتوسط بريطانيا لتحسين العلاقات بين الأمير عبد الله والسلطة الفرنسية في سورية، وتكون مدّة هذا الاتفاق ستة أشهر، فإن أحسن تنفيذه استمر، وإلا أعيد النظر فيه(٥٩).

---

(٥٧) الموسى، **تأسيس الإمارة الأردنية، ١٩٢١ ـ ١٩٢٥**، ص ٩٨.

ذكر الملك فيصل في حديث له مع عوني عبد الهادي، أن كيرزون أخبره بأن الحكومة البريطانية رأت استحالة تنصيب الأمير عبد الله على العراق، لأن الدول الأوروبية لا تعرفه. كما ذكر فيصل أنّه اضطر إلى الموافقة، لكي لا يضيع العراق من أيدي الهاشميين، على الرغم من أنّه يدرك مدى غضب أخيه عبد الله، الذي اعتبر أن فيصل تعدّى على حقّه بقبوله لهذا العرش. انظر: عبد الهادي، **مذكرات عوني عبد الهادي**، ص ١٢٧.

(٥٨) Yehoshua Porath, *In Search of the Arab Unity, 1930-1945* (London: Frank Cass, 1986), p. 23.

(٥٩) عبيدات، **التطور السياسي لشرق الأردن في عهد الإمارة، ١٩٢١ ـ ١٩٤٦**، ص ٥٥.

ظلّ الأمير عبد الله، طوال حياته، يعتبر الأردن نقطة انطلاق إلى سورية، وكان، دائماً، يردّد أن وجوده في شرق الأردن لا يناسب مؤهلاته الشخصية، وأنه لم يجئ إلى هذا المكان، ولم يرض بحدوده الضيقة، إلا لينطلق منه إلى سورية[٦٠]. ولكن وجوده في شرق الأردن طال أمده، إلى أن وافته المنية في عام ١٩٥١، ولم يحقق هدفه الذي من أجله جاء إلى هذه المنطقة، ومن أجله أيضاً أسس فيها إمارة شبه مستقلة.

رابعاً: تقسيم سورية الصغرى وإعلان دولة لبنان الكبير

في الوقت الذي كانت بريطانيا تصنع فيه إمارة شرق الأردن، وتجعل منها كياناً قائماً بذاته، كانت فرنسا هي الأخرى تقوم بعملية تقسيم لنصيبها من التركة العثمانية، فلم تكتف بحصولها على سورية ولبنان، وفصلهما عن شرق الأردن وفلسطين، بل قامت أيضاً بفصل لبنان عن سورية، لتشكّل دولة لبنانية جديدة تكون نقطة ارتكاز لفرنسا داخل منطقة سورية كلها، معتمدة في ذلك على موقف بعض المسيحيين المؤيّدين لها، الذين يرفضون الارتباط بالوطن السوري الكبير. فأصدر الجنرال غورو (Gouraud)، المفوض السامي الفرنسي، قراراً، في ٣١ آب/أغسطس ١٩٢٠، بفصل الأقضية الأربعة (بعلبك، والبقاع، وراشيا، وحاصبيا) عن سورية، وإنشاء دولة لبنان الكبير[٦١]، لتصنع فرنسا بذلك كياناً جديداً من الكيان السوري الكبير. وربما قصدت فصل الأماكن التي تسكنها أكثرية إسلامية، وإخضاعها تحت حكم مسيحيي لبنان المؤيّدين لفرنسا، وبذلك ينفصل عن سورية من يطالبون بوحدتها الكبرى. وفي الوقت نفسه، مُنح لبنان مساحات زراعية واسعة كان محروماً منها، حيث لم يكن (لبنان الصغير) إلا جبالاً[٦٢]، وكانت مساحته لا تزيد على ٥٧٤٠ كم٢، وسكانه نحو ٤٨٠ ألف

(٦٠) ناصر الدين النشاشيبي، **من قتل الملك عبد الله؟** (الكويت: منشورات الأنباء، ١٩٨٠)، ص ٤٢، و Wilson, *King Abdullah: Britain and the Making of Jordan*, p. 59.

(٦١) وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي: من المتصرفية العثمانية إلى دولة لبنان الكبير**، ط جديدة منقحة ومزيدة (بيروت: منشورات بحسون الثقافية، ١٩٨٦)، ص ٣٨٣ ـ ٣٨٤.

(٦٢) محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ٦ ج (صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٥٠)، ج ٢: **فرنسا والحركة العربية**، ص ١٣٢.

(٦٣) عزة النص، **الوطن العربي: الاتجاه السياسي والملامح الاقتصادية**، دراسات عربية (دمشق: دار اليقظة للتأليف والنشر، ١٩٥٩)، ص ٢٠٢.

نسمة. فرفع القائد الفرنسي بهذا الضمّ مساحة لبنان وسكانه إلى الضعف[٦٣]، ممّا جعل لبنان أهلاً لأن يصبح مركزاً استراتيجياً مهماً لفرنسا في الشرق.

سعت فرنسا إلى استكمال عملية التقسيم، وقامت بتقسيم ما تبقى من سورية إلى عدة دويلات. ففصلت ولاية حلب عن سورية، وأنشأت دولة مستقلة باسمها، في الثامن من أيلول/سبتمبر ١٩٢٠[٦٤]. وبعد مدّة وجيزة، أُعلن قيام دولة في جبل العلويين، ودولة ثالثة في دمشق، في تشرين الأوّل/أكتوبر من العام نفسه[٦٥]. كما فصلت فرنسا جبل الدروز، وأصبح كياناً قائماً بذاته، وله حكومة وطنية مستقلة، استقلالاً إدارياً، ومنحت لواء الإسكندرونة حكماً خاصاً، وأنشأ فيه الانتداب الفرنسي نظاماً إدارياً خاصاً[٦٦]. وبذلك، مزّقت وحدة «سورية الصغرى» إلى خمس دويلات، بالإضافة إلى لبنان الكبير.

استنكر السوريون هذه التجزئة، فقرّر الجنرال غورو إنشاء اتحاد سوري، يضمّ دويلات حلب، ودمشق، وأراضي العلويين[٦٧]. ولم يكن هذا الاتحاد ليحقق أماني السوريين في الوحدة التي أصبحت في مقدمة اهتمام أهالي البلاد، في داخلها وساحلها. ولذلك فقد أصدر الجنرال ويغان (Weygand)، خليفة غورو، قراراً، في شباط/فبراير ١٩٢٤، يقضي بإلغاء الاتحاد السوري، وإنشاء وحدة بين دولتي دمشق وحلب، وإن كان قد فصل دولة العلويين عن هذه الوحدة[٦٨].

استمر هذا الفصل حتّى عام ١٩٣٦، عندما اشتدت الحركة الوطنية السورية المعارضة للانتداب الفرنسي، وحاول الفرنسيون أن ينظّموا علاقاتهم مع الوطنيين السوريين، فدخل الطرفان في مفاوضات، لإقرار معاهدة تعطي السوريين شكلاً من الاستقلال. وقد أصرّ الوطنيون، خلال هذه المفاوضات، على ضمّ جبل

---

(٦٤) نجيب الأرمنازي، **محاضرات عن سورية من الاحتلال حتى الجلاء** (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٥٤)، ص ١٦.

(٦٥) ساطع الحصري [أبو خلدون]، **العروبة أولاً**، ط ٣ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٨)، ص ٢٢.

(٦٦) الأرمنازي، المصدر نفسه، ص ١٦.

(٦٧) حسن الحكيم، **الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية** (بيروت: دار صادر، ١٩٧٤)، ص ٢٦١ ـ ٢٦٢.

(٦٨) Ministère des affaires étrangères, *Rapport à la société des nations sur la situation de la Syrie et du Liban* (Beyrouth: Républiqe Francaise, 1924), p. 9.

نقلاً عن: علي محافظة، «السياسة الفرنسية المعادية للوحدة العربية في سورية ولبنان، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٦،» في: سعدون حمادي [وآخرون]، **دراسات في القومية العربية والوحدة**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٣٤٦.

الدروز، وجبل العلويين، إلى سورية. فأصدر المندوب السامي قراراً بذلك، مع الإبقاء على درجة ما من الاستقلال والحكم الذاتي(٦٩). أما لواء الإسكندرونة، فقد تنازلت الحكومة الفرنسية عنه لتركيا، وضمّته إليها، وأصبح جزءاً من الأراضي التركية منذ حزيران/ يونيو ١٩٣٩، وكان هذا التنازل ثمناً دفعته فرنسا لتشتري به صداقة تركيا، على حساب سورية(٧٠).

بعد رفض الجمعية الوطنية الفرنسية إقرار المعاهدة السورية ـ الفرنسية، أصدر المفوض السامي الفرنسي قراراً، في الأوّل من تموز/ يوليو ١٩٣٩، بإعادة منطقتي العلويين وجبل الدروز إلى ما كانتا عليه، قبل إبرام المعاهدة. وبقيت «سورية الصغرى» مجزّأة إلى ثلاث وحدات إدارية، حتّى مطلع عام ١٩٤٢، إلى أن تمّت إعادة جبل الدروز، ومنطقة العلويين إليها، في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٢(٧١). وأصبح الشكل النهائي لدولة سورية، هو ذلك الجزء الداخلي للبلاد السورية الممتد من حدود سلسلة لبنان الشرقية حتّى نهاية الصحراء السورية، المتاخمة لحدود العراق شرقاً، ومن جنوب جبال طوروس شمالاً حتّى الجزء الجنوبي لجبل الدروز، والهضاب المتاخمة، حالياً، للمملكة الأردنية الهاشمية(٧٢).

هكذا، فإن «سورية الصغرى» تقع في منتصف محور «الهلال الخصيب»؛ لذلك فهي بمثابة قلب المنطقة، ممّا أعطاها بعداً استراتيجياً مهماً(٧٣)، جعلها مرآة للمصالح المتنافسة، على المستوى الدولي، فأصبح على من يريد قيادة الشرق الأوسط أن يسيطر على سورية، أولاً، فغدت مطمعاً لِكُلّ من يتطلع إلى قيادة العرب. هذا إلى جانب همّ الهاشميين الدائب، وتوقهم إلى ضمّ سورية، وما يقابل ذلك ويساويه من تصميم مصر والعربية السعودية على منع الهاشميين من تحقيق طموحهم هذا(٧٤).

---

(٦٩) Sluglett and Farouk-Sluglett, eds., *The Times Guide to the Middle East: The Arab World and its Neighbours*, p. 275.

(٧٠) صلاح العقاد، **المشرق العربي المعاصر** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٣)، ص ٣٣.

(٧١) الحكيم، **الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية**، ص ٣٨٠ ـ ٣٨٧.

(٧٢) شمس الدين الرفاعي، **تاريخ الصحافة السورية**، ٢ ج (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩)، ج ٢: **الانتداب الفرنسي حتى الاستقلال**، ص ٢٧.

(٧٣) للمزيد من التفاصيل عن الأهمية الاستراتيجية لسورية، انظر: محمد كمال عبد الحميد، **الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي**، ط ٢ (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٩)، ص ٢٣٧ ـ ٢٣٩.

(٧٤) سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ص ١٣ ـ ١٥.

الفصل الأول

مشروع «سورية الكبرى» من تأسيس الإمارة الأردنية حتّى قيام الحرب العالمية الثانية

حاول الأمير عبد الله، بعد تأسيس إمارة شرق الأردن، أن يوحّد «سورية الكبرى»، أكثر من أي حاكم عربي آخر. وظلّ مشروع «سورية الكبرى» في مقدمة موضوعات السياسة الخارجية لشرق الأردن، على مدار ثلاثين عاماً، منذ وصول عبد الله إلى عمّان، في عام ١٩٢١، وحتّى اغتياله، في تموز/ يوليو ١٩٥١. وقد حاول بشتى الطرق والأساليب، أن ينفّذ هذا المشروع، وقسّمت محاولاته إلى عدة مراحل، حسب الظروف والأوضاع الدولية والعربية. كما اقترنت هذه المحاولات، في بعض مراحلها، بالدعاوى السورية واللبنانية لتوحيد «سورية الكبرى»، وأيضاً، محاولات بعض الزعماء العرب الآخرين، للحصول على عرش سورية. وفي النهاية، لم تسفر المساعي الأردنية إلى توحيد «سورية الكبرى»، ولا المساعي المضادة لها، عن شيء سوى توتر شديد في العلاقات الأردنية ـ العربية، والأردنية ـ الأجنبية، ممّا جعل الأمير عبد الله بن الحسين، خلال فترة حكمه في شرق الأردن، أكثر شخصية عربية إثارة للجدل.

أولاً: الأمير عبد الله والمحاولات الأولى للوصول إلى عرش سورية

تمثلت محاولات الأمير عبد الله الأولى، ومساعيه للجلوس على عرش سورية، عقب قدومه إلى شرق الأردن، في استعانته بالاستقلاليين السوريين في حكومته، وتوجّهه إلى فرنسا، علّها تساعده في الوصول إلى دمشق، كما سبق ووعده البريطانيون.

١ ـ الاستقلاليون وأول وزارة أردنية

بعد اجتماع الأمير عبد الله مع تشرشل، في القدس، والاتفاق على تأسيس إمارة شرق الأردن، قام الأمير عبد الله، بعد وصوله إلى عمّان، بتشكيل أول حكومة، برئاسة رشيد طليع، في ١١ نيسان/ أبريل ١٩٢١[١]. وكان معظم رجال

---

(١) عوني عبد الهادي، **مذكرات عوني عبد الهادي**، تقديم وتحقيق خيرية قاسمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ١٢١.

هذه الحكومة من أعضاء «حزب الاستقلال العربي»[٢]، وقد لجأ هؤلاء إلى شرق الأردن، بعد القضاء على حكومة فيصل في دمشق، واتخذوا الإمارة نواة لتحرير سورية من الفرنسيين[٣].

كان الاستقلاليون من مؤيدي وحدة «سورية الكبرى»، ممّا جعل تشكيلهم لأول حكومة أردنية، خير تجسيد لطموحات الأمير عبد الله في الزحف إلى دمشق. كما أنّه سار على هذا المنوال، بعد ذلك، وكان كلّ رؤساء الوزارات الأردنية، في الفترة من ١٩٢١ ـ ١٩٣١، من سورية، وكان هدفه من ذلك هو عدم فصل الأردن، ككيان، عن سورية، واعتباره جزءاً منها. كما أنَّ معظم رؤساء الوزارات الأردنية، خلال فترة حكم عبد الله لم يكونوا من «سورية الصغرى» فحسب، ولكن من كلّ أجزاء «سورية الكبرى». وعبَّر ذلك، بشكل عملي، عن رغبة الأمير في التقرّب من السوريين، واقتناعه الكامل بوحدة أراضي «سورية الكبرى»[٤].

لكن وجود الاستقلاليين في أول حكومة شكّلها رشيد طليع، خلق أزمة للأمير عبد الله في شرق الأردن؛ ففي ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٢١ نصب السوريون في شرق الأردن كميناً للجنرال غورو، المندوب السامي الفرنسي في سورية، وأطلقوا عليه النار، وجرحوه، ممّا أدى إلى احتجاج السلطات الفرنسية في دمشق لدى إنكلترا، وحمّلت الأمير عبد الله المسؤولية[٥].

تفاقمت الأزمة، عندما رفض الأمير عبد الله، ورئيس حكومته، رشيد طليع، الضغوط البريطانية لتسليم المتهمين بمهاجمة غورو[٦]. فتوترت العلاقة بين الأمير وبريطانيا، ممّا جعله يشعر بضياع الأمل في الوصول إلى دمشق، وقد عبّر عن ذلك بقوله: «جئت إلى شرق الأردن عازماً على المطالبة بسورية، وعندما

(٢) أسس هذا الحزب في سورية بعد الحرب، ويعتبر خلفاً لجمعية العربية الفتاة. وبعد احتلال دمشق تمخض عن هذا الحزب عدة أحزاب في سورية وفلسطين والعراق. انظر: وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٤٩٩، ملف ٣٧/ ٤٣/ ١٤ ج ١، تقرير من سكرتير المفوضية الملكية المصرية ببغداد عن تاريخ حزب الاستقلال العربي وتطوره، ٢٩/ ٤/ ١٩٤١م.

(٣) منيب الماضي وسليمان الموسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين** (عمّان: مكتبة أمانة العاصمة، ١٩٦٠)، ص ٢٤٥.

(٤) ناصر الدين النشاشيبي، **من قتل الملك عبد الله؟** (الكويت: منشورات الأنباء، ١٩٨٠)، ص ٤٣.

(٥) سليمان الموسى، **تأسيس الإمارة الأردنية، ١٩٢١ ـ ١٩٢٥**، ط ٢ (عمّان: منشورات دائرة الثقافة والفنون، ١٩٧٢)، ص ١٧٠.

(٦) الماضي والموسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، ص ١٦٩.

وافقت على سياسة تشرشل في القدس، كان عندي أمل أن أصل، بعد انتهاء الأشهر الستة في شرق الأردن، إلى أن تتاح لي الفرصة في الوجود في دمشق. أما الآن، فالمشاكل التي سبّبها لي السوريون هنا جعلت دمشق بعيدة، وخلقت لي المتاعب مع بريطانيا»(٧). على أن محاولة اغتيال غورو لم توفر إلا الذريعة، حتّى تواصل بريطانيا تجاهلها لتطلع الأمير عبد الله إلى عرش سورية، فَكُلّ البيّنات والقرائن تؤكد أن بريطانيا لم تتحمّس لتنفيذ مخطّطات الأمير.

لم يستطع الأمير عبد الله الصمود كثيراً، أمام رغبة بريطانيا في إبعاد الاستقلاليين عن الإمارة، فاستطاعت بريطانيا، بعد أن أحكمت سيطرتها على شرق الأردن، أن تتخلّص من الاستقلاليين، وأخرجتهم من مراكزهم المهمة في الحكومة والجيش، في عام ١٩٢٤. وقد غادر هؤلاء شرق الأردن إلى سورية والحجاز وفلسطين(٨)، بعد أن فشلوا في اتخاذ شرق الأردن قاعدة لمقاومة الفرنسيين، واستعادة حكم سورية، ما يؤكّد مدى سذاجة هؤلاء «الاستقلاليين»، لتوهمهم بأن بريطانيا يمكن لها أن تعينهم على الفرنسيين، بينما العلاقة بين بريطانيا وفرنسا لم تكن تسمح بذلك، إذ لم تتعدّ المزاحمة، ولم تصل إلى حدّ التعارض، ما يعني أن البريطانيين لن يبيعوا الفرنسيين من أجل «الاستقلاليين»، أو حتّى من أجل كلّ الوطنيين السوريين.

٢ ـ تعاون الأمير عبد الله مع الفرنسيين

اعتبرت فرنسا التسوية الهاشمية ـ البريطانية عام ١٩٢١ التي أدت إلى تنصيب عبد الله بن الحسين أميراً على شرق الأردن، وفيصل بن الحسين ملكاً على العراق، انقلاباً في موازين القوى في المنطقة، الهدف منه إلقاء سورية ولبنان في بحر من الفوضى والاضطراب. كما أنَّ فرنسا لم تكن راضية عن وعد بريطانيا للأمير عبد الله بتنصيبه على عرش سورية. فعندما عرض القنصل البريطاني في دمشق، أثناء حديث له مع مندوب المفوض السامي الفرنسي في دمشق، بتاريخ آذار/مارس ١٩٢١ منح عرش سورية للأمير عبد الله، قامت قيامة السلطات الفرنسية، ووجّه سفير فرنسا في لندن احتجاجات شديدة اللهجة

(٧) Mary Christina Wilson, *King Abdullah: Britain and the Making of Jordan*, Cambridge Middle East Library (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1989), p. 67.

(٨) الماضي والموسى، المصدر نفسه، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦.

إلى وزير الخارجية البريطاني، فأنكر الأخير إنكاراً قاطعاً نية بريطانيا تحقيق ذلك المشروع، وأكد عزم بريطانيا على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للمنطقة الواقعة تحت الانتداب الفرنسي(٩). وإن دل ذلك على شيء، فإنما يدلّ على سوء نية بريطانيا، وتلاعبها من البداية بالأمير عبد الله.

أدت حادثة الجنرال غورو إلى زيادة توتر العلاقة بين الأمير عبد الله وفرنسا، إلا أن الأمير حاول أن يكسب تأييد فرنسا، خاصة أن استقرار وضع فرنسا في سورية كان شرطاً لوصوله إلى عرش دمشق، كما وعده البريطانيون، كما أنَّ الفرنسيين كانوا هم أصحاب السلطة الفعلية في سورية، الواقعة تحت انتدابهم.

توجُّه عبد الله إلى الفرنسيين لم يحدث إلا بعد سفره إلى لندن في ٢ تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٢٢، ليفاوض البريطانيين، في تحديد وضع شرق الأردن(١٠). فقد طلب عبد الله من الحكومة البريطانية أن تؤسس دولة واحدة من فلسطين، وشرق الأردن، وسورية، ولبنان، تخضع لانتداب بريطاني ـ فرنسي مشترك، ويجلس الأمير على عرشها، ولكن الحكومة البريطانية رفضت، كما أنّها علّقت إعلان الاعتراف باستقلال شرق الأردن على إرضاء عبد الله لفرنسا(١١).

هكذا، لم يكن أمام الأمير عبد الله إلا التوجّه إلى الفرنسيين، أملاً في مساعدتهم له، وقد سنحت له الفرصة عندما قابل المندوب الفرنسي في سورية الذي تحدّث مع الأمير عن عدم رضا الحكومة الفرنسية عن اقتصار موالاة العرب على البريطانيين وحدهم. ولكن الأمير أبدى له استعداده للتعامل مع الفرنسيين، وتوهّم عبد الله من حديث المسؤول الفرنسي موافقة الفرنسيين على التفاوض معه(١٢). كما أنّه اتصل بعدد من المسؤولين الفرنسيين، واجتمع بهم في عمّان

(٩) *M. A. E. Arabie*, vol. 12 (1918-1929), fol. 131-133, Briand au Comte de Saint-Autaire, télégramme (21 mars 1921).

نقلاً عن: علي محافظة، **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٣٥٤.

(١٠) هاني خير، **الحياة النيابية في الأردن، ١٩٢٠ ـ ١٩٩٣** (عمّان: منشورات لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٣)، ص ١٨.

(١١) أنيس صايغ، **الهاشميون وقضية فلسطين** (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٦٦)، ص ٣٠٢.

(١٢) كامل محمود خلة، **التطور السياسي لشرق الأردن، مارس ١٩٢١ ـ مارس ١٩٤٨** (طرابلس [ليبيا]: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلام، ١٩٨٣)، ص ٣٦٠.

والقدس، وعرض عليهم خدماته، وأخذ يذيع أنّه توصّل إلى تفاهم تام مع الحكومة الفرنسية، وأن إعلان وحدة الأردن مع سورية بات مسألة أيام[١٣].

استمر الأمير عبد الله في اتباع سياسة التقارب مع فرنسا، وفي الوقت نفسه كانت لديه رغبة قوية في قيام السوريين بثورة ضدّ فرنسا، ولطالما حرص على إفهام الثوار السوريين، اللاجئين إلى إمارته فراراً من تعسّف فرنسا، أنه لن يحجم عن مساعدتهم ضدها[١٤]. وكان عبد الله يعتقد بأن هذه السياسة تمكّنه من جذب وتأييد الطرفين له، ولكنه لم يستطع أن يجمع بين النقيضين، فعجز عن التوفيق بين إرضاء الفرنسيين ومساعدة السوريين في آن.

وعندما قامت الثورة السورية في جبل الدروز بزعامة سلطان الأطرش، في تموز/يوليو ١٩٢٥[١٥]، استمر عبد الله في تعاونه مع الفرنسيين، واتخذ موقفاً مضاداً تجاه السوريين، وساعد القوات الفرنسية ـ التي تعاونت مع القوات البريطانية ـ في ملاحقة الثوار الذين أفلتوا إلى شرق الأردن، كما أنّه منع أهالي شرق الأردن من الانضمام إلى الثوار السوريين، أو تقديم العون لهم[١٦].

وقد أصدرت الحكومة الأردنية بلاغاً، في أيلول/سبتمبر ١٩٢٥ بمنع عبور الحدود بين الأردن وسورية من غروب الشمس وحتّى الفجر[١٧]. وقام الأمير عبد الله بدعوة شيوخ الأردن إلى زيارته، وحثّهم على التمسّك بالهدوء، وأخذ عليهم العهود بالكفّ عن مساعدة الثوار. وقد فسّر موقفه هذا على أنّه محاولة لكسب تأييد فرنسا، في سبيل تحقيق أطماعه الخاصة بسورية، فقد عرض الأمير جلوسه على عرش سورية، مقابل إخماد الثورة فيها[١٨]. هكذا تخبّط الأمير في مواقفه، أغلب الظن، لأنه صدر فيها عن تقديرات ذاتية.

أدى عدم تجاوب الأمير عبد الله مع السوريين وتعاونه مع الفرنسيين إلى

(١٣) صايغ، المصدر نفسه، ص ٣٠٢.

(١٤) أحمد طربين، **الوحدة العربية بين (١٩١٦ ـ ١٩٤٥): بحث في تاريخ العرب الحديث منذ قيام الثورة العربية حتى نشوء جامعة الدول العربية** (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٧)، ص ٧٧.

(١٥) Ritchie Ovendale, *The Longman Companion to the Middle East Since 1914*, Longman Companions to History (London: Longman, 1992), p. 13.

(١٦) John Bagot Glubb, *The Story of the Arab Legion* (London: Hodder and Stouchton, 1948), pp. 214-215.

(١٧) ميسون منصور عبيدات، **التطور السياسي لشرق الأردن في عهد الإمارة، ١٩٢١ ـ ١٩٤٦** (عمّان: الجامعة الأردنية، ١٩٩٣)، ص ٩٩.

(١٨) خلة، **التطور السياسي لشرق الأردن، مارس ١٩٢١ ـ مارس ١٩٤٨**، ص ٣٦٤.

انحطاط مكانته لدى الوطنيين السوريين، وشكّل عائقاً جديداً أمام محاولاته للوصول إلى عرش دمشق، فلم يعد عبد الله أحد رجال العرب المنادين بالوحدة العربية ـ من وجهة نظر السوريين ـ بل أصبح شريكاً لفرنسا وبريطانيا في مؤامراتهما ضدّ العرب، وطامعاً في نفوذ شخصي له في سورية. إلا أن عبد الله لم يأخذ ذلك الاتجاه ـ التعاون مع بريطانيا وفرنسا ـ إلا بعد استيعابه للدرس الذي أعطته بريطانيا لوالده في الحجاز، بعد أن تخلّت عنه، وتركته وحده، في مواجهة عبد العزيز بن سعود الذي سعى إلى توسيع دائرة ملكه ونفوذه، بعد أن وجد نفسه محاطاً بالهاشميين من الشمال الشرقي (العراق)، ومن الشمال الغربي (شرق الأردن)، ومن الغرب (المملكة الهاشمية في الحجاز)[١٩]، فقام ابن سعود، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢١، بضمّ إمارة آل الرشيد في حائل، سعياً منه إلى توحيد الجزيرة العربية تحت حكمه، لمواجهة أي تكتل هاشمي يشكّل خطراً على وجوده في الجزيرة العربية، وصار يلقّب بسلطان نجد وملحقاتها[٢٠].

في آذار/مارس ١٩٢٤، عندما أعلن الشريف حسين نفسه خليفة للمسلمين، اتخذ ابن سعود ذلك ذريعة للتخلّص من خصمه، وقام بالاستيلاء على مكة والمدينة[٢١]. مما أدى إلى تنازل الحسين عن العرش لابنه (علي)، وذهب إلى المنفى في قبرص. كما ترك علي الحجاز، بعد ذلك، وأعلن ابن سعود نفسه سيد الحجاز وحاكمه في عام ١٩٢٦[٢٢]، لينهي بذلك حكم الأسرة الهاشمية، ويورّث أبناء الشريف حسين كره السعوديين والرغبة في الانتقام منهم، ممّا كان له أكبر الأثر في تدهور العلاقات بين الحاكمين في الأردن والسعودية. وقد اعتبر هذا التدهور امتداداً للصراع السعودي ـ الهاشمي، الأمر الذي عمّق العداء بين الأمير عبد الله بن الحسين، والملك ابن سعود، لسنوات عديدة.

قد يرجع تأييد بريطانيا لابن سعود، على حساب الشريف حسين، إلى

---

(١٩) عبد الله فؤاد ربيعي، **قضايا الحدود السياسية للسعودية والكويت ما بين الحربين العالميتين في الفترة ١٩١٩ ـ ١٩٣٩ وآثارها** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٠)، ص ٢٥.

(٢٠) محمد أنيس والسيد رجب حراز، **الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر** (القاهرة: دار النهضة، ١٩٦٧)، ص ٤٧٥.

(٢١) Cleveland L. William, *A History of the Modern Middle East* (Boulder, CO: Westview Press, 1994), p. 216.

(٢٢) Ovendale, *The Longman Companion to the Middle East Since 1914*, p. 13.

الخلاف الذي وقع بينها وبين الحسين، بعد أن نقضت كلّ عهودها معه، وبعد رفض الحسين توقيع المعاهدة الحجازية ـ البريطانية، ورفضه الاعتراف بالانتداب البريطاني على فلسطين، وبالسياسة المرسومة في «وعد بلفور»[٢٣].

مع ذلك، حاولت بريطانيا التوفيق بعض الشيء بين الهاشميين وابن سعود، خاصة في ما يتعلق بمسائل الحدود. فقد دعت إلى عقد مؤتمر الكويت، لمعالجة مشاكل الحدود بين الطرفين[٢٤]. لكنّها كانت تقوم بلعبة «فرّق تسد» الاستعمارية التقليدية، وتحاول الانتفاع بالتناقضات بين الهاشميين والسعوديين.

كما أنَّ بريطانيا تدخّلت في ضمّ العقبة ومعان إلى شرق الأردن، فقد حثّت الأمير عبد الله على أن يطلب من أبيه في الحجاز ضمّ معان والعقبة إلى إمارته، وكانتا تابعتين للحجاز، كما استطاعت بريطانيا أن تقنع الملك ابن سعود، بعد استيلائه على الحجاز، بقبول الوضع القائم، وأقنعته بالتنازل عن ممر أرضي من شمال نجد، يضمّ إلى إمارة شرق الأردن، يصل بينها وبين العراق، ويفصل نجد عن سورية[٢٥]. ومن الواضح أن بريطانيا أرادت من ذلك أن تسهّل قيام وحدة بين شرق الأردن والعراق، الواقعتين تحت نفوذها، بعد ذلك، وأن تمنع ابن سعود من الوقوف عقبة في سبيل اعتلاء الهاشميين عرش سورية، وذلك بفصل نجد عن سورية. ولم تفعل بريطانيا ذلك إلا لانسجامه مع مصالحها الاستعمارية، كما أنَّ رغبتها في ضمّ العقبة ومعان إلى شرق الأردن جاءت من أهمية ميناء العقبة، فهو يؤمن لها مركزاً عسكرياً واقتصادياً، وطريقاً استراتيجياً مهماً يربط وجودها في فلسطين وشرق الأردن مع العراق[٢٦]. وقد قام الأمير

---

(٢٣) محمد حسن العيدروسي، **تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر** (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ١٩٩٦)، ص ٤٥٠.

(٢٤) يعتبر مؤتمر الكويت، عام ١٩٢٤، من أهم المؤتمرات التي عقدت في شبه الجزيرة العربية، فقد بحث في مستقبل الأنظمة الحاكمة في شبه الجزيرة والهلال الخصيب، ولكن هذا المؤتمر فشل بسبب إصرار الهاشميين على إعادة إمارة آل الرشيد في حائل، وإصرار الجانب السعودي على ضمّ وادي سرحان إلى الدولة السعودية.

انظر: محمد عبد الحميد عبد الباقي، «العلاقات السياسية بين السعودية وشرق الأردن: من الاعتراف المتبادل حتى إعلان قيام المملكة الأردنية الهاشمية، ١٩٣٣ ـ ١٩٤٦،» (أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب، القاهرة، ٢٠٠٣)، ص ٣٠.

(٢٥) رأفت الشيخ ومحمد رفعت، **آسيا في التاريخ الحديث والمعاصر** (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية، ٢٠٠١)، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

(٢٦) Peter Sluglett and Marion Farouk-Sluglett, eds., *The Times Guide to the Middle East: The Arab World and its Neighbours*, 2 vols. (London: Times Books, 1996), p. 126.

عبد الله، بالفعل، بإعلان الضمّ الرسمي لمعان والعقبة إلى شرق الأردن، في حزيران/ يونيو ١٩٢٥[٢٧].

لم تكن بريطانيا وحيدة في مساندتها لابن سعود، بل إن فرنسا وقفت، أيضاً، بجواره تؤيده، بالرغم من تودّد الأمير عبد الله ومناصرته لها، على حساب وضعه ومكانته بين الوطنيين العرب. فكانت فرنسا أول من اعترف بابن سعود ملكاً على الحجاز، كما أنها كانت أولى الدول في رفع قنصليتها في جدة إلى درجة مفوضية[٢٨]. ويتضح من ذلك من أن كلّ محاولات عبد الله للحصول على دعم فرنسي يجلسه على عرش سورية، ذهبت هباء، بل إن هذه المحاولات أسفرت عن نتائج عكسية، أعاقت وصوله إلى دمشق في تلك الفترة، ولم يكتشف الأمير أنه يلهث وراء سراب إلا متأخراً.

ثانياً: زعامة الملك فيصل الأوّل، وأثرها في الدعوة الأردنية إلى المشروع

لم ينس الملك فيصل الأوّل عرش سورية في يوم من الأيام، حتّى بعد أن استقرّ له الأمر في العراق، فقد ظلّ طوال حياته يطمع في أن يوحّد «سورية الكبرى»، تحت حكمه، ثمّ يضمّها إلى العراق[٢٩]، ويحقق وحدة البلدان العربية الآسيوية التي لطالما كانت هدفاً له ولوالده من قبله. ولكن مساعي الملك فيصل لتحقيق المشاريع الوحدوية، جاءت على فترات متقطعة، وبشكل غير منتظم، خاصة في ما يتعلق بعرش سورية التي وعد الفرنسيين بألا يتدخل في شؤونها، وهي تحت انتدابهم. كما أنّه كان يخشى غضب الأمير عبد الله الذي يعتبر نفسه صاحب الحق الوحيد في عرش سورية، بل، أيضاً، عرشي العراق والأردن معاً[٣٠].

على الرغم من ذلك، فإن وضع الملك فيصل لدى الوطنيين العرب،

---

(٢٧) عبد الله بن الحسين (ملك الأردن)، **مذكراتي** (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٩)، ص ٢١٤.

(٢٨) عزة النص، **الوطن العربي: الاتجاه السياسي والملامح الاقتصادية**، دراسات عربية (دمشق: دار اليقظة للتأليف والنشر، ١٩٥٩)، ص ١٦٤.

(٢٩) Majid Khadduri, *Independent Iraq: A Study in Iraqi Politics Since 1932* (London: Oxford University Press, 1951), p. 308.

(٣٠) صايغ، **الهاشميون وقضية فلسطين**، ص ٢٩٨.

وخاصة السوريين، شجّعه على التدخل في شؤون سورية. فعندما قامت الثورة السورية، تطلع الثوار السوريون إلى الملك فيصل، يطلبون منه مساعدتهم في إقناع فرنسا بتلبية مطلبهم لتوحيد الأراضي السورية، فبعث فيصل برسالة إلى وزير المستعمرات البريطاني، يرجو منه تدخّل بريطانيا لحلّ الوضع في سورية، وتوسّطها لدى الحكومة الفرنسية، لتلبية مطالب السوريين، إلا أن الردّ البريطاني جاء ليوعز إلى فيصل بضرورة إقلاعه عن كلّ تدخّل في شؤون سورية[٣١].

وبينما كان نجم الملك فيصل يبزغ في سماء القومية العربية، كان اسم الأمير عبد الله يقترن اقتراناً كاملاً ببريطانيا، خاصة بعد خضوعه الكامل لها، وتحكّمها في كلّ شؤون إمارته، سواء على المستوى العسكري، بإحكام السيطرة على الجيش، أو على المستوى الإداري، وتدخّلها في كلّ كبيرة وصغيرة في شؤون الحكم والإدارة[٣٢].

لذلك، لم يكن أمام القوميين في كلّ أقطار «سورية الكبرى»، بما فيها شرق الأردن، سوى التطلع إلى الملك فيصل، واعتبار العراق قاعدة العمل التحرّري العربي. وأخذت بقايا «حزب الاستقلال» في سورية، وفلسطين، ولبنان، وشرق الأردن، تتجمّع وتتكتل من جديد، في أشكال مختلفة، وتحت أسماء مختلفة، تمدّ يدها إلى الملك فيصل، تطلب العون، وتعلن الولاء[٣٣].

في مطلع ثلاثينيات القرن العشرين، تجدّد أمل فيصل بالنسبة إلى عرش سورية، إذ بدا وكأن موقف فرنسا قد تغيّر بعض الشيء، وأن الحكومة الفرنسية لم تعد تمانع في قيام مملكة في سورية، يكون على رأسها واحد من الهاشميين، وخاصة فيصل. وكان لهذا التطور أهمية بالغة، إذ إنَّ السلطات البريطانية دأبت على صرف الزعماء الهاشميين، في الأردن والعراق، عن التطلع إلى ممارسة أي نفوذ في سورية، لئلا يؤدي ذلك إلى إثارة مخاوف الفرنسيين من وجود مشاريع بريطانية، ترتدي الزيّ الهاشمي، لانتزاع سورية ولبنان من فرنسا[٣٤].

---

(٣١) رغيد الصلح، **حربا بريطانيا والعراق، ١٩٤١ ـ ١٩٩١** (بيروت: المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤)، ص ٦١ ـ ٦٢.

(٣٢) للمزيد من التفاصيل عن التدخل البريطاني المباشر في شؤون الإمارة الأردنية، انظر: عبيدات، **التطور السياسي لشرق الأردن في عهد الإمارة، ١٩٢١ ـ ١٩٤٦**، ص ٦٦ ـ ٧٨.

(٣٣) أنيس صايغ، **في مفهوم الزعامة السياسية: من فيصل الأوّل إلى جمال عبد الناصر** (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٦٥)، ص ٥٣.

(٣٤) الصلح، **حربا بريطانيا والعراق، ١٩٤١ ـ ١٩٩١**، ص ٦٢ ـ ٦٣.

في الفترة من عام ١٩٣٢ إلى عام ١٩٣٣، أصبح الملك فيصل «بسمارك العرب»، وتوجّه إليه معظم الوطنيين السوريين، يطلبون منه التحدّث باسمهم. فعندما أعلن أنّه يعتزم زيارة لندن، قدم إليه الوطنيون من سورية، ولبنان، وفلسطين، عرائض تحمل توقيعاتهم، وذلك أثناء وجوده في عمّان قبل الذهاب إلى لندن، ووكّلوه من أجل حلّ القضية السورية، وأكدوا رغبتهم في الانضواء تحت حكمه(٣٥).

يذكر أحد الذين أرَّخوا للهاشميين أن الملك فيصل عرض على الأمير عبد الله، أثناء وجوده في عمّان، أن يعينّ أحد أخويه (علي أو زيد) على عرش سورية، ويضمّ شرق الأردن وفلسطين إلى العراق، في دولة واحدة، تخضع لنفوذ بريطانيا، إلا أن عبد الله رفض التنازل عن عرش سورية، ورأى في ذلك المشروع تثبيتاً لزعامة فيصل، وتقليلاً من حجمه، وحجم إمارته(٣٦).

لقد كان من المنطقي أن يرفض عبد الله هذا العرض الفيصلي، خاصة بعد أن أفقده وجود فيصل على الساحة العربية مكانته، وأجهض أية محاولة منه للحصول على عرش سورية، ممّا اضطره إلى التوجه إلى الحجاز لدعم مركزه العربي المهتزّ، فحاول مناوشة الحكم السعودي هناك، وذلك لاعتقاده بأن عرش الحجاز من حقّه، وأنه سوف يستردّه، في يوم من الأيام، ويطرد ابن سعود منه، إلا أنّه كان ينتظر حتّى يحقق «سورية الكبرى»، أولاً، ثمّ يتوجه إلى الحجاز، بعد أن تزداد قوته ونفوذه. ولكن وجود فيصل وسعيه إلى عرش سورية جعلا عبد الله يفتش في جعبته عن شيء آخر يعوّضه، ولو بشكل مؤقت، عن استحواذ فيصل على سورية والسوريين، فلم يجد أمامه إلا الحجاز الذي يحكمه عدوه اللدود الملك ابن سعود. فقام بدعم حركات التمرّد التي قامت ضدّ الحكم السعودي هناك، وأهمها حركة ابن رفادة، عام ١٩٣٢(٣٧). كما أنَّ أحد التقارير البريطانية أثبت

---

(٣٥) أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، ٣ ج (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٣٤)، ص ٥٦٧.

(٣٦) صايغ، **الهاشميون وقضية فلسطين**، ص ٣٠١.

(٣٧) قاد هذه الحركة حامد بن رفادة، زعيم إحدى القبائل الحجازية، معلناً التمرد على الحكم السعودي في أيار/مايو ١٩٣٢، فعبر هو و٤٥٠٠ رجل من قبيلته الحدود الأردنية شمال العقبة، واستقروا شمال الحجاز، بالقرب من الحدود الأردنية، وأعلن الثورة من هناك، إلا أن القوات السعودية تمكّنت من القضاء عليه وقتله.

انظر: سيد محمد يونس، «المملكة العربية السعودية وسياستها الخارجية، ١٩٢٤ ـ ١٩٥٣،» (أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب، القاهرة، ١٩٧٥)، ص ١٥٨.

تورط عبد الله في حركة معادية أخرى، في عسير، ولكنها لم تكن على أهمية حركة ابن رفادة، ولم تدم كثيراً[٣٨].

لم يقف ابن سعود مكتوف اليدين أمام تدخّلات عبد الله، بل إن القوات السعودية كادت أن تهاجم شرق الأردن لولا تدخّل الحكومة البريطانية التي سعت إلى السيطرة على نزعات عبد الله، وكبح جماحه، واستطاعت إقناع الطرفين بعقد معاهدة صداقة وحسن الجوار في تموز/ يوليو ١٩٣٣[٣٩].

كانت الإدارة البريطانية قد بدأت، بالفعل، التفكير في موضوع الوحدة بين الدول العربية، في أعقاب جهود الملك فيصل، وطرحه لفكرة الوحدة العربية، ممّا جعل بريطانيا تدرس إمكانية قيام وحدة أو اتحاد عربي، خاصة بين دول المشرق. ومن خلال أحد تقارير وزارة الخارجية البريطانية، يتضح جلياً، التصوّر البريطاني لمشاريع الوحدة العربية آنذاك؛ فقد جاء في التقرير أن فكرة الوحدة العربية كانت هدفاً كافح الهاشميون للوصول إليه، وما تزال الأسرة الهاشمية تحلم بتحقيقه، لكن بعد ظهور الملك ابن سعود، وتأجّج الصراع بينه وبين الهاشميين، أصبح من غير الممكن قيام أية وحدة تجمع الأقطار العربية، لأن بريطانيا لن تستطيع الوقوف في هذا الصراع مع أي طرف ضدّ الآخر. لذلك، لا يمكن قيام مشروع وحدة موسّع، يضمّ معظم الأقطار العربية. أما بالنسبة إلى سورية، ولبنان، والأردن، وفلسطين، والعراق، فإن بريطانيا ترى أن الفرنسيين لن يتخلّوا عن سيطرتهم على لبنان، حتّى لو وافقوا على الجلاء عن سورية، كما أنَّ بريطانيا لن توافق على انضمام فلسطين إلى أي اتحاد يكون العرب فيه الأغلبية، نظراً إلى التزاماتها في ما يتعلق بما يسمّى «الوطن القومي لليهود». أما عن شرق الأردن، فإنه يقع تحت الانتداب البريطاني، ولكي يدخل في مشروع وحدوي لا بُدَّ من أن يلغى الانتداب، لكن شرق الأردن غير مهيأ لذلك. وعليه، فإن قيام وحدة عربية بين هذه الأقطار أمر يصعب تحقيقه. أما في ما يتعلق بسورية، وإمكانية توحيدها مع العراق، وهو المشروع الذي تبنّاه الملك فيصل آنذاك، فإن التقرير أكد أن فرنسا ستكون حائلاً أمام هذه الوحدة التي في

(٣٨) F. O. 371/16024: Jidda to F. O. (8 August 1932).

(٣٩) حافظ وهبة، **خمسون عاماً في جزيرة العرب** (القاهرة: البابي، ١٩٦٠)، ص ١٢٩، ونجلاء عز الدين، **العالم العربي**، ترجمة محمد عوض إبراهيم، ط ٢ (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٢)، ص ٢٧٨.

حال قيامها، سيمتد النفوذ الفرنسي إلى العراق. فحتى لو تحرّرت سورية، فإن فرنسا سترتبطها بمعاهدة، كتلك التي تربط العراق ببريطانيا، ممّا سيضع بريطانيا في مواجهة مع فرنسا. لذلك، فإن قيام وحدة بين سورية والعراق يضرّ بالمصالح البريطانية(٤٠). كان هذا هو موقف بريطانيا من المشروعات الوحدوية المطروحة آنذاك، فقد رأت أن هناك الكثير من العقبات أمام تحقيق أي مشروع وحدوي عربي، أهمها، تعارض فكرة الوحدة مع المصالح البريطانية في المنطقة.

جاءت وفاة الملك فيصل لتترك أكبر الأثر في حركة الوحدة العربية عامة، ومشروع «سورية الكبرى» خاصة، حيث إنّها تركت فراغاً في حركة القومية العربية، نظراً إلى أن الملك فيصل كان الزعيم الرمزي للحركة العربية، والوارث الشرعي للمملكة العربية الموحّدة المرجوة. وقد أعطى ذلك فرصة للملك ابن سعود، ليتسلّم قيادة الحركة العربية، ويقوّي نفوذه داخل سورية، لكي يستطيع السيطرة عليها، ويمنع الأمير عبد الله من تنفيذ ما يريد. وقد حاول ابن سعود الحصول على تأييد السياسيين السوريين(٤١)، وبعض الصحف الدمشقية، مثل صحيفة **فتى العرب**، التي كتبت تطلب من العرب أن يبتعدوا عن الأسرة الهاشمية، ويتوجّهوا إلى سلطان نجد، مبرّرة ذلك بموت الملك فيصل، وطلبت من شعب سورية وفلسطين أن يتجه إلى ابن سعود، بصفته المحرّر المقبل للأمة العربية(٤٢).

أما بالنسبة إلى تأثير وفاة فيصل في دعوة الأمير عبد الله إلى مشروع «سورية الكبرى»، فإنه أزال عائق «الزعامة» الذي منع الأمير عبد الله من مطالبته بعرش سورية، بينما الملك فيصل حيّ يرزق. واتخذ الأمير عبد الله موت فيصل مبرّراً كافياً لإعلان زعامته للهاشميين «أصحاب الحق التاريخي في سورية». وبدأت منذ ذلك الوقت، سلسلة المراسلات والمذكّرات التي دأب الأمير على تقديمها إلى الحكومة البريطانية، التي أخذ يلحّ فيها على وحدة «سورية الكبرى».

---

(٤٠) F. O. 371/16855/E 3119/347/65 (1933).

(٤١) بدأت العلاقة بين الملك ابن سعود السوريين بعد ثورة ١٩٢٥، عندما أوفد الثوار شكري القوتلي، وبعض الشخصيات السورية إلى الملك ابن سعود من أجل الحصول على دعمه للحركة الوطنية السورية. وكان لجوء هؤلاء السوريين إلى الملك ابن سعود، نابعاً من عدائهم للأمير عبد الله الذي يرفضون التعاون معه، والانضواء تحت حكمه، وقد ساعد ذلك على إيجاد قاعدة قوية للملك ابن سعود داخل سورية، خاصة بعد إلغاء الانتداب الفرنسي، وتولي الكثير من مؤيديه الحكم في سورية عام ١٩٤٣. انظر: وهبة، المصدر نفسه، ص ١٧٢.

(٤٢) محافظة، **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥**، ص ١٢١.

فعندما اشتدت الحركة الوطنية في سورية، وطالب الوطنيون بالاستقلال، أدرك عبد الله أن لا بُدَّ من التوصّل إلى اتفاق مع فرنسا، يضمن له أن يصبح ملكاً على سورية. فرفع مذكرة إلى المندوب السامي البريطاني في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٣٦، لتقوم الحكومة البريطانية بالتوسّط لدى فرنسا، لكي يؤسس عبد الله عرشاً هاشمياً في سورية والأردن، «تحقيقاً للوحدة السورية الكبرى، وتلبية لرغبات السوريين». وقد ذكر عبد الله للمندوب السامي أن تشرشل طلب منه أن يظلّ في شرق الأردن، يتبع سياسة السلام مع فرنسا، لكي يضمن أن يساعده تعاونه في توحيد سورية والأردن تحت عرشه[٤٣]. ولكن هذا الإلحاح لم يُسفر عن شيء، لأن الفرنسيين كانوا قد قرّروا البقاء في سورية. وكانت المزاحمة بين بريطانيا وفرنسا قد أخلت مواقعها، لتحالف مطرد بين الطرفين، بمجرد أن لاح الخطر النازي في ألمانيا.

ثالثاً: المطالب السورية واللبنانية بوحدة «سورية الكبرى»

كانت الوحدة السورية الشغل الشاغل للسوريين واللبنانيين، على حدّ سواء، وكانت مطلباً من صميم المطالب القومية. فبالنسبة إلى السوريين، فهم قد استعانوا، عند بداية تقسيم وحدة «سورية الكبرى»، بالهاشميين، وذلك عندما تزعّم الهاشميون حركة الوحدة والقومية العربيتين. ولكن بعد خروج فيصل من دمشق، ووقوع سورية تحت الانتداب الفرنسي، وتجزئتها هي الأخرى، صارت مطالب السوريين بالوحدة تتحرك في اتجاهين، هما: وحدة أراضي «سورية الصغرى»، والوحدة الأكبر التي تشمل سورية بحدودها الطبيعية[٤٤]، وذلك بصرف النظر عن ارتباط الوحدة السورية بالأمير عبد الله، حيث لم يكن الخلاف الحادّ بين المطالبة السورية بـ «سورية الكبرى»، ومطالبة الأمير عبد الله بها، قد ظهر بعد.

أما في لبنان، فلم يكن المسلمون راضين عن فصلهم عن سورية، داخل إطار لبنان الكبير، وظلّوا يطالبون بوحدة «سورية الكبرى»، إلى درجة أن المطالبة بهذه الوحدة ارتبطت، إلى حدّ كبير، بمسلمي لبنان، فأصبحت كلمة «الوحدة السورية» مرادفاً للإسلامية، فيما أصبحت «اللبنانية» تفسّر بالمسيحية. فكان كلّ مسلم يوصف بأنه من طلاب وحدة سورية، ولو لم يكن من

---

(٤٣) F. O. 371/20065/7573: Abdallah to the High Commissioner (22 February 1936).

(٤٤) شمس الدين الرفاعي، **تاريخ الصحافة السورية**، ٢ ج (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩)، ص ٥٦.

طلابها، ويوصف كلّ مسيحي بأنه لبناني، حتّى لو لم يكن من لبنان(٤٥).

كانت بداية التحرّك السوري للمطالبة بوحدة «سورية الكبرى»، بعد الانتداب، في عام ١٩٢٥، عندما قام ممثلون ومندوبون من القادة المحليين من دير الزور والقرى المحيطة بتشكيل مجلس، في عام ١٩٢٥، وأبرقوا إلى المندوب السامي الفرنسي مطالبين بوحدة واستقلال «سورية الكبرى» في نطاق حدودها الطبيعية(٤٦).

وعندما اندلعت الثورة السورية الكبرى في جبل الدروز، تحت قيادة الزعيم سلطان الأطرش، في تموز/يوليو ١٩٢٥، كانت في البداية ثورة محلية ناجمة عن اختلاف بين الدروز والفرنسيين، ثمّ انضمّ إليها عدد من الشخصيات السورية المنادية بوحدة «سورية الكبرى»(٤٧). وكان من أهم المتحالفين مع الدروز في ثورتهم، عبد الرحمن شهبندر، زعيم حزب الشعب، وأحد أهم المنادين بوحدة «سورية الكبرى»، في ذلك الوقت، والمتحالفين مع الأمير عبد الله، لتنفيذ هذه الوحدة بعد ذلك(٤٨).

في أول نداء للثورة أذاعه سلطان الأطرش، نادى فيه بوحدة البلاد السورية، ساحلها وداخلها، والاعتراف بدولة سورية عربية واحدة مستقلة، استقلالاً تاماً(٤٩).

وأدى إخفاق الثورة السورية إلى تأكيد النزعة الإقليمية السورية، وأصبح جهد الوطنيين السوريين داخل إطار يتركّز على سورية، أكثر من ارتكازه على الوحدة العربية. وهذا الإطار كان جمهورياً أكثر منه ملكياً، ولم يكن للأمير عبد الله أية مكانة فيه(٥٠)، خاصة بعد عزوفه عن مشاركة السوريين في

---

(٤٥) حمدي الطاهري، **سياسة الحكم في لبنان**، ط ٢ (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٦)، ص ٣٢.

(٤٦) محيي الدين السفرجلاني، **تاريخ الثورة السورية: صفحات خالدة من روائع كفاح العرب في سبيل الحرية والاستقلال والوحدة هي للاستعمار الفرنسي صحائف سوداء** (دمشق: دار اليقظة العربية، ١٩٦١)، ص ١١٨ - ١١٩.

(٤٧) Sluglett and Farouk-Sluglett, eds., *The Times Guide to the Middle East: The Arab World and its Neighbours*, pp. 275-276.

(٤٨) هاشم عثمان، **الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠١)، ص ١١٥.

(٤٩) سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، ص ٣٠٧.

(٥٠) Wilson, *King Abdullah: Britain and the Making of Jordan*, p. 90.

الثورة، وتعاونه مع السلطات الفرنسية في قمع هذه الثورة، كما سبق ذكره.

وفي عام ١٩٢٨، توصّل السوريون في مفاوضاتهم مع الفرنسيين، إلى حدّ إجراء انتخابات لجمعية تأسيسية، تتولى وضع الدستور السوري. وعندما تمّت الانتخابات، وضع المجلس الجديد صياغة للدستور المقترح، ونصّت المادة الثانية من هذا الدستور على أن البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية، وحدة سياسية لا تتجزأ، ولا عبرة بِكُلّ تجزئة طرأت عليها، بعد نهاية الحرب العالمية الأولى[٥١]. وقد رفض الفرنسيون مسوّدة الدستور، بسبب هذه المادة التي تتعارض مع سياسة الانتداب القائم، أساساً، على التجزئة[٥٢].

في هذا العام، كان هناك تحرّك لبناني، أيضاً، للمطالبة بوحدة «سورية الكبرى»، وذلك من خلال مؤتمر الساحل، في حزيران/يونيو ١٩٢٨ الذي طالب فيه مسلمو لبنان بوحدة «سورية الكبرى»، بما فيها المناطق التي ضمّت إلى لبنان القديم، في إطار دولة مستقلة[٥٣].

عبّر المسلمون في لبنان عن معارضتهم للانتداب الفرنسي، عن طريق مطالبتهم بالانضمام إلى سورية، بدليل كثرة المؤتمرات الوحدوية التي عقدت في تلك الفترة، ففي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٣، عقد مؤتمر آخر، طالبوا فيه بوحدة البلاد السورية، وفي المقابل كان الموارنة حريصين على تأكيد شرعية الكيان اللبناني الذي وسّعت حدوده، وذلك في مواجهة احتمالات الضمّ إلى سورية، أو الارتباط بأية دولة أخرى[٥٤].

استمرت سلسلة المؤتمرات اللبنانية، الداعية إلى الوحدة السورية، حتّى عقد أهم هذه المؤتمرات، وهو مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة، في آذار/مارس ١٩٣٦ الذي طالب فيه سكان الأقضية الأربعة بالعودة إلى سورية، كما طالب الموارنة الوحدويون بوحدة سورية الجغرافية الشاملة، بشرط أن تكون سورية جزءاً من الاتحاد العربي[٥٥].

---

(٥١) Sluglett and Farouk-Sluglett, eds., *The Times Guide to the Middle East: The Arab World and its Neighbours*, p. 275.

(٥٢) صلاح العقاد، **المشرق العربي المعاصر** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٣)، ص ٢٢.

(٥٣) حسان حلاق، **تاريخ لبنان المعاصر، ١٩١٣ ـ ١٩٥٢** (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٢٢.

(٥٤) العقاد، المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٥٥) حلاق، المصدر نفسه، ص ١٦١ ـ ١٦٢.

عندما قامت مفاوضات لبنانية ـ فرنسية، لوضع مشروع معاهدة تعطي لبنان استقلاله، اجتمع فريق من زعماء مختلف الطوائف في بيروت، وقرّروا أن الوحدة السورية هي خير علاج لوضع لبنان. إلا أن السلطات الفرنسية استبعدت المسلمين الوحدويين من الاشتراك في الوفد اللبناني الذي قام بالتفاوض مع فرنسا، ممّا أدى إلى اندلاع مظاهرات، وتنظيم إضرابات في بعض المدن اللبنانية، احتجاجاً على ذلك[٥٦].

ومثلما حدث في لبنان، حدث أيضاً في سورية، إلا أن السوريين عرضوا مطالبتهم بالوحدة السورية، أثناء مفاوضتهم مع فرنسا، وصمّموا عليها، إلى درجة جعلت من هذه الوحدة عقدة المفاوضات السورية ـ الفرنسية لتوقيع المعاهدة[٥٧]. وكانت «الكتلة الوطنية» التي تولّت هذه المفاوضات تنادي، دائماً، بوحدة «سورية الكبرى»، وجعلتها مبدأ أساسياً لها[٥٨].

لقد بدأت «الكتلة الوطنية» معركتها مع الأمير عبد الله، في عام ١٩٣٦، عندما قدم مذكّرته إلى الحكومة البريطانية، مطالباً بسورية الكبرى. فقد أثارت هذه المذكّرة موجة من الاستياء لدى قادة «الكتلة الوطنية»، واتهموا عبد الله بالتآمر على سورية، بهدف الجلوس على عرشها، ونزع سلاح المقاومة من الحركة الوطنية. كما أنَّ أولئك القادة عبّروا عن دهشتهم، بسبب تدخل الأمير الأردني في شؤون بلادهم الخاصة[٥٩]. هذا فضلاً على أن عبد الله أجرى عدة اتصالات مع أعضاء «حزب الاستقلال» في سورية، الذين كانت تربطهم صلات وثيقة بالملك فيصل، كما أرسل عبد الله رسالة إلى زعماء «الحزب السوري القومي»، طلب فيها قيام وحدة بين سورية وشرق الأردن[٦٠].

---

(٥٦) محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ٦ ج (صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٥٠)، ص ١٤٠.

(٥٧) نزار الكيالي، **دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر، ١٩٢٠ ـ ١٩٥٠** (دمشق: دار طلاس، ١٩٩٧)، ص ٦٩.

(٥٨) الكتلة الوطنية هي تنظيم سياسي، ظهر في أعقاب الثورة السورية الكبرى، وكان هذا التنظيم من الوجهاء والنبلاء وملاك الأراضي، وكان قادة الكتلة يحرصون على الموازنة بين المطالبة بالانسحاب الفرنسي، والحفاظ على وضعهم المحلي المسيطر، بحيث يستطيعون الحلول محل الفرنسيين، عندما يحين الوقت. انظر: William, *A History of the Modern Middle East*, p. 208.

(٥٩) حسن عبده ريان، «دور إمارة شرق الأردن في السياسة العربية، ١٩٣٩ ـ ١٩٥١،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٧٣)، ص ٤٧٨ ـ ٤٧٩.

(٦٠) Yehoshua Porath, «Abdallah's Greater Syria Program,» *Middle Eastern Studies*, vol. 20 (January 1984), p. 175.

اتضحت منذ ذلك الوقت نقطة الخلاف الجوهرية بين السوريين والأمير عبد الله، وهي اختلافهم على شكل وكيفية تحقيق وحدة «سورية الكبرى»، فالسوريون يريدونها تحت قيادتهم، على أساس أنها كانت دائماً مطلباً قومياً لهم، والأمير عبد الله يراها عرشاً يجلس عليه، لأنه حقّ طبيعي له ولأسرته.

وممّا ساعد على انحصار الخلاف على شكل الوحدة السورية بين عبد الله والسوريين فحسب، خروج لبنان من دائرة المطالبة بالوحدة السورية، في الفترة اللاحقة، وذلك لأن المسلمين أخذوا يطالبون، أكثر، بحقوقهم ومستقبلهم، في إطار الجمهورية اللبنانية، وعلّقوا مطالبتهم بالوحدة السورية، ممّا شكّل نوعاً من التنازل عن المطالبة بالوحدة من قبل مسلمي لبنان، كما اعتبره البعض قبولاً للبنان الكبير، المستقل عن سورية[٦١].

يمكن إرجاع ذلك إلى التنازع الطائفي الذي سيطر على الوضع داخل لبنان[٦٢]، ممّا جعل المسلمين يتطلعون إلى فرض تواجدهم في هذا الكيان الجديد، بدلاً من أن يبتلعوا داخل دولة يسيطر عليها المسيحيون. كما أنَّ ذلك يبرّر الموقف العنيف الذي سيقفه لبنان من مشروع «سورية الكبرى» في ما بعد، فقد شكّل المشروع صدمة كبيرة بالنسبة إلى اللبنانيين، بمختلف طوائفهم، لأنهم رضوا بالكيان اللبناني، وطالبوا باستقلاله التام عن أية دولة، حتّى لو كانت سورية نفسها.

رابعاً: الأمير عبد الله والتوجّه إلى فلسطين

دخلت فلسطين ضمن إطار دولة «سورية الكبرى» التي كان الأمير عبد الله يدعو إلى تحقيقها، وذلك لسببين: السبب **الأول** أن فلسطين جزء طبيعي من بلاد الشام، اجتزأه الاستعمار، كما سبق إيضاحه. والسبب **الثاني** أن فلسطين أقرب الأقطار التي نتجت من تقسيم «سورية الكبرى» إلى شرق الأردن. فهي غرب النهر، والأردن شرقه، وهي ساحل، والأردن داخل[٦٣]. لذلك، فإن أية محاولة لضمّها، هي أقرب إلى المنطق من محاولة ضمّ أي جزء آخر من «سورية الكبرى».

---

(٦١) حلاق، **تاريخ لبنان المعاصر، ١٩١٣ ـ ١٩٥٢**، ص ١٧٨ و١٨٧.

(٦٢) للتعرف على عدد الطوائف التي تسكن لبنان، وتاريخ كلّ طائفة، وعدد أفرادها، وطبيعة العلاقات بين هذه الطوائف: انظر: الطاهري، **سياسة الحكم في لبنان**، ص ٢١ ـ ٣١.

(٦٣) الماضي والموسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، ص ٤٥٣.

وفلسطين كانت بالنسبة إلى الأمير عبد الله خطوة على الطريق الموصل إلى الهدف الأكبر، وهو تاج «سورية الكبرى»، والسعي وراءها كان جزءاً، أو مرحلة من مراحل السعي وراء تحقيق وحدة «سورية الكبرى».

ساعدَ الأمير عبد الله على تدخّله في شؤون فلسطين، الخضوعُ المشترك بين الأردن وفلسطين للانتداب البريطاني، ووجود نوع من التداخل الإداري بينهما، حيث كان المندوب السامي البريطاني في فلسطين هو نفسه المندوب السامي في شرق الأردن[٦٤]، ممّا سهّل إقحام الأمير نفسه في أمر فلسطين، ذلك لأن الدولة المنتدبة على فلسطين هي نفسها الدولة المحركة للأمير عبد الله ولسياساته، على عكس الوضع في باقي أجزاء «سورية الكبرى» (أي سورية ولبنان).

بدأ الأمير عبد الله اقتحامه العملي لساحة السياسة الفلسطينية، في الثلاثينيات، بعد أن استطاع توطيد حكمه في شرق الأردن، وأصبح مركزه قوياً. وكان في ذلك الوقت يوازي بين تدخله في سورية وتدخله في فلسطين، لكي يستطيع إحراز أكبر النتائج لصالح مشروع «سورية الكبرى». وكان ذلك قبل أن يصطدم بالمعارضة السورية للمشروع، تلك المعارضة التي جعلت من فلسطين طريقاً مستقلاً، يضطر الأمير إلى سلوكه كلّما وضعت هذه المعارضة العثرات في طريق الوحدة السورية.

في عام ١٩٣٤، تدخل الأمير عبد الله في الشأن الفلسطيني، منتحلاً صفة القائد الديني، والزعيم السياسي لعرب فلسطين[٦٥]، كما أنّه سعى إلى الحصول على تفويض من القادة الفلسطينيين، للتحدّث باسمهم مع البريطانيين، أثناء زيارته إلى لندن، في حزيران/يونيو ١٩٣٤، ولكن الفلسطينيين رفضوا ذلك، تماماً، ونشروا عدداً من البيانات، بعد سفر الأمير إلى لندن، شجبوا فيها أية مفاوضات يجريها الأمير نيابة عن فلسطين[٦٦].

كان ذلك بداية ظهور الموقف الفلسطيني المعادي للأمير عبد الله، ولتدخّله في شؤون فلسطين. وقد أخذ الفلسطينيون هذا الموقف لتأكدهم من

---

(٦٤) عبيدات، **التطور السياسي لشرق الأردن في عهد الإمارة، ١٩٢١ ـ ١٩٤٦**، ص ٩٣.

(٦٥) ريان، «دور إمارة شرق الأردن في السياسة العربية، ١٩٣٩ ـ ١٩٥١،» ص ٤٨٠.

(٦٦) F. O. 371/17880: Report on the Political Situation for the Month (June 1934).

أن أي تدخّل من الأمير في شؤونهم إنما يهدف إلى ضمّ فلسطين إلى شرق الأردن، ولشكّهم، أيضاً، في وجود علاقة بين الأمير والقيادة الصهيونية، وأن هذا الضمّ سيساعد على إدخال شرق الأردن ضمن نطاق «الوطن القومي لليهود»، ويفقد فلسطين كيانها الذي تسعى إلى الاحتفاظ به، وتجاهد من أجل استقلاله(٦٧).

لقد حاول الأمير عبد الله كسب مؤيّدين لسياسته داخل فلسطين، كما فعل في سورية، فلم يحصل إلا على تأييد «حزب الدفاع» الذي يتزعّمه راغب النشاشيبي، ولكن هذا التأييد لم يكن يشكّل أي وزن مقابل عواطف الأكثرية الفلسطينية، المعادية للأمير، التي عبّر عنها الحاج أمين الحسيني، مفتي القدس ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى وأقوى السياسيين العرب في فلسطين، والعقبة الكؤود أمام أحلام الأمير عبد الله التوسعية الخاصة بفلسطين(٦٨).

في عام ١٩٣٧، انحصرت جهود الأمير عبد الله لتنفيذ مشروع «سورية الكبرى» داخل فلسطين، وذلك لأن هذا العام شهد انتعاشاً لطموحات عبد الله في توسيع دائرة حكمه، فقد جاءت «لجنة بيل» (Peel) الملكية البريطانية إلى فلسطين لبحث الوضع فيها، واقترحت هذه اللجنة تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وأخرى عربية تلحق بشرق الأردن(٦٩).

انتهز الأمير عبد الله هذه الفرصة، وكان الزعيم العربي الوحيد الذي وافق على مقترحات اللجنة بتقسيم فلسطين(٧٠). وأمام المعارضة العربية لمشروع التقسيم، ولموقف عبد الله منه، واتهامه بأنه يوافق على إنشاء دولة يهودية لمصلحة طموحه الشخصي، اضطر الأمير إلى اقتراح فكرة بديلة للتقسيم، عرضها على «لجنة وودهيد» (Woodhead) التي أرسلتها بريطانيا بعد «لجنة بيل». وتضمّن الاقتراح إنشاء مملكة موحّدة عربية من فلسطين وشرق الأردن، تحت يد ملكية عربية قادرة

(٦٧) انظر: بيان رئيس اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشباب العربي الفلسطيني حول ضمّ شرق الأردن إلى فلسطين في: **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيوني، ١٩١٨ - ١٩٣٩**، جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالي، سلسلة الوثائق الأساسية والعامة؛ ١ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨)، ص ٣٤٩.

(٦٨) Wilson, *King Abdullah: Britain and the Making of Jordan*, p. 112.

(٦٩) أحمد فراج طايع، **صفحات مطوية عن فلسطين** (القاهرة: مطابع الشعب، ١٩٦٧)، ص ٣١.

(٧٠) Daniel Pipes, *Greater Syria, the History of an Ambition* (New York: Oxford University Press, 1990), p. 78.

على القيام بهذه المهمة، وإعطاء اليهود إدارة مختارة في هذه المملكة(٧١).

يبدو أن الأمير تراجع عن فكرة التقسيم في هذا الاقتراح، إلا أنّه لم يتراجع عن رغبته في ضمّ فلسطين إلى الأردن. وتراجعه عن تأييد فكرة التقسيم كان من خلال التصريحات فحسب، ولم يكن هو الأمر الواقع، فهو يريد فلسطين، سواء أعطاها له التقسيم أو غيره. ولكن خاب أمله، بعد أن رأت بريطانيا صعوبة تنفيذ التقسيم، في تلك الفترة، وأغلق هذا الباب، بشكل مؤقت، مما اضطر الأمير إلى أن يطالب بفلسطين، ولكن ضمن إطار الوحدة السورية الكبرى، وهو ما جاء على لسان رئيس وزرائه، توفيق أبو الهدى، حيث طلب من الحكومة البريطانية أن تتّحد فلسطين، وسورية، والأردن، في دولة واحدة، لكي يستطيع الأردن «الوقوف على قدميه»(٧٢).

هكذا، لم تنجح أولى محاولات الأمير عبد الله لاستخدام فلسطين في تنفيذ أولى مراحل مخطط «سورية الكبرى»، والفوز بجزء منها، ليدعم مطالبته بباقي أجزاء «سورية الكبرى». ونتيجة لذلك، غيّر الأمير وجهته، مرة أخرى، إلى سورية ولبنان، ليواصل السعي فيهما، إلى أن تظهر بادرة أمل جديدة في موضوع تقسيم فلسطين.

خامساً: إشاعة ارتقاء الأمير عبد الله عرش سورية عام ١٩٣٩

اتجه الأمير عبد الله، في عام ١٩٣٩، إلى سورية، محاولاً تركيز جهوده الدعائية لمشروع «سورية الكبرى» داخل سورية نفسها، فأرسل إلى أعوانه من سياسيي سورية، يدعوهم إلى أن يستغلوا ضغط الحركة الوطنية على سلطات الانتداب، ويطالبوا بحلّ وسط للأوضاع في سورية، وهو إعلان الأمير عبد الله ملكاً على البلاد(٧٣). كما أنه اتصل بالقبائل السورية المتاخمة لشرق

(٧١) الماضي والموسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، ص ٤٥٩.

(٧٢) Wilson, *King Abdullah: Britain and the Making of Jordan*, p. 127.

(٧٣) من الملاحظ أن علاقة الأمير عبد الله بالوطنيين السوريين كانت في حالة تذبذب، فكان يلجأ إليهم، ويقدم لهم المساعدة، ويدعم الموجودين منهم داخل بلاده، عندما تقتضي الدعوة إلى المشروع هذا الدعم، ولكن عندما يتعارض ذلك مع رغبة بريطانيا أو فرنسا، كان يكفّ عن مناصرة الحركة السورية ويقف ضدها. انظر: بسيمة محمد عيسى، «تطور الحركة الوطنية في سورية من ١٩٣٦ ـ ١٩٤٦،» (رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، ١٩٨٢)، ص ١٩١.

الأردن، ووعدهم بمشروعات زراعية تدرّ عليهم الخير، إذا انضموا إليه وأيّدوه(٧٤).

كان عبد الرحمن شهبندر أبرز السوريين الذين استجابوا لدعوة الأمير عبد الله، وعملوا على الدعاية له داخل سورية، في تلك الفترة. فقد سافر شهبندر، وفوزي البكري، في ذلك العام إلى عمّان، وأعلنا لدى مغادرتهما، تأييد ترشيح الأمير عبد الله لعرش سورية. كما أنَّ شهبندر قدم الكثير من المساعدة إلى الأمير عبد الله من خلال علاقاته مع بعض البريطانيين، فكان يحاول إقناعهم بضرورة توحيد سورية وشرق الأردن، تحت حكم عبد الله(٧٥).

بعد انتشار نبأ هذه الزيارة، وزيادة تحرّكات الأمير عبد الله وأعوانه، سرت إشاعة قوية، في حزيران/ يونيو ١٩٣٩، تقول إن ارتقاء الأمير عبد الله عرش سورية، بات شيئاً مؤكّداً. وأصبحت هذه الإشاعة هي المادة الأولى للأحاديث السياسية، والمراسلات الدبلوماسية العربية، كما تداولتها بعض الصحف العربية والأجنبية بكثير من الاهتمام، والترقب لما سوف تسفر عنه الأحداث، في مسألة تنصيب عبد الله على عرش سورية، حتّى إنَّ صحف القدس اليهودية أكدت أن هذا الأمر في طريقه إلى التنفيذ، وأن هناك اتفاقاً بين إنكلترا وفرنسا على ضمّ سورية وشرق الأردن معاً، تحت حكم الأمير عبد الله، وأن عبد الرحمن شهبندر سيعيّن رئيساً للوزارة في الدولة المرجوة(٧٦).

ساد اعتقاد في الأوساط السياسية بأن بريطانيا وفرنسا تريدان إصلاح الوضع في سورية، بإنشاء عرش يتولاه الأمير عبد الله، وتناقلت وكالات الأنباء ذلك، مؤكّدة أن تعيين عبد الله ملكاً على سورية، قد يذاع في بيان مشترك تصدره الحكومتان البريطانية والفرنسية(٧٧).

كان لانتشار هذه الأنباء أكبر الأثر في العربية السعودية التي لا يروقها أن

---

(٧٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ٣٧٠، ملف ٢٠٤/ ٧/ ١، النشرة الأسبوعية لإدارة الشؤون السياسية (مصر)، ٣١/ ٨/ ١٩٣٩.

(٧٥) F. O. 371/23280, Kirkbride to High Commissioner (10 June 1939).

(٧٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (العراق)، محفظة ٥٧، ملف ٢١٧/ ٧/ ١ ج ٢، قصاصة من جريدة يهودية مرفقة بتقرير من القائم بأعمال المفوضية المصرية في بغداد لوكيل الخارجية، ٨/ ٧/ ١٩٣٩.

(٧٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (السعودية)، محفظة ٦٨، ملف ٢٢٢/ ٧/ ١ ج ١، المفوضية المصرية بجدة من الوزير المفوض لوكيل الخارجية، ١٠/ ٧/ ١٩٣٩.

يتولى أمير هاشمي عرش سورية الموحّدة، فراجت نتيجة لذلك إشاعة أخرى، في الدوائر الشرقية في لندن، تقول إن الملك عبد العزيز بن سعود أرسل مذكرة شديدة اللهجة إلى الحكومة البريطانية، أشار فيها إلى أن تنصيب الأمير عبد الله على عرش سورية يصدّع التوازن القائم في البلدان العربية، لأنه يطوّق الحجاز من جهاته الشمالية، والشرقية، والغربية، بثلاثة بلدان، تنبسط منها رقابة الأسرة الهاشمية. كما طلب ابن سعود من الحكومة البريطانية، إما أن تؤكد له أن العرش السوري لن يقدم إلى الأمير عبد الله، وإما أن تترك له حرية العمل في منع ذلك[٧٨].

وفي محاولة من فرنسا للتعرّف على موقف السعودية من مسألة ترشيح الأمير عبد الله إلى عرش سورية، قام الوزير الفرنسي المفوّض في جدة بزيارة إلى الأمير فيصل بن سعود (نجل الملك عبد العزيز، ووزير خارجية السعودية). وقد سأل الوزير، في حديثه مع الأمير فيصل، عن ردّ فعل السعودية، إذا تحقق، فعلاً، تنصيب الأمير عبد الله على عرش سورية؟ وكان الردّ السعودي معروفاً، وهو أن السعودية لن تقبل ذلك، وترفضه تماماً، لانعدام العلاقات الطيّبة بين الملك ابن سعود والأمير عبد الله، كما أنَّ لدى ابن سعود اعتقاداً راسخاً بأن الهاشميين لم ينسوا أن الحجاز كان ملْكاً لهم، ويتوقون إلى الاستيلاء عليه ثانية، وقد يؤدي وجود عبد الله على عرش سورية، إلى ازدياد قوة الهاشميين، ممّا يجعل استيلاءهم على الحجاز أمراً سهلاً[٧٩]. وواضح أن فرنسا كانت تريد توسيع الهوّة بين الهاشميين وآل سعود، وإيكال أمر إفشال مشروع عبد الله (سورية الكبرى) إلى آل سعود، دون أن يلوّث الفرنسيون أيديهم بدماء المشروع، وتضرب فرنسا عصفورين بحجر واحد، إذ بقدر ما يبعد آل سعود عن البريطانيين، يقتربون من الفرنسيين.

بعد أن تلقى الوزير الفرنسي الردّ السعودي، سافر إلى مصر، وعندما عاد إلى جدة، تقابل مع الأمير فيصل، مرة أخرى. وكان الشأن السوري هو أساس هذا اللقاء، فأكد الوزير الفرنسي بأن شبح تنصيب الأمير عبد الله على عرش سورية قد زال، ممّا أدى إلى ارتياح المسؤولين السعوديين. ويبدو أن هذا الترشيح

---

(٧٨) **المصري** (القاهرة)، ٧/ ٧/ ١٩٣٩، ص ٧.

(٧٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (السعودية)، محفظة ٦٨، ملف ١/٧/٢٢٢ ج ١، المفوضية المصرية بجدة من القائم بالأعمال بالنيابة لوكيل الخارجية، ٧/ ٨/ ١٩٣٩.

كان مناورة وتهديداً خفياً من بريطانيا وفرنسا للسعودية، على أثر إظهار ميولها نحو دول «المحور»[٨٠].

وعلى الرغم من أن هذه الإشاعة أكدت أن فرنسا تشارك إنكلترا الرغبة في تنصيب الأمير عبد الله على عرش سورية، فإن فرنسا كانت تميل أكثر إلى السعوديين، فعندما فكّر المفوض السامي الفرنسي في دمشق، بيو (Puaux)، في أن النظام الملكي ممكن أن يكون هو الحلّ الأمثل لمشاكل فرنسا مع سورية، وأنه سيجعل الأوضاع فيها أكثر استقراراً، لم يطرح على أحد أن يكون الأمير عبد الله هو ملك سورية، ولكنه عرض الأمر على فؤاد حمزة (الوزير السعودي)، فسأله إذا كان الملك ابن سعود يرغب في عرش سورية، لأحد أبنائه؟ وقد لقي بيو استحساناً من فؤاد حمزة الذي أطلع الملك ابن سعود على هذه الفكرة، ووافق عليها الملك، ورحّب بها[٨١].

وبالفعل، سعى الملك ابن سعود، بشكل جدّي، إلى تولية ابنه فيصل عرش سورية، خاصة بعد القلق الذي أحدثته إشاعة قرب ارتقاء الأمير عبد الله هذا العرش، فاستعان الملك ابن سعود، في ذلك، بفؤاد حمزة الذي كان يميل إلى السياسة الفرنسية، وكان على علاقة وثيقة بالقائم بأعمال فرنسا في جدة، المسيو ميغريه (Maigret). كما أنَّ فؤاد حمزة استطاع أن يثير أطماع الأمير فيصل حول سورية وعرشها، ويقنعه بضرورة التودّد إلى المسيو ميغريه، حتّى يستطيع الأخير التأثير في حكومته، لتعطي عرش سورية لفيصل بن سعود[٨٢].

يبدو أن ذلك العام شهد صراعاً شديداً على عرش سورية، لم يبق في نطاق الإشاعات، والمحاولات الفاشلة، كما لم يقتصر الصراع على الهاشميين والسعوديين فحسب، بل إن الملك فاروق دخل، أيضاً، في دائرة التنافس على ذلك العرش، خاصة بعد تبنّيه فكرة الخلافة الإسلامية، في بداية هذا العام، ممّا جعل اسمه يتردّد في قائمة المرشحين لعرش سورية[٨٣]. لكن دخول فاروق في

(٨٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية، من القائم بالأعمال بالنيابة لوكيل الخارجية، ١٥/ ٨/ ١٩٣٩.

(٨١) نجيب الأرمنازي، **محاضرات عن سورية من الاحتلال حتى الجلاء** (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٥٤)، ص ١٢٠.

(٨٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (السعودية)، محفظة ٦٨، ملف ٢٢٢/ ٧/ ١ ج ١، المفوضية المصرية باستانبول من القنصل العام لوزير الخارجية، ٢٩/ ١١/ ١٩٣٩.

(٨٣) لطيفة سالم، **فاروق وسقوط الملكية في مصر، ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٩)، ص ٧٧٩.

هذه الدائرة، لم يأت إلا كردّ فعل لحدّة المنافسة بين الملك ابن سعود والأمير عبد الله، ومنافسة الملك ابن سعود لم تأت إلا كردّ فعل لما أشيع عن قرب تنصيب إنكلترا وفرنسا للأمير عبد الله على عرش سورية. ولذلك، فإن الأمير عبد الله هو صاحب الفعل الأكبر أثراً، والأكثر إثارة، في ما يتعلق بعرش سورية. وبدأ منذ ذلك الوقت، يرسم الخطط التي من الممكن أن توصله إلى هذا العرش، وارتبطت سياسات عبد الله الخارجية، ارتباطاً وثيقاً، بهذا الأمر، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، فكانت سورية هي الركيزة الأساسية التي قامت عليها السياسة الأردنية، في الفترة اللاحقة، خاصة بعد قيام الحرب العالمية الثانية التي انعكست نتائجها على الوضع في سورية، وعلى طبيعة العلاقات بين دول المشرق العربي من جهة، وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى.

ثمة ملاحظة مهمة هنا، مؤداها أن الأمير عبد الله، ومنافسيه على عرش سورية، كانوا يتحرّكون، وكأن سدّة الحكم في سورية فارغة، تنتظر من يملأها.

الفصل الثاني

مشروع «سورية الكبرى» من الحرب العالمية الثانية حتّى مباحثات الوحدة العربية

دخل مشروع «سورية الكبرى»، عند قيام الحرب العالمية الثانية (خريف عام ١٩٣٩)، مرحلة تاريخية جديدة، ارتبطت بظروف الحرب والتزاماتها، وتطورات أحداثها. كما أنَّ الأمير عبد الله وضع طموحه، بداية من هذا الوقت، في إطار أوسع، فبعد أن كان يدعو إلى عرش سورية فحسب، ويتوجّه بعض الوقت إلى فلسطين، أصبح ينادي بعرش كلّ الدول المكوّنة لـ «سورية الكبرى»، في وقت واحد، وأخذ شكل المشروع يبدو وكأنه خطوة نحو الوحدة العربية، وخاصة أن سياسات البلدان العربية قد أخذت شكل التوجّه العربي الوحدوي منذئذ ولسنوات لاحقة.

أولاً: مشروع «سورية الكبرى»، وقيام الحرب العالمية الثانية

حاول الأمير عبد الله استغلال قيام الحرب، وحاجة بريطانيا إلى استقرار مستعمراتها العربية، وتأمين بريطانيا في مواجهة قوات المحور، فقام بالتودّد إلى بريطانيا، وعرض عليها تنفيذ مشروع «سورية الكبرى»، كوسيلة لتهدئة القضية الفلسطينية، واستقرار المنطقة العربية. ولكي تتأكد بريطانيا من ولائه لها، وتساعده على تنفيذ ما يريد، كان لا بُدَّ من مساعدته الفعلية لها. لذلك، فإنه لم يتردّد في إعلان الوقوف إلى جانبها في الحرب، ووضع كلّ إمكانياته تحت تصرّفها[١].

على الرغم من أن الحكومة البريطانية ردّت على إعلان الأمير عبد الله بأنها لن تحتاج إلى مساعدته، لأن الحرب ستقتصر على أوروبا، تحديداً، ولن تمتد إلى الشرق[٢]، فإن الأمير أصرّ على وقوفه إلى جانب بريطانيا، وأعلن الحرب على ألمانيا، في السادس عشر من أيلول/سبتمبر ١٩٣٩. وأصبح شرق

(١) Cleveland L. William, *A History of the Modern Middle East* (Boulder, CO: Westview Press, 1994), pp. 200-201.

(٢) John Bagot Glubb, *The Story of the Arab Legion* (London: Hodder and Stouchton, 1948), p. 346.

الأردن في حالة تأهب واستعداد، للقيام بالتزاماته نحو بريطانيا، فكان بذلك أكثر البلدان العربية التي ترتبط مع بريطانيا برابطة الانتداب، تلبية لمتطلبات التحالف معها(٣).

يمكن تفسير ذلك بأن الأمير عبد الله كان على يقين تام بأن بريطانيا سوف تنفّذ وعودها السابقة له، ممّا جعله يكتب إلى وزير المستعمرات في تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٣٩، ليطلب منه أن يبلّغ تشرشل بأن وعوده السابقة للأمير ما تزال عالقة في ذهنه، وأنه ملتزم بالعمل وفقاً لنصيحة تشرشل، وما يزال ينتظر نتيجة هذه الوعود(٤).

لقد ذكر الأمير عبد الله في حديث له مع رئيس التشريفات العامة في البلاط الملكي، ناصر الدين النشاشيبي، بعد انتهاء الحرب، أنّه تحالف مع الإنكليز في هذه الحرب، لكي يتجنب شرورهم، فقال: «. . . كنت أخشى أن يلجأوا إلى معاهدتهم معي، بقصد منعي من إجراء أي تقارب أو اتحاد مع سورية»(٥).

يتضح من ذلك أن الأمير عبد الله بدأ نشاطه الخاص بمشروع «سورية الكبرى»، في تلك المرحلة التاريخية المهمة، بمؤازرة إنكلترا، وإظهار إخلاصه وتفانيه في نصرتها، لكي يتفرد بثقتها، ولكي تدرك أنه رجلها الوحيد الذي يمكنها أن تعتمد عليه، وبالتالي الرجل الوحيد، أيضاً، الذي يستحق أن يحكم «سورية الكبرى»، تحت إشرافها ورعايتها. كما أنَّ الأمير استمر في تقرّبه إلى السوريين، بل إلى معظم رجالات العرب، لاكتساب مودّتهم وتعاطفهم معه، إلى درجة جعلته لا يترك أي رجل معروف في سورية أو فلسطين أو العراق، إلا وأعطاه لقباً شرفياً، ليحصل على تأييده ودعمه(٦).

---

(٣) كانت علاقة الأمير عبد الله ببريطانيا قد أخذت الشكل الرسمي، بعد توقيع معاهدة ١٩٢٨ التي نظّمت العلاقة بين بريطانيا وشرق الأردن، وفرضت التزامات عديدة على الأمير تجاه بريطانيا، خاصة الالتزامات العسكرية. للتعرف على بنود المعاهدة، انظر: غالب أبو جابر، معد، **مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الأردنية، ١٩٢٣ ـ ١٩٧٣** (عمّان: [د. ن.]، ١٩٧٥)، ج ١، ص ٨٣ ـ ٩٤.

(٤) F. O. 371/23281: High Commissioner to Colonial Office (11 October 1939).

(٥) ناصر الدين النشاشيبي، **من قتل الملك عبد الله؟** (الكويت: منشورات الأنباء، ١٩٨٠)، ص ٦٦.

(٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، المحفظة ١٢١١، الملف ٣٧/ ٣١/ ٥، المفوضية المصرية بدمشق من الوزير المفوض لوزير الخارجية، ٣/ ٦/ ١٩٤١م.

ثانياً: سقوط فرنسا في الحرب، وأثره في مشروع «سورية الكبرى»

أدت تطورات الحرب العالمية الثانية إلى سقوط فرنسا واستسلامها بسهولة، للجيوش الألمانية، وأعلنت القوات الفرنسية في سورية ولبنان ولاءها لحكومة فيشي، الموالية للألمان. وقد شجع سقوط فرنسا الأمير عبد الله على استغلال ذلك، لتحقيق مشروعه، خاصة بعد أن أعلن «راديو باريس»، في إيطاليا أن من أهداف دول المحور تحقيق الوحدة السورية. فسارع الأمير إلى إرسال مذكّرة إلى المندوب السامي البريطاني، في أول تموز/يوليو ١٩٤٠، لفت فيها النظر إلى الدعاية التي تبثها دول المحور، وطالب بإصدار تصريح بريطاني يحقق أمل العرب في بريطانيا. كما أشار إلى استعداد البلاد السورية للعمل على وحدة قوميتها. وكان ردّ المندوب السامي عليه هو عدم القيام بأي عمل متسرّع قد يعرقل خطط الحكومة البريطانية، ويلحق بها الأذى، وأكد المندوب السامي أن الدعاية الإيطالية مجرد خدعة للعرب(٧).

كان طبيعياً أن يكون هذا هو ردّ بريطانيا على طلب الأمير عبد الله، خاصة بعد سقوط حليفتها الذي أربك الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، فلم يكن لدى الحكومة البريطانية استعداد لدراسة مثل هذا المشروع، في ذلك الوقت، ولكن كان لبعض البريطانيين رأي آخر. فقد كتب وزير المستعمرات إلى المندوب السامي في فلسطين، يقول له إن قيام وحدة فدرالية بين الأردن، وسورية، وفلسطين، شيء مهم، ولا يخلو من عناصر جذب كثيرة، تشجع على النظر إلى الوحدة(٨).

لقد جعل سقوط فرنسا الأمير عبد الله يعتقد بأن وصوله إلى حكم سورية أصبح قريب المنال، حيث إنّه فسر إنهاء الحكم الفرنسي لسورية على أنّه إلغاء للانتداب، فأنعش ذلك آماله في أن يحلّ محل فرنسا في سورية، ممّا جعله يوحي لبعض زعماء طبقة ملاك الأراضي في شرق الأردن بأن يرسلوا كتاباً إلى السفارة البريطانية في القاهرة، يطالبون فيه بتحقيق وعد بريطانيا

(٧) **الكتاب الأردني الأبيض: الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية** (عمّان: المطبعة الأردنية، ١٩٤٧)، ص ١٩ ـ ٢٠.

(٨) Yehoshua Porath, *In Search of the Arab Unity, 1930-1945* (London: Frank Cass, 1986), p. 116.

باستقلال سورية، وسيادتها، ووحدتها، وضمّ شرق الأردن إلى هذه الوحدة[٩].

كانت أول نتائج إقحام الحرب في قلب الشرق الأوسط، بعد سقوط فرنسا، قيام رشيد عالي الكيلاني بانقلاب في العراق، في أول نيسان/ أبريل ١٩٤١، مستغلاً الهزائم التي تعرّضت لها بريطانيا في الحرب، فطالبها بأن تلتزم بتنفيذ «الكتاب الأبيض»، الصادر عام ١٩٣٩، وتضع فلسطين على طريق الاستقلال، مقابل إعلان العراق الحرب على دول المحور[١٠].

وعندما قرّرت بريطانيا أن تقضي على هذه الحركة الانقلابية، وجد الأمير عبد الله في ذلك فرصة جديدة للوقوف إلى جانب بريطانيا، حتّى يلقى «المكافأة» التي ينتظرها، فوضع جيشه تحت إمرة بريطانيا، وأرسل عدداً من قواته لمرافقة الحملة البريطانية على العراق. وقد قام هؤلاء بإرشاد القوات البريطانية عبر الصحراء، وتنفيذ غارات على شمال العراق[١١].

كان نجاح بريطانيا في القضاء على هذه الحركة، بمساعدة الجيش الأردني، وعودة الأمير عبد الإله[١٢]، الوصي على عرش العراق، إلى الحكم ـ على حراب الإنكليز ـ حدّاً فاصلاً بين القوميين العرب والهاشميين، وخاصة الأمير عبد الله الذي وقف بجيشه ضدّ حركة قومية، كانت موجهة ضدّ بريطانيا، فتحوّلت هذه الحركة إلى تيار قومي معادٍ للأمير ولسياساته، ممّا كان له أكبر الأثر في سمعته، في كلّ الدوائر الوطنية العربية. كما أنّ الانقلاب شارك فيه عدد كبير من السوريين القوميين الذين ازداد عداؤهم للأمير، واشتدت معارضتهم لدعوته بإنشاء دولة سورية كبرى تخضع لحكمه.

اتجهت بريطانيا، بعد قضائها على حركة الكيلاني، إلى سورية، لكي تحرّرها من حكومة فيشي التي سيطرت عليها، بعد سقوط فرنسا، ولكنها لم تكن ترغب

(٩) محمود عبيدات، **الدور الأردني في النضال العربي السوري ١٩٠٨ ـ ١٩٤٦: النضال المشترك** (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧)، ص ٥٦٥.

(١٠) باتريك سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (بيروت: دار نوار، ١٩٦٨)، ص ٢٥.

(١١) William, *A History of the Modern Middle East*, p. 201.

(١٢) بعد موت الملك فيصل الأوّل عام ١٩٣٣، ترك العرش لابنه الملك غازي الذي مات في حادث عام ١٩٣٩، تاركاً العرش لابنه فيصل الثاني، وكان عمره ٦ سنوات؛ فأصبح الأمير عبد الإله (ابن الأمير علي بن الحسين) وصياً على عرش العراق. انظر: Kamal Salibi, *The Modern History of Jordan* (London: I. B. Tauris, 1993), p. 147.

في مشاركة الجيش الأردني في هذه الحملة. فأصيب الأمير عبد الله بخيبة أمل، لأن ذلك يدلّ على أن بريطانيا لا تعير مطالبة الأمير بالعرش السوري أي اهتمام، كما أنَّ عبد الله كان قلقاً من حصول سورية ولبنان على الاستقلال، وبقاء شرق الأردن في وضع أقل شأناً منهما، ممّا دفعه إلى أن يكتب إلى المندوب السامي البريطاني، في حزيران/يونيو ١٩٤١، يحذّره من تجاهل الدور الذي يقوم به شرق الأردن في ولائه لبريطانيا، وأن حدوث ذلك يعتبر ضربة عنيفة لسياسة الصداقة بين البلدين(١٣). والغريب حقاً، أن يسمّي الأمير عبد الله علاقته ببريطانيا «صداقة».

مع تطور الأحداث، اضطرت بريطانيا إلى استخدام بعض القوات من الجيش العربي الأردني في حملتها على سورية، والهجوم عليها من أراضي شرق الأردن. وعندما احتشدت القوات البريطانية ـ الأردنية في المفرق استعداداً لعبور الحدود السورية، في حزيران/يونيو ١٩٤١، ذهب الأمير عبد الله لوداعها، وخطب قائلاً: «. . . إن ساعة تحرير سورية قد دنت، وإن هذه الفرصة الذهبية قد تكون حاسمة في تاريخ العرب»(١٤).

ويتضح أن سعي عبد الله إلى الاشتراك في هذه الحملة جاء في محاولة لفرض وجوده في سورية على بريطانيا، أملاً أن تنفّذ وعدها له، بعد تحرير سورية.

ثالثاً: مشروع «سورية الكبرى» بعد تصريح إيدن الأوّل

١ ـ التحرّك الأردني عقب تصريح إيدن الأوّل

شجّع الأميرَ عبد الله على المضي في خطواته لتحقيق المشروع، التصريحُ الذي ألقاه وزير الخارجية البريطانية، السير أنتوني إيدن (Anthony Eden)، في التاسع والعشرين من أيار/مايو ١٩٤١، حيث تضمّن الإشارة إلى رغبة الكثير من مفكّري العرب في تحقيق وحدة عربية. وقال إيدن إن العرب يتطلعون إلى نيل تأييد بريطانيا في مساعيهم نحو هذا الهدف، ولذلك فإن

---

(١٣) Mary Christina Wilson, *King Abdullah: Britain and the Making of Jordan*, Cambridge Middle East Library (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1989), p. 136.

(١٤) منيب الماضي وسليمان الموسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين** (عمّان: مكتبة أمانة العاصمة، ١٩٦٠)، ص ٣٧٩.

بريطانيا ستقدم دعمها المطلق لأي مشروع وحدوي، ينال موافقة الجميع[١٥].

كانت استجابة الأمير عبد الله وحكومته للتصريح سريعة جداً، فقد قرر مجلس الوزراء الأردني، في أول تموز/يوليو ١٩٤١، أن الحكومة الأردنية تعتبر التصريح اعترافاً بوحدة البلاد السورية؛ وعلى اعتبار أن البلاد الأردنية جزء من مجموعة البلاد السورية، فإن الحكومة تطلب من الأمير عبد الله جمع كلمة البلاد السورية، والاتصال المباشر بالحكومات الوطنية في سورية، ذلك لأن البلاد السورية لا تتحمل إلا أن تكون كياناً واحداً، وأن الرأي العربي السوري توّاق إلى وضع جديد، يشعره بكيانه السياسي والاقتصادي[١٦]. وقد ردّت الحكومة البريطانية على قرار مجلس الوزراء، في مذكّرة من المعتمد البريطاني إلى الأمير عبد الله، حذّره فيها من إجراء أي تقارب، أو اتصال مباشر مع الحكومة السورية، وأرجاء الأمر إلى أن تستقر الأوضاع. كما أنّ بريطانيا أكدت أن مسألة وحدة «سورية الكبرى» مسألة عربية خالصة، لا يمكن أن تتدخل فيها، بشكل مباشر[١٧].

وعلى الرغم من هذا الردّ البريطاني المحبط للأمير عبد الله، فإن تأجيل مشروع «سورية الكبرى»، في ذلك الوقت، لم يكن متفقاً عليه من قبل كلّ الدوائر البريطانية. فقد أكدت تقارير وزارة الخارجية البريطانية وجود آراء مختلفة لبعض البريطانيين ترى في «سورية الكبرى» فائدة كبيرة للسياسة البريطانية آنذاك. فذكر همفري بومان (Humphrey Bowman) ـ رئيس مكتب المخابرات السياسية التابع لوزارة الخارجية البريطانية ـ في تموز/يوليو ١٩٤١: «... أنّه سيكون من الجدير، مؤقتاً، أن نتبع سياسة تهدف إلى تشكيل وحدة من سورية، ولبنان، وشرق الأردن، وفلسطين»[١٨]، في الوقت الذي كان ينظر فيه بعض رجال الخارجية البريطانية إلى شرق الأردن على أنّه بلد صغير جداً، واعتباره دولة مستقلة هو مجرد «مزحة»، وأمر يثير السخرية، لذا يجب أن يتوحّد مع سورية، لأن ذلك يعدّ امتيازاً لبريطانيا، كما جاء في أحد التقارير البريطانية[١٩].

---

(١٥) محمد طه بدوي، **فلسفة الوحدة العربية** (الإسكندرية: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، ١٩٦٥)، ص ١١٢.

(١٦) **الكتاب الأردني الأبيض: الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية**، ص ٣٣ ـ ٣٤.

(١٧) Richard Nelson Frye, *The Near East and the Great Power* (New York: Harvard University Press, 1951), p. 141.

(١٨) Porath, *In Search of the Arab Unity, 1930-1945*, pp. 117-118.

(١٩) F. O. 371/27296, E 3225/62/89 (24-25 June 1941).

أما الأمير عبد الله، فقد استمر في مساعيه، التي تمثلت في مراسلاته واتصالاته بالمسؤولين البريطانيين، كوسيلة لتنفيذ المشروع، وخاصة أن بريطانيا هي التي قدمت الدعوة، لترحيبها بأي مشروع وحدوي من خلال تصريح إيدن. فقام الأمير بدعوة أوليفر ليتلتون (Oliver Lyttelton) ـ وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط ـ إلى زيارة عمّان. وقد حرص عبد الله في رسالته التي دعا فيها الوزير البريطاني على أن يؤكّد ضرورة تحقيق وحدة البلاد الجغرافية والقومية في مجموعة الأقاليم السورية، بعد تحرير سورية من جيوش الانتداب الفرنسي[٢٠].

قبل الوزير البريطاني دعوة الأمير عبد الله، وقام بزيارة رسمية إلى عمّان، في الثالث عشر من أيلول/ سبتمبر ١٩٤١، تباحث خلالها مع الأمير ورئيس وزرائه توفيق أبو الهدى، في موضوع الوحدة السورية. ويتضح من المفكّرة الرسمية في موضوع المحادثات، أن الأمير طالب بوحدة «سورية الكبرى»، على أساس أن شرق الأردن وقفت مع الحكومة البريطانية موقف الولاء في الحرب العالمية الثانية، ممّا أدى إلى نجاح الحركات العسكرية، التي انتهت باحتلال سورية ولبنان، وأن هذا الموقف كان لتقوية الصداقة مع بريطانيا، لتساعد الأردن على تحقيق وحدة «سورية الكبرى». كما طالب الأمير بالسماح للحكومة الأردنية بأن تسعى، جدياً، إلى تكوين الوحدة التامّة للمجموعة السورية، وبحث قضية فلسطين، بقصد تثبيتها ضمن الوحدة السورية. ولكن الأمير لم يتلق إجابة من الوزير البريطاني سوى التريث إلى أن يصبح الموقف أكثر استقراراً[٢١].

ظلّ الأمير عبد الله يربط بين تصريح إيدن ودعوته إلى الوحدة العربية من جهة، وتحقيق مشروع «سورية الكبرى» من جهة أخرى، على الرغم من هذا الموقف السلبي من الجانب البريطاني. فجاء في خطاب العرش الذي ألقاه الأمير في المجلس التشريعي الأردني الرابع، في الثاني والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤١، أن تصريح بريطانيا بخصوص الوحدة العربية شيء يدعو إلى التفاؤل، واقتراب تحقيق الوحدة السورية التي يعتبرها هدفاً قومياً سوف يتحقق، مهما كان الثمن الذي سيتكبّده[٢٢].

---

(٢٠) **الكتاب الأردني الأبيض: الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية**، ص ٣٧.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٣٩ ـ ٤٢.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٤٤.

٢ ـ التنافس الفرنسي ـ البريطاني، وأثره في مشروع «سورية الكبرى»

لم تكن «سورية الكبرى» مستبعدة من التخطيط البريطاني لمسألة الوحدة العربية بعد تصريح إيدن، ولكنه كان من الصعب أن يؤيد البريطانيون وجود «سورية الكبرى»، تحت قيادة الأمير عبد الله، لأن أي تأييد بريطاني لوجود عبد الله على عرش «سورية الكبرى»، في تلك الظروف، سوف يواجه موقفاً مضاداً، خاصة من قبل فرنسا التي كانت على يقين تام بأن بريطانيا تسعى، دائماً، إلى دمج سورية في دولة عربية كبرى، وأن وزارة المستعمرات البريطانية لا تتوقف عن التخطيط لهذا المشروع[(٢٣)].

لذلك كان على الحكومة البريطانية أن تسعى، دائماً، إلى طمأنة فرنسا من ناحية سورية، وهو ما أوضحه تشرشل، في مجلس العموم البريطاني، في العاشر من حزيران/ يونيو ١٩٤١، حيث أكد أن بريطانيا ليس لها أية مطامع إقليمية في سورية[(٢٤)].

لم يقتنع الفرنسيون بتأكيدات الجانب البريطاني، في ما يتعلق بالمسألة السورية، وظلّوا على اعتقادهم بأن بريطانيا تحرّك الأمير عبد الله ناحية عرش سورية. لذلك، فإن الجنرال شارل ديغول (De Gaulle) ـ رئيس حكومة فرنسا الحرة ـ والجنرال كاترو (Catroux) ـ قائد القوات الفرنسية في سورية ولبنان، ومندوب ديغول فيهما ـ أكدا من خلال عدة تصريحات، أن فرنسا سوف تحافظ على استقلال سورية، قدر استطاعتها. ففي التاسع والعشرين من تموز/ يوليو ١٩٤١، ألقى ديغول خطاباً، في مدرج الجامعة السورية، بحضور جميع الزعماء الوطنيين في سورية، أكد فيه ضرورة المحافظة على سلامة الأراضي السورية من دجلة وحتّى البحر المتوسط، ومن حدود شرق الأردن حتّى الحدود التركية. ويتضح أنّه قصد بهذا الإشارة إلى أن سورية ستبقى على حدودها الراهنة، ولن تُدمج في أية وحدة، موجهاً ذلك إلى الأمير عبد الله، والحكومة البريطانية بصورة غير مباشرة[(٢٥)].

---

(٢٣) علي محافظة، **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٢٣.

(٢٤) سيتون وليمز، **بريطانيا والدول العربية: عرض للعلاقات الإنجليزية العربية (١٩٢٠ ـ ١٩٤٨)**، ترجمة وتعليق أحمد عبد الرحيم مصطفى؛ مراجعة أحمد عزت (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٢)، ص ١٠٩.

(٢٥) سلمى مردم، **أوراق جميل مردم بك: (استقلال سورية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥)** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤)، ص ١٦٥ ـ ١٦٦.

لقد ظلّت السياسة الفرنسية على شكّها العميق ببريطانيا، وعدائها للقومية العربية، ورأت فرنسا أن أي ارتباط لسورية بدولة عربية مجاورة، سيعني الخروج من منطقة النفوذ الفرنسي، والدخول في منطقة النفوذ البريطاني. لذا، قاومت فرنسا الوحدة العربية عموماً، والوحدة ما بين سورية والعراق أو الأردن، بصورة خاصة. ولأن بريطانيا تدرك جيداً أن شكوك فرنسا فيها لم تبدّد، فقد حرصت منذ اليوم الذي تلا الغزو على الاعتراف بأسبقية مكانة فرنسا على أية دولة أوروبية أخرى. وفي الرسائل المتبادلة في ١٥ آب/أغسطس ١٩٤١، بين أوليفر ليتلتون، وزير الدولة البريطاني في الشرق الأوسط، والجنرال ديغول، والمعروفة برسائل ديغول ـ ليتلتون، أكد الوزير البريطاني أن بريطانيا لا مصالح لها في سورية ولبنان ما عدا كسب الحرب، ولا رغبة لديها في تجاوز وضع فرنسا بأية وسيلة، وأن فرنسا وبريطانيا تقطعان عهداً باستقلال سورية ولبنان، فيما تقرّ بريطانيا بمكانة فرنسا المتقدمة في هذين القطرين[٢٦].

لم يلغ هذا الحرص البريطاني الفكرة المسيطرة على الفرنسيين بأن بريطانيا تتآمر من أجل وضع سورية تحت النفوذ البريطاني، فذكر جميل مردم أن أحد المسؤولين الفرنسيين أكد مساعي البريطانيين من أجل استخدام الدروز سلاحاً لفرض وجود الأمير عبد الله على عرش سورية، وأنهم أرسلوا المغنّية أسمهان، زوجة حسن الأطرش ـ أحد زعماء الدروز ـ إلى جبل الدروز قبل بدء الاجتياح، وأعطوها أموالاً كثيرة لتوزيعها على الدروز، بغية الحصول على تأييدهم، عندما تقوم بريطانيا بوضع الأمير عبد الله على عرش سورية[٢٧].

وعلى الرغم من أنّه لا توجد معلومات دقيقة تؤكد وجود أي تحرّك فعلي من جانب بريطانيا، في ذلك الوقت، لتنفيذ مشروع «سورية الكبرى»، فإن ذلك العام شهد ظهور فكرة مشروع «سورية الكبرى»، على ساحة الدبلوماسية البريطانية، بشكل بارز. فوضع المشروع في عدة أشكال، وتمّت دراسته من قبل وزارة الخارجية البريطانية، بشكل جدّي، حتّى إنّه كان أحد مشروعات الوحدة العربية التي وضعتها لجنة متفرّعة من وزارة الحرب البريطانية. فكانت الوحدة الفدرالية للدول المكوّنة لـ «سورية الكبرى» هي المشروع رقم (٣)، كما جاء في تقرير اللجنة، وذلك على اعتبار أن هذه الدول هي، في الأساس، دولة

(٢٦) سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ص ٤١.
(٢٧) مردم، المصدر نفسه، ص ٢٣٨.

واحدة، وفصلها عن بعضها البعض كان خطأً تاريخياً كبيراً[٢٨].

لكن اللجنة أجملت في تقريرها الصعوبات التي تحول دون تنفيذ هذا المشروع، وهي اعتراض الفرنسيين، لأنهم لن يسمحوا بقيام هذه الدولة، على حساب نفوذهم في سورية ولبنان، وأيضاً اعتراض عرب فلسطين، لأن هذا المشروع لا بُدَّ من أن يكون فيه مكان لليهود. وأخيراً، أكد التقرير أن الأمير عبد الله هو أهم العقبات أمام تنفيذ هذا المشروع، لأنه من الصعب أن يتمّ استبعاده عن أي مشروع لضمّ سورية، ولبنان، وفلسطين، كما أنّه من الصعب، أيضاً، تنصيبه ملكاً على المنطقة كلها، لأن ما سيقاومه، بشدة، الملك عبد العزيز ابن سعود[٢٩].

ومن الجدير بالذكر أن ثمة مشروعاً وحدوياً، قدمه فيروز خان (Firoz Khan) ـ المندوب السامي البريطاني في الهند ـ إلى تشرشل، في أيلول/ سبتمبر ١٩٤١، يتضمّن زعامة الملك ابن سعود للعرب، والقضاء على الحكم الهاشمي في الأردن والعراق، وذلك مقابل إبرام معاهدة بريطانية مع ابن سعود تتضمّن قيام دولة يهودية مستقلة في فلسطين. وقد أطلع تشرشل وزراء الخارجية والمستعمرات والشرق الأوسط على هذا المشروع، فلم يلق قبولاً، ورأى الجميع أنّه غير قابل للتنفيذ[٣٠].

لقد شكّل إعلان كاترو استقلال سورية ولبنان، وإلغاء الانتداب الفرنسي عليهما، حافزاً لأن يطلب عبد الله إلغاء الانتداب البريطاني على إمارته، وذلك لكي تصبح مطالبته بالوحدة السورية أمراً منطقياً. وبناء على ذلك، اتخذ مجلس الوزراء الأردني قراراً، في السادس من كانون الثاني/ يناير ١٩٤٢، طلب فيه رفع الانتداب عن شرق الأردن، لكي يستطيع التفاوض مع سورية ولبنان، والمناداة بالوحدة السورية التي هي مطمح كلّ الأردنيين[٣١].

لم يكن هناك إجماع بريطاني حول موضوع استقلال الأردن، فبعض

(٢٨) يونان لبيب رزق، **موقف بريطانيا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥: دراسة توثيقية**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ١٤١.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٤١ ـ ١٤٢.

(٣٠) Ahamed M. Gomaa, *The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter-Arab Politics, 1941 to 1945* (London: Longman, 1977), p. 110.

(٣١) **الكتاب الأردني الأبيض: الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية**، ص ٩٢ ـ ٩٣.

المسؤولين البريطانيين رأوا أن شرق الأردن لا يستطيع أن يكون بلداً مستقلاً بذاته، كما أنَّ الوزير البريطاني، ليتلتون، أكد في برقية لوزارة الخارجية البريطانية، أن إمارة شرق الأردن، لو حصلت على الاستقلال، فإنه يصعب أن تصمد وحدها. ولذلك، يجب أن تكون جزءاً من وحدة، أو من نظام فدرالي يضمّ سورية ولبنان وفلسطين(٣٢). ولكن ليتلتون لم يحدّد ما إذا كانت هذه الوحدة ستخضع لحكم الأمير عبد الله أم لا.

استرضاءً للأمير، وحتّى لا يشعر بأنه في معزل عن المخطّطات البريطانية الخاصة بالوحدة العربية، قرّر البريطانيون إشراكه في المشاورات البريطانية حول كيفية تنفيذ مشروع الوحدة العربية. فأوعز إليه مستر كايزي (Casey)، وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط، والمندوب السامي في فلسطين، بأن يقدم آراءه بشأن عملية الوحدة، ولكنهما نبّهاه إلى أن أية مقترحات في هذا الشأن لن تلقى سبيلها إلى التنفيذ، إلا بعد انتهاء الحرب. وقدم الأمير عبد الله اقتراحه، في مذكّرة بعث بها إلى تشرشل، وجاء في هذا الاقتراح أن وحدة «سورية الكبرى» هي المشروع الوحدوي الذي سوف يكون محلّ رضاء جميع العرب(٣٣).

٣ ـ الموقف العربي من تصريح إيدن، وعلاقته بمشروع «سورية الكبرى»

أثارت تحرّكات الأمير عبد الله للمطالبة بالوحدة السورية الكبرى، بعد تصريح إيدن، بعض الجهات العربية التي ارتبط ردّ فعلها تجاه تصريح إيدن بمساعي الأمير عبد الله. فلم تكن دعوة الأمير إلى الوحدة السورية، ومحاولته بلورة تصريح إيدن، لصالح مشروعه، شيئاً يمكن السكوت عليه من جانب العربية السعودية، وخاصة أن الأمير عبد الله استمر في تطلعه إلى استعادة الحجاز، وأعلن أنه يهدف من إنشاء «سورية الكبرى» إحداث تغييرات سياسية في الحجاز(٣٤).

لذلك، فإن دعوة الأمير عبد الله إلى «سورية الكبرى» عقب تصريح إيدن مباشرة، جعلت الملك ابن سعود يتخوّف من هذا التصريح، فرفض تأييده، لاقتناعه بالارتباط الشديد بين الأمير عبد الله وبريطانيا، ممّا جعل الملك

---

(٣٢) F. O. 371/31381: From Oliver Lyttleton to F. O. (6 February 1942).

(٣٣) رزق، **موقف بريطانيا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥: دراسة توثيقية**، ص ١٥٣ ـ ١٥٤.

(٣٤) Benjamin Shwadran, *Jordan, a State of Tension* (New York: Council for Middle Eastern Affairs Press, 1959), p. 226.

السعودي ينظر إلى تصريح إيدن على أنّه دعوة هاشمية، في منبتها، تهدف إلى فرض النفوذ الهاشمي على سورية ولبنان[٣٥].

كما تحرّك مصطفى النحاس ـ رئيس الوزراء المصري ـ أيضاً، لدفع عملية الوحدة العربية، بعد تصريح إيدن، وذلك لاعتقاده بأن بريطانيا تهدف من تصريح إيدن إلى إنشاء «سورية الكبرى» أو «الهلال الخصيب»، وإبعاد مصر عن حركة الوحدة العربية. فأراد أن يفوّت عليها هذه الفرصة، وقام بعدة اتصالات بالحكومات العربية، والقادة الوطنيين في بلاد المشرق العربي، وأجرى عدة مشاورات ثنائية مع عدد من رؤساء الوزراء العرب، في أواخر عام ١٩٤٢[٣٦].

كان ذلك بداية التفاهم المصري ـ السعودي تجاه محاولات الأمير عبد الله الرامية إلى إقامة «سورية الكبرى»، حيث شهدت هذه الفترة تحسّناً في العلاقات المصرية ـ السعودية، بعد أن كانت فترت، بسبب موضوع الخلافة الإسلامية[٣٧].

تحرّك أيضاً نوري السعيد ـ رئيس الوزراء العراقي ـ بعد تصريح إيدن، ولكن في اتجاه موازٍ للاتجاه الأردني، داعياً إلى مشروع وحدوي آخر، وثيق الصلة بمشروع «سورية الكبرى»، وهو مشروع «الهلال الخصيب»[٣٨].

لقد حمل نوري السعيد راية الدعوة إلى «الهلال الخصيب»، بعد وفاة الملك فيصل، وتعاون مع الأمير عبد الإله، الوصي على عرش العراق، حيثُ إنّ عبد الإله كان يرى أنّه حرم من ميراثه الشرعي في حكم الحجاز التي كانت

---

(٣٥) حسين إبراهيم العطار، «العلاقات البريطانية السعودية، ١٩٤٥ ـ ١٩٧١،» (أطروحة دكتوراه، جامعة طنطا، كلية الآداب، ١٩٩٦)، ص ١٩٠.

(٣٦) محمد فريد حشيش، **حزب الوفد، ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢**، ٢ ج (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩)، ج ٢، ص ١٥١ و١٥٣.

(٣٧) حدث تحرك مصري في عامي ١٩٣٨ و١٩٣٩، لإنشاء خلافة إسلامية يتولاها الملك فاروق، ولكن هذا الاتجاه ما لبث أن تراجع عنه مؤيدوه، وأصبح الاتجاه السائد في الأوساط المصرية هو العمل في طريق الوحدة العربية؛ لتصبح مصر على رأس الوطن العربي، وتزيد قوتها ونفوذها في المجال الدولي. انظر: مارسيل كولومب، **تطور مصر، ١٩٢٤ ـ ١٩٥٠**، ترجمة زهير الشايب؛ تقديم أحمد عبد الرحيم مصطفى (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٢)، ص ٢٠٧.

(٣٨) الهلال الخصيب: هو مصطلح جغرافي غربي، أشار إليه مؤرخ أمريكي اسمه هنري بريستيد، في كتابه **الأزمنة والعصور القديمة**، وكان يقصد به أن المنطقة التي تضم بلاد ما بين النهرين (العراق)، وسورية، ولبنان، والأردن، وفلسطين (سورية الكبرى)، تأخذ شكل هلال على الخريطة، وقد دخل هذا المصطلح المفردات السياسية بعد الحكم الهاشمي في سورية، ومع محاولات الملك فيصل ضمّ سورية للعراق، أثناء فترة حكمه. انظر: Daniel Pipes, *Greater Syria, the History of an Ambition* (New York: Oxford University Press, 1990), p. 83.

مملكة أبيه، في يوم من الأيام. ولذلك سعى أثناء وجوده في حكم العراق إلى الوصول إلى عرش سورية، كتعويض عن حقّه الضائع في الحجاز، ولم يساعده في ذلك، إلا نوري السعيد (اليد المحركة للسياسة العراقية آنذاك)[٣٩].

حاول نوري السعيد استغلال تصريح إيدن، ودعوته إلى الوحدة العربية، لتقديم اقتراحه الخاص بهذه الوحدة، فعرض تصوره على كايزي، وزير الدولة البريطاني، أثناء زيارة الأوّل إلى القاهرة. ثمّ وضع صياغة كاملة لمشروعه الوحدوي، في مذكّرة بعث بها إلى كايزي، تتضمّن فكرة المشروع، كما طرحها السعيد في مذكّرته، وهي قيام اتحاد إقليمي يجمع بين سورية ولبنان وشرق الأردن وفلسطين في دولة واحدة، ثمّ انضمامها إلى العراق، وإنشاء مجلس دائم لهذا الاتحاد، يتولى شؤون الدفاع والخارجية، وإقامة حكم ذاتي لليهود، في المناطق التي يشكّلون فيها الأغلبية، ومنح الموارنة في لبنان وضعاً مماثلاً لوضعهم أثناء الحكم العثماني. ثمّ تنضمّ إلى هذه الوحدة أية دولة عربية، تريد ذلك[٤٠].

رابعاً: مشروع «سورية الكبرى» بعد تصريح إيدن الثاني

١ ـ الأمير عبد الله واقتراح مشروعين لوحدة «سورية الكبرى»

في الرابع والعشرين من شباط/فبراير ١٩٤٣، أعادت الحكومة البريطانية الدعوة إلى الوحدة العربية، على لسان وزير خارجيتها أنتوني إيدن، وذلك عندما توجّه أحد أعضاء مجلس العموم البريطاني بسؤال إلى إيدن، عمّ إذا كانت الحكومة البريطانية قد قامت بأية مجهودات لزيادة وتنمية التعاون بين البلدان العربية؟ فأجاب إيدن بأن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كلّ حركة بين العرب، لتعزيز الوحدة الاقتصادية، والثقافية، والسياسية، ولكن يجب أن تأتي الخطوة الأولى لتحقيق أي مشروع من العرب أنفسهم. ثمّ أكد إيدن أنه لم يتم بعدُ وضع المشروع الذي ينال استحساناً عاماً[٤١].

---

(٣٩) أرسكين تشيلدرز، **الطريق إلى السويس**، ترجمة حسين الحوت وعبد الفتاح البكري (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥)، ص ٤٥.

(٤٠) Mohammed Khalil, *The Arab States and the Arab League: A Documentary Record*, 2 vols. (Beirut: Khayats, 1965), vol. 2, pp. 10-11.

(٤١) سامي حكيم، **ميثاق الجامعة والوحدة العربية** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٦)، ص ٧١.

استخلص الأمير عبد الله من التصريح البريطاني أن بريطانيا لا تدعم مشروعه، وأخذ يعمل على إيجاد صيغة رسمية للمشروع، يتقدم بها إلى الحكومة البريطانية. فدعا إلى مؤتمر وطني عقد في عمّان، في الخامس والسادس من آذار/مارس ١٩٤٣، شارك فيه الزعماء السياسيون، وتشاوروا في موقف فرنسا من سورية ولبنان، وتباطؤ الفرنسيين في إعلان استقلال البلاد، وبقاء الدستور معطلاً. وأجمع الرأي على ضرورة الاحتفال بذكرى الثامن من آذار/مارس، والمطالبة بتحقيق ميثاق البلاد في الوحدة والاستقلال. وقد انبثق عن ذلك الاجتماع لجنة، عُهد إليها بوضع مشروعين عمليين لتحقيق الوحدة السورية[٤٢].

تقدّم الأمير بمذكرة سياسية إلى الحكومة البريطانية، بشأن حلّ المسألة السورية على وجه خاص، والمسألة العربية على وجه عام، عرض فيها المشروعين المقترحين للوحدة السورية، بعد أن أشار إلى وعود بريطانيا السابقة، ووعودها اللاحقة المتمثلة في تصريح إيدن.

وقد سمّي المشروع **الأوّل**: «مشروع الدولة السورية الموحّدة»، وتضمّن استقلال سورية الطبيعية ووحدتها، والاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة، يكون نظام الحكم فيها ملكياً دستورياً، وأن يدعى الأمير عبد الله بن الحسين لرئاسة هذه الدولة، وذلك لعدة اعتبارات، تتعلق بكونه حاكم الإمارة الأردنية التي هي جزء من أجزاء «سورية الكبرى»، بالإضافة إلى وعد الحكومة البريطانية له عام ١٩٢١. كما تضمّن المشروع وجود إدارة خاصة في بعض مناطق فلسطين ولبنان القديم، لحفظ حقوق الأقليات، وأن يؤلّف، بعد ذلك، اتحاد من الدول السورية الموحّدة والعراق، تنضمّ إليه أية دولة عربية تريد ذلك[٤٣].

أما المشروع **الثاني** فقد سمّي: «مشروع تأسيس دولة سورية اتحادية»، ونصّ على تأسيس اتحاد سوري مركزي يضمّ حكومات شرق الأردن وسورية الشمالية ولبنان وفلسطين، ويكون الأمير عبد الله رئيساً لهذه الدولة الاتحادية، وذلك في حالة عدم تأسيس دولة سورية موحّدة. وإذا لم ينضمّ لبنان إلى هذا الاتحاد، يجب أن تعاد الأراضي السورية الملحقة بلبنان إلى سورية. أما في فلسطين، فتعطى المناطق ذات الأكثرية اليهودية إدارة لامركزية. ونصّ هذا المشروع، أيضاً، على

(٤٢) **الكتاب الأردني الأبيض: الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية**، ص ٦٤ ـ ٦٧.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٦٤ ـ ٦٧.

تأليف اتحاد عربي من الدولة السورية الاتحادية والعراق، تنضمّ إليه أية دولة عربية تريد ذلك[٤٤].

ومن الجدير بالذكر أن المشروعين تضمّنا بنداً ثابتاً، نصّ على صيانة المصالح البريطانية والأجنبية، في الدولة السورية الموحّدة أو الاتحادية، بمقتضى معاهدة كالمعاهدتين المصرية والعراقية. ولكن الأمير عبد الله أسقط هذا البند من بنود المشروعين، عندما نشر **الكتاب الأبيض** عام ١٩٤٧، وذلك حتّى لا يتخذه خصومه ذريعة ضده في معارضتهم للمشروع[٤٥].

افتتح الأمير مذكّرته إلى الحكومة البريطانية بقوله: «إن العرب جميعهم متفقون في أمانيهم، بدليل أن رئيس الوزراء العراقي قدّم مذكّرة، قبل بضعة أشهر، إلى كايزي ـ وزير الدولة البريطاني ـ تتفق، تماماً، مع ما كنا ارتأيناه وطلبناه، كما أنَّ الحكومة الأردنية تطلب من الحكومة البريطانية أن تعير آراءها ومطالبها العناية»[٤٦].

تعتبر هذه المذكّرة ردّ فعل من الأمير عبد الله، لتصريح إيدن الثاني، ومحاولة لاستغلال التصريح في سبيل تحقيق مشروع «سورية الكبرى»، وصياغته بشكل رسمي، ينقله من مجرد دعوة عامة، غير محدّدة الملامح، إلى دعوة رسمية منظّمة.

٢ ـ مشروع «الهلال الخصيب»، وعلاقته بمشروع «سورية الكبرى»

«الهلال الخصيب» و«سورية الكبرى»، هما مشروعان قاما على أساس زعامة الحكام الهاشميين في الأردن والعراق. ولذلك، فإن الارتباط بينهما وثيق للغاية. فمشروع «سورية الكبرى» ـ كما جاء في مذكّرة الأمير عبد الله إلى الحكومة البريطانية ـ يعتمد في جوهره، على أن تؤلف وحدة بين الأقطار المكوّنة لسورية الكبرى (سورية، وشرق الأردن، وفلسطين، ولبنان)، ثمّ ينضم العراق إلى هذه الوحدة، لتكوين وحدة أراضي «الهلال الخصيب». ومشروع «الهلال الخصيب» ـ كما اقترحه نوري السعيد ـ يقوم على أساس تكوين «سورية الكبرى»، أولاً، ثمّ

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٦٨ ـ ٧٠.

(٤٥) انظر نصّ المشروعين في: جلال الأورفلي، **الدبلوماسية العراقية والاتحاد العربي** (بغداد: مطبعة النجاح، ١٩٤٤)، ص ٢٢١ ـ ٢٢٩.

(٤٦) الكتاب الأردني الأبيض: **الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية**، ص ٧٢ ـ ٧٣.

اتحادها مع العراق[٤٧]. ولذلك، فإن المشروعين يبنى كلّ منهما على الآخر، وكلاهما مكمّل للآخر، على الرغم من بعض الاختلافات في بنودهما.

وبالنسبة إلى الدعوة إلى المشروعين، فإنها انبثقت من مبادئ «الثورة العربية الكبرى»، ونبعت من افتراض زعامة الأسرة الهاشمية للوحدة العربية. كما أنّ المشروعين، إذا تمّ تنفيذهما، فإن ذلك سيؤدي إلى توزيع منطقة «الهلال الخصيب» على أبناء الشريف حسين، لكن ليس طبقاً للتصوّر الذي كان قائماً عام ١٩١٦، وإنما طبقاً لما يفرضه الوضع القائم، في فترة الأربعينيات[٤٨].

لقد اتفق المشروعان في كثير من بنودهما، إلا أنّه وجدت بعض نقاط الخلاف بينهما، كان أهمها تقرير شكل الحكم في الدولة التي اقترح تأسيسها كلّ منهما. فالمشروع الأردني أقرّ النظام الملكي لهذه الدولة[٤٩]، ودعا الأمير عبد الله إلى رئاستها، نظراً إلى عدة اعتبارات. أما المشروع العراقي، فترك هذه المسألة لسكان المنطقة المراد توحيدها، ليبتّوا نوع الحكومة التي ستخضع لها هذه الدولة، سواء أكانت ملكية أم جمهورية[٥٠].

أما بالنسبة إلى وضع فلسطين داخل إطار المشروعين، فقد أقرّ كلاهما ضرورة عودة فلسطين إلى «سورية الكبرى»، لأنها جزء طبيعي منها، واتفقا على أن يعطى اليهود إدارة خاصة، وحكم شبه ذاتي داخل الدولة المقترحة، وأن يكون للأماكن المقدسة وضع خاص. كما أنّ المشروع العراقي افترض أن هذا النظام ـ الخاص بفلسطين ـ يضمن الشعور بالاستقرار لدى العرب واليهود، ويضع حدّاً لتخوّف العرب من التوسع اليهودي[٥١].

لكن هذا النظام الذي وضعه كلا المشروعين لفلسطين لا يمنع أن تنعكس

---

(٤٧) نوري السعيد، **استقلال العرب ووحدتهم: مذكرة في القضية العربية** (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٣)، ص ٢٠ ـ ٢١.

(٤٨) غانم محمد صالح، «العراق والوحدة العربية بين ١٩٣٩ ـ ١٩٥٨،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٥)، ص ٧٢.

(٤٩) كان تمسك الأمير عبد الله بالنظام الملكي للدولة السورية المقترحة شيئاً مؤقتاً، عدل عنه بعد ذلك تاركاً حرية تقرير شكل الحكم للشعب السوري نفسه، وهو ما سيكشف عنه تطور الدعوة إلى المشروع في المراحل التالية.

(٥٠) السعيد، **استقلال العرب ووحدتهم: مذكرة في القضية العربية**، ص ٢٠.

(٥١) بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، سلسلة الدراسات؛ ٥٧ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١)، ص ٤٣٨.

الآية، ويصبح العكس هو الصحيح. وقد وجدت الحركة الصهيونية في هذه الوحدة مجالاً أرحب لنشاطها، بحيث لا يمكن منع امتداد الجذور الاقتصادية على رقعة أوسع من الأرض، ولا سيّما أن الصهيونية معزّزة برأس مال ضخم، في كلّ من قارتي أوروبا وأمريكا[٥٢]. ولذلك، فإن وضع فلسطين، وإعطاء حكم شبه ذاتي لليهود، داخل هذه الدولة المقترحة، كانا عاملاً مشتركاً في الرفض العام للمشروعين من الجانب العربي.

ثمة نقطة أخرى مهمة اتفق عليها المشروعان، وهي تقليص حدود لبنان إلى ما كانت عليه قبل الحرب، فكلاهما نصّ على وضع نظام خاص للموارنة في لبنان، على نحو ما كان يتمتع به «لبنان القديم»، أيام الحكم العثماني. ولكن المشروع الأردني اشترط لعدم قيام لبنان بالانضمام إلى الوحدة السورية، أن تعاد الأراضي السورية الملحقة بلبنان، عام ١٩٢٠، إلى سورية، وتدخل ضمن نطاق الوحدة. أما المشروع العراقي، فإنه لم يتعرّض لمسألة هذه الأراضي، فسكت عنها، واكتفى بوضع إدارة خاصة بالموارنة[٥٣].

أما أهم النقاط التي جمعت بين مشروعي «سورية الكبرى» و«الهلال الخصيب»، فهي النظرة العامة لواضعي المشروعين ـ الأمير عبد الله ونوري السعيد ـ فقد ارتبطا في نظر الجميع بالسياسة البريطانية[٥٤]. ولذلك، فإنّهما اشتركا في نظرة الشك والريبة التي وجّهت إلى مشروعيهما، لإدراك الشعوب والحكومات العربية أنهما لم يتحركا للدعوة إلى هذه المشاريع بدوافع وأهداف وحدوية، بقدر ما كانت دوافعهما شخصية، وتحرّكهما الرغبة في فرض نفوذ الأسرة الهاشمية على سورية، ولبنان، وفلسطين[٥٥].

بناء على ما تقدّم، واجه المشروعان معارضة شديدة، خاصة من قبل العربية السعودية ومصر. وهذا الاتفاق في المعارضة شيء طبيعي، فالأسباب التي دعت إلى معارضة «سورية الكبرى» هي نفسها التي دعت إلى معارضة

---

(٥٢) صالح، «العراق والوحدة العربية بين ١٩٣٩ ـ ١٩٥٨،» ص ٧٣.

(٥٣) السعيد، **استقلال العرب ووحدتهم: مذكرة في القضية العربية**، ص ٢١.

(٥٤) على الرغم من ارتباط نوري السعيد ببريطانيا، وتقديم مشروعه إلى جهة بريطانية، إلا أنّه لم يحدد في هذا المشروع طبيعة العلاقة بين بريطانيا والاتحاد المقترح، على عكس الأمير عبد الله الذي أكد في مشروعه ضرورة صيانة المصالح البريطانية في الدولة السورية الموحّدة.

(٥٥) شبلي العيسمي، **الوحدة العربية من خلال التجربة** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣)، ص ٢٠.

«الهلال الخصيب»، على اعتبار أن المشروعين سيؤديان في النهاية إلى توسّع هاشمي على حساب ملكي مصر والسعودية(٥٦). وقد أعلن الملك عبد العزيز ابن سعود معارضته لمشروع «الهلال الخصيب»، فور إثارته من قبل نوري السعيد. واتضح ذلك في المذكّرة التي أرسلها الملك إلى الوزير المفوض البريطاني في جدة، في شباط/فبراير ١٩٤٣، وأعرب فيها عن مخاوفه من أن يؤدي تنفيذ «الهلال الخصيب» إلى تمدّد النفوذ الهاشمي، وتولي عبد الله الحكم في سورية، نظراً إلى أن «الهلال الخصيب» يفترض قيام وحدة «سورية الكبرى» أولاً. وتساءل الملك السعودي في مذكّرته عن موقف بريطانيا من مشروع «الهلال الخصيب»، فردّت الخارجية البريطانية بأنها لم توافق على هذا المشروع، وأنه لن يتم دون رغبتها، لأنها ما زالت صاحبة النفوذ الأكبر في المنطقة(٥٧).

كما أنَّ الوزير البريطاني في القاهرة نصح نوري السعيد عندما عرض عليه فكرة «الهلال الخصيب»، بأن لا يتحدّى السعودية، وأن يحصل على موافقة البلدان العربية على خطواته. إلا أن ذلك لا يعني أن بريطانيا رفضت المشروع، لأنه ذو فوائد كبيرة بالنسبة إليها، لا في خطط ما بعد الحرب الدفاعية والاقتصادية فحسب، بل لأن المشروع يوفّر فرصة فريدة للتخلّص من مشكلة «الوطن القومي اليهودي»، ولأن نفوذها سيمتد، بواسطة هذا الاتحاد، إلى سورية ولبنان أيضاً، ولكن مصاعب المشروع لم تخف على بريطانيا. لذلك لم ترغب في الإعلان عن دعمها له، صراحة، لئلا تتهم بالانحياز إلى الهاشميين ضدّ السعودية، والبلدان العربية الأخرى المعارضة للمشروع، والداخلة في إطاره، مثل سورية ولبنان(٥٨).

هذا، وقد امتدت معارضة مشروعي «الهلال الخصيب» و«سورية الكبرى» إلى داخل الأردن والعراق، باعتبارهما «مشروعين مشبوهين»، روّج لهما الاستعمار، ليتسلط من خلالهما على المنطقة العربية. حتّى إنَّ بعض رجال العراق البارزين، وقفوا موقف المتحفظ اللامبالي، على أساس أن مثل هذه المشاريع

(٥٦) عبد الحميد محمد الموافي، **مصر في جامعة الدول العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣)، ص ٧٥.

(٥٧) F. O. 371/34955: From Foreign Office to the British Resident Jedda (5 March 1943).

(٥٨) انظر: تعقيب أحمد طربين على بحث علي محافظة، «النشأة التاريخية للجامعة العربية،» ورقة قدّمت إلى: **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٦٤.

لا علاقة لها بالوحدة العربية الحقيقية، وإنما هي رغبات شخصية لا تقود إلا إلى انفصالية الأمة العربية(٥٩).

وعلى الرغم من نقاط التفاهم الواضحة بين المشروعين، فإن الأمير عبد الله نفسه كان من المعارضين لمشروع «الهلال الخصيب»، وبشكل حادّ. فقد أبلغ جميل المدفعي، رئيس وزراء العراق، أن وحدة «سورية الكبرى» ليست شيئاً يخصّ العراق، لكي يتحدث عنها، وأنه هو (عبد الله) فحسب من يحق له التحدّث عن هذه الوحدة(٦٠). كما أنَّ عبد الله أعلن، أكثر من مرة، رفضه لِكُلّ أطروحات السعيد الوحدوية منذ بداية تحرّكات الأخير في هذا الصدد، وذلك نظراً إلى عدم ثقة عبد الله في دوافع السعيد(٦١).

جاءت معارضة الأمير عبد الله من عدم اعتراف المشروع العراقي برئاسة الأمير لوحدة «سورية الكبرى»، في حالة تنفيذها، كما أنّه يمنح العراق مركزاً متفوّقاً على حساب الأردن، خاصة بعد أن تنضم «سورية الكبرى» إلى العراق(٦٢). بالإضافة إلى أن الأمير عبد الله كان يكره نوري السعيد كرهاً شديداً، ويرى أن العراق ليس فيه رجل، ولا يصلح لأن يتزعم حركة الوحدة العربية، كما كان يرى أن من يحكم العراق هو السفير البريطاني(٦٣). ولذلك، فهو يعتبر العراق جزءاً من طموحه بعد تكوين «سورية الكبرى»، على عكس ما دعا إليه نوري السعيد، فانطلق الخلاف بينهما من هذه النقطة، إلى درجة جعلت معارضة الأمير عبد الله لمشروع «الهلال الخصيب» من أهم العوامل التي أدت إلى إجهاضه. فلم يعد نوري السعيد يدعو إلى هذا المشروع بالشكل الذي اقترحه في مذكّرته إلى كايزي، وإنما سعى، بعد ذلك، إلى سورية دون غيرها. وتمثلت تحرّكاته نحوها في محاولاته ضمها إلى العراق، لتكوين وحدة سورية ـ عراقية، وليس وحدة «الهلال الخصيب».

---

(٥٩) عبد السلام خليفة الشواورة، «العلاقات السياسية الأردنية العراقية من ١٩٢١ ـ ١٩٥٨،» (رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٨٧)، ص ١٢٨.

(٦٠) Wilson, *King Abdullah: Britain and the Making of Jordan*, p. 141.

(٦١) F. O. 371/23281: Baghdad to F. O. (20 October 1939), and F. O. 371/24569, Kirkbride to High Commissioner to Colonial Office (9 April 1940).

(٦٢) Shwadran, *Jordan, a State of Tension*, p. 235.

(٦٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، المحفظة ١٥٠٠، الملف ٣٧/ ٥٠/ ٢، القنصلية المصرية بالقدس من القنصل العام لوكيل الخارجية، ٢٢/ ٧/ ١٩٤٤.

أما الأمير عبد الله، فإنه لم يتوان عن السعي وراء تنفيذ «سورية الكبرى»، سواء بشكلها الذي اقترحه في المشروعين السابقين، أو بأي شكل آخر. المهم كان تنفيذ هذه الوحدة، أياً كانت الطرق الموصلة إليها، سواء بدأ بفلسطين أو بسورية، وسواء ترك لبنان لحاله، أو صمّم على ضمّه، فالهدف دائماً واحد، وإن تعدّدت الطرق والوسائل.

٣ ـ مشروع «سورية الكبرى»، والتحرّك المصري لتزعّم الوحدة العربية

كانت المحاولة الأردنية لصياغة مشروع «سورية الكبرى»، ووضعه في إطار رسمي من خلال المذكّرة التي قدمها الأمير عبد الله إلى الحكومة البريطانية، من أهم العوامل التي أدّت إلى التحرّك المصري نحو تزعّم عملية الوحدة العربية، بشكل جدّي، وخاصة أن مشروع «سورية الكبرى»، كما وضعه الأمير عبد الله في مذكّرته، تجاهل مكانة مصر على الساحة العربية، ووضعها العربي، واعتبر أن الزعامة العربية لا بُدَّ من أن تنحصر في الأسرة الهاشمية، تحديداً، ويتولاها الأمير عبد الله بصفته زعيم هذه الأسرة(٦٤).

لقد قام مصطفى النحاس باستكمال ما بدأه في عام ١٩٤٢، عقب تصريح إيدن الأوّل، وعمل بشكل نشط بعد تصريح إيدن الثاني، على جمع كلّ البلدان العربية، والتشاور معها، وذلك بصفته رئيساً لحكومة دولة تقع في قلب المنطقة العربية، ولها من الصفات والمزايا، ما يحتّم عليها أن تقوم بواجب الزعامة والقيادة في إنهاض القومية العربية(٦٥).

هذا، بالإضافة إلى أن هناك اقتناعاً عربياً بأن مصر الدولة المستقلة(٦٦)، هي التي يمكنها أن توحّد العرب، ولذلك فإن الدعوة المصرية إلى الوحدة لن تقاومها البلدان العربية، على عكس الدعوة الأردنية، وبالتالي، فليس هناك ما يمنع هذا

---

(٦٤) هذا هو ما نصّ عليه البند الرقم (٤) في مشروع الدولة السورية المتحدة.

(٦٥) ساطع الحصري [أبو خلدون]، **أبحاث مختارة في القومية العربية، ١٩٢٣ ـ ١٩٦٣** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤)، ص ١٢٤.

(٦٦) وقّعت مصر مع بريطانيا معاهدة ١٩٣٦ التي أعطت مصر استقلالها، وإن كان استقلالاً منقوصاً، إلا أنّه أعطاها قدراً نسبياً من حرية التحرّك على مستوى الوطن العربي، بعيداً، إلى حدّ ما، عن الهيمنة البريطانية، مما أتاح الفرصة لتزايد الاتصالات بين مصر وبعض البلدان العربية التي كان حدّ الوعي القومي العربي مرتفعاً فيها، الأمر الذي ساعد على نشر فكرة القومية العربية في مصر بصورة قوية. انظر: فؤاد المرسي خاطر، **حول الفكرة العربية في مصر** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥)، ص ٩٩ ـ ١٠٠.

التحرّك المصري الذي استهدف إحباط المشروعات الهاشمية، حتى لا تؤثر في مكانة مصر بوضع الهاشميين في موقع الزعامة العربية في المشرق[٦٧].

انطلقت مبادرة النحاس بالدعوة إلى الوحدة العربية، أيضاً، من رغبته الشخصية في تبوؤ الزعامة العربية، وخاصة أنه كان زعيم حزب الوفد، صاحب الشعبية الكبيرة، آنذاك، كما أنّه كان في صراع دائم مع ملك مصر، فتطلّع إلى تقوية وضعه بالسعي إلى زعامة حركة الوحدة العربية، بعد أن سعى الأمير عبد الله ونوري السعيد إلى تولي هذه الزعامة، فوجد النحاس بأنه أولى بها منهما. وممّا يؤيد ذلك أن العروبة لم تكن، يوماً من الأيام، تشكّل فكراً أو عقيدة في أيديولوجية حزب الوفد منذ أن تكوّن[٦٨]. ولكن الظروف هي التي جعلتها مبدأً سياسياً واضحاً، ونهجاً سار عليه زعيم هذا الحزب، ورئيس حكومة مصر.

قبل أن يبدأ النحاس دعوته الرسمية إلى التشاور في أمر الوحدة العربية، كان قد التقى مع جميل المدفعي، رئيس وزراء العراق، في السابع عشر من آذار/ مارس ١٩٤٣، وشرح له خطته، وأبلغه دعوته إلى نوري السعيد لمعرفة وجهة النظر العراقية في الموضوع، ممّا يؤكّد أن النحاس قد قرّر، سلفاً، قيادة مصر لهذه الحركة، وتركيزها في القاهرة[٦٩].

عندما بلغ الأمير عبد الله نبأ هذه المقابلة، بعث برسالة إلى جميل المدفعي في العشرين من آذار/ مارس ١٩٤٣، مبدياً عدم رغبته في عقد مؤتمر الوحدة العربية في مصر، لأن لديها ما يشغلها، وطالب بعدم عقد المؤتمر في أية بقعة خارجة عن «الثورة العربية». كما أنَّ الأمير حرص في رسالته على أن يؤكّد أن الخطر الحقيقي الذي تتعرّض له سورية هو بقاؤها مشتّتة ومجزّأة، وأنه من مصلحة العراق أن تكون سورية وحدة عربية، مجاورة له، وتتاخم مصر[٧٠].

في الثلاثين من آذار/ مارس ١٩٤٣، ألقى وزير العدل المصري بياناً، بالنيابة

---

(٦٧) الموافي، **مصر في جامعة الدول العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠**، ص ٧٨ ـ ٧٩.

(٦٨) عاصم الدسوقي، **مصر في الحرب العالمية الثانية، ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٦)، ص ٢٨.

(٦٩) جلال يحيى، **العالم العربي الحديث** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٥)، ص ٨٢ ـ ٨٣.

(٧٠) **الوثائق الهاشمية: أوراق الملك عبد الله بن الحسين** (عمّان: جامعة الدول العربية، ١٩٩٤)، ج ٤، الوثيقة الرقم (١) ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨، رسالة من الأمير عبد الله بن الحسين إلى رئيس وزراء العراق السيد جميل المدفعي بتاريخ ٢٠/ ٣/ ١٩٤٣، ص ٢٣ ـ ٢٤.

عن مصطفى النحاس، في مجلس الشيوخ، أكد فيه أن النحاس مهتم منذ فترة كبيرة، بأحوال الأمم العربية، وأنه فكّر طويلاً، بعد تصريح إيدن، ورأى أن الطريقة المثلى للوصول إلى أماني العرب، هي أن تتناول الحكومات العربية الرسمية هذا الموضوع، وأن تبادر الحكومة المصرية إلى اتخاذ خطوات رسمية، في هذا السبيل، وتستطلع رأي الحكومات العربية المختلفة، في ما ترمي إليه. وإذا ما تمّ التفاهم، وجب أن يُعقد في مصر مؤتمر برئاسة رئيس الحكومة المصرية، لإكمال البحث في هذا الموضوع[٧١].

كان هذا البيان البداية الفعلية لمرحلة جديدة، دفعت بمصر في تيار العروبة الجارف، بعد أن كانت خارج إطار التفاعل العروبي، في الفترة السابقة من تاريخها[٧٢].

ردّ الأمير عبد الله على بيان النحاس، بأن قام بتجديد الدعوة إلى مشروعه، فأصدر بلاغاً إلى شعب «سورية الكبرى»، في الثامن من نيسان/ أبريل ١٩٤٣، دعا فيه أهل الشام، حاضرة وبادية، ومن خليج العقبة إلى البحر المتوسط، إلى وحدة أو اتحاد سوري شامل. وذكر في بلاغه أن التجزئة التي أصابت بلاد الشام هي من صنع المصالح الأجنبية، وبأنها وطن واحد، تجمعه وحدة قومية، وتاريخية، وجغرافية. ثمّ دعا في نهاية البلاغ أهل الشام إلى عقد مؤتمر في عمّان، يناقشون فيه أمر الوحدة[٧٣].

لم تقف فرنسا ساكنة، أمام هذه الدعوة الأردنية، فقامت السلطات الفرنسية بمصادرة بلاغ الأمير، ومنع نشره في سورية ولبنان، كما حكمت بالسجن على من تولّوا توزيعه. ولكي لا تظهر بريطانيا بمظهر المؤيد لدعوة الأمير، منع البلاغ من النشر في فلسطين ومصر. وقد ذكر الشيخ عبد القادر المظفر ـ من أعيان وزعماء يافا ـ في حديث له مع قنصل مصر العام في القدس، بصدد البلاغ، بأنه أذاع مقالاً من محطة إذاعة «الشرق الأدنى» في يافا، في ذلك التوقيت، تحدّث فيه عن الأردن وعن «الثورة العربية الكبرى»، فقام مدير الإذاعة بحذف جملة

(٧١) نبيه بيومي عبد الله، **قضايا عربية في البرلمان المصري، ١٩٢٤ ـ ١٩٥٨** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦)، ص ٦٩ ـ ٧٠.

(٧٢) حسن نافعة، «القومية العربية والتفكك في الوطن العربي،» في: سعدون حمادي [وآخرون]، **دراسات في القومية العربية والوحدة**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ١٤٣.

(٧٣) الأورفلي، **الدبلوماسية العراقية والاتحاد العربي**، ص ٢٣٠ ـ ٢٣٣.

«وسعت، بادئ ذي بدء، إلى توحيد سورية الكبرى»، وعلّق الشيخ المظفر على ذلك، قائلاً «إن الفرنسيين لا يريدون شيئاً اسمه «سورية الكبرى»، والإنكليز لا يريدون إغضابهم»(٧٤).

قام الأمير عبد الله، بعد بلاغ نيسان/أبريل، بطبع قرار «المؤتمر السوري العام» الذي أعلن في عام ١٩٢٠، ولكنه أضاف إليه تعليقاً أكد فيه أحقية البيت الهاشمي في تولي عرش «سورية الكبرى»، استناداً إلى هذا القرار التاريخي، كما نصّ على أن الملك حسين كان قد عهد بأمر الديار الشامية إلى الأمير عبد الله، على أثر احتلال الجيش الفرنسي لدمشق، وأن وجود الأمير عبد الله في شرق الأردن كان لمواصلة الجهاد والعمل على إعادة بناء الدولة السورية الكبرى. ولذلك، فإن بلاغ الأمير سيحظى بتأييد جميع الأقطار العربية، وخاصة الأمة السورية(٧٥).

وبينما قامت بريطانيا بمنع نشر بلاغ الأمير عبد الله في مصر وفلسطين، إرضاءً لفرنسا، فإن موضوع «سورية الكبرى» كان على طاولة المباحثات البريطانية. فقد قدم المندوب السامي البريطاني في فلسطين، السير هارولد ماكمايكل (Harold MacMichael)، مذكّرة إلى «مجلس حرب الشرق الأوسط»، المجتمع في القاهرة، رفض فيها تقسيم «سورية الكبرى»، بالشكل القائم، وأكد أن مشكلة دول الشرق لا يمكن التعامل معها بشكل جزئي، لأنها في الأساس دولة واحدة(٧٦).

لقد كان في وسع بريطانيا إيقاف الأمير عبد الله عن الحديث حول «سورية الكبرى»، لكنّها تركته يوالي هذا الحديث، إزعاجاً لصديقة بريطانيا اللدود، فرنسا، فيما كانت بريطانيا تنأى بنفسها عن دعوة «سورية الكبرى»، حفاظاً على خيط العلاقة مع فرنسا. ولعل في هذا ما يفسّر ازدواجية الموقف البريطاني من مشروع «سورية الكبرى».

كان هناك اتفاق على أمر الوحدة السياسية بين بلدان «سورية الكبرى»،

---

(٧٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، المحفظة ١٤٩٨، الملف ٣٧/ ٥٠/ ٥٣ ج ١، القنصلية المصرية بالقدس، تقرير من القنصل العام لوكيل الخارجية، ٢٧/ ٥/ ١٩٤٣.

(٧٥) المصدر نفسه، صورة مطبوعة من الميثاق السوري والتعليق عليه، مرفقة بالتقرير نفسه.

(٧٦) F. O. 371/34975: Harold MacMichael's Memorandum, Middle East War Council (21 April 1943).

وإن لم تتوصل مباحثات البريطانيين إلى إعلان الموافقة على ذلك، لأن هذا الأمر صعب المنال، نظراً إلى سيطرة الفرنسيين على السلطة المباشرة في سورية ولبنان. واقترح المجتمعون في القاهرة، دفع الجهود تجاه وحدة اقتصادية وثقافية، يمكن من خلالها أن يظهر شكل من أشكال الوحدة السياسية الفدرالية في «سورية الكبرى»(٧٧).

يؤكّد ذلك أنّه، على الرغم من استمرار فكرة «سورية الكبرى» في أذهان البريطانيين، فإن ذلك لا يعني أن تلك الفكرة ارتبطت لديهم، في ذلك الوقت، بالأمير عبد الله، فبريطانيا لم تدعُ إلى الوحدة العربية، إلا لكي تكسب العرب، ولأنها تعلم، تماماً، مدى انتشار فكرة الوحدة العربية، وتوق العرب إليها. فكان لا بُدَّ من أن تساير ذلك الاتجاه الذي يغدو لو قاومته أشد خطراً عليها منه لو شجعته(٧٨). ولذلك، فإن تأييدها للأمير عبد الله سيفسد عليها ما تسعى إليه، فاختارت أن تكون مصر هي واسطتها بين العرب، وأن يكون النحاس هو وسيلتها لذلك(٧٩). فجاءت النتيجة في غير صالح الأمير عبد الله ومشروعه طوال تلك الفترة، إلى أن قامت الجامعة العربية، وتغيّر الموقف البريطاني من النحاس، والعرب، وجامعتهم.

فضلاً على ذلك، فإن بريطانيا كانت تدرك مدى ضعف شعبية عبد الله في سورية، وأن أكثر مؤيديه من المعارضين للنظام القائم الذين نظروا إلى مشروع الأمير، كورقة ضغط، استغلوها كلّما تأزمت الأوضاع السورية الداخلية، وفقاً لمصالح المعارضة فحسب، وليس إيماناً بعبد الله أو بمشروعه. ولعل أبرز مثال على ذلك، الدروز الذين هدّدوا بالانفصال عن سورية والانضمام إلى شرق الأردن، عندما تشكّلت حكومة «الكتلة الوطنية» برئاسة القوتلي، في آب/ أغسطس ١٩٤٣، حيث لم يتم تعيين أي درزي في هذه الحكومة، ممّا جعل بريطانيا تتأكد من ضعف موقف عبد الله بالنسبة إلى السوريين الذين لن يدعموه في حال قيامه بأية خطوة عملية في سبيل تنفيذ مشروع «سورية الكبرى»(٨٠)، لذلك توخّى البريطانيون الحذر في موقفهم من عبد الله ومشروعه.

---

(٧٧) F. O. 371/34975: Middle East War Council (May 1943).

(٧٨) حمادي [وآخرون]، **دراسات في القومية العربية والوحدة**، ص ٣٩٧.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٤٠١.

(٨٠) F. O. 371/35045: Report on the Political Situation in Transjordan for Month of August 1943.

نتيجة لرد فعل السلطات البريطانية والفرنسية تجاه بلاغ الأمير عبد الله الأخير، واستمراراً في إلحاحه على بريطانيا من أجل إعطائه الضوء الأخضر لتنفيذ الوحدة السورية، تقدّم الأمير عبد الله بمذكرة للحكومة البريطانية، عن طريق المندوب السامي البريطاني، في أيار/مايو ١٩٤٣، طلب فيها إصدار تصريح رسمي مشترك، بتأييد استقلال سورية، بحدودها الطبيعية، أو تأييد اتحاد حكومتها الوطنية الشرعية، اتحاداً مركزياً، مع التحفّظات اللازمة لضمان المصالح البريطانية والفرنسية، التي لا تتعارض مع استقلال البلاد ووحدتها[٨١].

أرفق عبد الله مذكرته إلى الحكومة البريطانية بملحق مهم، علّق فيه على منع نشر بيان نيسان/أبريل ١٩٤٣ في مصر وسورية، راجياً من حكومة صاحب الجلالة أن تسهِّل دعوته «المشروعة»، وأن تتوسط لدى الحكومة المصرية، والسلطات المسؤولة في سورية، لكي تعدلا موقفهما بهذا الشأن. كما ذكر الأمير في هذا الملحق أن دعوته إلى الوحدة السورية جاءت بصفته رئيس دولة سورية إقليمية مستقلة، وأن هذه الوحدة مبدأ جوهري من مبادئ الوحدة العربية، فلماذا منع البلاغ من النشر ولصالح من[٨٢]؟

في تلك الأثناء، كان مصطفى النحاس، رئيس الوزراء المصري، يواصل مساعيه هو الآخر، ولكن في الاتجاه المضاد لاتجاه الأمير عبد الله، وذلك من أجل البدء في التشاور مع الحكومات العربية في مسألة الوحدة. ومن التجنّي القول إن التحرّك المصري للمبادرة إلى عقد مشاورات الجامعة العربية، جاء بإيعاز من بريطانيا، لكنه جاء في وقت سمحت به الظروف الخاصة بالمصالح البريطانية، والمصرية، والعربية، التي تلاقت للدفع في اتجاه إنشاء الجامعة، على الرغم من انطلاق هذه المصالح من أسس ومنطلقات مختلفة. فقد تمثلت المصالح البريطانية في حاجة بريطانيا إلى مجاراة تيار الوحدة العربية، لتأمين المنطقة، وإلقاء مسؤولية فشل الوحدة أو عجزها على العرب أنفسهم. وتمثلت المصالح المصرية، في رغبة مصر في تدعيم دورها القيادي في المنطقة، وجمع العرب وراءها، ومواجهة المشروعات الهاشمية، والاستجابة للضغط الشعبي، في ظلّ ظروف متاحة للتحرّك من جانبها. أما المصالح العربية، فتمثلت في إحساس العرب بضرورة التجمّع، قبل انتهاء الحرب، في محاولة لتحسين مركزهم في مواجهة

(٨١) **الكتاب الأردني الأبيض: الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية**، ص ٨٠ ـ ٨١.
(٨٢) المصدر نفسه، ص ٨٢ ـ ٨٣.

الغرب، حتّى لا يتكرر ما حدث في الحرب العالمية الأولى، فضلاً على أنّه إذا لم يتم إنجاز خطوات في طريق الوحدة العربية، في هذه الظروف المناسبة (الشعور الشعبي المطالب بالوحدة، وعدم معارضة بريطانيا)، فقد لا يتحقق شيء بعد ذلك(٨٣).

قام النحاس بزيارة إلى فلسطين، في حزيران/يونيو ١٩٤٣، تعرّف فيها إلى بعض الرجال الوطنيين من فلسطين وسورية، وتحدّث معهم عن آرائهم في الوحدة العربية، وموقفهم من المشاريع الوحدوية المطروحة على الساحة العربية(٨٤). وقد أراد النحاس بذلك أن يكون على دراية كاملة بالموقف العام داخل البلاد السورية، قبل أن يبدأ مشاوراته، لأنه كان واضحاً أن المشروعات الهاشمية، وخاصة «سورية الكبرى»، ستكون من أهم الموضوعات التي ستطرح على ساحة البحث في هذه المشاورات، وهو ما حدث، بالفعل، كما سيتضح في الفصل التالي.

(٨٣) الموافي، **مصر في جامعة الدول العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠**، ص ٨٣.

(٨٤) حشيش، **حزب الوفد، ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢**، ص ١٥٥.

الفصل الثالث

«سورية الكبرى» أثناء تأسيس جامعة الدول العربية (١٩٤٣ ــ ١٩٤٥)

كان مشروع «سورية الكبرى» من المحاور الرئيسيّة التي ارتكزت عليها مباحثات إنشاء جامعة الدول العربية، حيثُ إنَّ الأمير عبد الله وجدها فرصة لمناقشة الوحدة السورية، أثناء التفاهم حول صياغة عامة للوحدة العربية، وفي الوقت نفسه، دعم جهود رجاله في المباحثات بالعمل خارج نطاقها، على أرض سورية، فارتكزت الدعوة إلى المشروع، في تلك الفترة، على محاولة الخروج بنتيجة إيجابية، ومعترف بها من كافة البلدان العربية المشتركة في المباحثات، ومحاولة الوصول، دعائياً، إلى السوريين وكسب تأييدهم.

أولاً: مشروع «سورية الكبرى» أثناء مشاورات الوحدة العربية

عُرض المشروع من قبل الهاشميين، في العراق والأردن، خلال المشاورات التمهيدية، وعورض من قبل البلدان العربية الأخرى التي اشتركت في المشاورات، وكانت المناقشات حول المشروع، وإمكانية تحقيقه، مع كلّ قطر على حدة، هي المحور الرئيسي الذي دارت حوله معظم جلسات المباحثات بين مصر (ممثلة في النحاس)، ووفود البلدان العربية الأخرى.

١ ـ العراق والمشروع أثناء المشاورات

مع بداية الدخول في أول مراحل العمل لصياغة شكل ومضمون عام للوحدة العربية، بدأت مرحلة من التنسيق في المواقف السياسية بين البيتين الهاشميين في الأردن والعراق. وكان هذا التنسيق لصالح مشروع «سورية الكبرى»، في الدرجة الأولى. وعلى الرغم من أنّه لم يؤتِ ثماره ولم يَخطُ بالمشروع خطوة واحدة إلى الأمام، فإنه كان أهم الظواهر التي سيطرت على مباحثات إنشاء «جامعة الدول العربية» من المشاورات التمهيدية، وحتّى توقيع الميثاق.

لقد حاول نوري السعيد توجيه جهوده في سبيل تحقيق مشروع «سورية الكبرى»، وذلك على اعتبار أن أي مكسب للأردن هو مكسب للعراق، في الوقت نفسه. ولكن السعيد لم يستطع التصريح بتأييد «سورية الكبرى»، بشكل علني، لئلا يؤخذ عليه ذلك، في وقت تتحرك فيه كلّ القوى العربية للوصول إلى وحدة شاملة. فقد كان السعيد يحرص، دائماً، على عدم الإعلان عن رأيه بوضوح. وقد اتضح ذلك، بعد أن قام بجولة في سورية، ولبنان، وشرق الأردن، وفلسطين، في تموز/يوليو ١٩٤٣، للاجتماع بالمسؤولين، والتشاور معهم في أمر الوحدة العربية. فصرّح عقب هذه الجولة بأن الناس في لبنان ينقسمون بشأن الوحدة العربية، وأن السوريين مشغولون بشؤونهم الداخلية. أما الأمير عبد الله، فهو يناصر فكرة الوحدة السورية، ويرى أنها العامل الأساسي في بناء أية خطوة وحدوية[١].

كما صرّح السعيد بأنه اتفق مع الحكومة السورية على قيام وحدة بين العراق وسورية، الأمر الذي أثار كلاً من الأمير عبد الله، والموارنة اللبنانيين، الذين اعتبرهم السعيد في تصريحاته جزءاً من سورية التي يسعى إلى وحدتها مع العراق، مما اضطر الحكومة السورية إلى نفيها نية الوحدة مع العراق، أو رغبتها دخول لبنان ضمن هذه الوحدة، كجزء من «سورية الكبرى»، وذلك بهدف تهدئة الموارنة[٢].

وقد التقى السعيد بالأمير عبد الله، قبيل سفره إلى القاهرة، للتشاور مع النحاس، وحاول أن يقنعه بترك أمر «سورية الكبرى»، ولو بشكل مؤقت، وأن يتجه إلى فلسطين. كما حاول إفهامه أن تخليه عن التصريحات بشأن المشروع، في ذلك الوقت، يمكن أن يكسبه تعاطف السوريين، ويجعلهم يعلنونه حاكماً عليهم، وذلك على الرغم من يقين السعيد بأن السوريين يكنّون للأمير كراهية شديدة. وهو ما ذكره السعيد لكيركبرايد (Kirkbride)، أثناء تلك الزيارة، مؤكّداً له أن مؤيدي الأمير داخل سورية عددهم قليل جداً[٣].

اضطر نوري السعيد إلى مجاراة الأمير، حتى لا يعتقد بأنه ضدّ المشروع،

---

(١) سيد نوفل، **العمل العربي المشترك: ماضيه ومستقبله** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٣)، ص ٦٠.

(٢) F. O. 371/40300/7543, E 1486/23/89: Political Summary, Syria and the Lebanon (16 February 1944).

(٣) F. O 371/34960: High Commissioner to Colonial Office (24 July 1943).

وذلك نظراً إلى أن الأمير كان مصمّماً على مشروعه، وراغباً في ضرورة توحيد الجبهة الأردنية ـ العراقية لتنفيذ خطّة الهاشميين في الوحدة. وهذا ما أكده، في مذكّرته السابقة إلى الأمير عبد الإله والسعيد التي دعا فيها بغداد إلى السير مع عمّان، على سياسة هاشمية موحّدة، مع توحيد الجهود للقضاء على من يريد إخراج القضية العربية عن مبادئ النهضة الأولى، خاصة في القطر السوري الذي استجد فيه تفاهم سعودي ـ سوري ـ لبناني خطير(٤).

كان العراق أول دولة تجري معها مصر مشاورات الوحدة، في الحادي والثلاثين من تموز/يوليو ١٩٤٣، ليس لأن العراق هو صاحب مشروع «الهلال الخصيب» فحسب، بل لأن السياسة العراقية مرتبطة، ارتباطاً شديداً، بالسياسة الأردنية التي تبنّت هي الأخرى المشروع الهاشمي الوحدوي الثاني، «سورية الكبرى»، الذي سبق «الهلال الخصيب»، بفترة طويلة. وكان النحاس يريد معرفة وجهة نظر الهاشميين في أمر الوحدة، فبدأ بالعراق، الدولة الهاشمية الأكبر، وجاءت مباحثاته مع السعيد في أمر الوحدة العربية، بشكل عام، فرأى نوري السعيد أن من غير الممكن توحيد البلدان العربية، بإيجاد حكومة مركزية لها جميعاً، وذلك نظراً إلى الصعوبات الخارجية، وإلى ظروف البلدان العربية نفسها، وما بينها من تفاوت. فاقترح السعيد بدائل لهذه الوحدة، وسعى إلى تأكيد صعوبة تحقيق الوحدة العربية، بمفهومها الشامل، نظراً إلى أنه كان يريد إنشاء وحدة أصغر، وفي نطاق أضيق، ممّا كان يدعو إليه النحاس(٥).

هذا بالإضافة إلى أن السعيد اجتمع ـ أثناء وجوده في القاهرة ـ بالمستشار الشرقي في السفارة البريطانية في القاهرة، وبحث معه إمكانية توحيد «سورية الكبرى»، بعد قيام حكم بريطاني في الإقليم السوري، إلا أن المستشار البريطاني عارض الفكرة، لأنه رأى فيها تحدياً للملك عبد العزيز آل سعود(٦).

وعندما انتهى نوري السعيد من مباحثاته مع النحاس، سافر إلى عمّان، ليطلع الأمير عبد الله على تفاصيل هذه المباحثات، ويطمئنه بأنّه ملتزم بما اتفقا

(٤) عبد الله بن الحسين (ملك الأردن)، **مذكراتي** (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٩)، ص ٢٥٥.

(٥) جامعة الدول العربية، **ملخص محاضرات المشاورات مع العراق، شرق الأردن، المملكة العربية السعودية، سورية، لبنان، اليمن** (القاهرة: مطبعة فتحي سكر، ١٩٤٩)، ص ٢٤.

(٦) عبد السلام خليفة الشواورة، «العلاقات السياسية الأردنية العراقية من ١٩٢١ ـ ١٩٥٨،» (رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٨٧)، ص ١١٩.

عليه في عمّان، أثناء زيارته لها، قبيل التوجّه إلى القاهرة[٧]. لكن كره الأمير عبد الله للسعيد جعله يرتاب ممّا يقوله، وخاصة أن الحكومة المصرية حرصت على سرية المشاورات مع كلّ الوفود العربية[٨].

نتيجة لهذا الشك، حاول الأمير أن يوقع بين السعيد والحكومة المصرية، فذكر لقنصل مصر العام في القدس أن السعيد يريد عقد مؤتمر في سورية، ولبنان، وفلسطين، وشرق الأردن، أولاً، للاتفاق على قرارات يمكن لمصر أن تنضمّ إليها، في ما بعد. وأكد الأمير أنه غير موافق على ذلك، لأن مصر هي مركز الثقل في البلدان العربية، ولا يمكن معاملتها بهذه الطريقة، كما أنَّ مصر أنفع كثيراً من العراق. ثمّ طلب الأمير من القنصل ترتيب مقابلة له مع النحاس، لتحذيره من السعيد وتصرّفاته[٩].

يبدو أن الأمير عبد الله كان محقّاً في تخوّفه من تلاعب نوري السعيد من ورائه، ذلك لأن السعيد قام، عقب المشاورات، بعدّة تحرّكات للدعاية داخل سورية للوحدة بين العراق وسورية، تحديداً، كما أنّه أغفل التعرّض لذكر «سورية الكبرى»، في لقاءاته مع رجال الحكومتين، السورية واللبنانية، عندما قام بزيارة إلى سورية ولبنان، وأكد أن العلاقات بين سورية والعراق تجعل الوحدة بينهما أقوى من وحدة سورية مع أي بلد آخر[١٠]. وربما جاء السعي في هذا الاتجاه، بعد تأكده من عدم موافقة الجهات البريطانية على تنفيذ وحدة «سورية الكبرى» في ذلك الوقت.

لقد حاول الأمير عبد الإله أن يقنع الأمير عبد الله بعدم وجود تحرّك عراقي في اتجاه مخالف للاتجاه الأردني، الساعي إلى وحدة «سورية الكبرى»، فبعث له برسالة، أكد فيها أن وحدة «سورية الكبرى» هي مسألة مبدأ بالنسبة إلى العراق، وأن نوري السعيد يؤيد ذلك، كما أنَّ الشعوب السورية نفسها ترغب في هذه الوحدة. ثمّ ذكر عبد الإله أن الحكومة العراقية تسعى إلى تنفيذ الوحدة

---

(٧) غانم محمد صالح، «العراق والوحدة العربية بين ١٩٣٩ ـ ١٩٥٨،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٥)، ص ٢٥٦.

(٨) بيومي نبيه عبد الله، **قضايا عربية في البرلمان المصري، ١٩٢٤ ـ ١٩٥٨** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦)، ص ٨٩.

(٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٤٩٧، ملف ٣٧/ ٥٠/ ٥٣ ج ١، مذكرة من قنصل مصر العام بالقدس، ١٠/ ٢/ ١٩٤٤.

(١٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٤٩٨، ملف ٣٧/ ٥٠/ ٣١، المفوضية المصرية ببيروت من القائم بالأعمال بالنيابة لوكيل الخارجية، ١٥/ ٢/ ١٩٤٤.

السورية، لكي تكون وحدة عربية من سورية والعراق، ومن يريد الانضمام من البلدان العربية، على أساس «الثورة العربية المقدسة». وقد أردف في نهاية رسالته: «. . . إنني لا أودّ إهمال مصر، لأن ذلك سيوجب الشك من جانب الدول المجاورة، حول نجاح المشروع الذي نراقبه بصورة مستمرة»(١١).

٢ ـ الأردن والمشروع أثناء المشاورات

بعث الأمير عبد الله رئيس وزرائه ـ توفيق أبو الهدى ـ إلى مصر، لكي يتولّ عملية المباحثات مع النحاس، لكن بشرط أن ينفّذ تعليماته التي أوردها له في مذكّرته، المؤرخة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٤٣، وتضمّنت ما يلي:

ـ أن تكون الثورة العربية هي الأساس لأية وحدة عربية.

ـ أن تتوحّد البلدان السورية كاملة، بما فيها فلسطين.

ـ لا يجوز العمل على وحدة كافة البلدان العربية، بما فيها مصر والعراق، قبل أن تتحد «سورية الكبرى»، أو توحّد.

ـ إذا سعت مصر والعراق إلى وحدة «سورية الكبرى»، أولاً، سوف لا تكون هناك مصاعب يواجهها العاملون على الاتحاد العربي.

ـ تدخل فلسطين في الوحدة، أو الاتحاد السوري، ولبنان له الخيار في الوحدة، أو الاتحاد مع كلّ البلدان العربية، واحتفاظه بما يريد من شكل وكيفية، ولكن مسألة لبنان الكبير هي من جملة الحقوق السورية.

وختم الأمير عبد الله المذكّرة بأنه يؤيد مساعي مصر والعراق في طريق الوحدة العربية(١٢).

عكست هذه التعليمات رؤية الأمير عبد الله للوحدة العربية، التي على أساسها تمّت المباحثات بين النحاس وأبو الهدى. وعندما بدأت المشاورات بينهما، في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٤٣، استعرض النحاس ملخص مباحثاته مع نوري السعيد، وأوجه التعاون التي يمكن للعرب أن يبدأوا بها. لكن أبو الهدى جاء من عمّان بمشروع محدد؛ لذلك أوضح للنحاس، في البداية، أن الأردن جزء

---

(١١) **الوثائق الهاشمية: أوراق الملك عبد الله بن الحسين** (عمّان: جامعة الدول العربية، ١٩٩٤)، ج ٤، الوثيقة الرقم (٣ أ هـ) رسالة من الأمير عبد الإله إلى الأمير عبد الله، في٢٣/ ٢/ ١٩٤٤، ص ٢٦.

(١٢) عبد الله بن الحسين، **مذكراتي**، ص ٢٦٠ ـ ٢٦٣.

من «سورية الكبرى» التي يختلف فيها الأمر، بالنسبة إلى مسألة الوحدة عن باقي البلدان العربية، فشرح أبو الهدى الأوضاع في كلّ قطر من أقطار «سورية الكبرى»، ثمّ طالب بوحدة هذه الأقطار، لكي تستطيع المشاركة في مسألة التعاون العربي، بمعنى أنّه اشترط تكوين وحدة «سورية الكبرى»، والتعامل معها كبلد واحد، في مجال التعاون مع البلدان العربية الأخرى، وقد تعمّد أبو الهدى الإشارة إلى أن نوري السعيد يؤيده في ذلك(١٣).

عندما سأل النحاس أبو الهدى عن كيفية تحقيق الوحدة بين أقطار «سورية الكبرى»، وكيف يكون شكل هذه الوحدة التي تعترضها صعوبات كثيرة داخل هذه الأقطار، خاصة في نظام الحكم؟ أجاب أبو الهدى أن شكل الحكم لا يمثل عائقاً أمام هذه الوحدة، وأنه يرى أن يكون نظام الحكم ملكياً، لأن أكثر السوريين يؤيدون النظام الملكي، كما حدّد أبو الهدى تصوّره لشكل الاتحاد بين دول «سورية الكبرى»، إذا تعذّر تحقيق الوحدة، فذكر أنه من الممكن تحقيق الوحدة بين شرق الأردن وسورية، ثمّ يكوّن اتحاد منهما ومن فلسطين ولبنان على نمط الاتحاد السويسري، أو الولايات المتحدة الأمريكية(١٤).

يتضح من هذا كلّه أن توفيق أبو الهدى قد نفّذ تعليمات أميره، حرفياً، وحول مباحثاته مع النحاس، التي عقدت أساساً من أجل مناقشة قضية الوحدة العربية، فضلاً على دعوة أردنية إلى تنفيذ مشروع «سورية الكبرى». ولكن على الرغم من تنفيذ أبو الهدى لتعليمات الأمير عبد الله، فإنه كان يرى شيئاً آخر، بخصوص «سورية الكبرى». ففي حديث لأبو الهدى مع قنصل مصر العام في دمشق، قال إن ما يطلبه الأمير عبد الله، بخصوص الوحدة السورية، يبدو مغالياً إزاء الحقائق السياسية، وأنه يتعجّل الأمور، ويستبق الحوادث، وذلك لتقدّمه في السن دون أن يحقق آماله الكبيرة في الجلوس على عرش «سورية الكبرى»، ولإحساسه بأن العمر قد ينتهي، دون أن يحقق ولو جزءاً من ثمرات مناصرته للإنكليز في الحربين الكبيرتين(١٥).

وفيما كان أبو الهدى يتباحث مع النحاس بشأن الوحدة، كان الأمير

---

(١٣) جامعة الدول العربية، **ملخص محاضرات المشاورات مع العراق، شرق الأردن، المملكة العربية السعودية، سورية، لبنان، اليمن**، ص ٧ ـ ٨.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٩ ـ ١٢.

(١٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم ١٤٩٨، ملف ٣٧/ ٥٠/ ٥٣ ج ١، المفوضية المصرية بالقدس، التقرير الرقم ٣، ٢٢/ ١/ ١٩٤٤.

عبد الله يتابع نشاطه على الجانب الآخر، عن طريق الاتصال ببعض الزعماء السوريين، فكتب إلى شكري القوتلي، رئيس الجمهورية السورية، في الثامن والعشرين من آب/أغسطس ١٩٤٣، مؤكّداً أنه لا وجود للعرب ما دامت «سورية الكبرى» ممزّقة ومقسّمة، ومتى اتحدت فالعرب متّحدون. كما كتب إلى فارس الخوري، رئيس مجلس النواب السوري، وسعد الله الجابري، رئيس مجلس الوزراء السوري، عن أهمية الوحدة السورية، لكن ردود القادة السوريين لم تشر إلى رأي محدّد، وإن أكدت أن سورية ماضية في سبيل استقلالها، داعية إلى التعاون مع سائر البلدان العربية[١٦].

استمر الأمير عبد الله في إعلان موقفه من الوحدة العربية، خلال مباحثات تأسيس الجامعة، وحاول أن يمارس نوعاً من الضغط على الحكومة المصرية، الممثلة في مصطفى النحاس، لكي يقنعه بضرورة الوحدة السورية، وذلك ليستفيد من الدور الذي يؤديه النحاس في المباحثات، وتأثيره في سائر حكومات البلدان العربية الأخرى. وقد أوضح الأمير ذلك، في مذكّرته للنحاس، في السابع والعشرين من أيلول/سبتمبر ١٩٤٣، حيث طلب منه ضرورة أن تعمل الحكومات العربية على تحقيق وحدة «سورية الكبرى» أولاً، لأن هذه الوحدة هي الوسيلة للوصول إلى وحدة عربية كاملة[١٧].

كان للمجلس التشريعي الأردني دور في تعزيز المطالبة الأردنية بالوحدة السورية، أثناء انعقاد مشاورات الوحدة. ففي الثامن عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٣، تقدّم عضو المجلس، حسين الطراونة، باقتراح للعمل على إيجاد صيغة من صيغ الوحدة العربية، تتمثل في اتحاد بلاد الشام، أولاً، ثمّ تحقيق الوحدة العربية الشاملة. كما جاء في الردّ على خطاب العرش، في الحادي عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٣: «... إننا نتقدم بخالص الولاء والشكر، لما أشار إليه سمو الأمير، من جليل الإرشاد للمجموعة السورية، في شأن وحدتها، أو اتحادها...»[١٨].

---

(١٦) **الكتاب الأردني الأبيض: الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية** (عمّان: المطبعة الوطنية، ١٩٤٧)، ص ٨٨ ـ ٩٢.

(١٧) **الوثائق الهاشمية: أوراق الملك عبد الله بن الحسين**، ج ٤، الوثيقة الرقم (٢)، ص ٢٠ ـ ٩٨. رسالة من الأمير عبد الله بن الحسين إلى رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس، ٢٧/٩/١٩٤٣، ص ٢٥.

(١٨) أحمود حرب بشير اللصاصمة، «الحياة النيابية في المملكة الأردنية، ١٩٢٩ ـ ١٩٦٧،» (رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٦)، ص ٥٣ ـ ٥٤.

شكّل إعلان الأمير عبد الله عن البدء بوحدة «سورية الكبرى»، الطابع العام لأحاديثه في تلك الفترة، وعلى كلّ المستويات، ممّا يؤكّد أنّه كان يرفض مشروع جامعة الدول العربية، بشكله الذي طرح أثناء المباحثات، واعتبر ذلك عائقاً كبيراً أمام مشروعه، وربط موافقته على إنشائها بإنشاء «سورية الكبرى» أولاً[١٩]. هذا بالإضافة إلى أنّه كان عندما يتحدث عن «سورية الكبرى»، يؤكّد أن بريطانيا لن تساعده على إتمام هذا المشروع، وأنه اعتاد منها على أن تخلف وعودها معه. ففي حديث له مع قنصل مصر العام في القدس، قال: «. . . إنّه لا وعود، وليس إلا القهر والقوة، وقد وعدونا في الحرب الماضية، فأخلفونا، ولا أرضى بهذا، بعد الحرب، فأنا لا أقبل الهزيمة مرتين»[٢٠].

٣ ـ السعودية والمشروع أثناء المشاورات

لم تلق دعوة النحاس للتشاور في أمر الوحدة العربية ترحيباً من قبل الملك عبد العزيز بن سعود، فقد كان الملك يخشى أن تؤدي أية مباحثات خاصة بالوحدة إلى إثارة قضية «سورية الكبرى»، بما يضعه في مواجهة مع الأطماع الهاشمية. لذلك، فإنه ردّ على النحاس، حين تلقّى دعوته، بأنه لا يرغب في الدخول في مباحثات لا يعلم الباعث الحقيقي عليها[٢١].

كما أنَّ تردّد ابن سعود في الموافقة على دعوة النحاس، جاء من رؤية الأوّل الخاصة للوحدة العربية، التي تمثلت في زعامته الشخصية لهذه الوحدة، إذا تحققت. فقد ذكر أمين الريحاني أن الملك عبد العزيز تحدّث معه في هذا الأمر، فرحّب بالوحدة وبالسعي إليها، ولكن بشرط أن يحمل هو لواء هذه الوحدة، فقال: «نحن نعرف أنفسنا، لا نقبل الرئاسة من غيرنا»[٢٢].

اضطر الملك عبد العزيز، تحت إلحاح النحاس، إلى إرسال مندوبه إلى القاهرة، وكان اختيار يوسف ياسين لهذه المهمة مقصوداً من الملك، حيثُ إنَّ ياسين كان معروفاً بمعارضته لمشروعات الوحدة العربية، بسبب تبنّي الهاشميين

---

(١٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٤٩٨، ملف ٣٧/ ٥٠/ ٥٣ ج ١، القنصلية المصرية بالقدس، التقرير الرقم ٢، ١٣/ ١/ ١٩٤٤.

(٢٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية، التقرير الرقم ٣، ٢٢/ ١/ ١٩٤٤.

(٢١) أحمد طربين، «عبد العزيز آل سعود: منشئ دولة وباعث نهضة،» **دراسات الخليج والجزيرة العربية** (جامعة الكويت)، العدد ٢٧ (تموز/ يوليو ١٩٧٦)، ص ٧١.

(٢٢) جلال يحيى، **العالم العربي الحديث** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٥)، ص ١٧.

لهذه الفكرة. وليس أدل على ذلك من أن ياسين قد عدل في خطاب تكليفه من جانب الأمير فيصل ـ وزير الخارجية السعودي ـ من النصّ على التشاور في قضية الوحدة العربية، إلى التشاور في المسألة العربية[٢٣].

سافر يوسف ياسين إلى القاهرة، وهو مزوّد بتعليمات الملك عبد العزيز التي تلزمه بتنفيذ الآتي:

أ ـ تعطيل مشروع الوحدة العربية، خشية قيام تكتل عربي بقيادة الهاشميين.

ب ـ ضرورة التأكيد أن الملك ابن سعود سيقاوم أي اتجاه نحو ضمّ فلسطين ولبنان وسورية وشرق الأردن، أو أيّ من هذه الدول، إلى العراق[٢٤].

ج ـ أن يبلغ يوسف ياسين النحاس بأن الملك يخشى من أن يقوم الأمير عبد الله بالعمل لمصلحته خلال هذه المباحثات، وأنه لا يميل إلى العمل في جو تشتمّ منه رائحة الدسائس[٢٥].

عندما بدأت المباحثات بين الوفد السعودي والنحاس، في تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٤٣، اتضح حرص السعودية على توثيق الصلات بينها وبين مصر، بصفة خاصة، في محاولة منها لكسب الجانب المصري[٢٦]. كما أنَّ المندوب السعودي أبدى معارضة السعودية لمشروع «سورية الكبرى»، وأيّد استقلال سورية ولبنان، مؤكّداً أن الملك ابن سعود يؤيد استقلال البلدين، ويؤيد الحكم الجمهوري فيهما. أما بالنسبة إلى فلسطين، فإن الكلمة تكون لما يجمع عليه أهلها[٢٧].

---

(٢٣) رياض الرفاعي، «مصر ومشروعات الوحدة العربية، ١٩٣٩ ـ ١٩٥٨،» (أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب، القاهرة، ١٩٩٤)، ص ٦٤.

(٢٤) علي الدين هلال، **أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٧٠ و٧٥.

(٢٥) طربين، «عبد العزيز آل سعود: منشئ دولة وباعث نهضة،» ص ٧١.

(٢٦) في حديث لسكرتير أول المفوضية السعودية في بغداد (الشيخ فخري شيخ الأرض)، مع القائم بأعمال المفوضية المصرية هناك، أكد الشيخ فخري أن البيت العلوي ذو ماضٍ مجيد، ومن الممكن أن يتقبل شعب سورية ولبنان وجود أمير مصري على عرش هذين البلدين، كما أنّه لا يوجد فرق كبير بين مصر وسورية ولبنان، خاصة في نسبة المتعلمين، على عكس الأردن والعراق.

انظر: وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٤٩٨، ملف ٣٧/ ٥٠/ ٦٦ ج ٣ من الوزير المفوض ببغداد لوزير الخارجية، ٢٠/ ٣/ ١٩٤٣.

(٢٧) جامعة الدول العربية، **ملخص محاضرات المشاورات مع العراق، شرق الأردن، المملكة العربية السعودية، سورية، لبنان، اليمن**، ص ١٥ ـ ١٦.

في السياق نفسه، أيّدت السعودية، قيام اتحاد يجمع كلّ البلدان العربية، ويدعم التعاون في كافة المجالات، على أن يحتفظ كلّ بلد باستقلاله وسيادته، كتوجّه مخالف، في مواجهة الوحدة الجزئية التي تعبّر عنها المشروعات الهاشمية(٢٨).

لم تنحصر الجهود السعودية لإحباط مشروع «سورية الكبرى»، في ذلك الوقت، على الوفد السعودي المشارك في المشاورات، بل إن الأمير فيصل آل سعود أبلغ الحكومة الأمريكية بمدى خطورة المشروع على السعودية، وذلك أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٣. فقد أوضح الأمير فيصل لوكيل الخارجية الأمريكية أن أية محاولة هاشمية لقيام اتحاد بين شرق الأردن، وسورية، وفلسطين، تشكّل خطراً كبيراً على الدولة السعودية، لأن هذا الاتحاد سيطوّقها، ويهدّد أمنها(٢٩).

٤ ـ سورية والمشروع أثناء المشاورات

بدأت المحاولات الجدّية من جانب السوريين، لإحباط مخطّطات الأمير عبد الله المتعلّقة بسورية الكبرى، خلال مشاورات الوحدة العربية. فعندما بدأت هذه المشاورات بين سعد الله الجابري، رئيس وزراء سورية، ومصطفى النحاس، أوضح النحاس للجابري أن الآراء التي تجمّعت لديه من خلال اجتماعاته السابقة، تفيد أن أمر الوحدة السورية الكبرى أمامه صعوبات كبيرة. وأردف النحاس أن لِكُلّ قطر من هذه الأقطار كيانه ونظامه ومكانته ودرجة تقدّمه وحكومته، بعضها جمهورية، وعلى رأس البعض الآخر أمير. وسأل النحاس: كيف يكون شكل الحكومة الموحّدة في حالة الاندماج؟ وكيف يمكن التغلب على الصعوبة الناتجة من امتيازات الموازنة في لبنان، ومن مركز اليهود في فلسطين(٣٠)؟

---

(٢٨) F. O. 371/45241: Dispatch from the British Embassy Cairo to F. O., on the Preliminary Meetings between Mustafa Al Nahas and Shaikh Yussif Yasian, Representing Ibn Saud (4 December 1943).

(٢٩) *Foreign Relations of the United States*, vol. 4 (1943), Memorandum on the Conversation between Mr. Stettnius and the Amir Faisal (November 1943).

(٣٠) جامعة الدول العربية، **ملخص محاضرات المشاورات مع العراق، شرق الأردن، المملكة العربية السعودية، سورية، لبنان، اليمن**، ص ١٨.

ردّ الجابري بإيضاح الظروف التي مرّت بالأقطار السورية، وكيف فُصل لبنان والأردن عن سورية، ثمّ أشار إلى نقطة خطيرة، يجب مراعاتها عند التفكير في أمر الوحدة السورية، وهي إمكانية انتشار اليهود من فلسطين إلى بقية الأقطار العربية(٣١).

حاول الجابري أن يكون موقفه أكثر وضوحاً، فأكد أن سورية هي أول من يطلب وحدة أراضي «سورية الكبرى»، وأن هناك عوامل أساسية تدعو إلى توحيد هذه الأراضي، دون النظر إلى صيغة هذا التوحيد أو شكله، ولكن تغيّر الظروف، وتعوّد كلّ قطر على حياته الخاصة، استدعيا تبديل الأسلوب، وسلوك طريق الاسترضاء والاستمالة. فمع المحافظة على دمشق، كعاصمة، والنظام الجمهوري، كأساس، يجب ترك الحرية لأهالي البلاد في اختيار صيغة هذه الوحدة(٣٢).

بالنسبة إلى لبنان، أكد الجابري للنحاس أن الأكثرية من أهله المسيحيين والمسلمين، يرغبون في الانضمام إلى سورية، بلا قيد أو شرط، خاصة في الأجزاء التي ضُمّت إلى لبنان، بعد الحرب العالمية الأولى، لكن خوف السوريين من أن تؤدي هذه الوحدة إلى ارتماء بعض قادة الرأي في لبنان في أحضان فرنسا، هو الذي جعل سورية تعترف باستقلال لبنان، شرط أن يطالب بسيادته الكاملة. ورأى الجابري أن تفاهم سورية ولبنان أدى إلى تعهد رئيس الجمهورية اللبنانية ورئيس وزرائه، بألا يسمحا للأجنبي بالسيطرة على إقليمهم. عاد الجابري، وأكد أن سورية كانت ترى أن العلاقات بينها وبين لبنان، إما أن تقوم على الاتحاد، وإما أن تردّ الأقضية الأربعة التي انتزعت من سورية، وأما الآن، فإن سورية تنتهج سياسة جديدة تقوم على التعاون مع لبنان، في تثبيت الاستقلال، وتسوية المشاكل الماضية(٣٣).

عبّرت سورية في المشاورات عن موقفها من الوحدة العربية عامة، بأنها تتقبل كلّ القيود بلا شروط، وأنها تفضل أقوى أداة للوحدة، وهي الحكومة المركزية. ويرى مؤرخ سوري أن موقف سورية هذا انطلق من حرصها على

---

(٣١) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٨ ـ ٢٩.

تكوين الروابط والصلات بين البلدان العربية، بشكل أقوى، وأنها كانت وحيدة بمثُلها العربية العليا(٣٤).

على أن ثمة آراء أخرى مختلفة، أكدت أن استعداد سورية للسير إلى أبعد مدى، والمطالبة بإقامة حكومة مركزية عربية، مع احتفاظها بالنظام الجمهوري، كان نابعاً من مجابهة «مشروع سورية الكبرى»، لأن السوريين يعلمون أن الأردن لن يوافق على ذلك، ولن يقبل النظام الجمهوري(٣٥). وأكد مؤرخ أردني أن الوفد السوري كان همّه الوحيد في المشاورات هو استبعاد مشروعي «سورية الكبرى» و«الهلال الخصيب»، وكان له موقفان: موقف علني، يؤيد الوحدة العربية النظرية، وموقف خفي، يقوم على الاحتفاظ بسورية دولة مستقلة ذات سيادة، لا تقبل الاندماج في أية وحدة، قد تفقد قيادتها من «الكتلة الوطنية» المكاسب الذاتية التي حققتها، بعد وصولها إلى السلطة(٣٦).

من الجدير بالذكر أن «الكتلة الوطنية» وصلت إلى الحكم، بعد فوزها في انتخابات المجلس النيابي التي جرت، في تموز/يوليو ١٩٤٣، بأغلبية ساحقة، وانتخب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية من قبل المجلس النيابي. وكان معظم أعضاء الحكومة من «الكتلة الوطنية»(٣٧) التي وجّه وصولها إلى الحكم في سورية ضربة قوية إلى طموحات الأمير عبد الله ومشروع «سورية الكبرى»، وذلك نظراً إلى العداء الشديد بين قادة الكتلة والأمير عبد الله.

٥ ـ لبنان والمشروع أثناء المشاورات

يمكن اعتبار عام ١٩٤٣ بداية لظهور القومية اللبنانية، وانفصالها عن القومية السورية، واعترافاً من كلّ الطوائف التي تسكن لبنان، باستقلاله التام. وهو ما أعطى الموقف اللبناني تجاه مشروع «سورية الكبرى» شكلاً عنيفاً، بداية من هذا التاريخ. فقد توصّل اللبنانيون، في ذاك العام، إلى حلّ يساعد الدولة

---

(٣٤) انظر: تعقيب أحمد طربين على بحث علي محافظة، «النشأة التاريخية للجامعة العربية،» ورقة قدّمت إلى: **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٦٥.

(٣٥) انظر مداخلة عبد الحميد موافي، ضمن المناقشات التي دارت حول بحث: محافظة، المصدر نفسه، ص ٦٩.

(٣٦) انظر ردّ علي محافظة على المناقشين، في: المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٣٧) Majid Khadduri, «Constitutional: Development in Syria,» *Middle East Journal*, vol. 5 (1950), p. 147.

المستقلة الجديدة في لبنان على العيش في سلام، وذلك من خلال بعض الأسس التي وافقت عليها جميع الطوائف، التي صيغت في ما سمّي «الميثاق الوطني»، وتمثلت الحلول التي طرحها الميثاق للوضع اللبناني في(٣٨):

أ ـ استقلال لبنان الكامل، عن الدول الأجنبية والعربية، على حدّ سواء، ويتضمن ذلك اعتراف المسلمين اعترافاً نهائياً بوجود الدولة اللبنانية، وتخلي المسيحيين عن البحث عن دعم الدول الغربية، وفرنسا، في المقام الأوّل.

ب ـ المساواة بين كلّ اللبنانيين، وتوزيع الوظائف تبعاً لأهمية الطوائف العددية.

ج ـ للبنان وجه عربي، وهو مستعد للتعاون مع كلّ البلدان العربية.

لم يدرك الأمير عبد الله ما أشارت إليه الأوضاع في لبنان، فاستمر هو ورجاله يطالبون بانضمام لبنان إلى الوحدة السورية، أو ـ على الأقل ـ استرجاع الأقضية الأربعة، وهو ما أكده أبو الهدى، في مشاوراته مع النحاس، الأمر الذي جعل لبنان يتخذ موقفاً حاسماً تجاه هذا الموضوع، أثناء مشاورات الوحدة، عبّر عنه الوفد اللبناني الذي وصل إلى القاهرة، في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤، برئاسة رياض الصلح(٣٩). وعندما اجتمع النحاس بالوفد اللبناني، أكّد الصلح على كلّ ما احتواه «الميثاق الوطني»، وعلى استقلال لبنان استقلالاً تاماً، دون اللجوء إلى حماية من الغرب، ولا إلى وحدة أو اتحاد مع الشرق، كما أكد الصلح تأييد لبنان لـ «التعاون»(٤٠) مع جميع الأقطار العربية، ولكن على أساس السيادة والمساواة(٤١).

---

(٣٨) هنري لورنس، **اللعبة الكبرى: الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**، ترجمة عبد الحكيم الأربد (طرابلس، [ليبيا]: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ١٩٩٦)، ص ٤٣.

(٣٩) في أيلول/ سبتمبر ١٩٤٣، اجتمع المجلس النيابي الوطني، لأول مرة، في لبنان لانتخاب رئيس الجمهورية، وفاز بشارة الخوري، وأصبح أول رئيس منتخب لدولة لبنان في عهد الاستقلال، وشكّل رياض الصلح حكومة وطنية تمثل فيها جميع الطوائف. انظر: حمدي الطاهري، **سياسة الحكم في لبنان**، ط ٢ (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٧٦)، ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

(٤٠) كان تيار التعاون العربي هو التيار المضاد للوحدة العربية، ووجد سنداً له في واقع التجزئة السياسية والاقتصادية التي أصابت المشرق العربي بعد الحرب العالمية الأولى، وأدت إلى تباين الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، في أجزائه المختلفة، وظهور المصالح الخاصة للأقاليم الناتجة من التجزئة. وقد دفع الحفاظ على هذه المصالح إلى التشبث بالولاء الإقليمي. انظر: صوفي أبو طالب، «القومية العربية،» في: محمد محمود الصياد [وآخرون]، **المجتمع العربي والقضية الفلسطينية** (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٧)، ص ٣١٨.

(٤١) جامعة الدول العربية، **ملخص محاضرات المشاورات مع العراق، شرق الأردن، المملكة العربية السعودية، سورية، لبنان، اليمن، ص ٣٣.**

جاء موقف نواب الشعب اللبناني، ليؤكّد موقف حكومتهم، فعبّروا داخل مجلس النواب اللبناني عن رفضهم لوضع لبنان في إطار أي شكل من أشكال الوحدة، وتمسّكوا بلبنان المستقل، البعيد عن الوحدة، أو الاتحاد السياسي. ومنهم من قال إن لبنان رفض الوحدة السورية التي طالب بها الكثيرون، وذلك من أجل استقلاله، كما أنَّ لبنان لن يتنازل عن ذرَّة من أراضيه، ولن يدمج في أية وحدة أو حلف(٤٢).

ثانياً: مشروع «سورية الكبرى» في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام

بعد الانتهاء من المشاورات التمهيدية، قامت الحكومة المصرية بدعوة الحكومات العربية التي اشتركت في المشاورات، إلى عقد مؤتمر اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام، ولم يكن موضوع «سورية الكبرى» ضمن أهم الموضوعات التي طرحت في جلسات هذه اللجنة فحسب، ولكنه أثار أيضاً جدلاً شديداً قبل انعقاد اللجنة، وكانت له علاقة قوية بموقف بعض الحكومات العربية من حضور اجتماعات اللجنة. فقد نسب إلى الأمير عبد الله عدم اقتناعه بمشاركة حكومته، في مباحثات الاتحاد مع سورية المضطربة، ولبنان الماروني، وذلك خلال حديث له مع قنصل مصر العام في القدس، عندما سأله الأخير عن رأيه في تحديد موعد اجتماع اللجنة، فقال الأمير إن التفكير في الوحدة العربية بهذا الشكل غير عملي، أما إذا تمّ الاتفاق على قيام «سورية الكبرى»، فإن الأمر سيختلف. كما أكد الأمير، في حديثه، أنّه من المستحيل أن يدخل في اتحاد مع المملكة العربية السعودية، ولن يهدأ له بال، حتّى يطرد الأسرة السعودية من الحجاز(٤٣).

أما العراق، فإن صحيفة **البلاغ** القاهرية نشرت مقالاً، زعمت فيه أن العراق يتلكأ في الردّ على دعوة النحاس إلى انعقاد اللجنة التحضيرية، لأنه لا يريد وحدة عربية كاملة، وإنما يريد تكوين وحدة من «سورية الكبرى» والعراق، لكي

(٤٢) «مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني،» **الجريدة الرسمية** (٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٤)، ص ٦٣٢ ـ ٦٣٥.

(٤٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٠٠، ملف ٣٧/ ٥٠/ ٢، المفوضية المصرية بالقدس، مذكرة عن حديث للقنصل العام مع الأمير عبد الله، ٢٢/ ٧/ ١٩٤٤.

يستطيع أن يتّصل بالبحر المتوسط. وقد كتبت صحيفة **الحوادث** البغدادية معلّقة على هذا المقال، فنفت وجود رجل عراقي واحد مسؤول يؤيد هذا الرأي، وأكدت أن العراق لا يبغي «سورية الكبرى»، أو غيرها، وإنما يريد الوحدة العربية التي هي غاية الجميع(٤٤).

وقد صرّح وزير الخارجية العراقي، في حديث له مع مراسل «رويتر» في بغداد، عن مزاعم الصحف المصرية، بأن الحكومة العراقية لم تفكّر في تكوين دولة «سورية الكبرى»، ووحدتها مع العراق، ولا تربط بين ذلك واجتماع اللجنة التحضيرية، ولكنها تعمل على اتحاد الحكومات العربية، على ألا يمسّ ذلك حرية واستقلال كلّ الدول الداخلة في الاتحاد(٤٥).

وممّا يناقض هذا التصريح، نشر صحيفة **البلاد** البغدادية، المعروفة بولائها للبلاط العراقي، بحثاً عن مبادئ النهضة العربية، تنبيهاً لأعضاء اللجنة التحضيرية ولحكوماتهم. فقد عرض هذا البحث مبادئ «الثورة العربية الكبرى»، باستفاضة شديدة، ثمّ جاء في نهايته: «. . . إننا نلقي ذلك بين يدي الأمة العربية التي يكون الخسران العظيم عليها أن تظلّ التجزئة فيها، تحت اسم استقلالات واهنة تجعل كلّ جزء من هذه الأجزاء غير قادر على حفظ كيانه . . . ونرى أن إيجاد هذه الدويلات في الشام من حدود مصر، إلى العراق، إلى تركيا، هو تقسيم ضارّ بمصلحة العرب، فإن قبل رجال المؤتمر العربي هذا التقسيم وأقرّوه، فكأنهم رضخوا لما رفضوه سابقاً، وكافحوا من أجله». ويتّضح التناقض التام بين هذا البحث وتصريح وزير الخارجية السابق، وربما كان القصد من هذا التناقض التضليل، أو هو حيلة لتجنب إثارة البلدان العربية الأخرى(٤٦)، إن لم يكن تعبيراً عن خلاف في الرأي حول «سورية الكبرى» بين الخارجية والقصر العراقيين.

أما بالنسبة إلى الملك عبد العزيز بن سعود، فإنه تردّد في الموافقة على إرسال مندوب عنه إلى المؤتمر. وعندما طلب منه النحاس إرسال وفد سعودي يحضر

---

(٤٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية، محفظة ١٤٩٧، ملف ٣٧/ ٥٠/ ٤٧، المفوضية المصرية ببغداد من القائم بالأعمال بالنيابة لوكيل الخارجية، ٦/ ٨/ ١٩٤٤.

(٤٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية، تقرير المفوضية بشأن العراق والوحدة العربية، ١٢/ ٨/ ١٩٤٤.

(٤٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية، بحث بعنوان: «مبادئ النهضة العربية وتشبثات الوحدة في الوقت الحاضر»، مرفق بتقرير من القائم بالأعمال بالنيابة لوكيل الخارجية، ١٥/ ٨/ ١٩٤٤.

اجتماعات اللجنة التحضيرية، ردّ عليه ابن سعود برسالة، طلب فيها من النحاس أن يلتمس له الأعذار، وأوضح أسباب تردّده ومخاوفه من استكمال البحث في موضوع الوحدة العربية. وكان أهم هذه الأسباب هو الخوف من استغلال الأمير عبد الله الدعوة إلى الاتحاد العربي لصالح أغراضه الخاصة، بتحقيق «سورية الكبرى». وقد أكّد ابن سعود أنه ليس مثل الأمير عبد الله وغيره، ولا يفكّر في استغلال أمر الوحدة العربية، في سبيل مصالح شخصية، وليست له أية أطماع في سورية وفلسطين(٤٧).

قبل أن تبدأ اجتماعات اللجنة التحضيرية، أبلغ سعد الله الجابري قنصل شرق الأردن في دمشق، أن الأردن جزء من سورية يجب أن يعود إليها، ويوحّد معها، ولكن الحكومة السورية تفضّل قيام «سورية الكبرى»، دون تغيير نظامها الجمهوري، كما اقترح الجابري إجراء استفتاء عام، لتأكيد رغبة الشعب في اختيار نظام الحكم الذي يريده(٤٨).

في الجلسة السادسة للجنة التحضيرية، في الرابع من تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٤٤، تبادل أعضاء اللجنة الحديث عن مشروع «سورية الكبرى»، وذلك عندما فتح نوري السعيد باب المناقشة في هذا الموضوع، قائلاً إنه يمكن تكوين وحدة «سورية الكبرى»، بشرط أن يتفق أصحاب الشأن على ذلك، ولكن لا يمكن التعرّض للبنان، كما أنّ الظروف القائمة في الأقسام الأخرى من «سورية الكبرى»، لا تساعد على البحث في هذا الموضوع، إلى أن تحلّ المشاكل الموجودة في هذه الأقطار، والمشاكل الدولية، ومن ضمنها قضية فلسطين، أما إذا كانت هذه الوحدة هي رغبة أهل هذه الأقطار، فهذا من شأنهم(٤٩).

ثمّ تلاه جميل مردم، وزير خارجية سورية، معبّراً عن رأي بلاده في وحدة «سورية الكبرى»، فقال إن سورية تسعى إلى وحدة عربية شاملة، ومن باب أولى أن تؤيد تحقيق وحدة «سورية الكبرى»، ولكنْ، هناك قضية لبنان،

---

(٤٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٠٠، ملف ٣٧/ ٥٠/ ٢، رسالة من عبد العزيز بن عبد الرحمن إلى مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء المصري، بشأن اجتماع اللجنة التحضيرية، ١٢/ ٩/ ١٩٤٤.

(٤٨) F. O 371/39990: Spears to F. O. (22 September 1944).

(٤٩) **محاضر اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام بالإسكندرية** (القاهرة: مطبعة فتحي سكر، ١٩٤٩)، محضر الجلسة السادسة، ص ٤٨.

وظروفه الخاصة، وقضيتا شرق الأردن وفلسطين، وهذان القطران نعتبرهما جزءاً من سورية، ولهما ظروف سياسية خاصة، والاعتبارات الدولية التي أدت إلى فصلهما عن الوطن الأم ما تزال قائمة، والجزء المستقل هو سورية الحالية، وهي قادرة على أن تعبّر عن رأيها في هذا الموضوع، أما شرق الأردن فإنه ما يزال مقيّداً بمعاهدة انتداب مع بريطانيا العظمى. ولذلك، فمن الصعب أن يبدي رأيه في اشتراكه مع سورية في أمر الوحدة. ثمّ أكد مردم ضرورة تأجيل البحث في هذا الموضوع إلى حين التوصّل إلى حلّ للوضع القائم في شرق الأردن(٥٠). ويتضح من ذلك أن سورية على استعداد للوحدة مع شرق الأردن، ولكن بعد حصوله على الاستقلال، وعلى أساس أن ينضمّ شرق الأردن إلى سورية، وليس العكس.

عندما تحدّث توفيق أبو الهدى، وزير خارجية شرق الأردن، أكد ما جاء في حديث مردم من أن شرق الأردن جزء من سورية، كما أنّه اعترف بأن لبنان مستقلّ استقلالاً تاماً(٥١). ثمّ علق أبو الهدى على قول جميل مردم إن شرق الأردن مقيّد ببريطانيا، فقال إن شرق الأردن يعتبر من جهة دولة مستقلة، ومن جهة أخرى مقيّداً بمعاهدة مع بريطانيا، تشبه نصوص الانتداب، ولكن الحكومة الأردنية استطاعت أن تأخذ وعداً من الحكومة البريطانية يضع شرق الأردن على قدم المساواة مع الأقطار العربية المجاورة، ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وطلب أبو الهدى من مردم أن يحدث شيئاً من الاتصال والاجتماع بين الحكومتين، للتباحث في أمر الوحدة أو الاتحاد، وأن يكوّنا فكرة أو مشروعاً، يبحث ويدرس، إلى أن تنفّذ بريطانيا وعدها. وقد ردّ مردم مبدياً عدم اعتراضه على هذا الاتصال، ولكنه رفض أي اتفاق مع شرق الأردن، إلى أن يستقلّ(٥٢).

---

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٤٨ ـ ٤٩.

(٥١) يعتبر هذا إقراراً من أبو الهدى بأن المشروع الذي يسعى إليه الأردن، لا يدخل فيه لبنان، ولا الأقضية الأربعة، وفي ذلك مناقضة لما كان يطالب به الأمير عبد الله، واستمر في التصريح به حتى بعد انتهاء اللجنة التحضيرية، حيث قال: «إن لبنان له صبغة سابقة من العهد العثماني، وخاصة لبنان الصغير، فإذا تحققت وحدة «سورية الكبرى»، فسيراعى فيها حقّ لبنان كما يريد لبنان، ما عدا الأقضية الأربعة التي سلخت من سورية، وانضمت إليه فأصبح لبنان الكبير».

انظر: وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢١١، ملف ٣٧/ ٣١/ ٥، المفوضية المصرية ببيروت من القائم بالأعمال بالنيابة لوكيل الخارجية، ١٨/ ١٢/ ١٩٤٤.

(٥٢) **محاضر اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام بالإسكندرية**، الجلسة السادسة، ص ٤٨ ـ ٤٩.

يبدو أن توفيق أبو الهدى حاول التوصّل إلى أية نقطة إيجابية، لصالح مشروع «سورية الكبرى»، ولكن مردم أغلق جميع الأبواب في وجهه، إلا أن مجرد تحدثهما عن احتمال وجود وحدة أو اتحاد في المستقبل بينهما أقلق يوسف ياسين ـ مندوب العربية السعودية ـ فسأل، بعد حديث مردم وأبو الهدى، عن شكل الاتحاد الذي سوف يتمّ بينهما، وهل سيتناول البحث في أمر هذا الاتحاد إيجاد حكومة مركزية بين البلدين؟ وردّ مردم، قائلاً: «نحن جمهوريون، والهدف الذي نرمي إليه هو أن يضمّ إلى سورية هذا الجزء الذي اقتطع منها»(٥٣).

علّق رياض الصلح، قائلاً: إن هذا الأمر يرجع إلى رغبة الأهالي، وأكد ذلك أرشد العمري، وزير خارجية العراق. ثمّ تحدّث النحاس، موضحاً موقف يوسف ياسين، فقال إن اتفاق أبو الهدى ومردم على الاتصال، لإعداد فكرة الوحدة، قد يؤدي إلى الاتفاق على إيجاد حكومة مركزية بين القطرين، ومن حقّ ياسين أن يسأل، لأن الحكومة السعودية، عندما اعترفت بسورية، اعترفت بها كجمهورية، كما إنَّ من حقه أن يتحفّظ في هذه المسألة، لما هناك من علاقة الجوار بين العربية السعودية وشرق الأردن(٥٤).

بدا واضحاً قلق ياسين واعتراضه على المشروع، وحرصه على التأكيد أمام الجميع أن السعودية ترى ضرورة الحفاظ على أنظمة الحكم القائمة، فسورية الجمهورية، لا بُدَّ من أن تظلّ كذلك، حيثُ إنَّ هذا أهم شروط الملك السعودي للاشتراك في المفاوضات، وهو ما أكدته، أيضاً، الخارجية البريطانية(٥٥).

حاول مردم أن يطمئن ياسين، وينهي الحديث في هذا الموضوع، فأكد مرة أخرى تمسّك سورية بالنظام الجمهوري(٥٦)، وأن أمر الوحدة مع الأردن لن يتمّ

---

(٥٣) المصدر نفسه، الجلسة السادسة، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٥١.

(٥٥) F. O. 371/3990: First Telegram from Shaikh Yusif Yasain at Cairo to H. M. The King (6 October 1944).

(٥٦) كان جميل مردم قد قام بزيارة إلى السعودية، في ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٤٤، والتقى مع الملك ابن سعود، وتحدّث معه في مشروع الوحدة العربية، وكان للملك ابن سعود بعض التحفظات في ما يتعلق بالمشروع، فقال لمردم إنّه يتخوّف من أن يتحول المشروع إلى «سورية الكبرى»، ولكن مردم أكد أنّه ما دام الوطنيون يمسكون بالسلطة في سورية، فإن النظام الجمهوري لن يستبدل بنظام آخر. انظر: سلمى مردم، **أوراق جميل مردم بك: (استقلال سورية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥)** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤)، ص ٢٨٩.

إلا بعد حصول الأردن على الاستقلال. وفي هذا الوقت، سيضمّ الأردن إلى سورية، في ظلّ النظام الجمهوري. ثمّ أدلى مردم باقتراح يتعلق بلبنان، نصّ على تأييد البلدان العربية، الممثلة في اللجنة التحضيرية، لاستقلال لبنان وسيادته بحدوده الحاضرة، وهو ما سبق لحكومات هذه الدول أن اعترفت به بعد أن انتهج لبنان سياسة استقلالية، أعلنتها حكومته في بيانها الوزاري الذي نالت عليه موافقة المجلس النيابي اللبناني، بالإجماع، في السابع عشر من تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٤٤. وقد وافق الجميع على هذا الاقتراح[٥٧].

لقد كان هذا تأكيداً آخر من سورية على تنازلها عن «حقوقها» في لبنان، واعترافاً منها باستقلاله، استقلالاً تاماً، وردّاً قاطعاً على ما يدعو إليه الأمير عبد الله. وبعد الانتهاء من اجتماعات اللجنة التحضيرية، وقّع رؤساء الوفود العربية المشتركة في المحادثات ـ ما عدا مندوب السعودية ـ على «بروتوكول الإسكندرية»، في السابع من تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٤٤[٥٨].

عقب التوقيع على البروتوكول، جرت حركة تغيير في الحكومات العربية، وخرج مصطفى النحاس من الحكم، ليترك مكانه في الزعامة العربية شاغراً، فأقاله الملك فاروق ليحتل هو هذا المكان، واستمرت سياسة مصر العربية القائمة على تزعّم حركة الوحدة. كان من أهم ركائز هذه السياسة منع قيام مشروع «سورية الكبرى»، ومحاولة جذب سورية نحو مصر، حتّى لا تنعزل مصر عن الشرق. وقد استمر الملك فاروق في المحافظة على المحور المصري ـ السعودي، بل قام بدعمه لكي يستطيع مواجهة المحور الهاشمي[٥٩].

نتيجة لتغيّر هذه الحكومات، اقترح الأمير عبد الله في حديث له، أن تخرج المباحثات من دائرة الحكومات إلى الملوك والرؤساء العرب، ليضعوا هم الأسس التي يعمل بمقتضاها رؤساء الحكومات، حتّى إذا تغيّر هؤلاء لا تتأثر قضية الوحدة. كما أنّه اقترح لنجاح الوحدة العربية، قيام شخصية عربية قوية، تجمع

(٥٧) **محاضر اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام بالإسكندرية**، الجلسة السادسة، ص ٥١.

(٥٨) جامعة الدول العربية، **مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية ومع بعض الهيئات الدولية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، ١٩٧٨)، ص ١٥.

(٥٩) حسنين كروم، **عروبة مصر قبل عبد الناصر من ٤ فبراير ١٩٤٢ ـ ٢٣ يوليو ١٩٥٢** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٠)، ص ٥٠.

في يدها من القوة والنفوذ ما يساعد على إمكانية فرض الوحدة بالقوة[٦٠]، وهو بالطبع كان يقصد نفسه.

ثالثاً: مشروع «سورية الكبرى» وحلّ مشكلة فلسطين (١٩٤٣ ـ ١٩٤٤)

في الوقت الذي كان العرب يتباحثون فيه لوضع الخطوط العامة لمشروع الوحدة العربية ـ هذه المباحثات التي بدأت بعد تصريح إيدن الثاني ـ كانت الحكومة البريطانية تدرس مشروع «سورية الكبرى» من منطلق خاص جداً، وهو كيفية الاستفادة من هذا المشروع في حلّ مشكلة تقسيم فلسطين، وذلك عندما أعادت وزارة المستعمرات البريطانية دراسة فكرة التقسيم. وقد قدم اللورد موين (Moyne)، نائب وزير الخارجية في الشرق الأوسط، خطّة لتنفيذ مشروع «سورية الكبرى»، إلى اللجنة الخاصة بفلسطين التي شكّلها مجلس الوزراء البريطاني، في تموز/يوليو ١٩٤٣، لدراسة أوضاع فلسطين بعد الحرب، وكانت هذه الخطّة تقضي بإنشاء دولة يهودية، ودولة مارونية، ودولة سورية، تضمّ باقي أجزاء «سورية الكبرى»[٦١].

كان ريتشارد كيزي، وزير الدولة البريطاني في القاهرة، قد كتب إلى وزير خارجيته، أنتوني إيدن أن تقسيم فلسطين، وإقامة سورية الكبرى، لا بُدَّ من أن يقترن أحدهما بالآخر، لأن تحقيق «سورية الكبرى» سيساعد كثيراً على تنفيذ تقسيم فلسطين، وبذلك فإنه أفضل حلّ لمشكلة الشرق في هذا الوقت[٦٢].

ربما اعتقد البريطانيون بأن إقامة دولة «سورية الكبرى» هي بمثابة تعويض للفلسطينيين عن أخذ جزء من بلادهم، وإقامة دولة يهودية فيه، فرأوا أنه إذا أصبح الفلسطينيون جزءاً من دولة كبيرة، مثل «سورية الكبرى»، فإنهم سيتغاضون عن التقسيم.

ويبدو أن ما عرضه موين وكيزي لقي استحساناً من رئيس الوزراء

---

(٦٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٤٩٨، ملف ٣٧/ ٥٠/ ٥٣ ج ١ القنصلية المصرية بالقدس، تقرير من القنصل العام بالنيابة لوكيل الخارجية، ٢٦/ ١١/ ١٩٤٤.

(٦١) F. O. 371/31338: Lord Moyne to Richard Casey (29 November 1943).

(٦٢) F. O. 371/34976: Richard Casey to Anthony Eden (6 November 1943).

البريطاني، ونستون تشرشل، الذي أعلن موافقته على ضرورة إقامة «سورية الكبرى» من أجل تقسيم فلسطين(٦٣).

جاء في التقرير النهائي الصادر عن لجنة فلسطين توصية بتقسيم فلسطين، وإقامة دولة سورية جنوبية من شرق الأردن، والمناطق العربية في فلسطين، تحت رئاسة الأمير عبد الله، وذلك بعد أن قدم بعض المسؤولين البريطانيين اقتراحات خاصة بعدم تنفيذ وحدة «سورية الكبرى»، بِكُلّ أجزائها مرّة واحدة. فقد اقترح السير هارولد ماكمايكل، المندوب السامي في فلسطين، أن ينظر إلى «سورية الكبرى»، كهدف بعيد المدى، وليس كهدف فوري التحقيق، وأنه يجب تنفيذ مرحلة انتقالية تتضمّن إقامة دولة من شرق الأردن والأجزاء العربية من فلسطين، كخطوة أولى تجاه إقامة «سورية الكبرى»(٦٤).

عمدت الصحافة البريطانية إلى التمهيد لمشروع «سورية الكبرى»، فنشرت صحيفة **التايمز** (*The Times*) اللندنية مقالاً حول المسألة الفلسطينية، ومشروع «سورية الكبرى»، في آب/أغسطس ١٩٤٤، جاء فيه أن مشروع إنشاء دولة «سورية الكبرى» سوف يكتسب شأناً خاصاً، إذا صيغ في صورة من شأنها أن تفتح السبيل إلى إدماج «وطن قومي لليهود» في الشرق الأوسط. وقد علقت صحيفة **فلسطين** اليافاوية، على هذا المقال، فقالت إن الصحيفة البريطانية تهتم بموضوع «سورية الكبرى»، لأنه سيساعد على إقامة «وطن قومي لليهود»، كما إنّه سيؤدي إلى توسّع اليهود في رقعة أكبر من فلسطين. كما أكدت **فلسطين** أنه لا يوجد عربي يعتدّ بكرامته القومية، يرضى بهذه الوحدة السورية التي ستصبح وسيلة للتوسّع الأجنبي على حساب العرب(٦٥).

بدأ الأمير عبد الله يستخدم ورقة فلسطين، مرة أخرى، بعد أن وصل إلى علمه إعادة طرح بريطانيا لمسألة تقسيم فلسطين، حيثُ إنَّ الأمير عبد الإله كان في لندن، أثناء اجتماعات لجنة فلسطين. وقد أخبره البريطانيون بأنهم قرّروا تنفيذ تقسيم فلسطين، وضمّ الجزء العربي منها إلى شرق الأردن، ولو أدى هذا إلى استخدام القوة، وهو ما أبلغه عبد الإله لعمه عبد الله. على أن هذا لا يعني أن

---

(٦٣) F. O. 371/40133: Winston Churchill's Minute (16 January 1944).

(٦٤) F. O. 371/40144: Sir Harold MacMichael's Memorandum (4 February 1944).

(٦٥) أكرم الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠)، ص ٣٨١.

عبد الإله كان على علم تام بتفاصيل المباحثات البريطانية الخاصة بمشروع «سورية الكبرى» وتقسيم فلسطين(٦٦).

لقد تعمّد الأمير عبد الله، في تصريحاته الخاصة بمشروع «سورية الكبرى»، في ذلك الوقت، أن يعلن عدم موافقته على التقسيم، مؤكّداً أن الحلّ الأساسي لمشكلة فلسطين هو وجودها ضمن وحدة سورية كبرى، يشكّل فيها اليهود أقلية ضئيلة من سكانها، ولا تكون لهم جنسية، أو دولة قائمة بذاتها(٦٧).

ربما أراد الأمير عبد الله أن يعطي انطباعاً عاماً بأنه غير موافق على إنشاء دولة يهودية في فلسطين، ولكنه يريد «سورية الكبرى» التي لا يقف عائقاً أمامها سوى «الوطن القومي لليهود»(٦٨).

ويبدو أن الصهاينة كانوا على علم بما يدور في الأوساط البريطانية، بخصوص المشروع، فقد أيّد بعضهم فكرة إيجاد «سورية الكبرى» على شرط إنشاء دولة يهودية في فلسطين. كما أنَّ الصحف اليهودية قد اهتمت بتتبّع حركة المشاورات العربية للوحدة، وكانت على علم بما يدور في المباحثات القائمة في القاهرة، فقد نشرت صحيفة **هآرتس** اليهودية في فلسطين، مقالاً علّقت فيه على اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي، وعلى معارضة الحكومات العربية لمشروع «سورية الكبرى»، عندما تمّ بحثه في هذه الاجتماعات(٦٩).

كما زار د. ألتمان (Altman)، رئيس الهيئة الصهيونية الجديدة، قنصل مصر العام في القدس، وتحدّث معه في أمر الوحدة العربية، واجتماعات اللجنة التحضيرية، واتضح من حديثه أنّه وبعض اتّباعه اليهود لا يقنعون بتقسيم فلسطين، أو حتّى جعل فلسطين دولة يهودية، بل يريدون أن يضمّوا إليها

---

(٦٦) Mary Christina Wilson, *King Abdullah: Britain and the Making of Jordan*, Cambridge Middle East Library (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1989), p. 144.

(٦٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٩٤٨، ملف ٣٧/ ٥٠/ ٥٣، ج ١، القنصلية المصرية في القدس، التقرير الرقم ٢ لسنة ١٩٤٤م من القنصل العام لوكيل الخارجية، ١٣/ ١/ ١٩٤٤.

(٦٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية، من القنصل العام بالنيابة لوكيل الخارجية، ٢/ ١٢/ ١٩٤٤.

(٦٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٤٩٧، ملف ٣٧/ ٥٠/ ٤٨، القنصلية المصرية في القدس من القنصل العام بالنيابة لوكيل الخارجية بشأن صدى اجتماعات اللجنة التحضيرية، ٥/ ١٠/ ١٩٤٤.

شرق الأردن وسورية، لينتشروا داخل كلّ أجزاء «سورية الكبرى»(٧٠).

من الملاحظ أن اليهود كانوا يراقبون تطور حركة المباحثات العربية للوحدة، باهتمام شديد، لأنهم كانوا يريدون أن تخرج هذه المباحثات بنتيجة لصالح مشروع «سورية الكبرى»، حتّى يستطيعوا الاستفادة من تنفيذه. ولكن هذا لا يمنع من أن يكون اليهود مختلفين في ما بينهم حول مشروع «سورية الكبرى»، إلا أن تأييد المشروع كان يعتبر رأي الأغلبية اليهودية. وقد أعدّ د. ماغنس (Magens)، مدير الجامعة العبرية في القدس، وأحد أبرز دعاة التعايش مع العرب، عدداً من الأبحاث حول هذا الموضوع، وأرسل أحدها إلى قنصل مصر العام في القدس، وفيه جاء: «... إنني توصلت، بعد عدة سنوات، إلى حلّ وسط لمشكلة فلسطين، وهو أن يتكوّن اتحاد سياسي من أراضي فلسطين، وشرق الأردن، وسورية، ولبنان، لأن ذلك سيكون خطوة في سبيل الوحدة العربية الشاملة، كما أنَّ وحدة هذه الأراضي ضرورة تاريخية لا بُدَّ منها، عاجلاً أو آجلاً»(٧١).

رابعاً: مشروع «سورية الكبرى» وبروز ظاهرة المحاور السياسية

مع بداية عام ١٩٤٥ ظهرت التكتلات والمحاور السياسية الدولية والإقليمية بشكل بارز على الساحة العربية، وكان لمشروع «سورية الكبرى» علاقة وثيقة بهذه السياسة، حتّى إنّه أثر فيها، وتأثر بها، بشكل كبير. وكما سبق، فإن هذه المحاور كانت قد ظهرت في المباحثات السابقة لإنشاء جامعة الدول العربية، ولكنها اتخذت شكلاً أكثر فعالية مع بداية ذلك العام. وتمثل هذا الشكل في عدة لقاءات واجتماعات عربية، على درجة كبيرة من الأهمية، بدأت بزيارة الملك فاروق إلى السعودية، ولقائه بالملك عبد العزيز في ينبع، في الرابع والعشرين من كانون الثاني/يناير ١٩٤٥(٧٢)، وكان مع فاروق، عبد الرحمن عزام، وعدد من رجال القصر. وعلى الرغم من أن الزيارة كانت

(٧٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية، من القنصل العام لوكيل الخارجية، ٢٢/ ١٠/ ١٩٤٤.

(٧١) وثائق وزارة الخارجية المصرية، من القنصل العام لوزير الخارجية، ١٧/ ٢/ ١٩٤٥.

(٧٢) ناصر بن محمد الجهيمي، **الملك عبد العزيز في الصحافة العربية** (الرياض: مكتبة الدارة المئوية، ١٩٩٠)، ص ٦٨.

غير رسمية، فإنها جاءت في إطار مساعي فاروق لانتزاع الزعامة العربية من النحاس، وتأكيد قوة المحور المصري ـ السعودي، في مواجهة الجبهة الهاشمية ومشروعاتها(٧٣).

سبق هذه الزيارة إرسال الملك فاروق عدة رسائل إلى الملك عبد العزيز، حثّه فيها على الموافقة على توقيع «بروتوكول الإسكندرية». وبالفعل وقّع يوسف ياسين ـ بأمر الملك ـ على البروتوكول قبل الزيارة بأسبوع واحد(٧٤). هذا، بالإضافة إلى اجتماع الملكين مع الرئيس السوري شكري القوتلي، في مصر، في شباط/ فبراير ١٩٤٥(٧٥).

شكّلت زيارة فاروق إلى السعودية أهمية كبيرة في توحيد الجبهة المصرية ـ السعودية، ضدّ مشروع «سورية الكبرى»، فقد وصفتها صحيفة **المانشيستر غارديان** (*The Manchester Guardian*) اللندنية، بأنها بمثابة الكفّة الأخرى في الميزان، إزاء مشروع الأمير عبد الله(٧٦). وذكر كريم ثابت ـ مندوب صحيفة **المقطم** القاهرية ـ الذي صحب الملك فاروق في تلك الزيارة، أنّه عندما جاء ذكر مشروع «سورية الكبرى»، أثناء الحديث بين الملك فاروق والملك ابن سعود، فإن الملكين أكّدا موقفهما الرافض لهذا المشروع، ولكنهما لم يتفقا على عقد ميثاق سرّي خاص بهذا الموضوع، كما أشاع البعض، لأنهما لم يكونا في حاجة إلى ذلك، حيثُ إنَّ الاتفاق في سياستهما كان واضحاً، ولا يحتاج إلى السرية(٧٧).

أثار نبأ تلك الزيارة سخط الأمير عبد الله وغضبه، وهو ما اتضح لقنصل مصر العام في القدس، عندما زار الأمير عقب هذه الزيارة، فأعرب الأمير له عن رفضه لما تمّ من مساعٍ لدى الملك ابن سعود، للانضمام إلى «بروتوكول الإسكندرية». واتضح من حديث الأمير أنّه مستاء من اجتماع الملكين فاروق

(٧٣) F. O. 371/45930, J399/10/16, No 194 (26 January 1945).

(٧٤) أحمد عز الدين، **مذكرات مصطفى النحاس: الكتاب الثاني، ١٩٤١ ـ ١٩٥٢** (القاهرة: العصور الجديدة، ٢٠٠٠)، ص ١٧٠.

(٧٥) F. O. 371/3990: Telegram from the British Resident Jadda to F. O. (13 March 1945).

(٧٦) **المصري** (القاهرة)، ٢٧/ ١١/ ١٩٤٦، ص ٣.

(٧٧) كريم ثابت، **مذكرات كريم ثابت: عشر سنوات مع فاروق، ١٩٤٢ ـ ١٩٥٢** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠)، ص ٣٧.

وابن سعود. كما أنّه هدّد بالانسحاب من الاجتماع التالي في القاهرة الذي كان سيستكمل فيه البحث في مشروع الوحدة العربية[٧٨].

نتيجة لتصميم الأمير عبد الله على مقاطعة مشروع الوحدة العربية، على أثر التقارب المصري ـ السعودي، قام السعيد بمقابلة الأمير، لحمله على عدم تنفيذ تصميمه، لكنه أخفق في ذلك، فاستعان بالأمير عبد الإله الذي قام بزيارة إلى عمّان في شباط/فبراير ١٩٤٥، وعقد مؤتمراً هاشمياً في الشونة ـ من أعمال شرق الأردن ـ تباحث فيه الأميران في مسألة الوحدة العربية، ونجح عبد الإله في إقناع عمّه بعدم الخروج على مشروع الوحدة العربية. كما جاء هذا المؤتمر في إطار تدعيم المحور الأردني ـ العراقي، في مواجهة المحور المصري ـ السعودي[٧٩].

أرسل الأمير عبد الله رئيس وزرائه، سمير الرفاعي، إلى القاهرة، للمشاركة في استكمال المباحثات، والتوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية، وقد حمّل الأمير رئيس وزرائه عدة تعليمات، حدّدها له في مذكّرة مؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٤٥، لكي تكون أساساً لمباحثاته في اجتماعات اللجنة الفرعية السياسية لوضع ميثاق جامعة الدول العربية. وكان أهم ما جاء في هذه المذكّرة أن البيت الهاشمي هو المسؤول عن قيادة الحركة العربية، وأنه المسؤول عن معالجة الانفصال والتفتيت، الذي أصاب البلدان العربية، على أثر انتهاء الحرب العالمية الأولى، وأن يطلب الرفاعي من الحكومة المصرية الوقوف على الحياد[٨٠].

يبدو أن الأمير عبد الله كان يريد أن يذكّر الحاكم المصري بأن مصر هي الدولة الراعية لمشروع الوحدة العربية، فلا تنحاز إلى طرف ضدّ آخر، ولكن الحاكم المصري استمرّ في سياسته المجابهة للأمير ومشروعه، واستمرت اللقاءات التي تؤكد سياسة التكتلات. فكان الحاكم السوري هو الآخر يحاول الاحتماء بملكي مصر والسعودية، لإنقاذ سورية ممّا يخطّط له الأمير عبد الله، فقام

(٧٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٤٩٨، ملف ٣٧/ ٥٠/ ٥٣ ج ١، المفوضية المصرية بالقدس من القنصل العام لوكيل الخارجية، ٣/ ٢/ ١٩٤٥.

(٧٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٠٠، ملف ٣٧/ ٥٠/ ٢، المفوضية المصرية ببغداد من القائم بالأعمال بالنيابة لوكيل الخارجية، ٤/ ٢/ ١٩٤٥.

(٨٠) عبد الله بن الحسين، **مذكراتي**، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٥.

الرئيس شكري القوتلي بزيارة إلى السعودية، وأخرى إلى مصر، في الثاني عشر من شباط/ فبراير ١٩٤٥[٨١]، في إطار توحيد المساعي والسياسات لمواجهة الهاشميين ومشاريعهم.

كان أهم الاجتماعات التي عقدت في تلك الفترة، وأثارت الأمير عبد الله، ودعمت بقوة الدول المعارضة لطموحاته، هو اجتماع رئيس الوزراء البريطاني ترشل، والرئيس الأمريكي وروزفلت (Roosevelt) ـ أثناء عودتهما من مؤتمر طهران ـ مع فاروق والقوتلي وابن سعود، في السابع عشر من شباط/ فبراير ١٩٤٥ في القاهرة[٨٢].

استاء الأمير عبد الله من هذا الاجتماع، فوجود تشرشل وروزفلت في القاهرة، وعدم اجتماعهما بعبد الله ـ خاصة تشرشل ـ جعل الأمير يشعر بأن المستقبل في غير صالحه، وأن الأولوية عند الدول الكبرى هي لهذا التكتل المعادي له ولسياسته، ما أشعره بعدم جدوى ما يسعى إليه[٨٣].

خامساً: الجهود الدعائية لمشروع «سورية الكبرى» داخل سورية عام ١٩٤٥

شهد هذا العام جهوداً حثيثة من الأمير عبد الله لتنفيذ المشروع داخل سورية نفسها، بعد الإحباطات التي تعرّض لها الأمير، عقب فشل الحكومة الأردنية في إحراز أية نتيجة إيجابية في المراحل الأولى من مباحثات الوحدة العربية، وأيضاً، بعد أن أدرك الأمير أن اعتماده على مساندة بريطانيا له في تنفيذ المشروع وهم لا بُدَّ من أن يفيق منه. فاضطر إلى أن يقوم بتحرّكاته الخاصة، ويدعم مشروعه بنفسه، ومن خلال رجاله ومؤيديه داخل سورية، كما أنّه حاول أن يستميل بعض المسؤولين الفرنسيين، ويتّصل بهم من أجل

---

(٨١) **الأهرام**، ١٣/ ٢/ ١٩٤٥، ص ١.

(٨٢) سبق هذا الاجتماع بيومين لقاء جمع بين الملك بن سعود وروزفلت في البحيرات المرّة، على ظهر طراد أمريكي. وقد حاول الملك أن يطمئن من خلال حديثه مع روزفلت على موضوع استقلال سورية ولبنان الذي يقلقه دائماً. فطلب من روزفلت توضيح الموقف الأمريكي، في حالة استمرار فرنسا في البقاء في سورية ولبنان، فأجاب روزفلت أن أمريكا حريصة على استقلال سورية ولبنان، وستساعدهما حتى تجلو عنهما فرنسا. انظر: محمد توفيق حامد السيد، «العلاقات السعودية الأمريكية، ١٩٣٣ ـ ١٩٥٢،» (رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٨٠)، ص ١٥٨.

(٨٣) F. O. 371/45415: High Commissioner to Colonial Office (25 February 1945).

المناداة به ملكاً على سورية، مقابل موافقته على عقد المعاهدة التي تريدها فرنسا[٨٤].

لقد رأى الفرنسيون أن عبد الله من الممكن أن يكون مفيداً لهم في هذا الوقت، وتصوّرت السلطات الفرنسية في سورية أنه إذا أصبح عبد الله الحاكم على سورية، ربما استطاعوا الاحتفاظ بوجودهم هناك، فتقدّموا إليه، وتحدثوا معه في هذا الأمر. لكن افتقاد المساندة البريطانية لمدّ سلطة عبد الله إلى سورية، قضى على تلك الاتصالات، وخاصة أن فرنسا كانت أضعف من بريطانيا[٨٥].

قام الأمير عبد الله بتوزيع جهوده الدعائية داخل سورية، في مختلف الجهات ـ تزامن ذلك مع محاولة الوفد الأردني الحصول على أي مكسب لصالح المشروع، في المباحثات الأخيرة لوضع ميثاق جامعة الدول العربية ـ وساعد الأمير ومؤيديه على القيام بالدعاية للمشروع، كما جاء في الخطاب الذي ألقاه شكري القوتلي، في السادس والعشرين من شباط/فبراير ١٩٤٥، في مجلس النواب السوري، وأعلن فيه: «إننا نرحب، ترحيباً لا محاباة فيه، بأن تكون سورية الكبرى جمهورية عاصمتها دمشق»[٨٦].

استغلّ الأمير خطاب القوتلي، وقام بالاتصال بالجماعات المؤيدة لمشروعه داخل سورية، عن طريق قنصل الأردن في سورية، عبد المنعم الرفاعي، الذي قام بجهود عديدة من أجل تعبئة هذه الجماعات لصالح الأمير ومشروعه، فأذاعت منشورات انتقدت فيها الخطاب، وهاجمت القوتلي. ولعل من أهم هذه المنشورات بيان «الحزب العربي» في دمشق الذي أعلن أن خطاب الرئيس وحديثه

---

(٨٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٤٩٨، ملف ٣٧/ ٥٠/ ٥٣ ج ١، القنصلية المصرية في القدس من القنصل العام لوكيل الخارجية، ٨/ ٢/ ١٩٤٥.

(٨٥) Daniel Pipes, *Greater Syria, the History of an Ambition* (New York: Oxford University Press, 1990), p. 95.

(٨٦) قال القوتلي في حديث مع وزير مصر المفوض في سورية، إن شروطه لقبول «سورية الكبرى» أن تكون جمهورية، وأن يكون ذلك باختيار أبنائها، وألا يتسرب إليها الطغيان الصهيوني، وهو ما لم يعجب الأمير عبد الله، فصرّح بأن فرنسا اتخذت هذه المسألة وسيلة للتفرقة، فبثت إشاعة بأننا ضدّ فكرة «سورية الكبرى»، وهذا ليس صحيحاً «فنحن لسنا ضدها، ولكن لنا شروط». انظر: وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢١١، ملف ٣٧/ ٣١/ ٥، المفوضية المصرية بدمشق من الوزير المفوض لوزير الخارجية، ١/ ٣/ ١٩٤٥.

عن «سورية الكبرى» على أساس أن تكون جمهورية عاصمتها دمشق، هو عبارة عن فكرة خاصة بالقوتلي فقط، لأن الوحدة السورية هي هدف جميع أبناء الأمة، ويجب أن تكون فوق الأوضاع الشكلية المتعلّقة بنظام الحكم. كما ذكر البيان أن الطغيان الصهيوني الذي أشار إليه الرئيس في خطابه، يكون أقوى وأشد إذا بقيت سورية مجزّأة[٨٧].

كما نشرت جماعة «الأحرار» بياناً آخر، حمل المضمون نفسه، وهو الدعوة إلى مشروع «سورية الكبرى»، بصرف النظر عن شكل الحكم. وأكد البيان أن حماية الحريات الدستورية ليست وقفاً على نطاق معيّن، فالحريات في مصر وإنكلترا والعراق الملكية مصونة، كما هي في الجمهوريات. واختتم البيان بعبارة: «عاشت سورية الكبرى جزءاً لا يتجزأ من الوحدة العربية»[٨٨].

وعلى الرغم من الرقابة الشديدة، فإن نشاط تلك الجماعات كان يزداد، مدعوماً من الحاكم الأردني، الأمر الذي أقلق الحكومة السورية. وقد أذاع وزير الداخلية السوري، صبري العسلي، بياناً هاجم فيه هذه الجماعات، وأعلن رفض الحكومة للمنشورات التي تصدر عنها، والتي تعتبر من الجرائم التي يعاقب عليها القانون، وأنها ليست ممّا يستسيغه نظام الحكم الدستوري، وأن مجلس النواب وحده هو صاحب الحق في النقض العلني والمناقشة. لكن هذه المنشورات لم تتوقف بعد إذاعة هذا البيان، بل ازداد عددها، فقد أذاع بعض طلبة الجامعة منشوراً، نسبوا فيه إلى وزير الداخلية أنّه يتحدّى الدستور، ويبيع فكرة «سورية الكبرى». كما جاء في أحد المنشورات أن شرط النظام الجمهوري، إنما يعدّ رفضاً رسمياً لتوحيد «سورية الكبرى»، وإقراراً صريحاً كشف النقاب عن السياسة الانفصالية التي ظلّت الفئة الحاكمة تتبعها، طوال خمسة عشر عاماً[٨٩].

لم تتورّع الحكومة الأردنية عن إعلانها تأييد تلك الجماعات، والوقوف

---

(٨٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية، محفظة ١٢٤٤، ملف ٣٧/ ٣١/ ٥ ج ٢، المفوضية المصرية ببيروت، بيان صادر عن الهيئة المركزية للحزب العربي بدمشق مرفق مع التقرير الرقم (٢٠) من الوزير المفوض لوكيل الخارجية، ٤/ ٣/ ١٩٤٥.

(٨٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية، البيان الرقم ٢، الصادر عن جماعة الأحرار، ٢٧/ ٢/ ١٩٤٥.

(٨٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية، المفوضية المصرية بدمشق من القائم بالأعمال بالنيابة لوكيل الخارجية، ١٧/ ٣/ ١٩٤٥.

وراءها، واتضح ذلك من خطاب رئيس وزراء شرق الأردن، في العاشر من آذار/مارس ١٩٤٥، الذي أبدى فيه سروره لازدياد عدد الذين يعملون لتحقيق «سورية الكبرى»، وأكد أن نظام الحكم في «سورية الكبرى» سيكون حقاً من حقوق الشعب، يختار ما يريد[٩٠]. هذا، على الرغم من استمرار معارضة كافة قطاعات الشعب السوري للمشروع، والأحزاب السورية، وخاصة الحزب الشيوعي السوري ـ اللبناني الذي عارض مشروع «سورية الكبرى»، وأدانه بلهجة حادّة للغاية[٩١].

يتضح مما سبق أن ثمة بعض المؤيّدين لفكرة «سورية الكبرى» التي يرأسها الأمير عبد الله، وليس «سورية الكبرى» التي يحكمها رجال الحكم في سورية. والدليل على ذلك أن كلّ هذه المنشورات تغاضت عن شكل الحكم كأساس لعملية الوحدة. وبصرف النظر عن كون هؤلاء مدفوعين من الأمير عبد الله، فإن ذلك يعني أن هناك بعض السوريين الذين فضّلوا الخلاص من الاستعمار الفرنسي بأي ثمن، حتّى لو كان الوقوع تحت نفوذ بريطانيا التي تسيطر على شرق الأردن. ويمكن إرجاع ذلك إلى فقدان «الكتلة الوطنية» تجانسها، في صراعها ضدّ الفرنسيين[٩٢].

لقد جاء خطاب القوتلي بنتيجة عكسية، وعمل دعاية أكبر لمشروع «سورية الكبرى»، لأن تلك الجماعات أصبحت تدعو إلى المشروع علناً، بعد أن كانت الدعوة إليه سراً[٩٣].

حاول وزير الخارجية السورية، جميل مردم، أن يوقف هذه الحرب الكلامية التي عملت علي توتير الأوضاع بين الأردن وسورية في وقت لا يحتمل الخلاف، أثناء وضع ميثاق جامعة الدول العربية. فالتقى مردم بقنصل الأردن في سورية، عبد المنعم الرفاعي، وأبلغه أنه اتفق مع سمير الرفاعي، رئيس الحكومة الأردنية، في القاهرة، على عدم القيام بأي عمل يسبّب خلافات، وأنه فوجئ لدى عودته إلى دمشق بالحملة التي تتولاها جماعة الأمير عبد الله في دمشق ضدّ الرئيس القوتلي لمصلحة «سورية الكبرى». وقد لاحظ مردم في لقائه بالرفاعي أنّه لم يكن

(٩٠) المصدر نفسه.

(٩١) F. O. 371/45562/7505, E2336/8/89 (26 March 1945).

(٩٢) لورنس، **اللعبة الكبرى: الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**، ص ٣٥.

(٩٣) الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني**، ص ٣٨٣.

غريباً عن هذه الحملة، كما أجاب الرفاعي مردم بأن هذه الحرب الكلامية كانت نتيجة خطاب الرئيس، واشتراطه النظام الجمهوري، ممّا يعتبر هجوماً مباشراً على الهاشميين[(٩٤)].

لم يقتصر تأييد «سورية الكبرى»، والتخلّي عن النظام الجمهوري، على هذه الجماعات، وهذه المنشورات، ولكن كان هناك أيضاً بعض نواب البرلمان الذين أعلنوا عدم تمسّكهم بالنظام الجمهوري، ردّاً على ما طلبه القوتلي، كشرط لتحقيق الوحدة السورية. فقد تحدّث حلمي الأتاسي، نائب حمص، في جلسة مجلس النواب السوري، في الثامن والعشرين من آذار/مارس ١٩٤٥، قائلاً إنّه يجب ألا يبلغ التمسك بالنظام الجمهوري حدّاً يقف في وجه توحيد البلاد، ويقوم حائلاً ضدّ ضمّ شملها ضمن حدودها الطبيعية[(٩٥)]. وفي الجلسة نفسها، تحدّث النائب أكرم الحوراني، مؤيداً وحدة «سورية الكبرى»، ومؤكّداً عدم اعتبارها مشروعاً من المشاريع، ولكنها وحدة قرّرتها الطبيعة، ووحّدها القدر[(٩٦)]. ومن الجدير بالذكر أن أكرم الحوراني لم يكن من مؤيدي الأمير عبد الله، ولكنه كان من مؤيدي وحدة «سورية الكبرى» الطبيعية، فقد كان، حينها، عضواً في «الحزب السوري القومي»، داعية «الهلال الخصيب».

في نطاق الدعاية المؤيدة للمشروع من جانب السوريين، كردّ فعل لخطاب القوتلي، قدم حسن الحكيم، رئيس الوزراء السوري السابق، الذي يعدّ في مقدمة الساسة السوريين الذين سعوا إلى وحدة «سورية الكبرى» ـ على الطريقة الهاشمية ـ كتاباً إلى رئيس الوزراء السوري، تضمّن الحقائق التاريخية لوحدة سورية الجغرافية والعرقية، والأدلة على إجماع السوريين على هذه الوحدة منذ عام ١٩١٩، وحتّى ذلك الوقت. كما فنّد أهم النقاط التي ارتكزت عليها المعارضة للمشروع، وخاصة ما جاء في خطاب القوتلي، وهي الخطر الصهيوني، وشكل الحكم؛ فأكد أن شكل الحكم أمر ثانوي، واختياره هو حقّ للشعب، كما أعاد التذكير بأن سورية المجزَّأة هي التي لا تقدر على دفع الخطر الصهيوني[(٩٧)].

---

(٩٤) مردم، **أوراق جميل مردم بك: (استقلال سورية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥)**، ص ٣٧٩ ـ ٣٨٠.

(٩٥) الحوراني، المصدر نفسه، ص ٣٨٣.

(٩٦) المصدر نفسه.

(٩٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية: أرشيف الدول (سورية) محفظة ٢٣، ملف ٢٢٨/ ٧/ ١ ج ٢، المفوضية المصرية بدمشق، الكتاب الذي قدمه حسن الحكيم إلى رئيس مجلس الوزراء السوري في ٢٥/ ٣/ ١٩٤٥.

أدى ذلك الموقف المؤيد لـ «سورية الكبرى» داخل «سورية الصغرى» إلى أن توضح الحكومة السورية أن شكل الحكم ليس هو العائق الأساسي في تكوين وحدة «سورية الكبرى» التي ينادي بها الأمير عبد الله، وذلك لكي تخفّف من حدة المعارضة من السوريين، سواء كانوا من مؤيدي الأمير عبد الله أو من مؤيدي وحدة «سورية الكبرى» الطبيعية. وقد اتضح ذلك في خطاب استقالة رئيس الوزراء السوري، في جلسة مجلس النواب، حيث تحدّث عن «سورية الكبرى»، قبل الحرب الأولى، وعن ثورة الشريف حسين (عام ١٩١٦)، مؤكّداً أن المشكلة لم تكن شكل الحكم في الوحدة العربية، لأن هذه الأقاليم العربية المتعددة لم تكن قد ظهرت إلى الوجود، أساساً. كما تحدّث رئيس الوزراء المستقيل عن إمكانية تحقيق وحدة «سورية الكبرى» في الوقت الحالي، موضحاً بأن شكل الحكم حدّده الدستور السوري، وتبديل هذا الشكل لا يكون إلا بتعديل الدستور[٩٨].

يتضح من هذا الخطاب أن ثمة تراجعاً من جانب الحكومة عن اشتراط النظام الجمهوري لسورية الكبرى، بالصورة التي وردت في خطاب القوتلي. وسرعان ما ساير القوتلي حكومته في ما ذهبت إليه، حيث صرح في حديث له مع قنصل شرق الأردن في سورية بأنه لا يهمه أن تكون «سورية الكبرى» جمهورية أو ملكية، وإنما الأمر الذي جاهد ويجاهد من أجله هو تكوين دولة كبرى، تشمل العرب جميعهم. وأضاف أن ما أعلنه في خطابه من اشتراط أن يكون النظام جمهورياً في «سورية الكبرى»، أراد به أن يدخل الطمأنينة إلى قلوب الموارنة اللبنانيين الذين يخشون قيام مملكة إسلامية هاشمية في جوارهم[٩٩].

لقد قصد القوتلي، هنا، تهدئة الأمور بين الأردن وسورية، التي توترت بسبب خطابه الأخير، وأيضاً لكي لا يتخذ المعارضون له داخل سورية اشتراطه لنظام الحكم ذريعة ضده، ويتهمونه بأنه لا يعمل لوحدة «سورية الكبرى»، الأمر الذي أكده استمرار القوتلي في مهاجمة الأمير عبد الله بتقطّع مستمر.

لم تقتصر الدعاية للمشروع، في تلك الفترة، على نشاط بعض السوريين، بل إن الأمير عبد الله كان يتحرك في جهات أخرى أيضاً. فأثناء هذه الخلافات

---

(٩٨) **ألف باء** (دمشق)، ٥/ ٤/ ١٩٤٥، ص ١.

(٩٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤، ملف ٣٧/ ٣١/ ٥ ج ٢، المفوضية المصرية بدمشق من القائم بالأعمال بالنيابة لوكيل الخارجية، ١٥/ ٤/ ١٩٤٥.

داخل سورية بسبب المشروع، سعى الأمير إلى استمالة وزير العراق المفوض في سورية، للعمل لصالح مشروع «سورية الكبرى»، وليتعاون معه في الدسّ ضدّ الحكومة السورية. وقد طلب الأمير ذلك من ابن أخيه، الأمير عبد الإله، الوصي على عرش العراق، وألحّ في طلبه، ممّا جعل الوزير العراقي يطلب من حكومته أن تعفيه من منصبه، لأنه يرفض، بشكل قاطع، التعاون مع الأمير عبد الله(١٠٠).

كما أرسل الأمير عبد الله ابنه، الأمير طلال، ولي عهد الإمارة، إلى دمشق في الثاني عشر من نيسان/ أبريل ١٩٤٥، لكي يستطلع الرأي العام في ما يتعلق بالمشروع، ويتعرّف على مدى قابلية الشعب السوري لتنصيب الأمير عبد الله على عرش سورية. وفي حديث للأمير طلال، وهو في سورية، جاء أن أغلبية الأهالي في كلّ أجزاء «سورية الكبرى» يفضلون النظام الملكي، على عكس ما يرى رجال الحكم في سورية. لكن استقبال السوريين للأمير طلال، بالفتور الشديد، وعدم الاهتمام، أكد عدم جدوى الدعاية الأردنية للأمير عبد الله داخل سورية(١٠١).

عندما وقعت الأزمة الفرنسية ـ السورية، حاول الأمير عبد الله أن يُفهم السوريين بأنه يدافع عن استقلالهم، كما أنّه مهتم بشؤونهم، وذلك ليكسب تعاطفهم معه. فأذاعت الحكومة الأردنية بياناً إلى الشعب الأردني، دعته إلى الإضراب احتجاجاً على موقف فرنسا في سورية ولبنان «القطرين المتمّمين» لسورية الكبرى(١٠٢). كما أنَّ الحكومة الأردنية طالبت بريطانيا بالتدخل لوقف أعمال فرنسا العسكرية في سورية، وكانت تلك الحكومة تأمل أن يسمح لها بالتدخل أو المشاركة، مستهدفة بذلك تحسين الصورة الأردنية لدى الرأي العام السوري(١٠٣).

---

(١٠٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٤٩٧، ملف ٣٧/ ٥٠/ ٤٣، المفوضية المصرية ببيروت من الوزير المفوض لوكيل الخارجية، ٨/ ٣/ ١٩٤٥.

(١٠١) وثائق وزارة الخارجية المصرية، محفظة ١٢٤٤، ملف ٣٧/ ٣١/ ٥ ج ٢، المفوضية المصرية بدمشق من القائم بالأعمال بالنيابة لوكيل الخارجية، ١٥/ ٤/ ١٩٤٥.

(١٠٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية، المفوضية المصرية بالقدس من القائم بالأعمال بالنيابة لوكيل الخارجية، ٢٢/ ٥/ ١٩٤٥.

(١٠٣) عبد المجيد الشناق، **التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٧٦** (عمّان: منشورات لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٦)، ص ١٠٩.

ولعل أهم ما قام به الأمير عبد الله في هذا العام للحصول على تأييد الشعب السوري، هو نشر مذكّراته التي حرص فيها على دعوة السوريين إلى وحدة «سورية الكبرى»، أولاً، قبل السعي إلى الاستقلال، لأن التجزئة هي التي أوصلت سورية إلى هذه الحالة، ولأنه لا حياة لسورية وهي مجزّأة(١٠٤).

لكن نشر هذه المذكّرات جاء في غير صالح المشروع، لأن ما ذكره الأمير فيها عن السعوديين جعل العربية السعودية أكثر تشدّداً في موقفها من المشروع، وعملت على محاربته، بشتى الطرق والوسائل، في المراحل التالية، فكان ممّا قاله الأمير عن آل سعود: «. . . إن البلاد المقدسة يحكمها، اليوم، بيت نشأ على السلب والنهب، والغزوات، والغارات، وسفك الدماء»(١٠٥).

ونتيجة للجدل داخل سورية في الفترة السابقة على شكل الحكم، وكثرة الحديث عنه، واتخاذ القوتلي وأنصاره من المعارضين للمشروع، شكل الحكم سبباً قوياً لرفض المشروع، فإن الأمير عبد الله أعلن في عدد من الأحاديث، أن شكل الحكم مسألة ثانوية، ومن حقّ الشعب السوري اختيار ما يريد، وأن مسألة شكل الحكم، أكان ملكياً أم جمهورياً، لا تهمه على الإطلاق(١٠٦).

سادساً: مشروع «سورية الكبرى» في مباحثات اللجنة الفرعية السياسية لوضع ميثاق جامعة الدول العربية وعند إقرار الميثاق

لم يعرض مشروع «سورية الكبرى» في مباحثات اللجنة الفرعية السياسية، بشكل مباشر، كما حدث في المراحل السابقة من المباحثات، لكن آراء وتحفظات الوفود العربية، أثناء انعقاد جلسات هذه اللجنة، والمتعلّقة ببنود «الميثاق»، كان لها علاقة بالمشروع، بشكل غير مباشر. وعندما بدأت اللجنة أعمالها، في الرابع عشر من شباط/فبراير ١٩٤٥، كان الأساس الذي ارتكزت عليه هو «بروتوكول الإسكندرية»، ومشروعين قدمهما نوري السعيد، ووزير خارجية لبنان آنذاك، هنري فرعون، إلى اللجنة، بالإضافة إلى كتاب قدمه الوفد السعودي، تضمّن المبادئ الأساسية التي ترى الحكومة السعودية وجوب مراعاتها، أثناء عمل

(١٠٤) عبد الله بن الحسين، **مذكراتي**، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧.

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ١٦٨.

(١٠٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤، ملف ٣٧/ ٣١/ ٥، القنصلية المصرية بالقدس من القنصل العام بالنيابة لوكيل الخارجية، ٢٦/ ٥/ ١٩٤٥.

اللجنة. واتضح من هذه المبادئ مدى حرص العربية السعودية على إحباط مشروع «سورية الكبرى»، فنصّ المبدأ الثاني على أنّه: «لِكُلّ دولة عربية أن تعقد، مباشرة، اتفاقيات لسلامتها مع أية دولة عربية أخرى من غير أن تكون ضارّة بإحدى الدول العربية، بما يضمن حسن الجوار، والتعاون الداخلي»(١٠٧). وجاء هذا المبدأ تعبيراً عن رفض الحاكم السعودي توقيع أية اتفاقيات بين الأردن والعراق، أو الأردن وسورية، ممّا يسهِّل تحقيق «سورية الكبرى».

كما نصّ المبدأ الخامس من المبادئ السعودية على: «اجتناباً للمشاكل بين الدول العربية، يجب أن يكون مفهوماً من البداية، أن نظام سورية ولبنان كجمهوريتين سيستمر، وأن استقلالهما التام متفق عليه»(١٠٨). وكان هذا المبدأ للتأكيد أن السعودية لن تسمح بأي مساس لاستقلال سورية ولبنان، وتغيير نظام الحكم فيهما، موجّهة ذلك إلى الأمير عبد الله.

وعند مناقشة اللجنة مسألة تدخّل مجلس جامعة الدول العربية في مسألة حسم الخلاف بين الدول الأعضاء في الجامعة، كانت الاتجاهات السياسية لِكُلّ دولة هي المؤثر الأوّل في موقفها من هذه المسألة. فاتفقت مصر والسعودية وسورية، على مبدأ التحكيم الجبري، وذلك للتمكّن من مواجهة أية خطوة هاشمية للاستيلاء على سورية، وتوسيع ملك الهاشميين. وفي المقابل، عارض العراق وشرق الأردن أن تكون سلطة المجلس ملزمة لِكُلّ الدول، لأن ذلك سيعوق تنفيذ مشروع «سورية الكبرى». وقد تبنّى هذا الاتجاه هنري فرعون معارضةً منه لأهداف الهاشميين، ومن منطلق تشبث لبنان بالاستقلال والسيادة، خوفاً من أن يؤدي التحكيم الجبري إلى فرض الدخول في وحدة «سورية الكبرى» على لبنان(١٠٩).

وحسماً للخلاف بين هذين الاتجاهين تمّ التوصل، في النهاية، إلى أن تكون صيغة المادة الحادية عشرة، كالآتي: «لا يجوز الالتجاء إلى القوة، لفضّ المنازعات بين دولتين من دول الجامعة. فإذا نشب بينهما خلاف، اختص مجلس الجامعة بالنظر فيه، والعمل على تسويته بالوساطة الودّية، وإذا لم يحلّ النزاع على هذا

(١٠٧) جامعة الدول العربية، **محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية لوضع ميثاق الجامعة العربية** (القاهرة: مطبعة فتحي سكر، ١٩٤٩)، الجلسة الأولى، مرفق ٦، ص ١٧.

(١٠٨) المصدر نفسه، ص ١٧.

(١٠٩) المصدر نفسه، الجلسة السادسة، ص ٥٤.

الوجه، ولجأ المتنازعون إلى المجلس، لفضّ هذا الخلاف، كان قرار المجلس، عندئذ، نافذاً وملزماً. ولا تخضع للتحكيم الخلافات المتعلّقة باستقلال الدول وسيادتها، وسلامة أراضيها»(١١٠).

لم يقتنع نوري السعيد بهذه المادة، فقدم مذكّرتين، في الجلسة العاشرة، تحفَّظ فيهما على سلطة المجلس، وتدخله في الخلافات العربية ـ العربية، كما نصّت عليه المادة. وقد جاء في مذكّرة السعيد الأولى أنه ليس في إمكان الحكومة العراقية قبول نصّ من شأنه أن يجعل تدخل مجلس جامعة الدول العربية فضولياً، في أمر حلّ الخلاف بين طرفين، ولا سيّما الناشئ من عهود واتفاقيات سابقة ما لم يقبلا به. وفي مذكّرته الثانية، رأى السعيد بأن منح المجلس حقّ التدخل في حلّ الخلاف الذي قد ينشأ بين دول جامعة الدول العربية، دون موافقة الطرفين المختلفين، يؤدي إلى قيام حالة خطيرة، تهدّد كيان الجامعة(١١١).

في إطار تنسيق الجهود بين الجانبين، الأردني والعراقي، قام سمير الرفاعي، رئيس وزراء الأردن، بزيادة وجهة نظر السعيد وضوحاً. فأبدى الرفاعي تأييده للسعيد بضرورة حذف بعض الكلمات من المادة الحادية عشرة، المتعلّقة بوساطة المجلس في الخلافات، والأخذ بنصّ البروتوكول الذي يوجب الوساطة، إذا أدى الخلاف إلى وقوع حرب، ونجح الأردن والعراق، في ما سعيا إليه. وقد أصبح نصّ المادة الحادية عشرة هو: «لا يجوز الالتجاء إلى القوة، لفضّ المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشب بينهما خلاف، ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفضّ هذا الخلاف، كان قرار المجلس، عندئذ، نافذاً وملزماً. ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة، وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة، أو غيرها، للتوفيق بينهما»(١١٢).

ظهر خلاف آخر بين الوفدين العراقي والسعودي، كان سببه المباشر سعي العراق إلى الحصول على مادة، تكون بمثابة تصريح لإنشاء وحدة بينه وبين شرق الأردن، ربما تكون مقدمة لوحدة أكبر. وفي المقابل، سعى السعوديون

(١١٠) المصدر نفسه، الجلسة السابعة، ص ٥٥.
(١١١) المصدر نفسه، الجلسة العاشرة، ص ٦٣ ـ ٦٤.
(١١٢) المصدر نفسه، الجلسة العاشرة، ص ٦٧.

إلى الحيلولة دون ذلك، وكانت هذه المادة ـ كما اقترحها السعيد ـ تنصّ على السماح لدول الجامعة، الراغبة في ما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى ممّا نصّ عليه في هذا «الميثاق»، أن تعقد الاتفاقيات التي تريدها لتحقيق هذا التعاون[١١٣].

اعترض الوفد السعودي، وطلب إضافة عبارة إلى هذه المادة، تؤكد أن ذلك لا يتعارض مع نصوص الميثاق وروحه، ولا يضرّ بمصلحة دولة أخرى من دول الجامعة. كما اقترح مندوب السعودية أن تلتزم كلّ دولة من دول الجامعة بألا تقوم بأي عمل يمسّ الأوضاع القائمة في إحدى الدول الموقّعة على الميثاق[١١٤].

وبعد أن حاول الأمين العام لجامعة الدول العربية، عبد الرحمن عزام باشا، التوفيق بين الجانبين، وضعت مواد الميثاق، وكانت المادة الثامنة هي نتيجة ما سعى إليه الوفد السعودي، لإعاقة مشروعات الوحدة الهاشمية، وخاصة «سورية الكبرى». ونصّت هذه المادة على أن تحترم كلّ دولة من الدول المشتركة في جامعة الدول العربية نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول، وتتعهد بألا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها[١١٥].

مثّلت المادة التاسعة النجاح الحقيقي الذي أحرزه الوفدان العراقي والأردني، لصالح مشروع «سورية الكبرى»، إذ كانت بمثابة حجة جديدة تمسّك بها الأمير عبد الله، في المراحل التالية من دعوته، وذلك عند اتهام المشروع بأنه مخالف لميثاق جامعة الدول العربية. وقد أعطى نصّ هذه المادة الفرصة لدول الجامعة لكي تعقد بينها ما تشاء من الاتفاقيات التي تدعم التعاون والروابط بين الدول، بشكل أقوى ممّا نصّ عليه الميثاق، على ألا تلزم هذه الاتفاقيات أو تقيّد الأعضاء الآخرين[١١٦].

أدى وجود هذه المواد في ميثاق جامعة الدول العربية إلى إضعاف الميثاق،

(١١٣) المصدر نفسه، الجلسة الثانية عشر، ص ٧٦.

(١١٤) المصدر نفسه، ص ٧٧ ـ ٧٨.

(١١٥) جامعة الدول العربية، **مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية ومع بعض الهيئات الدولية**، ص ٢٤.

(١١٦) المصدر نفسه.

وخروج جامعة الدول العربية بشكل بعيد عن الوحدة، فكانت جامعة للوحدات والكيانات السياسية، لا وحدة وكياناً سياسياً في حدّ ذاتها[١١٧]. وكان مشروع «سورية الكبرى» من أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك، إذ أدت رغبة شرق الأردن في تنفيذ المشروع، ومساعدة العراق له، مع محاولة الأطراف العربية الأخرى الوصول بالميثاق إلى مستوى العائق أمام هذا المشروع، إلى سيطرة الأطماع الشخصية، والنزعة الإقليمية، والخلافات الأسرية بين الحكام العرب، على سير المباحثات التي أخرجت جامعة الدول العربية على تلك الصورة.

على الرغم من ذلك، فإن قيام جامعة الدول العربية، في حدّ ذاته، اعتبر ضربة موجّهة إلى كلّ مشاريع الوحدة الإقليمية، خاصة مشروع «سورية الكبرى». فقد تأكدت الزعامة المصرية التي اختارتها سورية لتكون عضواً في جامعة تضم الدول العربية كافة، وعلى رأسها مصر، بدلاً من وقوعها فريسة للهاشميين وأطماعهم[١١٨]. وأيدتها السعودية، استمراراً في دعم المحور المصري ـ السعودي. كما رأى لبنان في هذه الجامعة ـ حتّى لو تزعّمتها مصر ـ إحدى دعائم كيان لبنان السياسي، لأنها ضمنت للبنان تعاوناً عربياً دولياً، ضمن حدود السيادة والاستقلال[١١٩].

لقد أرسل اللورد كيلرن (Killearn)، السفير البريطاني في القاهرة، برقية إلى إيدن وزير الخارجية البريطاني، علّق فيها على تأثير النفوذ المصري في مباحثات جامعة الدول العربية، فأوضح كيف أن مصر شكّلت عائقاً كبيراً أمام مشروع «سورية الكبرى»، أثناء هذه المباحثات. فقد اعتمد على مصر كلّ من ابن سعود، ولبنان، وسورية، للحصول على تأييدها ضدّ المشروع والهاشميين عموماً، كما أنَّ تأييد سورية لاستقلال لبنان، على الرغم من المطالبة السورية بتوحيد «سورية الكبرى» تحت حكم دمشق، عاد إلى نفوذ مصر أيضاً. وفي نهاية البرقية، أكد

(١١٧) أحمد طربين، «المشاريع الوحدوية في النظام العربي المعاصر،» ورقة قدّمت إلى: **الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٩)، ص ٤١١.

(١١٨) أحمد طربين، **الوحدة العربية بين (١٩١٦ ـ ١٩٤٥): بحث في تاريخ العرب الحديث منذ قيام الثورة العربية حتى نشوء جامعة الدول العربية** (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٧)، ص ٣٩١.

(١١٩) الطاهري، **سياسة الحكم في لبنان**، ص ٤٨٨.

كيلرن أن ازدياد قوة مصر ونفوذها، وسيطرتها على سورية والسعودية ولبنان، أدى إلى عزل الهاشميين(١٢٠).

ويتبيّن من برقية كيلرن أن بريطانيا لم تتوقع ـ وهي تدعو إلى إنشاء جامعة الدول العربية وتولي مصر هذه المهمة ـ أن تصبح هذه الجامعة قلعة للنفوذ المصري، وتضفي على مصر هذا الحجم من الزعامة(١٢١) التي تجعلها مزاحمة للقوة البريطانية في المنطقة، كما تجعلها عائقاً أمام الهاشميين، ومشروعاتهم(١٢٢)، وخاصة أن مصر تتبعها كلّ الدول العربية المعارضة لهذه المشروعات.

بعد توقيع حكومات البلدان العربية على «ميثاق الجامعة»، في الثاني والعشرين من آذار/مارس ١٩٤٥، عقد مجلس النواب السوري جلسة لبحث الميثاق وإقراره. وقد ظهر في هذه الجلسة بعض السوريين الذين اعترضوا على الميثاق بشكله الذي تمّ التوصل إليه في القاهرة، وكانت لأولئك المعترضين تحفظات عليه، ومنهم أكرم الحوراني، ورئيف الملقي من نواب حماة. وقد عارض هؤلاء ما أسموه نقائض الميثاق، المتمثلة في نصّ المادة الثانية منه، على أن الغرض من الجامعة هو توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وصيانة استقلالها وسيادتها، فرأوا أن أغراض جامعة الدول العربية ـ كما هي مرسومة في هذه المادة ـ تتعارض مع أماني السوريين، في إعادة تشييد «سورية الكبرى»، في دولة واحدة مستقلة. لكن رئيس الحكومة السورية ألقى بياناً، ردّ فيه على هذه الملاحظات، موضحاً بأن المادة التاسعة من الميثاق تسمح بعقد البلدان العربية أية اتفاقيات، لتحقيق روابط أقوى ممّا نصّ عليه الميثاق، وعلى ذلك فليس ثمة تعارض بين الميثاق وأماني السوريين، في إعادة إنشاء وتوحيد «سورية الكبرى»(١٢٣).

---

(١٢٠) F. O. 371/45237: Lord Killearn to Mr. Eden (23 March 1945).

(١٢١) فسّر البعض موقف مصر حيال مشروع «سورية الكبرى»، بعد إنشاء جامعة الدول العربية، على أنّه نابع من رغبة الحكومة المصرية في المحافظة على مركز الزعامة الذي تتبوأه مصر بالنسبة إلى جامعة الدول العربية، ومن حرصها على ألا يناوئها في هذه الزعامة دولة كبرى أخرى، كالتي يمكن أن تقوم إذا تمّ تنفيذ المشروع. انظر: أحمد عبد القادر الجمال، **من مشكلات الشرق الأوسط** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٥)، ص ٣٨٤.

(١٢٢) باتريك سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (بيروت: دار نوار، ١٩٦٨)، ص ٤٢.

(١٢٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية: أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٣، ملف ٢٢٨/ ٧/ ١ ج ١، المفوضية المصرية بدمشق من القائم بالأعمال بالنيابة لوكيل الخارجية، ١/ ٤/ ١٩٤٥.

لقد اقترح أكرم الحوراني، وقاسم الهنيدي، في تلك الجلسة، على المجلس النيابي أن يوافق على «ميثاق الجامعة العربية»، باعتباره خطوة أولى إلى الوحدة العربية الشاملة، على أن يحتفظ المجلس لنفسه بحق العمل لتحقيق وحدة الوطن السوري الكبير، ولا يعترف، في أي حال من الأحوال، بالانتداب المفروض على فلسطين، التي يعتبرها «سورية الجنوبية»، وذلك بناءً على المادة الأولى من الدستور السوري التي تنصّ على أن سورية دولة مستقلة ذات سيادة، ولا يجوز السماح بالتفريط بأي جزء من أراضيها، فضلاً على المادة الثانية التي تنصّ على أن سورية وحدة سياسية لا تتجزأ[١٢٤]. ويتضح من هذا موافقة الحوراني وزميليه، رئيف الملقي وقاسم الهنيدي على ميثاق جامعة الدول العربية، بتحفّظ، يضمن عدم مخالفة الميثاق لتحقيق وحدة «سورية الكبرى».

وفي جلسة مجلس النواب اللبناني المنعقدة في السابع من نيسان/ أبريل ١٩٤٥، لمناقشة الميثاق، تعرّض النواب لمشروع «سورية الكبرى»، فبدأت مناقشته، وتليت كلمة «حزب الشعب»، وكانت موّقعة من تسعة نواب[١٢٥]، وفيها استنكر الحزب تصريحات رجال الحكومة الأردنية عن مشروع «سورية الكبرى»، وأعلن أن لبنان الذي يرحّب بالتعاون مع الأقطار المجاورة، لا يرضى بصورة من الصور أن يزجّ باسمه في مثل تلك المشروعات[١٢٦].

تحدّث النائب رشيد بيضون عن التباين بين المنكمشين من الوحدة العربية، والمغالين فيها، وقال إن تنكّر المتخوّفين من فكرة الوحدة العربية زاد وتأكد، عندما أخذوا يسمعون، أثناء انعقاد مؤتمر الوحدة العربية، عن مشروع «سورية الكبرى»، وما ينطوي عليه من مساس باستقلال لبنان وسيادته[١٢٧].

أما النائب الماروني، جورج عقل، فإنه تحدّث معترضاً على ذكر مشروع «سورية الكبرى» من جانب سورية في مجلس النواب، كما اقترح أكرم

(١٢٤) الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني**، ج ١، ص ٣٨٦ ـ ٣٨٧.

(١٢٥) من النواب الموقعين على هذه الكلمة كمال جنبلاط وجورج عقل اللذان أصدرا بعد ذلك بياناً، بمناسبة ذكرى وعد بلفور، استنكرا فيه هذا الوعد، وكل مشروع يخدم الصهيونية على حساب الدول العربية، وفي طليعة هذه المشروعات مشروع «سورية الكبرى». انظر: حسن أمين البعيني، **دروز سورية ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٣** (بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ١٩٩٣)، ص ٣٦٤.

(١٢٦) «محضر الجلسة الثانية لمجلس النواب للبناني،» ٧/ ٤/ ١٩٤٥، ص ٢١٧.

(١٢٧) المصدر نفسه، ص ٢١٨.

الحوراني، وطلب من الحكومة توضيح موقف لبنان الرسمي، وردّه على تلك التصريحات الأردنية التي تتعرض لاستقلال لبنان[١٢٨]. ويوضح ذلك أن عقل رفض أية محاولة لتوحيد «سورية الكبرى»، سواء جاءت من الأردن أو من سورية، وذلك لأن بعض اللبنانيين كانوا على يقين بأن بعض الجهات في سورية كانت ما تزال تطالب بالأقضية الأربعة، على الرغم من اعتراف سورية باستقلال لبنان.

في نهاية الجلسة، تحدّث رئيس الوزراء، عبد الحميد كرامي، مؤكّداً أن كلّ ما يتعلق بمشروع «سورية الكبرى» تمّت مناقشته في مباحثات جامعة الدول العربية، وأثناء وضع الميثاق، ولا يجب الحديث عنه، بعد ذلك[١٢٩].

ويبدو أن لبنان أخذ شوطاً مع مشروع «سورية الكبرى» في جلسات جامعة الدول العربية، وفي مجلس النواب اللبناني، عقب توقيع الميثاق وإقراره. وبدأ لبنان يتمسك بجامعة الدول العربية وبميثاقها، في كلّ تصريحات رجاله المناوئة للتصريحات الأردنية، فقال رئيس الجمهورية اللبنانية، بشارة الخوري، إن فكرة «سورية الكبرى» مضادة لفكرة جامعة الدول العربية التي تضمّنت استقلال كلّ بلد عربي بحدوده الحالية، ولا بُدَّ من أن تطوى صفحة المشروع نهائياً[١٣٠].

وقد تحدّث وزير الخارجية اللبنانية آنذاك، حميد فرنجية، في مجلس جامعة الدول العربية، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥، مندّداً بالمشروع، ومعرباً عن دهشته لهذه النغمة التي تعود بين الحين والآخر، لأسباب لا تخفى على أحد. وقد أعلنت الحكومة اللبنانية أكثر من مرة، أنّها لا توافق على هذه الفكرة، لأنَّ جامعة الدول العربية قامت على أساس اعتراف كلّ دولة باستقلال الأخرى، ضمن حدودها الراهنة. ولذلك، فإن المطالبة بهذا المشروع تعتبر تعارضاً مع ما تمّ الاتفاق عليه في ميثاق الجامعة[١٣١].

ردّ الشريقي، وزير الخارجية الأردني، على فرنجية، مستهجناً استنكار

(١٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٥.

(١٢٩) المصدر نفسه، ص ٢٢٨.

(١٣٠) **النهار**، ٢٧/ ١٠/ ١٩٤٥.

(١٣١) عزة النص، **الوطن العربي: الاتجاه السياسي والملامح الاقتصادية**، دراسات عربية (دمشق: دار اليقظة للتأليف والنشر، ١٩٥٩)، ص ٢٥٤.

الحكومة اللبنانية فكرة الوحدة أو الاتحاد، فيما لم تسمح الحكومة نفسها للأردن بأن يستنكر فكرة التجزئة الإقليمية للوطن الواحد. وأردف الشريقي قائلاً: «كما للبنان كلّ الحق في أن يتمسّك بأمانيه القومية، وسياسته الخارجية، فإن شرق الأردن من حقّه أن يتمسك بميثاقه القومي»(١٣٢). وقد ادّعى وزير خارجية شرق الأردن، في أحد أحاديثه، أن ٥٠ بالمئة من التعداد السكاني للبنان يرحّب بالاندماج في «سورية الكبرى» التي تضمّ فلسطين وشرق الأردن، الأمر الذي أثار الاحتجاجات المعتادة في الأوساط المسيحية(١٣٣).

وفي تعقيب للأمير عبد الله على تصريحات وزير خارجيته، قال إن عرب لبنان غير مكرهين على قبول أي اتحاد لا يرونه ملائماً لهم، على أن هذا لا يتعارض مع كون سورية، بحدودها الطبيعية، وطناً واحداً. وأكد الأمير وجهة نظر وزير خارجيته قائلاً: «. . . إننا لم نقل نحن، ولم يقل وزير خارجيتنا، إننا قد عزمنا على إكراه لبنان على ما لا يريده»(١٣٤).

لقد أثار تصريح وزير الخارجية الأردني، في ردّه على فرنجية، الرأي العام اللبناني، وانتهز البعض من ذوي الميول الفرنسية هذه الفرصة لتعكير الجو والإيقاع بين لبنان وجامعة الدول العربية، وأثيرت المسألة في جلسة مجلس النواب اللبناني، المنعقدة في السادس والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٥، فطلب رياض الصلح إلى الشعب اللبناني ألا يلتفت إلى مثل هذه الأقوال، لأن الذين يثيرونها يعملون ضدّ لبنان. ثمّ أدلى بتصريح أكّد فيه أن لبنان انضم إلى جامعة الدول العربية على أساس الاستقلال، وأن حكومته أرسلت قنصل لبنان في عمّان لعرض الأمر على الأمير عبد الله، فصرّح للقنصل بأنه أرسل تعليماته إلى وزير خارجيته بوجوب الامتناع عن أي تصريح لا يوافق روح ونصوص ميثاق جامعة الدول العربية. وقد سأل، في هذه الجلسة، النائب جورج عقل، عن الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها، فردّ رياض الصلح قائلاً إن قضية لبنان حُلّت في لبنان، ولا يمكن لقوة من القوى

---

(١٣٢) **الوثائق الهاشمية: أوراق الملك عبد الله بن الحسين**، ج ٤، تصريح لوزير الخارجية الأردني في اجتماعات الجامعة العربية، ص ٦٧ ـ ٦٨.

(١٣٣) F. O. 371/45554/7587, E9925/5/89: Weekly Political Summary, no. 196, Syria and Lebanon (27 November 1945).

(١٣٤) **الوثائق الهاشمية: أوراق الملك عبد الله بن الحسين**، ج ٤، الوثيقة (٢٣ ب) رئاسة الديوان الهاشمي، تعقيب للأمير عبد الله بن الحسين، ص ٦٨.

أن ترغمه على تغيير موقفه، كما أنَّ جامعة الدول العربية اعترفت باستقلال لبنان في ملحق خاص[١٣٥].

يتضح مما سبق أن ميثاق جامعة الدول العربية كان السلاح الأمضى في يد دولة، مثل لبنان، في معارضتها لمشروع «سورية الكبرى». أما باقي الدول، فقد استخدمت وسائل كثيرة، تباينت حسب درجة خطورة المشروع على كلّ دولة، ومدى تأثيره في الرأي العام داخل هذه الدول. أما بالنسبة إلى الأمير عبد الله، فإن إنشاء جامعة الدول العربية كان نهاية لمرحلة تاريخية، وبداية لأخرى، في دعوته إلى المشروع. وقد اتسمت المرحلة الجديدة بالمحاربة في جبهتين: الجبهة **الأولى** داخل جامعة الدول العربية، لمواجهة التكتل الذي أصبح أكثر قوة وتماسكاً، والجبهة **الثانية** خارج نطاق جامعة الدول العربية، داخل البلدان الثلاثة التي دعا الأمير عبد الله إلى توحيدها.

---

(١٣٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤، ملف ٣٧/ ٣١/ ٥، المفوضية المصرية ببيروت من القائم بالأعمال بالنيابة لوكيل الخارجية، ٢٧/ ١١/ ١٩٤٥.

الفصل الرابع

مشروع «سورية الكبرى» من استقلال الأردن حتّى الإعلان الرسمي عن المشروع عام ١٩٤٦

شهد العام ١٩٤٦ العديد من التغيّرات السياسية، على الصعيدين الدولي والعربي، وأصبح شرق الأردن دولة مستقلة ذات سيادة، ممّا دفعه إلى انتهاج سياسة جديدة، في ما يتعلق بالدعوة إلى مشروع «سورية الكبرى»، حيث أخذت هذه الدعوة شكلاً أكثر فعالية، وتطورت على المستوى العملي، بشكل كبير، وأيضاً على مستوى البيانات والتصريحات، الأمر الذي زاد من حجم الجدل حول المشروع، بداية من هذا العام، يوماً بعد الآخر، إلى أن أصبح أكثر الموضوعات إثارة للخلافات بين البلدان العربية.

أولاً: تبدّلات السياسة الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وأثرها في مشروع «سورية الكبرى»

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، تغيّرت محدّدات مواقف بعض الدول الأجنبية من مشروع «سورية الكبرى»، كما تدخلت دول أخرى، بشكل مباشر، في الأوضاع السياسية القائمة في المشرق العربي. وكان لا بُدَّ من أن يكون للدول الحديثة العهد في المنطقة موقف، حيال الأحداث التي تؤثر في طبيعة العلاقات العربية ـ العربية، والعربية ـ الأجنبية، والتي كان أهمها، في أعقاب الحرب العالمية، مشروع «سورية الكبرى».

كانت بريطانيا من الدول الأجنبية التي تأثر موقفها حيال مشروع «سورية الكبرى»، بانتهاء الحرب العالمية، وتبدّل الظروف والأوضاع الدولية. فقد أخذت سياستها تجاه المنطقة العربية تعتمد على أسلوب جديد، يضمن لها الاحتفاظ بالنفوذ، خاصة في سورية ولبنان، والوصول إلى السيطرة الكاملة على هاتين الدولتين، تنفيذاً لسياستها الدفاعية في الشرق الأدنى[1].

---

(١) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (لبنان)، محفظة ٣٩، ملف ٢٢٧/ ٧/ ١، المفوضية المصرية بدمشق من الوزير المفوض لوزير الخارجية، ٢٦/ ٨/ ١٩٤٦.

لقد ساعد بريطانيا تراجعُ النفوذ الفرنسي، وزوال العقبة التي كانت تعترض طريقها دائماً عند التفكير في أمر سورية ولبنان، ممّا جعل البريطانيين يحاولون، بشتّى الطرق، القضاء على الوجود الفرنسي داخل سورية ولبنان، ومساعدة السوريين في حركاتهم الوطنية ضدّ فرنسا[٢]، فتتخلّص بريطانيا من الفرنسيين، وفي الوقت نفسه، تظهر أمام السوريين بمظهر المدافع عن استقلالهم، في محاولة منها لاحتوائهم بما يضمن لها أكبر قدر من النفوذ هناك[٣]. وبالتالي، بدأت بريطانيا العمل، بشكل أكثر حرية، لتنفيذ مشروع «سورية الكبرى» الذي يساعدها كثيراً على تحقيق ما تريد. ولكنها استمرت في توخّي الحذر، أثناء تحرّكاتها لتنفيذ هذا المشروع، نظراً إلى استمرار المعارضة للمشروع.

مع نهاية الحرب وشعور السوريين بأن تغيّر الظروف الدولية يسمح لهم بأن يطالبوا بالاستقلال الكامل، رفعت سورية ولبنان الأمر إلى مجلس الأمن، في شباط/فبراير ١٩٤٦، وطالبا بجلاء القوات الأجنبية عن أراضيهما. فأصدر المجلس قراراً بضرورة انسحاب القوات الأجنبية من الدولتين، في أقرب وقت، فيما أصرّ الاتحاد السوفياتي على أن يكون الانسحاب فوراً. لذا استخدم حقّ «الفيتو» لتعطيل القرار. وفي النهاية، عقد مؤتمر فرنسي ـ بريطاني، اتفقت فيه الدولتان على أن تجلو القوات البريطانية عن سورية ولبنان في شهر نيسان/ أبريل ١٩٤٦، وتجلو القوات الفرنسية عنهما في آخر العام. وقد تمّ تنفيذ هذا الاتفاق[٤].

نتيجة فقدان فرنسا لما حصلت عليه من نفوذ في سورية ولبنان منذ أن وقعا تحت سيطرتها عام ١٩٢٠، فإن موقفها تجاه مشروع «سورية الكبرى» تغيّر بعض الشيء. ففرنسا كانت، قبل ذلك، ضدّ المشروع لرغبتها في إحكام سيطرتها على

(٢) كانت فرنسا تطالب بعقد معاهدة مع سورية ولبنان، تحتفظ لها بالعديد من الامتيازات داخل الدولتين. وحاولت استخدام القوة لإجبار الوطنيين على تنفيذ ما تريد، ممّا أدى إلى وقوع صدام بين الطرفين، انتهى بقصف مدينة دمشق في ٢٩ أيار/مايو ١٩٤٥؛ فقامت بريطانيا بتوجيه إنذار إلى فرنسا بوقف إطلاق النار. انظر: صلاح العقاد، **المشرق العربي المعاصر** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٣)، ص ٥٩ ـ ٦٠.

(٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية، المصدر نفسه.

(٤) محمد حافظ غانم، **العلاقات الدولية العربية** (القاهرة: مكتبة نهضة مصر، ١٩٦٥)، ص ١٢٧ ـ ١٢٨، و George Mer'i Haddad, *Fifty Years of Modern Syria and Lebanon* (Beirut: Dar Al-Hayat, 1950), p. 101.

سورية ولبنان، ولمنع دخولهما في نطاق النفوذ البريطاني الذي يخضع له الأردن. لكن بعد انتهاء الانتداب الفرنسي في سورية ولبنان، تأرجح الموقف الفرنسي إزاء المشروع ما بين التأييد والمعارضة، وإن كانت المعارضة أقوى، حيثُ إنَّ فرنسا سعت إلى ترقّب الفرصة التي تعيدها إلى سورية ولبنان. ولذلك، فإنها رأت في المشروع عائقاً يقطع عليها الطريق، لأن مثل هذه الوحدة حصانة قوية ضدّ رجوع سورية ولبنان إلى النفوذ الفرنسي[٥].

من ناحية أخرى، حاولت فرنسا، أحياناً، أن تكسب الأمير عبد الله لصالحها، وتساعده على تنفيذ مشروعه، على أن يردّ لها جزءاً من نفوذها الضائع في سورية ولبنان إذا قامت «سورية الكبرى»، وهو ما سيتضح من تتبع تطور الدعوة إلى المشروع، في الفترة اللاحقة.

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فهي من الدول الكبرى التي دخلت ميدان التنافس على الشرق الأوسط، وخاصة على سورية ولبنان، بعد انتهاء الحرب العالمية. وكان لها مبرّراتها في زيادة اهتمامها بهذه المنطقة، حيثُ إنَّ الصراع على المشرق العربي كان أهم علامات السياسة الدولية من الحرب العالمية الثانية[٦]. فمن ناحية، زاحمت الولايات المتحدة كلاً من بريطانيا وفرنسا، وبذلت قصارى جهدها للحلول محلّهما في مستعمراتهما، ومناطق نفوذهما، خاصة بعد أن تقدّم موقع الولايات المتحدة داخل «المعسكر الرأسمالي» على حساب بريطانيا وفرنسا، كنتيجة من نتائج الحرب العالمية الثانية. ومن ناحية أخرى، حثّت الولايات المتحدة الخطى، لإحكام الطوق من حول الاتحاد السوفياتي، و«المعسكر الاشتراكي».

وقد قامت السياسة الأمريكية إزاء دول المشرق العربي، خلال فترة ما بين الحربين، على التسليم بالنفوذين البريطاني والفرنسي. وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة متردّدة في سياستها الخارجية، ولم يكن الأمريكيون مقتنعين بأن الشرق الأوسط حيوي بالنسبة إلى أمنهم القومي، خاصة مع استمرار أخذ الولايات المتحدة بمبدأ «العزلة». وفي خلال الحرب، لم يكن

---

(٥) محمد عزة دروزة، **الوحدة العربية: مباحث في معالم الوطن العربي الكبير ومقومات وحدته والعقبات التي تقف في طريقها ومعالجاتها والمراحل التي يجب أن يسار فيها إلى تحقيقها** (بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، ١٩٥٧)، ص ٣٢٦ ـ ٣٢٧.

(٦) عبد المنعم عمارة، **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية** (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ١٩٩٧)، ص ٢١١.

للولايات المتحدة سوى دور ثانوي في شؤون الشرق، وذلك باستثناء استثمار النفط في العربية السعودية[٧].

وطوال فترة الحرب، استطاعت الولايات المتحدة أن تقيم علاقات متعدّدة مع دول الشرق، إلا أنّها لم تفعل ما يعارض النفوذين الفرنسي والبريطاني في هذه المناطق، حتّى إنّها كانت تستشير بريطانيا في أمور تتعلق بعلاقتها مع العربية السعودية، ممّا يشير إلى وجود تناسق في سياستها في الشرق الأوسط، على الرغم من التنافس الاقتصادي بين بريطانيا والولايات المتحدة آنذاك[٨].

بدأ الموقف الأمريكي من مشروع «سورية الكبرى»، بعد تطور علاقة الولايات المتحدة بالعربية السعودية، وازدياد تدخل الأولى في أمور الشرق الأوسط، عقب انتهاء الحرب. وقد تأثر هذا الموقف، بشكل كبير، بعلاقتها مع السعودية، وموقف الأخيرة من ذلك المشروع.

وقد أدى تدخّل أمريكا في شؤون سورية ولبنان إلى تدخّل الاتحاد السوفياتي في مسألة استقلال هاتين الدولتين، بعد أن دخل كعنصر جديد في حركة الموازين السياسية والفكرية للحياة العربية، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث أثبت الاتحاد السوفياتي قوته في الشؤون الدولية، وكان متعاطفاً مع العرب، توّاقاً إلى أن يؤدي دور المساند في طرد الغرب من الشرق الأوسط. وقد ازداد اهتمام الدولة السوفياتية بالمنطقة، نتيجة قيام الحرب الباردة بين الديمقراطيات الغربية و«الكتلة الاشتراكية»، وشجّعها على ذلك وجود أقطار عديدة، كانت تسير في طريق الاستقلال والتحرر من كلّ أشكال التبعية، وتبحث عن حليف قوي، يساعدها على الإسراع في تطورها الاقتصادي والاجتماعي[٩].

كما اعترف الاتحاد السوفياتي باستقلال سورية ولبنان، وبدأ تدخّله في شؤونهما، خاصة بعد أن أبدت إنكلترا والولايات المتحدة عطفهما على سورية

---

(٧) أحمد عبد الرحيم مصطفى، **الولايات المتحدة والمشرق العربي**، عالم المعرفة؛ ٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨)، ص ٩١ و٩٣ ـ ٩٤.

(٨) صلاح العقاد، **العرب والحرب العالمية الثانية** (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٦)، ص ١٨٢.

(٩) محمد جعفر فاضل الحيالي، **العلاقات بين سوريا والعراق، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨: دراسة في العمل السياسي القومي المشترك**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦.

ولبنان، في نزاعهما مع فرنسا، وتزامن ذلك مع اضطراب العلاقات الدولية بين الاتحاد السوفياتي من جهة، وإنكلترا والولايات المتحدة من جهة أخرى، مما جعل الاتحاد السوفياتي يتعاطف أكثر مع سورية ولبنان(١٠).

وكان من الطبيعي أن يأخذ الاتحاد السوفياتي موقفاً مضاداً من مشروع «سورية الكبرى»، وذلك لارتباط هذا المشروع بإنكلترا، ولأهمية المنطقة التي يدعو المشروع إلى توحيدها بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي، الذي يعتبر نفسه «قوة شرق أوسطية»، لقربه من الشرق الأوسط والمنطقة العربية. فقيام أي تكتل عربي تحت رعاية بريطانيا، مثل مشروع «سورية الكبرى»، يعتبره الاتحاد السوفياتي موجّهاً ضدّ سياسته ونفوذه(١١).

قام الاتحاد السوفياتي باتّباع سياسة إيجابية تجاه دولتي المشرق أسهمت في قطع استمرار نفوذ بريطانيا وفرنسا فيهما، وقد بدأ ذلك عندما اعترض في مجلس الأمن ـ كما سبق ـ على تأجيل انسحاب القوات الفرنسية والبريطانية من سورية ولبنان. كما أنّ اهتمام «راديو موسكو»، والصحافة السوفياتية بمشروع «سورية الكبرى»، بدأ في عام ١٩٤٦، فنشرت مجلة **نيو تايمز** السوفياتية مقالاً، علّقت فيه على التغييرات التي أحدثتها الحرب العالمية الثانية، وظهور نشاط الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وأشارت إلى التوتر الناتج من زيادة النزاع بين الدول الكبرى على المنطقة العربية، بعد الحرب. وذكرت المجلة أن العرب وجدوا حلاً لقضاياهم في السعي إلى الاتحاد، ومن المشروعات التي وضعت لتحقيق هذا الاتحاد مشروع «سورية الكبرى»، ولكن اتجاه أصحاب هذا المشروع إلى بريطانيا، ودعوتهم إلى وضع جزء كبير من البلدان العربية تحت نفوذ بريطانيا، أديا إلى فشله(١٢).

استمرت المتابعة السوفياتية للمشروع، وتطور أحداثه بعد ذلك، وكان «راديو موسكو» يعلّق على معظم الأحداث المرتبطة بالمشروع، ويربط دائماً ما بين المشروع وبريطانيا، وبأنها هي التي ستقوم بتنفيذه، وهو ما أذاعه في نيسان/ أبريل ١٩٤٦،

---

(١٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤، ملف ٣٧/ ٣١/ ٥ ج ٢ من المفوضية المصرية بموسكو إلى وكيل الخارجية، ٢/ ٦/ ١٩٤٥.

(١١) عبد العظيم حسن مرسي عرفة، «العلاقات العربية السوفييتية: دراسة حالة عن السياسة السوفييتية تجاه العراق ١٩٥٨ ـ ١٩٦٨،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣)، ص ١٣.

(١٢) **المقطم**، ٨/ ٢/ ١٩٤٦، ص ١.

حيث أكد أن الحكومة البريطانية أعطت وعداً للأمير عبد الله بأن المشروع سيقترن بالتنفيذ، خلال عام ١٩٤٦، وسيكون تحقيقه مقدمة إلى تقسيم فلسطين[١٣].

ثانياً: استقلال شرق الأردن وأثره في مشروع «سورية الكبرى»

كانت أولى نتائج الحرب العالمية الثانية، في ما يختص بسياسة الحكومة البريطانية تجاه المنطقة العربية، هي إعادة التفكير في أمر استقلال شرق الأردن، الذي لطالما ألحّ الأمير عبد الله على الحصول عليه، أثناء الحرب، فرأت بريطانيا أن المبرّرات التي كانت تقدّمها إلى الأمير، بشأن تأجيل الاستقلال، قد انتهت بانتهاء الحرب، كما رجّحت أن حصول شرق الأردن على الاستقلال سيسهم في تغيير النظرة العربية إليه، وفي تقوية موقفه داخل جامعة الدول العربية، وبالتالي تسهيل المساعي الأردنية لتنفيذ «سورية الكبرى» بعيداً عن التدخل المباشر من جانب بريطانيا. فأعلن إرنست بيفن (Bevin)، وزير الخارجية البريطاني، في البيان الذي ألقاه في هيئة الأمم المتحدة، في السابع عشر من كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، أن الحكومة البريطانية ستقوم باتخاذ خطوات سريعة للاعتراف بشرق الأردن دولة مستقلة ذات سيادة[١٤].

كان الأمير عبد الله قد حاول أن يستخدم ظروف الحرب الباردة لصالح مشروع «سورية الكبرى»، خاصة في مذكّراته ورسائله إلى بريطانيا، وأخذ يلعب بورقة «التهديد الشيوعي»، في محاولة للحصول على موافقة بريطانيا على مشروعه، على أساس أن روسيا تتبع سياسة توسعية في إيران وكردستان، ولمواجهة ذلك لا بُدَّ من إقامة «سورية الكبرى»، ثمّ «الهلال الخصيب»، وتشكيل جبهة موحّدة مع كلّ من تركيا وإيران في مواجهة المدّ السوفياتي في هذه المنطقة[١٥].

وقد سافر الأمير عبد الله إلى لندن في العشرين من شباط/فبراير ١٩٤٦، وأجرى مع الحكومة البريطانية مفاوضات أسفرت عن توقيع معاهدة بين شرق الأردن وبريطانيا، في آذار/مارس ١٩٤٦. وقد اعترفت بريطانيا في المادة الأولى

(١٣) **النهار**، ٢٤/٤/١٩٤٦، ص ١.

(١٤) سيتون وليمز، **بريطانيا والدول العربية: عرض للعلاقات الإنجليزية العربية (١٩٢٠ ـ ١٩٤٨)**، ترجمة وتعليق أحمد عبد الرحيم مصطفى؛ مراجعة أحمد عزت (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٢)، ص ١٧٩.

(١٥) F. O. 371/52574: Note of Views Expressed to the Prime Minister by King Abdullah, by Kirkbride (13 March 1946).

من المعاهدة بشرق الأردن دولة مستقلة استقلالاً كاملاً، وبالأمير عبد الله سيداً عليها(١٦).

وفي الخامس والعشرين من أيار/مايو ١٩٤٦، أصدر المجلس التشريعي الأردني قراراً بإعلان استقلال شرق الأردن على أساس النظام الملكي، وتحوّل اسم إمارة شرق الأردن إلى «المملكة الأردنية الهاشمية»، وبويع الأمير عبد الله بن الحسين ملكاً دستورياً على رأس الدولة، وأصبح لقبه «حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية»(١٧).

يتضح من بنود المعاهدة أن بريطانيا لم تمنح شرق الأردن الاستقلال الكامل، واستمرت الهيمنة البريطانية على شؤون الأردن الخارجية، بل الداخلية، أيضاً، بالإضافة إلى الملحق العسكري في المعاهدة الذي نصّ على مرابطة بعض القوات البريطانية في البلاد، والتزام الأمير عبد الله بمنح هذه القوات كافة التسهيلات اللازمة لإقامتها، على أن تتحمّل الحكومة البريطانية كافة النفقات المالية لهذه التسهيلات(١٨).

وعلى عكس ما توقعت بريطانيا، واعتقد الأمير عبد الله، فإن المعاهدة كانت من أهم الأسس التي ارتكزت عليها المعارضة السورية واللبنانية لمشروع «سورية الكبرى»، حيث إنّها أكدت أن عبد الله سيظلّ تابعاً لبريطانيا، ومرتبطاً بها في كلّ ما ينتهج من سياسات، الأمر الذي أدى إلى زيادة تخوّف سورية ولبنان من مشروع «سورية الكبرى»، لأن تحقيقه سيفقدهما استقلالهما، فبدأت حملة هجومية على المعاهدة في سورية ولبنان، للتأكيد أن شرق الأردن لم يستقلّ، ولذلك فليس من حقّ الأمير عبد الله المطالبة بضمّ دولة مستقلة تحت حكمه(١٩).

قابل الرأي العام السوري «المعاهدة الأردنية ـ البريطانية» بوجوم، خاصة ملحقها المتضمّن للبنود المنظمة للاتفاق العسكري. وهاجمتها الصحف السورية،

---

(١٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥١٩، ملف ٣٨/ ٩/ ١٧، نصّ المعاهدة الأردنية ـ البريطانية مرسل من المفوضية المصرية في القدس لوكيل الخارجية، ١٠/ ٤/ ١٩٤٦.

(١٧) هاني خير، **الحياة النيابية في الأردن، ١٩٢٠ ـ ١٩٩٣** (عمّان: منشورات لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٣).

(١٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية، المصدر نفسه.

(١٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (لبنان)، محفظة ٣٩، ملف ٢٢٧/ ٧/ ١ ج ١، المفوضية المصرية ببيروت من ملحق المفوضية لوكيل الخارجية، ٣٠/ ٣/ ١٩٤٨، و F. O. 371/52426: Beirut to F. O. (5 April 1946).

هجوماً عنيفاً، فوصفتها صحيفة **بردى** الدمشقية، بأنها كارثة قومية، وقالت إن عبد الله اعتبر نفسه الملك الشرعي لشرق الأردن، واعتبرها من مزارعه الخاصة، ووقّع باسمها المعاهدة دون رأي أهل البلاد، ونسي أن شرق الأردن جزء لا يتجزأ من «سورية الكبرى». كما هاجمت صحيفة **الزمن** الدمشقية المعاهدة، باعتبارها تهديداً صريحاً لاستقلال العرب، ومخالفة ظاهرة لميثاق جامعة الدول العربية. وذكرت صحيفة **القبس** الدمشقية أن استقلال شرق الأردن، كما أقرّته المعاهدة، لم يغيّر شيئاً يذكر من حالة الأردن، وإذا جاز القول إن هذه المعاهدة قد أوجدت شيئاً من التغيير، فهو أن مسألة شرق الأردن باتت مسألة داخلية بالنسبة إلى بريطانيا[٢٠].

دأبت الصحف السورية على الإشارة إلى تلك المعاهدة، عندما تتعرّض لمشروع «سورية الكبرى» بالنقد، وتربط بين المعاهدة ورفض المشروع. فقد رأت بعض الصحف أن المسؤولين في عمّان نشطوا في تصريحاتهم، إثر التوقيع على المعاهدة، لذرّ الرماد في العيون، وصرف الناس عن انتقاد هذه المعاهدة. وسألت صحيفة **المنار** الدمشقية عن كيفية دخول سورية المستقلة ذات السيادة في نطاق اتحاد مقيّد، وهي التي رفضت الارتباط بأي قيد، واستقلت استقلالاً كاملاً[٢١].

وقد أرسل ميشيل عفلق، مؤسس حزب البعث، إلى أمين جامعة الدول العربية، والحكومات العربية، برقية احتجاج على المعاهدة، كان أهم ما جاء فيها أن هذه المعاهدة تعتبر تعدّياً صريحاً على حقّ الشعب العربي في الاستقلال والوحدة، وبإبقائها الاحتلال البريطاني في شرق الأردن تلغي استقلال هذا القطر من أساسه، وتهدّد استقلال الأقطار المجاورة له، وتعرقل سير هذه الأقطار نحو الوحدة[٢٢].

لم يقتصر الاعتراض على المعاهدة الأردنية ـ البريطانية على سورية ولبنان، بل إن المعاهدة هوجمت في العراق وشرق الأردن نفسه، فقامت مظاهرات

(٢٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٣، ملف ٢٢٨/ ٧/ ١ ج ٢، المفوضية المصرية بدمشق، تقرير صحفي من القائم بالأعمال بالنيابة لوكيل الخارجية، ١٠/ ٤/ ١٩٤٦.

(٢١) وثائق وزارة الخارجية المصرية، تقرير صحفي من القائم بالأعمال بالنيابة لوكيل الخارجية، ٢/ ١٢/ ١٩٤٦.

(٢٢) بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، سلسلة الدراسات؛ ٥٧ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١)، ص ٥٠٧.

للاحتجاج على استمرار ارتباط الأردن ببريطانيا من خلال نصوص المعاهدة. وقد أكد ذلك للبريطانيين خطأ اعتقادهم بأن البلاد التي تحكمها الأسرة الهاشمية يمكن إخضاع شعوبها للسياسة البريطانية، كما يخضع حكّام هذه البلاد[٢٣].

وقد تصوّر الملك عبد الله أن حصوله على الاستقلال أعطاه فرصة أكبر لمواصلة سعيه من أجل تنفيذ مشروع «سورية الكبرى»، لاعتقاده بأن الحكومة البريطانية كانت عائقاً أمام المشروع، وبأن الاستقلال أزال هذا العائق، حتّى لو كان ذلك مجرد استقلال ظاهري[٢٤]. ولم تكن هذه وجهة نظر الملك وحده، بل أيضاً من يخشون من مشروعاته التوسعية، وعلى رأسهم الملك السعودي الذي رأى في استقلال الأردن خطوة حقيقية في طريق تنفيذ المشروعات الهاشمية، خاصة «سورية الكبرى»[٢٥]. وعلى ذلك، فإن الملك عبد الله أخذ يدافع عن المعاهدة مع بريطانيا، عندما وجّهت إليها الانتقادات من البلدان العربية[٢٦].

بدأت مرحلة جديدة من مراحل الدعوة إلى مشروع «سورية الكبرى»، تغيّر فيها شكل الخطاب السياسي للملك عبد الله، بعد إعلان الاستقلال، وتحرّره النسبي من المحاسبة البريطانية، فأصبح أكثر جرأة في تصريحاته الداعية إلى المشروع، وبدأ هذه التصريحات في حديث له مع صحفي إنكليزي، فقال: «أنا لا أهاب أحداً، ووحدة (سورية الكبرى) هي عقيدتي وسياستي، وسوف أمضي في سبيلها، والتاريخ وحده هو خير الحاكمين»[٢٧].

وقد استمر الملك في الدعوة إلى المشروع، على الأسس السابقة نفسها، وهي قرارات المؤتمر السوري العام (عام ١٩٢٠)، واعتبار أن وحدة سورية هي الوحدة

---

(٢٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (لبنان)، محفظة ٣٩، ملف ٢٢٧/ ٧/ ١ ج ١، المفوضية المصرية ببيروت من ملحق المفوضية لوكيل الخارجية، ٣٠/ ٣/ ١٩٤٨.

(٢٤) استمر اعتماد عبد الله على بريطانيا في كافة الشؤون السياسية الخارجية والداخلية، وكانت علاقته بالسفير البريطاني كيركبرايد قوية جداً، ووصفها البعض بأنها من العلاقات التي توجه سير التاريخ، فكان الملك عبد الله يستشيره في كلّ صغيرة وكبيرة، ويطلعه على كافة المسائل الرسمية المتعلّقة بسياسة الأردن، وكان كيركبرايد يقوم بإبلاغ الخارجية البريطانية بكُلّ ما يعرفه من الملك، ثمّ يقوم بتوجيه الملك، طبقاً لما تمليه عليه أوامر تلك الوزارة. انظر: F. O. 371/68819: Kirkbride to F. O. (16 February 1948).

(٢٥) Josef Nevo and Ilan Pappe, *Jordan in the Middle East: The Making of Pivotal State, 1948-1988* (London: Frank Cass, 1994), p. 104.

(٢٦) **الهدف** (بيروت)، ٢٤/ ٤/ ١٩٤٦، ص ١.

(٢٧) **آخر ساعة** (القاهرة)، ٢٦/ ٣/ ١٩٤٦، ص ١٠.

الطبيعية، والجغرافية، والتاريخية لهذه المنطقة، وأن مناداته بها تعتبر شيئاً منطقياً بحتاً لا يدعو إلى المعارضة(٢٨).

شهدت تلك المرحلة زيادة النشاطات الأردنية داخل سورية، ضمن أهم ركائز الدعاية للمشروع، في كلّ مراحله، وذلك لتحسّن الوضع المالي للملك عبد الله بعد الاستقلال، حيث إنّه كان يقوم بتوزيع الهبات والأموال، وتشجيع التغطيات الصحفية الموالية، في سبيل كسب التأييد. فكان قبل الاستقلال خاضعاً لإشراف بريطاني صارم، ممّا جعله يسعى إلى الحصول على الأموال من قنوات أخرى، لا علاقة لها بالموازنة الرسمية، وذلك عن طريق إرسال سياراته عبر الحدود محمّلة بالبضائع التي تباع في الأسواق السورية، حيث إنَّ الأسعار كانت مرتفعة، كما أنَّ مكاسبه من سباقات الخيل في القاهرة مكّنته من تمويل حركات الإضراب التي كانت تقع في سورية(٢٩). إلا أن تحسّن وضعه المالي بعض الشيء، بعد الاستقلال، جعله أكثر اتصالاً ببعض السوريين الساخطين، كما أنَّ المال أصبح أكثر توفراً، بفضل اتفاقيات عام ١٩٤٦ مع «شركة نفط العراق» من جهة، وشركة «خطّ الأنابيب» العابر للجزيرة العربية من جهة ثانية، وكانت هذه الشركات تدفع مبلغاً كبيراً، سنوياً، مقابل ضخّ النفط عبر شرق الأردن(٣٠).

أخذت الدعوة إلى مشروع «سورية الكبرى» شكلاً عملياً، في الفترة التالية، مع ملاحظة أن معظم مؤيّدي الملك عبد الله كانوا أقليات في سورية، ومراكزهم هامشية، ممّا جعلهم عاجزين عن توفير الدعم اللازم لإجلاس الملك على عرش سورية. وقد كان معظم هؤلاء من السياسيين القدامى الذين عرفوا فيصل الأوّل، وظلوا على ولائهم للأسرة الهاشمية(٣١).

لقد أدى تحوّل إمارة شرق الأردن إلى مملكة، بعد إعلان الاستقلال، ومبايعة عبد الله ملكاً عليها، إلى أن أصبح شكل الحكم عاملاً قوياً لرفض مشروع «سورية الكبرى»، وخاصة أن ذلك تزامن مع حصول سورية على

(٢٨) **الرابطة العربية** (القاهرة)، ١٤/ ٩/ ١٩٤٦، ص ٨.

(٢٩) Mary Christina Wilson, *King Abdullah: Britain and the Making of Jordan*, Cambridge Middle East Library (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1989), p. 138.

(٣٠) F. O. 371/52599: Kirkbride to F. O. (12 August 1946).

(٣١) باتريك سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (بيروت: دار نوار، ١٩٦٨)، ص ٣٠.

الاستقلال الكامل. فأصبح الاتحاد مع الأردن يعني انضواء جمهورية مستقلة تحت حكم ملكي، وتخلّيها عن النظام الجمهوري، هذا النظام الذي انجذب إليه السوريون بعد موت الملك فيصل الأوّل، وانتهاء جاذبية النظام الملكي الذي ارتبط في ذهن السوريين بعهد الحكومة العربية في دمشق[٣٢].

كان الملك عبد الله قد قام بجهود كبيرة بعد موت فيصل لإحياء فكرة المَلَكية في سورية، ممّا أدى إلى ظهور بعض المنادين بالعودة إلى المَلَكية، ولكن هذه الحركة ظلّت ضعيفة جداً، إذا ما قورنت بتشبث السوريين بالنظام الجمهوري[٣٣]. ويجب التفريق هنا بين دعاة الملكية في ظلّ الهاشميين، والذين كانوا على استعداد للتخلّي عن النظام الجمهوري، ولكن في سبيل تحقيق فكرة «سورية الكبرى» التي كانت، دائماً، هدفاً قومياً. وهو ما اتضح من مواقف بعض السوريين السابقة، مثل أكرم الحوراني، صاحب الاتجاه الوحدوي، إلا أن أصدق تعبير عن ذلك كان موقف «البعث»، الذي أعلن في بيان له، في كانون الأوّل/ ديسمبر ١٩٤٥، أن أمر توحيد سورية الطبيعية هو من قبيل إرجاع الحق إلى نصابه، ولا بُدَّ من السعي إلى النظام الجمهوري، كغاية، ولكن لا يعقل أن يكون هذا النظام عقبة في طريق التقدّم نحو وحدة «سورية الكبرى»[٣٤].

لقد أدى حصول سورية على الاستقلال التام إلى تمسّك السوريين بالنظام الجمهوري، تمسكاً شديداً، لأنهم رأوا فيه النظام الذي يحقّق لهم السيادة الكاملة، واعتبروا أية محاولة من جانب أي طرف خارجي لإفقادهم هذه السيادة، تعدياً صريحاً على سيادتهم واستقلالهم. ومنذ ذلك الوقت، أصبحت رغبة السوريين في توحيد «سورية الكبرى» مقترنة اقتراناً كاملاً بالنظام الجمهوري. ويمكن تفسير ذلك بأن هذا النظام هو الذي يستطيع السوريون أن يحتفظوا من خلاله بكافة حقوقهم، وأيضاً يساعد رجال الحكم في سورية، والقوى السياسية الداخلية، على الاحتفاظ بالامتيازات التي يتمتعون بها، والتي من الممكن أن يفقدوها في ظلّ النظام الملكي. فالنظام الجمهوري هو أقرب إلى تشجيع الاتحاد من النظام

(٣٢) Daniel Pipes, *Greater Syria, the History of an Ambition* (New York: Oxford University Press, 1990), p. 54.

(٣٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية: أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٣، ملف ٢٢٨/ ٧/ ١ ج ١، المفوضية المصرية في دمشق من الوزير المفوض لوزير الخارجية بالنيابة، ٢٤/ ١/ ١٩٤٦.

(٣٤) جورج جبور، **الفكر السياسي المعاصر في سورية** (بيروت: دار المنارة، ١٩٩٣)، ص ١٧٩.

الملكي الذي يتشبّث بأهداف المركزية، وجمع السلطات في يد الملك[٣٥].

لا يعني هذا اختفاء أنصار الملكية، تماماً من سورية، بل إن هذه الحركة استمرت، إما نتيجة جهود الملك عبد الله، وإما نتيجة المعارضة لرجال الحكم في سورية. وقد وضع بعض البريطانيين تقارير أفادت بأن هناك مؤيّدين لسورية الكبرى المَلَكية، إلا أنّه يجب أخذ هذه التقارير بحذر شديد، لأن البريطانيين أنفسهم كانوا من مروّجي فكرة المَلَكية في سورية. ففي حديث لمستر دانداس (Dandas)، سكرتير المفوضية البريطانية في دمشق، مع وزير مصر المفوض هناك، قال الأوّل إن أغلبية الشعب السوري تمقت النظام الحاضر في سورية، وتظن أنها ربما تجد منه مخلّصاً في قيام نظام ملكي، إلا أن اختلاف أسباب مقت الناس له، وعدم اتفاق الملكيين على من يتولى الملك، أضعف مركز الملكيين إلى حدّ كبير. كما أكد دانداس، في تقريره، أنه مع وجود مؤيّدين للملكية، فإن ذلك لا يعتبر تأييداً للملك عبد الله الذي وصفه التقرير بأنه غير محبوب، لعدة أسباب، بالإضافة إلى افتقاره إلى المال بما يكفي للصرف على مثل هذه الحركة[٣٦].

ثمة تقرير بريطاني آخر، اتفق مع هذا التقرير، في أن تأييد بعض السوريين للمَلَكية نابع من معارضة رجال الحكم في سورية. وذكر التقرير أن بعض السوريين يرون أن مملكة «سورية الكبرى» هي العودة إلى النظام الطبيعي، خاصة بعد زوال النفوذ الأجنبي الذي أدى إلى تقسيم البلاد وتفتيتها بهذا الشكل[٣٧].

لا يمكن التسليم بصحة ما جاء في هذه التقارير البريطانية من أن أغلبية الشعب السوري تؤيد الملكية، وذلك لأن مؤيدي الملكية كانوا قلّة، ومعظمهم كان يربط بين فكرة المَلَكية والملك عبد الله، وخاصة بعد الاستقلال، فالقاعدة العريضة من الشعب السوري تمسّكت بالنظام الجمهوري. وقد اتضح ذلك من مواقف مختلف الهيئات السورية تجاه مشروع «سورية الكبرى»، وارتباطه بالملك عبد الله والنظام الملكي، كما ظهر، أيضاً من خلال مواقف الصحافة السورية تجاه المشروع، حتّى إنَّ بعض الصحف هاجم المَلَكية هجوماً شديداً، مثل صحيفة **بردى**، التي نشرت مقالاً

(٣٥) أحمد سويلم العمري، **أصول النظم الاتحادية، فلسفة الوحدة والاتحاد وأنواع الاتحادات والوحدة العربية وتنظيم الجهاز الاتحادي**، الدراسات السياسية (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦١)، ص ٢١.

(٣٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية: أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٣ ملف ٢٢٨/ ٧/ ١ ج ١، المفوضية المصرية بدمشق من الوزير المفوض لوزير الخارجية بالنيابة، ١٣/ ٢/ ١٩٤٦.

(٣٧) F. O. 371/52355, no. 151: Talbot to F. O. (22 August 1946).

بعنوان: «أعجوبة سورية الكبرى»، انتقدت فيه المَلَكية كحركة، واتهمت الملك عبد الله بالتآمر على استقلال سورية. كما أنَّ الكثير من الصحف السورية تحدثت عن الملك، بألفاظ جارحة، وبشكل لا يليق به، كملك ورئيس دولة[٣٨].

وذهبت الصحف السورية في معارضتها للمَلَكية وأنصارها، إلى درجة مطالبة الحكومة بأن تشرِّع قانوناً يؤدِّب كلّ من تسوّل له نفسه التآمر على الدستور الجمهوري[٣٩]. ودعا البعض إلى تأليف حزب جمهوري، في قلب عمّان يدعو إلى الجمهورية، للردّ على الملك عبد الله، بالأسلوب نفسه الذي يتّبعه، وأن يعامل أي شخص يدعو إلى المَلَكية في سورية بالمعاملة نفسها التي يعاملون بها، أو سيعاملون بها، من يدعو إلى الجمهورية هناك[٤٠].

ونتيجة لعدم تقبّل السوريين لفكرة الملكية كنظام للحكم في دولة «سورية الكبرى» التي يقترحها الملك عبد الله، فقد حرص الملك ورجال حكومته في تصريحاتهم عن المشروع على الاستمرار في طمأنة السوريين إلى أن المَلَكية ليست شرطاً ضرورياً لتنفيذ المشروع. وهو ما أكده سمير الرفاعي، رئيس وزراء الأردن، في تصريح له في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٦، حيث قال: «إن الجدل حول شكل الحكم في سورية المتحدة، مسألة لا تستدعي المناقشة، لأن الشعب وحده له أن يقرّر شكل الحكم، وهذا ليس رأيي الخاص فحسب، ولكنه رأي الملك عبد الله أيضاً»[٤١].

خلاصة القول، إنّه بقدر ما أتاح استقلال الأردن بعض الفرص التي تساعد الملك عبد الله على تنفيذ مشروعه، بقدر ما كان ذلك عائقاً أمام المشروع. فما اعتبره الملك استقلالاً، اعتبرته سورية وكل البلدان العربية توثيقاً لعلاقة الملك ببريطانيا، ومبرّراً قوياً لرفض دعوته، وهو ما اتضح في مواقف الشعب والصحافة والحكومة السورية، في كلّ مناسبة تجدّدت فيها الدعوة إلى المشروع، وذلك على أساس أنّه من غير المنطقي أن تطالب دولة غير مستقلة بالوحدة أو الاتحاد، مع دولة ذات سيادة. فالاستقلال والوحدة كانا دائماً غاية وهدفاً لأية حركة وحدوية،

---

(٣٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٤، ملف ٣٤/ ٣٠/ ١، المفوضية المصرية بدمشق، تقرير المفوضية حول (تجريح الصحافة السورية للملك عبد الله)، ٩/ ١٠/ ١٩٤٦.

(٣٩) **النداء** (حلب)، ٢٦/ ١١/ ١٩٤٦.

(٤٠) **النداء**، ٣/ ١٢/ ١٩٤٦.

(٤١) **وثائق سورية الكبرى** (القاهرة: مطبعة دار إحياء الكتب العربية، ١٩٤٦)، ص ٢٢ ـ ٢٣.

كما أنَّ الاستقلال هو شرط أساسي لأي بلد عربي يريد الوحدة[٤٢].

ثالثاً: المحاولات الفعلية لتنفيذ مشروع «سورية الكبرى» عام ١٩٤٦

١ ـ الاتصال بالعشائر السورية وجبل الدروز

قبل جلاء القوات البريطانية عن سورية، حاولت بريطانيا نشر نفوذها بشكل واسع داخل سورية، ولا سيّما في أوساط العشائر، ساعدها على ذلك سمعة الضباط البريطانيين الذين وقفوا إلى جانب الشعب السوري، أثناء العدوان الفرنسي. فأخذ البريطانيون يحيكون المؤامرات لإثارة البدو، بعد أن طالب السوريون بجلاء القوات الأجنبية عن بلادهم، وذلك لكي تحلّ بريطانيا مكان فرنسا في سورية، ومن ناحية أخرى يستفيد البريطانيون من تأليب البدو على الحكومة السورية، في محاولة لكسبهم في صف الأمير عبد الله، ومشروع «سورية الكبرى»[٤٣].

بدأ نشاط ضباط المخابرات البريطانيين في سورية يتزايد عقب حادث تعرّضت له العشائر السورية، في كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، وهو مقتل الشيخ طراد الملحم، نائب عشيرة الحسنة في البرلمان السوري، بعد مشادة بينه وبين النائب أكرم الحوراني في مجلس النواب. فقد رفض الشيخ طراد اقتراح الحوراني بتطبيق الخدمة الإجبارية على البدو، لتخصيص فرقة من الجيش من أجل حفظ الأمن في البادية، وتطور الأمر بينهما إلى مشاجرة كبيرة تدخّل فيها نواب العشائر. ولم تمض على هذا الحادث ثلاثة أيام، حتّى اغتيل الشيخ طراد برصاص شخصين من عرب النعيم[٤٤]، ممّا أدى إلى حدوث احتجاجات شديدة تجمّع على أثرها رؤساء العشائر، في بادية حمص، فذهب إليهم رئيس الحكومة السورية، على رأس قوة مصفحة، للتفاهم حول ما يريدونه من هذا التجمّع[٤٥].

(٤٢) حسن نافعة، «القومية العربية والتفكك في الوطن العربي،» في: سعدون حمادي [وآخرون]، **دراسات في القومية العربية والوحدة**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ١٤٢.

(٤٣) أكرم الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠)، ص ٤٨٤ ـ ٤٨٥.

(٤٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٣، ملف ٢٢٨/٧/١ ج ١، المفوضية المصرية في دمشق من الوزير المفوض لوزير الخارجية بالنيابة، ١٣/٢/١٩٤٦.

(٤٥) المصدر نفسه.

وقد اتضح من خلال المعلومات التي حصل عليها ملحق المفوضية المصرية في دمشق أن هذه الحركة أوعز بها البريطانيون، تأييداً للأمير عبد الله في مطالبته بعرش سورية، وخاصة أن الأمير أرسل عدداً من الخطابات إلى بعض النواب السوريين، يدعوهم فيها إلى مقابلته للبحث في أمور خطيرة. كما أكد ذلك، أيضاً، أن أحد الضباط البريطانيين، الكولونيل سترلينغ (Sterling)، ذهب إلى حمص، وأمضى فيها أسبوعاً، ولكنه عندما سئل عن هذه الحركة، نفى تماماً علاقة البريطانيين بها، وأشار إلى أنّه من الممكن أن تكون لهذه الحركة علاقة بالملك عبد العزيز بن سعود، نظراً إلى صلة القرابة بينه وبين قبيلة عنزة التي ينتمي إليها الشيخ طراد. كما أنَّ الأمير فواز شعلان، أحد زعماء العشائر، هو صهر الملك عبد العزيز. وذكر سترلينغ أن من المحتمل أن يكون الملك عبد العزيز هو الذي وجّه العشائر في حركتهم، حتّى يعرقل مساعي الأمير عبد الله في مشروع «سورية الكبرى»[٤٦].

نفى الوزير السعودي في دمشق وجود علاقة بين الملك عبد العزيز وهذه الحركة، وذكر بأنه حذّر رؤساء العشائر ـ عندما كانوا في زيارة له ـ من الوقوع في حبائل الأمير عبد الله، ذلك لأن الأمير أرسل أحد رؤساء العشائر الأردنية، ويدعى الشيخ خريش، إلى سورية، بقصد الاتصال برؤساء العشائر، منتهزاً فرصة تبرّمهم من موقف الحكومة السورية إزاء مقتل طراد الملحم، وتحريضهم على القيام بحركة في صالح الأمير عبد الله، لكن خريش لم ينجح في مهمته، ولم يستطع مقابلة رؤساء العشائر الذين كانوا متجمّعين في البادية[٤٧].

ولعل ما يؤكّد أن للبريطانيين يداً عليا في حركة البدو تلك هو أنهم استخدموا هذه الحركة في مساومة الحكومة السورية، وإرغامها على التعاقد مع شركة إنكليزية، على أن تقوم هذه الشركة بدراسات واسعة المدى، لبحث وسائل تنمية ثروة البلاد. وقد وافق مجلس الوزراء السوري على هذا التعاقد، في الثالث عشر من آذار/مارس ١٩٤٦، نتيجة استخدام البريطانيين مشروع «سورية الكبرى»، كورقة ضغط على الحكومة السورية، وتهديدها بتنفيذ المشروع عن طريق تهييج العشائر، وخاصة أن الأمير عبد الله كان ينتظر أية فرصة للتدخل[٤٨].

(٤٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٣، ملف ٢٢٨/ ٧/ ١ ج ١، مذكرة من ملحق المفوضية المصرية في دمشق إلى وزير الخارجية، ٦/ ٣/ ١٩٤٦.

(٤٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية، ملحق المفوضية المصرية بدمشق لوزير الخارجية، ١٣/ ٣/ ١٩٤٦.

(٤٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (لبنان)، محفظة ٣٩، ملف ٢٢٧/ ٧/ ١، المفوضية المصرية بدمشق من الوزير المفوض لوزير الخارجية، ٢٦/ ٨/ ١٩٤٦.

وقد استمر البريطانيون في إنشاء شركات مختلطة من السوريين وضباط الجيش البريطاني الباقين في سورية، وعلى رأسهم سترلينغ الذي اتخذ التجارة ستاراً دائماً للاتصال برؤساء العشائر المتبرّمين من الحكومة. وكان من هذه الشركات شركة لتوريد الفنيين، وتوريد لوازم المصالح الحكومية، فضلاً على شركات صناعية وتجارية أخرى. ورمت السياسة البريطانية من وراء ذلك إلى السيطرة على الاقتصاد السوري، وتكوين صنف من السوريين تتّحد مصلحته الاقتصادية مع بريطانيا، فيرتبط معها سياسياً. وقد استمر البريطانيون في استخدام «سورية الكبرى»، لتهديد الحكومة السورية طوال الفترة التي أقيمت فيها هذه الشركات، إلى درجة جعلت رئيس الجمهورية السورية يوافقهم في كلّ ما يريدون، حتّى إنّه أقال سعد الله الجابري من الوزارة، بضغط من البريطانيين، نتيجة اعتراض الجابري على التدخل البريطاني في اقتصاديات البلاد، وتطور الخلاف بينه وبين البريطانيين في أواخر عام ١٩٤٦ حول إنشاء بنك، يشترك في رأسماله أحد البنوك الإنكليزية، بنسبة الثلث، وعرقلته إنشاء شركة تجارية سورية ـ بريطانية لتصريف المحاصيل السورية في الخارج، واستيراد البضائع البريطانية إلى سورية[٤٩].

ومن الملاحظ أن رجال بريطانيا في سورية كانوا مختلفين في ما بينهم إزاء موضوع «سورية الكبرى»، فقد سبق أن توسط الوزير البريطاني في دمشق، شون (Shone)، لدى رئيس الجمهورية، لإعادة سعد الله الجابري إلى الوزارة، في أيار/مايو عام ١٩٤٦، وطلب منه أن يقنع الجابري بالعدول عن الاستقالة. لكن ذلك لم يعجب الضباط البريطانيين في سورية، خاصة سترلينغ، حيثُ إنَّ الجابري كان من أشد المعارضين لمشروع «سورية الكبرى». وقد جاء في بيان الوزارة التي أعاد تشكيلها الجابري أن أهم أهدافها هو مقاومة أنصار «سورية الكبرى» المَلَكية[٥٠]. تُرى، ماذا عن «سورية الكبرى» الجمهورية؟!

حاول سبيرز (Spears) ـ وزير بريطانيا المفوض في سورية ولبنان (١٩٤٢ ـ ١٩٤٤) ـ عندما كان في زيارة إلى سورية، في تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٤٦، أن يصحّح الفكرة السائدة، في ذلك الوقت، بأن الشركات التجارية في سورية،

(٤٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٣، ملف ٢٢٨/٧/١ ج ٢ من ملحق المفوضية المصرية في دمشق لوزير الخارجية، ١١/٣/١٩٤٧.

(٥٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية، ملف ٢٢٨/٧/١ ج ١ من ملحق المفوضية المصرية بدمشق لوكيل الخارجية، ٥/٥/١٩٤٦.

التي يتولاها العسكريون البريطانيون، لها علاقة بمشروع «سورية الكبرى»، مشيراً إلى أنّه لم يسمع شيئاً عن «سورية الكبرى» في بريطانيا، وبرّر وجود العسكريين البريطانيين في سورية، قائلاً: «... لأننا لا نريد أن نرى سوانا يحتل مكاننا». وحاول سبيرز بذلك طمأنة الحكومة السورية من ناحية سعي البريطانيين القائمين على الشركات التجارية إلى تنفيذ مشروع «سورية الكبرى»، كما حاول أن يقنع الشعب السوري بأن بريطانيا ترفض هذا المشروع، ولا تؤيده، فقال في خطابه الذي ألقاه في حلب إن مشروع «سورية الكبرى» مغامرة من الخطر الإقدام عليها، لأنها تعكّر صفو العلاقات بين جميع البلدان العربية(٥١).

استمر سبيرز في مهاجمة مشروع «سورية الكبرى»، بعد عودته من سورية، فقام بكتابة سلسلة من المقالات، نشرتها صحيفة **الديلي تلغراف** (***The Daily Telegraph***) اللندنية، رفض فيها المشروع، وعلل ذلك بأن الملك عبد الله يتحمّس وحده لهذا المشروع الذي يضايق الحكومة السورية، والمسيحيين في لبنان. وهذا معناه أنّه سيحطم جامعة الدول العربية(٥٢) التي يهمّ الحكومة البريطانية أن تكون قوية حتّى تستعين بها في دفع خطر البلشفية، كما ذكر في سورية(٥٣).

وفي تعليق للوزير السعودي في دمشق على حقيقة السياسة البريطانية الخاصة بمشروع «سورية الكبرى»، والتناقض بين مواقف وآراء السياسيين البريطانيين حياله، أكد أن التلويح من وقت إلى آخر بهذا المشروع من قبل بريطانيا، هو لبعث الأمل في النفوس الطامعة في تحقيقه، وفي الوقت نفسه، تخويف النفوس التي تتوجّس منه وتخشاه، فالسياسة البريطانية تحاول استغلال الخوف والأمل، المشار إليهما، لما يخدم مصالحها فحسب(٥٤).

أما جبل الدروز، فكان أكثر المناطق السورية اهتماماً بمشروع «سورية الكبرى»، نظراً إلى مجاورته المباشرة لشرق الأردن. وقد بذل الملك عبد الله قصارى جهده لكسب تأييد الدروز له في مشروعه، وساعده على ذلك تذمّر الدروز من الحكومة السورية، والخلافات الدائمة بينهما.

---

(٥١) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٣، ملف ٢٢٨/ ٧/ ١ ج ٢ من الوزير المفوض بدمشق لوزير الخارجية، ١/ ١١/ ١٩٤٦.

(٥٢) **البلاغ**، ٦/ ١/ ١٩٤٧، ص ١.

(٥٣) **المقطم**، ١/ ١١/ ١٩٤٦، ص ٢.

(٥٤) المصدر نفسه.

بدأت علاقة الملك عبد الله بالدروز، عندما لجأ قائد الثورة السورية، سلطان الأطرش، إلى شرق الأردن أثناء الثورة، واستمرت علاقة الملك بآل الأطرش قوية بعد ذلك، ممّا جعلهم من مؤيدي الملك ومشروع «سورية الكبرى»(٥٥). وقد وصلت العلاقة بين الملك عبد الله وأسرة الأطرش إلى حدّ تنازل الأسرة عن جزء من ممتلكاتها لشرق الأردن، حيثُ إنَّ الإنكليز، أثناء فترة الانتداب، ضمّوا بعض القرى المملوكة من قبل عائلة الأطرش إلى شرق الأردن، بموافقة الفرنسيين، لأنها تقع على خطّ أنابيب النفط الذي يمرّ في شرق الأردن. ولم تحاول أسرة الأطرش التفكير في استرجاع هذه القرى، مرة أخرى، لكي لا يغضب منهم الملك عبد الله. وفي تصريح للنائب علي الأطرش الذي يمتلك إحدى هذه القرى، جاء أن الدروز لا يستطيعون أن يثيروا هذه المسألة في مجلس النواب السوري، ولا أن يطالبوا بهذه القرى، لأن ذلك يثير الملك عبد الله، ولأنهم كانوا يأملون أن يكون شرق الأردن وسورية دولة واحدة في المدى القريب(٥٦).

دأب الملك عبد الله على محاولة استغلال غضب الدروز من الحكومة السورية، لعدم اهتمامها بهم، وبتحسين أحوالهم، فأجرى اتصالات بزعماء الدروز، وأخذ يوزّع عليهم الألقاب والأموال، وذلك لزعزعة الحكومة، وليستخدمهم كأداة في تنفيذ مشروع «سورية الكبرى»، ممّا أدى إلى انتشار إشاعة، في بداية عام ١٩٤٦، مؤداها أن جبل الدروز سينضم إلى شرق الأردن(٥٧). كما قام المسؤولون الأردنيون بالإيعاز إلى بعض السوريين بأن يذيعوا في سورية بأن الجيش الأردني سيزحف بدباباته على حوران وجبل الدروز، ويحتلهما، قبل أن يزحف إلى دمشق(٥٨).

كان رواج هذه الإشاعات يقلق الحكومة، بشكل كبير، لأنها كانت تخشى من أن يكون استيلاء الملك عبد الله على جبل الدروز خطوة نحو اعتلائه عرش

(٥٥) ميسون منصور عبيدات، **التطور السياسي لشرق الأردن في عهد الإمارة، ١٩٢١ ـ ١٩٤٦** (عمّان: الجامعة الأردنية، ١٩٩٣)، ص ٩٨.

(٥٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٣، ملف ٢٢٨/٧/١ ج ١ من ملحق المفوضية المصرية في دمشق لوزير الخارجية، ٦/ ٣/ ١٩٤٦.

(٥٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (لبنان)، محفظة ٣٩، ملف ٢٢٧/ ٧/ ١، المفوضية المصرية في دمشق من الوزير المفوض لوزير الخارجية، ٢٦/ ٨/ ١٩٤٦.

(٥٨) حسن أمين البعيني، **دروز سورية ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٣** (بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ١٩٩٣)، ص ٣٦٥.

«سورية الكبرى»[٥٩]. كما أنَّ تأييد الدروز لـ «سورية الكبرى»، وتعاونهم مع عبد الله، كانا عائقاً أمام الحكومة السورية في مقاومتها للمشروع، لأن الدروز يشكّلون دولة داخل الدولة السورية[٦٠].

كان من أسباب تذمّر الدروز من الحكومة السورية خروج بعض ضباط الدروز من الجيش السوري وتقاعدهم قبل بلوغ السن القانونية، حيثُ إنَّ الحكومة كانت تريد أن تطهِّر الجيش من العناصر المؤيدة للملك عبد الله، ممّا اضطر هؤلاء إلى اللجوء إلى شرق الأردن، والتطوّع في جيشه. وقد منحوا هناك مرتبات سخيّة، ممّا يوضح أن تأييد الدروز للملك عبد الله كان ناتجاً من عدم تقدير واهتمام الحكومة السورية بهم، وليس حباً في الملك نفسه[٦١].

وعلى الرغم من هذا الأمر، لم يكن كلّ أهالي جبل الدروز من مؤيدي مشروع «سورية الكبرى»، فإن تأييد المشروع والملك عبد الله اقتصر على عائلة الأطرش، وأقلية من أهالي الجبل، بينما عارض المشروع نواب الجبل، في البرلمان السوري، وكانوا دائماً يصوّتون ضده. كما أنَّ صحيفة **الجبل**، الناطقة باسم أهالي جبل الدروز، هاجمت المشروع، وقالت إنه مشروع «يعيد إلى القيد الذين تحرّروا منه، ويفسح في المجال للصهيونية لكي تنتشر، ويضمن قيام دولة يهودية، ولهذا يعارضه الأحرار القوميون»[٦٢].

٢ ـ توحيد الجهود الأردنية ـ العراقية

بعد إنشاء جامعة الدول العربية، وتأكد أهمية تعاون الأردن مع العراق من أجل مواجهة التكتل المنافس للهاشميين داخل جامعة الدول العربية، والمعارضة العامة لمشروع «سورية الكبرى» خارج نطاق الجامعة، بدأ الأمير عبد الله يقتنع بضرورة كسب نوري السعيد، والأمير عبد الإله، وتوحيد مساعي الدولتين، وسياستهما الخارجية، لإحراز أكبر النتائج لصالح توسيع دائرة حكم عبد الله. وكان أول مظاهر الاتفاق بين الدولتين هو الكراهية المشتركة لسيطرة مصر على جامعة الدول العربية، وتنامي قوة المحور المصري ـ السعودي ـ السوري، في

---

(٥٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٣، ملف ٢٢٨/٧/١ ج ١، المفوضية المصرية في دمشق من الوزير المفوض لوزير الخارجية، ١/١١/١٩٤٦.

(٦٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية، تقرير ملحق المفوضية لوزير الخارجية، ١١/٣/١٩٤٧.

(٦١) المصدر نفسه.

(٦٢) البعيني، **دروز سورية ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٣**، ص ٣٦٥.

مواجهة الهاشميين ومشاريعهم، ممّا جعل الأردن والعراق يلوّحان بالانسحاب من جامعة الدول العربية في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦[٦٣].

وقد جاء في أحد التقارير البريطانية أن الأمير عبد الله قال لرئيس الوزراء البريطاني، أثناء وجود الأمير في لندن، للتفاوض بشأن المعاهدة التي منحت الأردن الاستقلال، إن السبب في تفكير البلدين في الانسحاب من الجامعة شعورهما بأنها غير موالية لبريطانيا، وأنه يزمع إقامة مؤسسة (هاشمية صرف)، تكون أكثر موالاة لبريطانيا من جامعة الدول العربية، محاولاً بذلك أن يخلع اسماً آخر على مشروع «سورية الكبرى»، وعاقداً العزم على إخراجه إلى حيّز التنفيذ، بعد إقرار معاهدة ١٩٤٦[٦٤].

وكانت قد سبقت زيارة الأمير عبد الله إلى لندن عدة تحرّكات أكدت ما ذكره لرئيس الوزراء البريطاني، فقد صرح الأمير لمندوب مجلة **آخر ساعة** المصرية، بأن وحدة «سورية الكبرى» هي خطوة طبيعية، تماماً، كرغبة المصريين في اتحاد «وادي النيل»، وأيضاً أية محاولة لوحدة الأردن والعراق، هي أمر طبيعي لا يستحق الدهشة. ثمّ أكد أنّه لا يريد منفعة شخصية من مطالبته بأي شكل من أشكال الوحدة، وأنه سيرحّب باتحاد نجد ومصر، مثلاً، بالقوة والحماسة نفسهما لترحيبه باتحاد الأردن والعراق[٦٥].

قام الأمير عبد الإله، بعد هذا التصريح بأيام، بزيارة إلى شرق الأردن، قالت عنها صحيفة **نيويورك تايمز** (*New York Times*)، أنّها كانت في إطار المباحثات لإنشاء اتحاد بين الأردن والعراق، كما ذكرت الصحيفة أن الأمير عبد الله أكد أن هدفه الأساسي، بعد اتحاد الأردن والعراق، هو وحدة «سورية الكبرى»[٦٦].

وعقب زيارة الأمير عبد الإله إلى عمّان، قام نوري السعيد بزيارة إلى بيروت، تباحث خلالها مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء اللبنانيين، في أمر

---

(٦٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية: أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٣، ملف ٢٢٨/ ٧/ ١ ج ١، المفوضية المصرية في دمشق من الوزير المفوض لوزير الخارجية، ١٣/ ٢/ ١٩٤٦.

(٦٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى، «مشروع سورية الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية،» **حوليات كلية الآداب** (جامعة الكويت)، السنة ٥، العدد ٢٣ (١٩٨٤)، ص ٢٥.

(٦٥) **آخر ساعة**، ١/ ٢/ ١٩٤٦، ص ٤.

(٦٦) **المقطم**، ١٣/ ٢/ ١٩٤٦، ص ٢.

عقد اتفاقات ثقافية وتجارية، بهدف توحيد برامج التعليم، وإلغاء الرسوم الجمركية، وجوازات السفر، بين العراق من جهة، وسورية ولبنان وشرق الأردن من جهة أخرى. وأثارت هذه الزيارة جدلاً شديداً في الأوساط اللبنانية، لأن السعيد لم يقصد التعاون الثقافي والاقتصادي بين القطرين، وإنما كانت له أهداف سياسية أخرى[٦٧].

ولكي ينفي السعيد أية علاقة لهذه الزيارة بما أشيع عن توحيد المساعي العراقية والأردنية لصالح مشروع «سورية الكبرى»، صرح لمندوبي الصحف في لبنان، عندما سألوه عن مشروع «سورية الكبرى»، وموقف لبنان، بأن مهمته في هذه الزيارة اقتصادية، وليس لها علاقة بأي شأن سياسي. ثم أردف: «لقد احترمنا استقلال لبنان، وسنحترمه في المستقبل، ويهمنا التعاون معه». ونفى، بلهجة شديدة، أن يكون مشروع «سورية الكبرى» له علاقة بالصهيونية[٦٨].

ثم قام السعيد بزيارة إلى دمشق للبحث في عقد اتفاقات اقتصادية وتجارية، وإن أشيع في الدوائر السياسية في دمشق أن الزيارة تناولت أشياء أخرى. وقد أفهم سعد الجابري السعيد أن عقد أية اتفاقات بين سورية والعراق يجب أن يتمّ عن طريق جامعة الدول العربية. وبالفعل، تقدّمت الحكومة السورية بمقترحات السعيد إلى مجلس الجامعة. ويمكن تفسير هذا بأن سورية حاولت إقناع السعيد بأنها لن تعقد أي اتفاق، حتّى لو كان غير سياسي، إلا في نطاق جامعة الدول العربية، وذلك لتأكدها من استمرار مطامع الهاشميين في تحقيق «سورية الكبرى»[٦٩].

نتيجة لانتشار الأنباء عن اعتزام الأردن والعراق إنشاء وحدة أو اتحاد يجمع القطرين، وتزامن ذلك مع مباحثات الأردن مع الحكومة البريطانية لإعلان الاستقلال، كان لا بُدَّ من أن يكون للعربية السعودية ردّ فعل، فالملك عبد العزيز وجد في ذلك خطراً كبيراً على مملكته، فقدم مذكّرة إلى وزارة الخارجية البريطانية، في الثامن عشر من كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، عقب إعلان بيفن نية الحكومة البريطانية إلغاء الانتداب على شرق الأردن، وطالب

---

(٦٧) **آخر ساعة**، ١٥/ ٢/ ١٩٤٦، ص ٦.

(٦٨) **المقطم**، ١٤/ ٢/ ١٩٤٦، ص ٢.

(٦٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٣، ملف ٢٢٨/ ٧/ ١ ج ١ من ملحق المفوضية المصرية في دمشق لوزير الخارجية، ١٦/ ٣/ ١٩٤٦.

في هذه المذكّرة بضرورة وجود ممر أرضي يربط بينه وبين سورية، كما طالب باستعادة العقبة ومعان، مبيّناً بأنه لم يتنازل عنهما، وإنما أجّل البحث إلى حين انتهاء الانتداب البريطاني على شرق الأردن، كما طالب الملك عبد العزيز بأن تضمن له بريطانيا ألا يؤدّي استقلال الأردن إلى قيام اتحاد هاشمي يطوّق الدولة السعودية ويهدّدها(٧٠).

كانت مطالبة الملك عبد العزيز بممر يصل حدوده بسورية، ليحول بذلك دون اتصال شرق الأردن بالعراق، وفي الوقت نفسه يستطيع أن يعرقل أي تقارب بين سورية والأردن، وخاصة أن المنطقة التي يطالب بها الملك تقطنها قبيلة الرولة التي يتزعّمها نوري شعلان، وكان من السهولة الحصول على تأييدها، لإعاقة أي تحرّك من قبل الأمير عبد الله ناحية سورية(٧١).

وكان الملك ابن سعود يرفض التقارب بين الأردن والعراق، لأنه يرى في ذلك خطوة من قبل الأمير عبد الله، يكتسب بها قوة، لكي يستطيع توحيد «سورية الكبرى»، كما أنّه رفض هذا التقارب، لحرصه على استمرار التوازن بين البلدان العربية، ورفض أية حركة للاتحاد بين أية دولتين من دول الجامعة، خاصة إذا كان هذا الاتحاد بين الدولتين الهاشميتين، أو كان أحد أطرافه دولة هاشمية(٧٢). كما أنّه دعم علاقته بالملك فاروق، فقام بزيارة إلى مصر، في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦، ملبّياً دعوة فاروق له، أثناء وجود الثاني في السعودية، وأجرى الملكان في مصر مباحثات تناولا فيها كيفية تقوية العلاقات بين البلدين، في مواجهة التكتل الهاشمي، المكوّن العراق والأردن(٧٣).

وقد قام الملك ابن سعود بتحرّك عملي، لكي يحبط المساعي الأردنية ـ العراقية، في محاولة كسب دمشق وبيروت، فأرسل الأميرين فيصل ومنصور آل سعود، في زيارة إلى لبنان، في الثالث والعشرين من نيسان/ أبريل ١٩٤٦، حيث أكد الأمير فيصل من خلالها الاهتمام السعودي باستقلال لبنان، بحدوده الحاضرة، فجاء في خطابه الذي ألقاه ردّاً على خطاب رئيس الجمهورية اللبنانية،

---

(٧٠) F. O 371/52572: Killern to Bevin (19 January 1946), and Memorandum from King Ibn Saud (18 January 1946).

(٧١) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (السعودية)، محفظة ٦٨، ملف ٢٢/ ٧/ ١ ج ٣، المفوضية المصرية بجدة من القائم بالأعمال لوكيل الخارجية، ٢٦/ ٢/ ١٩٤٦.

(٧٢) آخر ساعة، ٨/ ٢/ ١٩٤٦، ص ٥.

(٧٣) F. O. 371/52312, E 602/187/65, no. 78 (17 January 1946).

أن استقلال لبنان استقلالاً تاماً كاملاً، بحدوده الطبيعية المعترف بها من جميع البلدان العربية، هو غاية من غايات الملك ابن سعود. كما زار فيصل بطريرك الموارنة، وتبادل معه الحديث حول استقلال لبنان، وقال إن أقصى ما يتمنّاه للبنان هو أن يحافظ على كيانه(٧٤).

كما صرح الأمير فيصل آل سعود لصحيفة لبنانية، أثناء الزيارة، عندما سئل عن مشروع «سورية الكبرى»، مؤكّداً أن أي تغيير في أوضاع البلدان العربية الراهنة يعتبر نقضاً صريحاً لميثاق جامعة الدول العربية(٧٥).

تجلّى تنسيق الجهود بين الأردن والعراق في اتجاه آخر، يساعد على تقوية موقف الهاشميين، ويخلق منهم جبهة قوية، وهو التقرّب من تركيا، وإنشاء كتلة شرقية من الأردن والعراق وتركيا، تنضمّ إليها سورية في ما بعد. وكان نوري السعيد هو بطل هذا الاتجاه، طوال عام ١٩٤٦، وشاركه فيه الملك عبد الله، حتّى انقلبت الأوضاع، وصار الملك عبد الله هو الحليف الأكبر لتركيا، في مواجهة سورية، مع بداية عام ١٩٤٧. وقد بدأ السعيد التفاهم مع الجانب التركي أثناء زيارته إلى أنقرة، مع الأمير عبد الإله في أواخر عام ١٩٤٥، فاتفق السعيد مع الحكومة التركية على محاولة تحسين العلاقات بين تركيا وسورية. ولذلك، قطع السعيد الزيارة، وسافر إلى سورية للتباحث في هذا الأمر(٧٦).

شهد عام ١٩٤٦ تحرّكاً نشطاً من قبل العراق والأردن وبريطانيا لإدخال تركيا ضمن الحسابات المتعلّقة بالمسألة السورية، وبدأ ذلك بزيارة السعيد إلى تركيا، عقب زيارته إلى سورية ولبنان، في بداية العام. وأثناء الزيارة، اعترفت تركيا باستقلال سورية ولبنان، وقد أرسل هذا الاعتراف في مذكّرة سلّمها وزير العراق المفوض في سورية إلى وزير الخارجية السوري، على الرغم من وجود قنصل عام لتركيا في دمشق(٧٧).

(٧٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٣، ملف ٢٢٨/ ٧/ ١ ج ١، المفوضية المصرية في بيروت من الوزير المفوض إلى وزير الخارجية، ٢/ ٥/ ١٩٤٦.

(٧٥) **النهار**، ٢٦/ ٤/ ١٩٤٦، ص ٢.

(٧٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ٧٧٢، ملف ٢٠٥/ ٧/ ١ ج ٥، المفوضية المصرية في أنقرة من الوزير المفوض إلى وكيل الخارجية، ٢٤/ ٩/ ١٩٤٥.

(٧٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٣، ملف ٢٢٨/ ٧/ ١ ج ١ من ملحق المفوضية المصرية في دمشق لوزير الخارجية، ١٣/ ٣/ ١٩٤٦.

كان هذا الاعتراف مفاجئاً للجميع، وذلك لوجود مسائل كثيرة متنازع عليها بين تركيا وسورية، لم تكن قد حلّت بعد، أهمها مسألة الإسكندرونة(٧٨)، وأملاك الأتراك في سورية. وقد أرجع البعض ذلك إلى السياسة الجديدة التي تتّبعها تركيا في التقرّب من البلدان العربية، وتشجيع بريطانيا لهذا الاتجاه، إلا أن توقيع الحكومة التركية قرار الاعتراف باستقلال سورية، أثناء وجود نوري السعيد في أنقرة، جاء فرصة للسعيد لكي ينسب إلى نفسه بعض الفضل في ذلك القرار. ولذلك أبلغت المفوضية العراقية في دمشق الحكومة السورية بهذا القرار(٧٩)، حتّى يتأكد السوريون بأن للسعيد فضلاً في هذه النتيجة، ويطمئنوا إليه، ويحفظوا له الجميل الذي قد يردّونه إليه لاحقاً.

ردّ عبد الرحمن عزام، الأمين العام لجامعة الدول العربية، على محاولات التقرّب بين تركيا والأردن والعراق، بتصريح قال فيه إنّه لا يمكن التفكير في موضوع ضمّ تركيا إلى جامعة الدول العربية، بتدخل من العراق وشرق الأردن، نظراً إلى أن الأتراك لم يقبلوا مطلقاً الاندماج مع العرب. وأثار هذا التصريح استياءً شديداً في الأوساط السياسية التركية، وعلقت عليه صحيفة **يني صباح** الصادرة في أنقرة، فاستنكرت فكرة اتحاد تركيا مع العراق أو شرق الأردن أو حتّى سورية ولبنان، وبرّرت ذلك بأن هذه الدول تخضع للتدخل الأجنبي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أما تركيا فهي دولة مستقلة لها تاريخ كبير، ولا تقبل أن تندمج مع أية دولة عربية، «فالأتراك لن يكونوا عرباً، كما رفض العرب، سابقاً، أن يكونوا أتراكاً»(٨٠).

كان السوريون يدركون، تماماً، حقيقة ما يبغيه الأردن والعراق من محاولة التوفيق بين سورية وتركيا، ممّا جعلهم يرفضون أية صيغة للتفاهم مع تركيا، حتّى بعد أن أعلن حسن سقا، وزير الخارجية التركي، في تصريح خطير لصحيفة

---

(٧٨) أصبحت مسألة الإسكندرونة بعد أن تنازلت فرنسا عنها لتركيا عام ١٩٣٩، شوكة في العلاقات بين تركيا وسورية، وسعى السوريون إلى استرداد هذه المنطقة، لأنها قطعة من الأراضي السورية، ولكن ذلك أوجد خلافاً دائماً بين البلدين، لأن تركيا هي الأخرى تعتبرها أرضاً تركية. انظر: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ٢٥٣، ملف ١، المفوضية المصرية بأنقرة من الوزير المفوض لوكيل الخارجية، ٢/ ١٢/ ١٩٤٦.

(٧٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤، ملف ٣٧/ ٣١/ ٥، المفوضية المصرية في دمشق من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٢٥/ ٣/ ١٩٤٦.

(٨٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية، محفظة ٧٢٢، ملف ٢٠٥/ ٧/ ١ ج ٦، المفوضية المصرية في أنقرة من الوزير المفوض إلى وكيل الخارجية، ٢٢/ ٣/ ١٩٤٦.

الجمهورية في حلب، أن تركيا مستعدة لأن تعقد تحالفاً مع سورية، ومع كلّ البلدان العربية، كما عقدت تحالفاً مع العراق. ثمّ أكد الوزير أن تركيا ستقبل كافة المقترحات السورية، في ما يخصّ مسألة الإسكندرونة، على ألا يمسّ ذلك المصالح التركية(٨١).

ردّ وزير سورية المفوض في تركيا على هذا التصريح، مؤكّداً أنه لا سبيل للتفاهم بين سورية وتركيا ما لم تسوَّ مسألة الإسكندرونة. وقد أثار تصريح الوزير التركي وردّ الوزير السوري جدلاً كبيراً داخل تركيا، وخاصة أنه كان لأول مرة يصرح عن عقد تحالف بين تركيا والعراق. وعلق راديو أنقرة، قائلاً: «إن من صحيح العبارات أن نقول إن وزير خارجيتنا تناول العلاقات مع سورية من الناحيتين الثقافية والاقتصادية، ولم يشر إلى تحالف»(٨٢).

ويبدو أن علاقة سورية بِكُلّ من شرق الأردن والعراق، في تلك الفترة، سيطر عليها الحذر الشديد، النابع من الشك في مساعي الهاشميين للاستيلاء على سورية. وقد اتضح ذلك أثناء زيارة ملك العراق فيصل الثاني إلى لبنان، ومروره بسورية في تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٤٦، فاستُقبل في سورية، بفتور شديد من قبل الحكومة والشعب معاً. وقد فسّر البعض ذلك بأنه ناتج من حمله الملك عبد الله الداعية إلى مشروع «سورية الكبرى»، فتعمّدت سورية الغضب في وجه هذا الملك الفتى، كما أنَّ الحكومة السورية تخوَّفت من تجمّع أنصار الهاشميين داخل سورية، منتهزين هذه المناسبة، ليقوموا بمظاهرات، تنقلب إلى مؤامرات تزعزع مركز الحكومة، فحرصت على ألا تسمح لخصومها بأية فرصة لتنفيذ أي مشروع ضدّ النظام، حتّى لو كان على حساب المجاملات الرسمية، كاستقبال الملك فيصل الثاني(٨٣).

أما الحكومة اللبنانية، فقد استقبلت فيصل استقبالاً باهراً، نتيجة للجهود التي بذلها نوري السعيد، طوال الفترة السابقة، في التقرّب إلى لبنان، ولأن طائفة كبيرة من الموارنة اللبنانيين ترى أن «سورية الكبرى» ـ التي يلوّحون بها ـ لا تهدّد الموارنة ولا تعنيهم، لأن القلعة اللبنانية ستبقى مستقلة، كما يرى بعضهم في

(٨١) **المقطم**، ٢٣/١٠/١٩٤٦، ص ١، و**الرابطة العربية**، ٢٦/١٠/١٩٤٦، ص ١٤.

(٨٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية، من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٩/١١/١٩٤٦.

(٨٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٣، ملف ٢٢٨/٧/١ ج ٢، المفوضية المصرية في دمشق من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٨/١٠/١٩٤٦.

«سورية الكبرى» خلاصاً من «النير السوري»، و«الدعوة العربية الإسلامية»[٨٤].

أما عن موقف بريطانيا من استحداث «سورية الكبرى» داخل كتلة شرقية تضمّ تركيا والعراق، فقد تحدّث دانداس، سكرتير المفوضية البريطانية في دمشق، فقال إن بلاد الشرق الأوسط وحدة مستقلّة، وتقسيمها على الخريطة لا يعتمد على أساس جغرافي، فلا يمكن أن يعيش لبنان، مثلاً، بمفرده ويعتمد على نفسه. وكذلك الحال بالنسبة إلى شرق الأردن وسورية. كما أظهر الدبلوماسي البريطاني استياءه من عزلة السوريين، وعدم تبادلهم الاتفاقيات مع الأتراك. ويدل حديث دانداس على أن الإنكليز يعيرون اهتماماً كبيراً لانضمام سورية إلى الكتلة الشرقية، وقيام «سورية الكبرى» ضمن إطار هذه الكتلة[٨٥].

في حين كتبت صحيفة **ذا إيفيننغ ستاندرد** (*The Evening Standard*) الإنكليزية مؤكّدة أن بريطانيا تؤيد إنشاء «سورية الكبرى»، وإمبراطورية كبيرة تناصرها، وتعمل على ضمان سلامة المصالح البريطانية الخاصة بالنفط، وتساعدها على مواجهة الخطر البلشفي[٨٦].

كما كتبت مجلة **المصوّر** المصرية عن سعي البريطانيين إلى إنشاء دولة كبيرة، تضمّ أقطار الشرق الأدنى العربي، وتعاونهم في ذلك مع نوري السعيد والملك عبد الله، على أن تكون «سورية الكبرى» هي إحدى الخطوات الحاسمة نحو تحقيق هذه الدولة. وقد ردّ الكاتب العراقي جلال الأورفلي على ما كتبته **المصور**، فقال إن ما يسعى إليه الملك عبد الله ونوري السعيد، هو من صميم رغبات وضرورات الشرق العربي، وليس له أية صلة بالسياسة البريطانية، لأن مشروع «سورية الكبرى» من القضايا القومية، ولا يجوز طعنه. كما ناشد الأورفلي، في نهاية مقاله، الشعب المصري أن يحتكّ بالشعوب العربية، ليعرف رغباتها الحقيقية، ولا يتأثر بالخصومات الشخصية التي تؤدي دوراً كبيراً في السياسة العربية[٨٧].

إن ارتباط شخصية نوري السعيد في ذهن السوريين والعرب بمشروع «سورية الكبرى» منذ أن قدم اقتراحه في مشروع «الهلال الخصيب»، الذي يعتمد على توحيد «سورية الكبرى»، جعل كلّ تحرّكات السعيد وعلاقته بشرق الأردن،

---

(٨٤) المصدر نفسه.

(٨٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية، ٢/ ١٢/ ١٩٤٦.

(٨٦) **المصري**، ١/ ١٢/ ١٩٤٦، ص ٦.

(٨٧) **الرابطة العربية**، ١٧/ ٨/ ١٩٤٦، ص ٢ و١٩.

بعد ذلك، مرتبطة بمشروع «سورية الكبرى»، حتّى أطلقت عليه صحيفة **الشرق** البيروتية لقب «والد سورية الكبرى الروحي». ورأت هذه الصحيفة في عودة السعيد إلى الوزارة العراقية، دليلاً واضحاً على أن هناك صلة بين مشروع «سورية الكبرى»، وإلغاء البرلمان العراقي، وأن الفرصة سانحة أمام نوري والملك عبد الله لتنفيذ مشروع «سورية الكبرى»(٨٨).

اضطر السعيد إلى أن ينفي، بشكل واضح، أية علاقة شخصية له بمشروع «سورية الكبرى»، فصرح أن علاقته بهذا المشروع هي علاقة الوسيط، عندما طلب منه السوريون عام ١٩١٩ أن يتقدم بمطالبهم في توحيد «سورية الكبرى» إلى مؤتمر الصلح، وذكر أن ما يقوم به، في الأربعينيات، هو استكمال لما سعى إليه السوريون قبل ذلك. ثمّ سأل: لماذا يدّعي البعض أنه يدعو إلى مشروع «سورية الكبرى» بدوافع شخصية؟ وفي نهاية تصريحه أكد أنه لن يتدخل في هذا الموضوع، إلا إذا انتدبه السوريون لذلك، كما فعلوا سابقاً(٨٩).

وقد قامت الصحف السورية بالتعليق على هذا التصريح ونقده، فكتبت صحيفة **الكفاح** تقول إن السوريين طالبوا بوحدة سورية الطبيعية بحدودها الكاملة التي تدخل فيها الإسكندرونة ولبنان وفلسطين وشرق الأردن. أما «سورية الكبرى» التي تقوم على ضمّ الجمهورية السورية إلى عمّان، واستثناء لبنان وفلسطين، فهي من مبتكرات عمّان فحسب(٩٠).

كان هذا هو رأي صحيفة **الجلاء** السورية، أيضاً، حيث ذكرت أن التاريخ لا يعرف إلا سورية واحدة، تمتد من جبال طوروس إلى صحراء سيناء، وهو مع ذلك يسمّيها سورية ولا ينعتها بالكبرى، ولكن الذين يجزّئون سورية، ويتخلّون لتركيا واليهود عن أغلى وأثمن أجزاء فيها، هم الذين يقولون بمشروع «سورية الكبرى»(٩١).

في تعليق لصحيفة **البلد** الدمشقية على تصريح نوري السعيد، قالت إنّه دعا الصحفيين المصريين الذين هاجموا مشروع «سورية الكبرى»، وأطلعهم على الوثائق

---

(٨٨) **المصري**، ٢٥/ ١١/ ١٩٤٦، ص ٥، والرابطة العربية، ٣٠/ ١١/ ١٩٤٦، ص ١١.

(٨٩) **الأخوان المسلمين** (القاهرة)، ٣٠/ ١١/ ١٩٤٦، ص ٢، **والرابطة العربية**، ٦/ ١٢/ ١٩٤٦، ص ٧.

(٩٠) **الكفاح** (دمشق)، ٤/ ١٢/ ١٩٤٦، ص ١.

(٩١) **الجلاء** (اللاذقية)، ٣٠/ ١١/ ١٩٤٦.

التي تثبت أن الوحدة السورية مشروع سوري، وضعه المؤتمر السوري عام ١٩١٩. والشيء نفسه فعله مع الكاتب إبراهيم المازني، عندما التقى به، فأقنعه بأن المشروع ليس مشروع عبد الله ـ نوري السعيد، وإنما هو مشروع السوريين أنفسهم[٩٢].

وقد شكا السعيد لوزير مصر المفوض في بغداد من «تجني الصحافة المصرية عليه»، وربطها بين كلّ تحرّكاته ومشروع «سورية الكبرى»[٩٣].

نتيجة لما سبق، فإن السعيد ترك ساحة التعاون مع تركيا للملك عبد الله، وبدأ يحاذر في نشاطاته التي من الممكن تفسيرها بأنها في صالح مشروع «سورية الكبرى»، فقد أصبح تدخّل تركيا في موضوع «سورية الكبرى» ينسب إلى الملك عبد الله. وقد بدأ ذلك عند زيارة جمال أركين، السكرتير العام لوزارة الخارجية التركي، إلى عمّان، في كانون الأوّل/ ديسمبر ١٩٤٦[٩٤]، وكانت هذه الزيارة هي البداية لإقحام تركيا في الجدل حول مشروع «سورية الكبرى»، بشكل مباشر، على الرغم من أن كافة الدوائر التركية نفت أن يكون لهذه الزيارة أية علاقة بالمشروع، وإنما جاءت كخطوة في التقرّب إلى البلدان العربية، خاصة الأسرة الهاشمية التي كانت، دائماً، على علاقات ودّية مع تركيا[٩٥].

وعلى الرغم من تناسق السياسة الأردنية والعراقية، في الفترة السابقة، في كثير من الأمور، ومحاولات البلدين خلق نوع من الوحدة بينهما، يسهّل ضمّ سورية، بعد ذلك، إلى هذه الوحدة، فإن هذه المحاولات لم تسفر إلا عن عقد معاهدة أردنية ـ عراقية، في نيسان/ أبريل ١٩٤٧، بعد كثير من المباحثات بين الجانبين، في أواخر عام ١٩٤٦، حول كيفية تنفيذ الوحدة بين البلدين. وقد رأى البعض في هذه المعاهدة شكلاً من أشكال الاتحاد، واعتبرها المتربّصون بمشروع «سورية الكبرى» خطوة على طريق توحيد الجهود الأردنية ـ العراقية لتنفيذ هذا المشروع، على الرغم من أنّها لم تأت بجديد في طبيعة العلاقات بين البلدين[٩٦]، فلم تكن أكثر من معاهدة صداقة وتعاون.

---

(٩٢) **البلد** (دمشق)، ١/ ١٢/ ١٩٤٦.

(٩٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٣، ملف ٣٤/ ٣١/ ١ ج ١، تقرير المفوضية المصرية في بغداد، ١١/ ١٢/ ١٩٤٦.

(٩٤) **المقطم**، ١٤/ ١٢/ ١٩٤٦، ص ١.

(٩٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ٧٧٣، ملف ٢٠٥/ ٧/ ١ ج ١، المفوضية المصرية في أنقرة من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ١٤/ ١٢/ ١٩٤٦.

(٩٦) F. O. 371/61526 (14 June 1947).

٣ ـ التعاون مع الموارنة لإقامة وطن قومي مسيحي

شهد العام ١٩٤٦ اهتمام الأوساط الرسمية المارونية في لبنان بزيادة عدد أبناء الطائفة المارونية في البلاد، فقامت ببث الدعاية الواسعة بين المهاجرين اللبنانيين في أمريكا الشمالية والجنوبية، لتشجيعهم على العودة إلى لبنان، واختيار الجنسية اللبنانية، فيؤمِّن الموارنة أغلبية في المجلس النيابي، تحميهم في المستقبل من أي انقلاب دستوري، أو تطور غير مرغوب فيه[٩٧].

وثمة تنسيق استجد بين لبنان وتركيا في هذه المسألة، حيثُ إنَّ رئيس الجمهورية اللبنانية زار تركيا، في حزيران/يونيو ١٩٤٦، للبحث في تحويل الأتراك الذين هم من أصل لبناني حقّ اختيار الجنسية اللبنانية. ونظراً إلى أن معظم هؤلاء من الطائفة الأرثوذكسية، فقد اصطحب الرئيس اللبناني في هذه الزيارة حبيب أبو شهلا، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، الذي ينتمي إلى تلك الطائفة. كما أنَّ فريدون أركين، وكيل وزارة الخارجية التركية، ربطته بالعائلات المسيحية الكبيرة في لبنان روابط قوية، وكانوا يقيمون الحفلات لتكريمه، فيما يقاطعها مسلمو لبنان، اعتقاداً منهم بأن تركيا تريد أن يكون العنصر المسيحي هو الراجح في لبنان، حتّى لا ينضمّ لبنان في المستقبل إلى دولة «سورية الكبرى»، عندما تظهر إلى عالم الوجود، خشية قيام دولة عربية كبيرة متاخمة لتركيا[٩٨].

أخذ موارنة لبنان يعارضون فكرة «سورية الكبرى»، خوفاً من الانصهار داخل دولة تسكنها أكثرية إسلامية، فقد صرح بطريرك الموارنة أن لبنان لن يندمج، أو يوحّد مع أية دولة عربية مسلمة، ويتمسّك باستقلاله، لعدم ثقة الموارنة في المسلمين، على حدّ قوله[٩٩]، وإن رأى بعض الموارنة في مشروع «سورية الكبرى» جانباً آخر من الممكن أن يستفيدوا منه، وهو إقامة وطن قومي مسيحي داخل لبنان، وفصل المناطق التي ضمّت من سورية، ورجوع لبنان كياناً مسيحياً، كما كان قبل ذلك. وكان من هؤلاء المطران مبارك الذي عارض دخول

---

(٩٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (لبنان)، محفظة ٣٩، ملف ٢٢٧/ ٧/ ١ ج ١، المفوضية المصرية في بيروت من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٨/ ١٢/ ١٩٤٦.

(٩٨) المصدر نفسه.

(٩٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢١١، ملف ٣٧/ ٣١/ ٥، المفوضية المصرية في بيروت من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ١٧/ ٢/ ١٩٤٥.

لبنان في دولة «سورية الكبرى» العربية الإسلامية، ورأى أن ذلك «يضع لبنان تحت عبودية وسيطرة الشرق»[100].

لقد كان المطران على استعداد لتقبل فكرة «سورية الكبرى»، إذا أعطت لبنان المسيحي استقلالاً كاملاً، وفصلته نهائياً عن باقي أجزاء «سورية الكبرى» الإسلامية. وقد علقت صحيفة **العهد** البيروتية على موقف المطران وغيره من الموارنة، فقالت إن هؤلاء يرفضون الوحدة ما دامت لا تؤمّن لهم مصالحهم الخاصة، وسيطرتهم على أبناء وطنهم، أما إذا أصبحت الوحدة طريقاً إلى المستعمر، فهم أول من ينادي بها[101].

وقد حاول الملك عبد الله استخدام رغبة بعض الموارنة في إقامة وطن قومي مسيحي، لكسب تأييدهم لمشروع «سورية الكبرى»، مقابل إقامة هذا الوطن ضمن إطار المشروع. وجرت عدة اتصالات بين الملك وإميل إده، رئيس الجمهورية اللبنانية السابق من جهة، وبين إده والبريطانيين من جهة أخرى، في سبيل تحقيق ذلك، فحاول إده أثناء وجوده في باريس الاتصال بالبريطانيين الموجودين هناك، وانتشرت الشائعات أنه اجتمع بوزير الخارجية البريطاني، بيفن، في باريس، للبحث في موضوع «سورية الكبرى»، وإقامة وطن قومي مسيحي[102].

لكن بيفن أرسل كتاباً إلى وزير بريطانيا المفوض في بيروت، نفى فيه وجود أي اتصال بينه وبين إده، بل أكد أن إده لم يلق أي تشجيع من قبل الحكومة البريطانية، لتحقيق «سورية الكبرى»، وإنشاء وطن قومي مسيحي[103].

وعلى الرغم من نفي بيفن وجود أي اتفاق على مشروع إده، فإن ثمة اتصالات بين البريطانيين الموجودين في دمشق وبيروت، وخاصة سترلينغ، وإده طوال العام ١٩٤٦، بل إن سترلينغ سعى لدى بعض الزعماء المسلمين إلى تأييد إده في مشروعه. كما أنَّ رجال المفوضية البريطانية في دمشق أكدوا أن فكرة رجوع لبنان إلى حدوده القديمة، وفصل الأقضية الأربعة عنه، وإعادتها إلى سورية، هي محلّ دراسة، وقد عرضت على الحكومة السورية كتعويض عن جبل

---

(١٠٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٣، ملف ٢٢٨/ ٧/ ١ ج ١، المفوضية المصرية في دمشق من الوزير المفوض إلى وزير الخارجية، ٢/ ٥/ ١٩٤٦.

(١٠١) **العهد** (بيروت)، ٣٠/ ٤/ ١٩٤٦، ص ٢.

(١٠٢) F. O. 371/52499: Shone to F. O. (28 May 1946).

(١٠٣) F. O. 371/52499: Bevin to Shone (31 July 1946).

الدروز، في حالة ضمّه إلى شرق الأردن. بالإضافة إلى أن سترلينغ سعى إلى الوقيعة بين كبار الشخصيات المسيحية في لبنان، ورجال الحكم هناك، محرّضاً تلك الشخصيات على التمرّد ضدّ الحكومة اللبنانية(١٠٤).

أما عن موقف أهالي لبنان من هذا الموضوع، فقد ذكر سامي الميداني، عميد كلية الحقوق في دمشق، وأستاذ القانون الدولي فيها، في حديث له عن علاقة «سورية الكبرى» بالوطن القومي المسيحي، أن لبنان يمكن أن يوافق على «سورية الكبرى»، ويكتفي بجبل لبنان الصغير. واللبنانيون، في هذه الحالة، سيرحّبون بهذا التقسيم، لأنه من جهة سيطمئنهم على استقلالهم، ومن جهة أخرى يحلّ مشكلة تعدّد العناصر والأديان، فيصير لبنان موحّداً جنسياً ودينياً، وإن رأى الميداني أن مسلمي لبنان ربما لا يوافقون على الانضمام إلى سورية، لأنهم سيفقدون المراكز المتقدمة في لبنان، وسيكون لهم المركز الثاني بعد السوريين، في دولة «سورية الكبرى» المقترحة(١٠٥).

إلا أن هذا لا يعني أن كلّ أهالي لبنان المسيحيين يؤيدون قيام دولة «سورية الكبرى» التي ستجعل لهم كياناً منفصلاً عن المسلمين، بل إن معظم السكان المسيحيين عارضوا هذا المشروع، انطلاقاً من خوفهم من قيام دولة إسلامية كبيرة تحيط بلبنان، ملكية كانت أم جمهورية، لأنهم يعتقدون بأنها ستعمل على ابتلاع لبنان، تدريجياً، وإدماجه فيها، بعد فصل المقاطعات الجنوبية والشرقية والشمالية التي تسكنها أغلبية إسلامية، فيضطر المسيحيون إلى الانكماش في المناطق الجبلية، على ما كان عليه وضعهم في عهد العثمانيين. ولذلك، فإن المسيحيين اللبنانيين رأوا من مصلحتهم أن تكون الدول الإسلامية المتاخمة للبنان دولاً صغيرة غير متحدة.

ومع المعارضة الشديدة من قبل اللبنانيين لمشروع «سورية الكبرى»، حاول الملك عبد الله التقرّب إلى رجال الدين الموارنة والتفاهم معهم بالشكل الذي يرضيهم، فوسّط بعض الفرنسيين لكي يقنعوا بطريرك الموارنة أنطوان عريضة بالعدول عن معارضته لمشروع «سورية الكبرى»، على أساس بقاء جبل لبنان مستقلاً لا يدخل ضمن حدود دولة «سورية الكبرى». وقام الفرنسيون، بالفعل،

(١٠٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٣، ملف ٢٨٨/ ٧/ ١ ج ٢ من الوزير المفوض إلى وزير الخارجية، ١/ ١١/ ١٩٤٦.

(١٠٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية، ملف ٢٢٨/ ٧/ ١ ج ١، المفوضية المصرية في دمشق من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٢/ ١٢/ ١٩٤٦.

بمحاولة إقناع البطريرك بوجهة نظر الملك، إلا أن البطريرك وافق على ألا يعارض المشروع ما دام لبنان بحدوده الكاملة ـ وليس جبل لبنان فقط ـ سيبقى محتفظاً باستقلاله، ولا يدخل في المشروع. وقد وافق الملك على ذلك بشكل مؤقت[١٠٦]، ليقلل من حجم المعارضة اللبنانية للمشروع من جهة، وليفصل من جهة أخرى بين سورية ولبنان، فتظهر سورية وكأنها وحيدة في معارضتها للمشروع.

وبالنسبة إلى الفرنسيين، فإنّهم رأوا في مساعدتهم للملك عبد الله فرصة لضمان نفوذهم الاقتصادي في لبنان، حيثُ إنَّ الملك وعدهم بالاعتراف بهذا النفوذ، وإن كان هذا الاعتراف لا يؤثر، قليلاً أو كثيراً، في مركز فرنسا الاقتصادي في لبنان، إلا أنّه مهم، إذا كان معلقاً على شرط نجاح مشروع سورية الكبرى، فيمتد النفوذ الفرنسي الاقتصادي إليها عن طريق لبنان. كما أنَّ الفرنسيين طلبوا إلى الملك التوسط لدى باي تونس، لكي يساعد الباي الفرنسيين في الاتفاق مع التونسيين. وبالفعل، بعث الملك عبد الله، عبد المنعم الرفاعي إلى تونس، ليقدم إلى الباي هدية وكتاباً من الملك، حثّه فيه على السعي لدى الوطنيين التونسيين إلى الاتفاق مع فرنسا[١٠٧].

لم تحلّ المشكلة الخاصة بوضع لبنان داخل «سورية الكبرى»، ولم يمتنع الملك عبد الله عن المطالبة بالأقضية الأربعة، بل كان ثمة تضارب في تصريحات الملك ورجال حكومته. فتارة كانوا يقولون إن المشروع لا يتناول لبنان، بحدوده الكاملة، وأنه سيبقى مستقلاً، وتارة أخرى يلوّحون بأن الأقضية الأربعة هي قضية تخصّ سورية، ومن حقّ الأردن أن يطالب بها. ولذلك، فإن موقف لبنان تجاه مشروع «سورية الكبرى» ظلّ معارضاً، ومن كافة الدوائر اللبنانية.

رابعاً: إعلان مشروع «سورية الكبرى» مبدأً رسمياً للسياسة الأردنية

قام الملك عبد الله ورجال حكومته، في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٦، بإطلاق الكثير من التصريحات والبيانات عن مشروع «سورية الكبرى»، والمطالبة الصريحة به كركن أساسي في سياسة «المملكة الأردنية الهاشمية»، ممّا جعل

(١٠٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤، ملف ٣٧/ ٣١/ ٥ ج ٣ من ملحق المفوضية المصرية في دمشق إلى وكيل الخارجية، ٢٩/ ٢/ ١٩٤٧.

(١٠٧) المصدر نفسه.

المشروع من أهم الموضوعات العربية تداولاً في الصحف، والمجالس النيابية، والمراسلات الدبلوماسية، حتّى وصل إلى مجلس جامعة الدول العربية، للنظر في أمره. وبدأت هذه المعركة الكلامية عن المشروع، عندما ألقى الملك عبد الله خطاب العرش في افتتاح الدورة الخامسة للمجلس التشريعي الأردني، في العاشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٦، فدعا إلى وحدة بلاد الشام، كهدف رئيسي له ولحكومته، وعاهد الله على السعي إلى تحقيق ذلك الهدف[١٠٨]. وجاء في ردّ المجلس التشريعي على خطاب العرش، تبنّي هذه الدعوة، والعمل في سبيلها[١٠٩].

لقد جاء أول ردود الفعل من قبل اللبنانيين، فأثير الموضوع في جلسة مجلس النواب اللبناني، في الثالث عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦، وألقى فيليب تقلا، وزير الخارجية، بياناً أعلن فيه رفض لبنان لمشروع «سورية الكبرى». وقال إن القضية التي تثار من وقت إلى آخر، تحت اسم «سورية الكبرى»، لا يمكن أن تكون موضع بحث، فلبنان لا يريد «سورية الكبرى»، ولا يقبلها على أي وجه من الوجوه[١١٠].

وقد تحدّث في هذه الجلسة عدد من النواب، أجمعوا على رفض المشروع، فقال رياض الصلح إن اللبنانيين لا يقبلون المساس باستقلالهم، سواء أكان عن طريق «سورية الكبرى» أم عن طريق غيرها. وتحدّث جورج عقل، مشيراً إلى أن مشروع «سورية الكبرى» لا يثار من قبل أية دولة سوى الأردن، وطلب الرجوع إلى جامعة الدول العربية، للاحتكام في موضوع الأقضية الأربعة. كما تحدّث النائبان خليل أبو جودة وحميد فرنجية، معلنين معارضتهما للمشروع[١١١].

وقام الشريقي، وزير الخارجية الأردني، بالردّ على بيان فيليب تقلا، في المجلس التشريعي الأردني، مؤكّداً أن المملكة الأردنية الهاشمية لن تتخلّ عن ميثاق الوحدة أو الاتحاد السوري، لأن نقض هذا الميثاق هو نقض لحقوق «سورية الطبيعية»، نافياً عن وزير الخارجية اللبناني حقّ التعرّض لما هو شأن الأقاليم السورية وحدها، وأن لبنان كبر على حساب سورية، ومن غير

(١٠٨) **وثائق سورية الكبرى**، ص ١٠.

(١٠٩) المصدر نفسه، ص ١٩ ـ ٢٠.

(١١٠) «مضبطة الجلسة الرابعة لمجلس النواب اللبناني،» **الجريدة الرسمية** (لبنان) (١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٦)، ص ٦٩ ـ ٧٠.

(١١١) المصدر نفسه، ص ٧٠ ـ ٧٨.

اختيارها، وإن رأى الشريقي أن شكل الحكم هو من حقّ الأمة السورية. وختم بيانه قائلاً إن السياسة الأردنية ستظلّ تعتبر الوحدة السورية الشاملة أساساً وأصلاً في منهاجها القومي(١١٢).

كان هذا التصريح هو البداية لسلسلة من التصريحات، والتصريحات المضادة، بين الأردن من جهة، وسورية ولبنان من جهة أخرى، فأفضى فيليب تقلا بتصريح جديد، ردّ فيه على الشريقي، مؤكّداً أن موقف لبنان قائم على مبدأ عدم تأليف «سورية الكبرى»، لا مع لبنان ولا دونه، وكرّر ما سبق أن قاله في مجلس النواب اللبناني، ثمّ أبدى دهشته من إثارة موضوع «سورية الكبرى»، دورياً، في مواعيد معيّنة(١١٣).

وقد ردّ الشريقي على تصريح تقلا بأن الذين يثيرون هذه المسألة، دورياً، في مواعيد معينة، ليلبسوها غير ثوبها، وكأنها محل نزاع وجدل، هم خصومها لا أنصارها، متنكّرين في ذلك لإرادة الشعب السوري، ولما احتوته المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية. ثمّ تعجب الشريقي من معارضة الوزير اللبناني للوحدة السورية، في حدّ ذاتها، حتّى لو لم يدخل فيها لبنان، وظلّ محتفظاً باستقلاله التام. ورأى الشريقي في ذلك منتهى التحكّم في شؤون الغير(١١٤).

وفي الجلسة التي عقدها مجلس النواب اللبناني، في السادس والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٦، تحدّث النائب عبد الله اليافي، عن قول الشريقي إن بعض الأقاليم أرغمت على الانضمام إلى لبنان، قائلاً: «... فأنا بصفتي نائباً لبنانياً ومسلماً أعلن أننا في لبنان، نصارى ومسلمين، قد ارتضينا حالة لبنان الحاضرة باختيارنا، ولا نرضى عن هذا الوضع بديلاً». وقد أكد هذا الرأي النائبان يعقوب الصرّاف وكاظم الخليل. كما سأل النائب محمّد المصطفى عن السبب الذي يجعل شرق الأردن يتحدث عن مشروع «سورية الكبرى»، وهي ما تزال دولة غير مستقلة؟ وفي نهاية الجلسة، تولّى الإجابة صائب سلام، وزير الخارجية بالوكالة، فقال: «... إنّها حقاً زوبعة في فنجان، وما كان لهذه الزوبعة أن تهزّ أي ركن في لبنان، والحكومة اللبنانية لا تعترف بأن هناك مشروعاً رسمياً اسمه (سورية الكبرى)». ثمّ وافق النواب على اقتراح قدمه النائب

---

(١١٢) **الرابطة العربية**، ١٦/ ١١/ ١٩٤٦، ص ٢٠.
(١١٣) **المقطم**، ٢٠/ ١١/ ١٩٤٦، ص ٢.
(١١٤) **الرابطة العربية**، ٣٠/ ١١/ ١٩٤٦، ص ١١.

ألفرد نقاش باستنكار ما جاء في تصريحات وزير الخارجية الأردني من تلميح إلى حدود لبنان، وأكدوا أن لبنان حرّ مستقل، كامل السيادة، ولا يرضى بديلاً من الوضع الحاضر(١١٥).

يتضح من هذه الجلسة، رفض بعض النواب المسلمين ـ سُنّة وشيعة ـ الدخول في وحدة «سورية الكبرى»، والتمسّك بوجوب احتفاظ لبنان بوضعه الحاضر، وهم يتّفقون في ذلك مع المسيحيين، إلا أنّه لا يمكن الجزم بأن كلّ مسلمي لبنان مع هذا الرأي، ولا سيّما أهالي الأقضية الأربعة. فالوحدة السورية الكبرى كانت، في ذلك الوقت، حلماً لبعضهم ويعضدونها، وهي مرتبطة عندهم بأيام الملك فيصل الأوّل، لكنهم يرفضون مشروع «سورية الكبرى» الذي يتزعّمه الملك عبد الله، وذلك لعدة أسباب تتشابه مع أسباب رفض السوريين للملك، وهي تعاونه مع الإنكليز ومع اليهود، ونقص كفايته السياسية، إذا ما قورن بالملك فيصل الأوّل، وهؤلاء كانوا يعتقدون أن الزمن كفيل بتحقيق «سورية الكبرى»، ويأملون في ذلك. أما المسلمون الذين تشبّثوا بلبنان المستقلّ، فهم حديثو السنّ الذين أرادوا الاحتفاظ بوضعهم داخل لبنان، والتوسّع في مجال العمل، وزيادة نفوذهم في دولة مستقلة ذات سيادة، لها حكومة وجيش خاص بها.

كما يتضح من هذه الجلسة تصويت أربعة نواب من الدروز على القرار الذي يشجب المشروع، ممّا يؤكّد معارضة دروز لبنان له، لا لأنهم كانوا ضدّ الوحدة السورية، بل لأنهم ضدّ خلفيات المشروع وأهدافه(١١٦).

على المستوى السوري، تمثل الردّ على التصريحات الأردنية الخاصة بالمشروع، في الجلسة التاريخية التي عقدها مجلس النواب، في الثالث والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٦(١١٧)، والتي أحدثت الكثير من الأقاويل على الجانبين السوري والأردني، حتّى إنّها اعتبرت الردّ النهائي والقاطع من السوريين على مشروع «سورية الكبرى». فقد أثير الموضوع، في هذه الجلسة، على أوسع نطاق

---

(١١٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (لبنان)، محفظة ٣٩، ملف ٢٢٧/ ٧/ ١ ج ١، المفوضية المصرية في بيروت من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٢٧/ ١١/ ١٩٤٦.

(١١٦) البعيني، **دروز سورية ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٣**، ص ٣٦٤.

(١١٧) «مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب السوري،» **الجريدة الرسمية** (سورية) (٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٦)، ص ٦٠ ـ ٦٥.

من خلال تفنيده من كلّ الوجوه، وبلغ عدد النواب المتحدثين في هذه الجلسة عن المشروع قرابة الإثني عشر. ويمكن إيجاز أهم النقاط التي ارتكزت عليها آراء النواب، خلال مناقشتهم لمشروع «سورية الكبرى»، في ما يلي(١١٨):

ـ انتقاد تصريحات وزير الخارجية الأردني التي شدّد فيها على اعتبار الأردن مشروع «سورية الكبرى» مبدأً قومياً، وتفسير ذلك بأنه طمع في سورية، وتحدٍّ لها، وتعدٍّ على استقلالها، وتجاوز لما نصّ عليه ميثاق جامعة الدول العربية.

ـ أن السوريين عندما يعارضون مشروع «سورية الكبرى»، فهم يعارضون المشروع الذي يكمن وراءه نفوذ الصهيونيين وإرادة المحتلين، أما وحدة «سورية الكبرى» الحقيقية الحرّة المستقلة البعيدة عن المطامع الشخصية، فإنها مطلب كلّ السوريين.

ـ اتفق جميع النواب في أحاديثهم على أنّه لا يجوز أن تطلب دولة مقيَّدة بمعاهدة مع إنكلترا، مثل شرق الأردن، الوحدة مع دولة مستقلة مثل سورية، وأن سورية لا يمكن أن تبيع هذا الاستقلال الذي حاربت من أجله، لتشتري به الاستعباد، أو الوقوع تحت النفوذ الأجنبي.

ـ ضرورة أن تسعى سورية إلى ضمّ الأردن إليها، ومن واجب الحكومة السورية أن تتقدم بمذكّرة رسمية إلى هيئة الأمم المتحدة أو غيرها، لإلحاق شرق الأردن بسورية باعتباره قطعة منها.

ـ أن النظام الجمهوري اختاره السوريون بمحض إرادتهم، وليسوا على استعداد للتخلي عنه، مقابل حكم ملكي مطلق.

هكذا، تعاقب الخطباء في المجلس النيابي السوري، مظهرين رأيهم في المشروع، ومندّدين به وبالقائمين عليه. ومن الملاحظ أن الخطباء كانوا يمثلون جميع المقاطعات السورية، وجميع الطوائف والمذاهب، مدلّلين بذلك على اتحاد سورية، بجميع مقاطعاتها وطوائفها وعناصرها، في مقاومة واستنكار أساليب ودعاية عمّان للمشروع.

في ختام الجلسة ألقى وزير الخارجية بالنيابة، خالد العظم، بياناً أعلن فيه رأي الحكومة في المشروع، فقال إن موقف المسؤولين في المملكة الأردنية، الماثل

---

(١١٨) المصدر نفسه، ص ٦٥.

في خططهم وتصريحاتهم، يخالف المبادئ العامة للحقوق الدولية، ويناقض ميثاق جامعة الدول العربية من وجوب احترام البلدان العربية لنظام الحكم القائم في الدول الأخرى، وإن سورية تحمّلت الكثير في سبيل الحرية، إلى أن تمتعت بالاستقلال والسيادة الكاملين، ودخلت هيئة الأمم المتحدة، وكان آخر ما أحرزته في الميدان العالمي، دخولها في مجلس الأمن، واعتلائها مكاناً مرموقاً في هذه المنظمة. ولذلك، فإنها لا ترغب في اتحاد يكون غير مجرد من كلّ شائبة، أو يكون منقصاً لما حصلت عليه من الحقوق والميّزات، وستظلّ حريصة على نظامها الجمهوري، لا ترضى منه بديلاً[119]. وقد وافق المجلس بالإجماع على بيان العظم.

لم يقتصر ردّ الفعل السوري على مجلس النواب والحكومة، إذ ردّت، أيضاً، الصحافة السورية على تصريحات رجال الأردن، فكتبت صحيفة **القبس** الدمشقية، تقول إنّه يجب على شرق الأردن أن يتحرّر من المعاهدة البريطانية، أولاً، وينقذ فلسطين من الانتداب البريطاني، وبعد ذلك نرحّب بِكُلّ اتحاد أو وحدة، سواء كان اسمها «سورية الصغرى» أو «سورية الكبرى». وطلبت الصحيفة من الحكومة السورية أن تأخذ موقفاً حاسماً من تصريحات رجال الحكومة الأردنية، لأن الأردن لم يعد يحترم الدستور السوري، ولم يعد رجاله يتورّعون، في خطبهم الرسمية وتصريحاتهم، عن انتهاك حرمة ميثاق جامعة الدول العربية[120].

إلى جانب هذا، أظهر الشعب السوري استياءه ممّا أعلنه المسؤولون الأردنيون في تصريحاتهم. وأرسل كثير من الجمعيات والهيئات المختلفة، وكبار الشخصيات، برقيات احتجاج على هذه التصريحات، مظهرين تمسّكهم بالجمهورية، والدستور السوري. ومن الجدير بالذكر أن طلبة شرق الأردن في المعاهد السورية المختلفة انضموا إلى الرأي العام السوري، وأعلنوا استنكارهم لتصريحات وزير خارجيتهم. كما أكدت صحيفة **الإصلاح** السورية أن قناعة الملك عبد الله بهذا الحكم الذي أعلنه المجلس التأسيسي السوري، وموقف الشعب السوري، لن يؤثرا في إضعاف حلمه بالعرش، لأنه لا يقنع بالحجة، ولا يؤمن بهذا المفهوم الديمقراطي الحديث الذي لا يسمح لمثله في وصفه، وكيانه، وقيوده، أن يتصدّى لهذا الأمر[121].

---

(١١٩) المصدر نفسه، ص ٦٥.

(١٢٠) **القبس** (دمشق): ٢٢/١١/١٩٤٦، و٢٤/١١/١٩٤٦.

(١٢١) **الإصلاح** (حلب)، ٢٧/١١/١٩٤٦، ص ١.

اتخذ الجانب الأردني موقفاً حيال هذا الهجوم العنيف من قبل السوريين، فصرّح رئيس الوزراء الأردني، إبراهيم هاشم، في المجلس التشريعي الأردني، ردّاً على بيان وزير الخارجية السوري بالنيابة في المجلس النيابي، قائلاً: «إن ما قيل في مجلس النواب السوري من أن المسؤولين في شرق الأردن نقضوا القواعد المتّبعة بين الدول، وخرجوا على ميثاق جامعة الدول العربية، فهذا قول لا يمسّ جوهر القضية، وهي وحدة سورية لا بُدَّ منها. أما عن الأوضاع الحالية في سورية، فأنا أقول ـ بصفتي رئيس وزراء دولة سورية هي في الجنوب من هذه البلاد المحبوبة ـ إنّه لفرق كبير بين بلاد أسستها الثورة العربية، والمبادئ القومية، وبين إدارات أخرى، أسستها الجمهورية الفرنسية، ومعاهدة سايكس ـ بيكو». كما ردّ هاشم في بيانه على أن شرق الأردن تابع لبريطانيا، مشيراً إلى أنّه عندما أنزلت الدولة الفرنسية ضربتها القاسية بسورية، كان النصير لمن يتولّون الحكم في سورية، الآن، دولة أوروبية أخرى ـ يقصد بريطانيا وتدخلها لإيقاف العدوان الفرنسي على السوريين ـ لتحقيق الجلاء، ولكن من جلا من الممكن أن يعود متى حانت الفرصة، ولا يحول دون ذلك إلا وحدة البلاد السورية(١٢٢).

قام خالد العظم بالردّ على تصريح هاشم، في بيان أوضح فيه كيفية نشأة وتأسيس دولة شرق الأردن، وأن الوضع القائم فيه وليد بيان ألقاه المندوب البريطاني في فلسطين، السير هربرت صموئيل كما أوضح في بيانه، أن سورية بلد متمتع باستقلال حقيقي ناجز، ولم يعد في البلاد أثر لقوى أجنبية. واختتم بيانه قائلاً إن الاستمرار في إثارة هذا الموضوع أمر لا يستفيد منه إلا كلّ عدو يتربّص بالعرب الدوائر(١٢٣).

كتبت صحيفة **الإنشاء**، ردّاً على بيان هاشم، مبيّنة كيف أن شرق الأردن لم تؤسسه الثورة، وهذه التجزئة لم توجدها سورية، وإنما فصلت شرق الأردن عن سورية، بتدبير من جانب الممثلين البريطانيين، بالاتفاق مع الفرنسيين، وأن عبد الله بن الحسين أيّد هذه التجزئة ليتبوأ مركز الإمارة. وأكدت الصحيفة أن حلم الملك عبد الله لا يمكن أن يتحقق، لأن سورية لا تحبّه، ولبنان لا يريده، والبلدان العربية تنكر عليه محاولاته(١٢٤).

---

(١٢٢) **المقطم**، ٢٨/١١/١٩٤٦، ص ٢.

(١٢٣) **وثائق سورية الكبرى**، ص ٦٦ ـ ٦٨.

(١٢٤) **الإنشاء** (دمشق)، ٣/١٢/١٩٤٦.

لقد عبّر الشعب السوري عن رفضه لما صرح به هاشم، فأضرب الطلبة السوريون احتجاجاً على المشروع والمنادين به، ونظّموا مظاهرات طافت في شوارع دمشق، وهتفوا فيها بسقوط هذا المشروع، وسقوط مثيريه من المستعمرين، ومن عملائهم في شرق الأردن، وحيّوا الاستقلال السوري والنظام الجمهوري. وقد مرّت هذه المظاهرات أمام المجلس النيابي، وأمام المفوضية البريطانية في دمشق(١٢٥).

ولم تقتصر التصريحات الأردنية على الحكومة، بل إن الملك عبد الله دأب على إلقاء التصريحات التي أكد فيها أن المطالبة بـ «سورية الكبرى» أصبحت سياسة أردنية رسمية معلنة، وبشكل صريح وواضح. وكان أهم ما جاء على لسان الملك تصريح نشرته الصحف المصرية والعربية أدلى به إلى صحيفة **الشرق** البيروتية، قال فيه إنّه لا تقوم الآن أية عقبة في سبيل ارتقائه عرش دمشق(١٢٦). كما نشرت الصحف أن الملك أفضى إلى بعض المقرّبين له بأنه وعد بعرش دمشق، باعتبارها قاعدة «سورية الكبرى»، وأن ذلك في طريقه إلى التنفيذ(١٢٧).

أثارت هذه الأنباء اهتماماً بالغاً في الدوائر السياسية البريطانية، فنفت وزارة الخارجية البريطانية، على لسان متحدثها الرسمي، أن يكون الملك عبد الله قد أخذ أية وعود من قبل بريطانيا، بأن تصبح فلسطين أو جزء منها ضمن «سورية الكبرى»، ولم تبدِ الحكومة البريطانية أية تأكيدات خاصة بهذا المشروع إلى الملك عبد الله(١٢٨).

يتضح من حديث المسؤول البريطاني أنّه لم يذكر شيئاً عن ضمّ سورية إلى الأردن. فالأولى دولة مستقلة، لا علاقة لها بالبريطانيين، على عكس فلسطين، كما أنَّ وزير الخارجية البريطاني، بيفن، كان قد أرسل تعليمات إلى ممثلي بريطانيا في البلدان العربية بالتزام الحياد تجاه ما يثار من جدل حول المشروع، وهو ما ذكره سكرتير المفوضية البريطانية في دمشق، دانداس، مشيراً إلى أن تعليمات وزارة الخارجية البريطانية تقضي بالتمسّك بسياسة عدم التدخل في نظام الحكم

---

(١٢٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٣، ملف ٢٢٨/ ٧/ ١ ج ٢، المفوضية المصرية في دمشق من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٢/ ١٢/ ١٩٤٦.

(١٢٦) **المصري**، ٢٥/ ١١/ ١٩٤٦، ص ٥.

(١٢٧) المصدر نفسه، ص ٢.

(١٢٨) **المقطم**، ٢٦/ ١١/ ١٩٤٦، ص ٢.

السوري، وأنها لا تحبّذ مشروع «سورية الكبرى»، ولا ترغب في تحقيقه[١٢٩].

كما ذكر الوزير السعودي المفوّض في دمشق أن المتحدثين في شرق الأردن عن المشروع أساؤوا إلى الإنكليز بتصريحاتهم، وانطبق عليهم المثل القائل: «عدو عاقل خير من صديق جاهل»، إذ أثاروا ثائرة العرب بتصريحاتهم وبياناتهم، ولو كان الإنكليز في نيّتهم تحقيق المشروع، فإنّهم سيؤجلون التفكير فيه، نتيجة العاصفة التي أثارها، لأن الإنكليز ليس في صالحهم تنفيذ مشروع أجمعت البلدان العربية على محاربته[١٣٠].

فضلاً على ما ذكره الوزير السعودي المفوّض، لم يكن في استطاعة الحكومة البريطانية إعلان استنكارها الرسمي الصريح لهذا المشروع، فكما أنَّ اتجاه السياسة البريطانية الخارجية، في ذلك الوقت، يحول دون تشجيع مشروعات مثل «سورية الكبرى»، فإنه يحول، أيضاً، دون إعلان رفضه، وذلك لكي تظهر بريطانيا بمظهر المحايد الذي لا يتدخل في شأن لا يعنيه[١٣١].

نتيجة لما أحدثه تصريح الملك عبد الله بأنه يعتزم ارتقاء عرش دمشق، فقد عاد الملك وكذّبه، في حديث لوكالة الأنباء العربية، بقوله: «أنا لا أتراجع عن السعي لتحقيق وحدة سورية، أما ما يقال من أنّه لا بُدَّ لي من ارتقاء عرش دمشق، فهو أمر يخالف إيماني، لأن الله وحده هو الذي بيده المستقبل»[١٣٢].

احتجت الحكومة السورية، وعرضت الأمر على مجلس جامعة الدول العربية، لمناقشته واتخاذ قرار حاسم بخصوصه. ففي جلسة السادس والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٦، لمجلس جامعة الدول العربية، تحدّث سعد الله الجابري، رئيس وزراء سورية، معترضاً على توالي التصريحات من الجانب الأردني بصدد «سورية الكبرى»، فقال إن سورية لن تسكت على هذا، وخاصة أن الحكومة الأردنية تبنّت مشروع «سورية الكبرى»، بصفة رسمية. كما قام الجابري بإيضاح سياسة سورية تجاه هذا الموضوع، مبيّناً أن سورية هي أكثر البلاد

---

(١٢٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٣، ملف ٢٢٨/ ٧/ ١ ج ٢، المفوضية المصرية في دمشق من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٢٧/ ١١/ ١٩٤٦.

(١٣٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية، من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٢/ ١٢/ ١٩٤٦.

(١٣١) **المقطم**، ٢٣/ ١٢/ ١٩٤٦، ص ١.

(١٣٢) **المصري**، ٢٧/ ١١/ ١٩٤٦، ص ٣، و**الرابطة العربية**، ٣٠/ ١١/ ١٩٤٦، ص ٢.

استعداداً للتضحية في سبيل وحدة العرب، وأنها اعترفت باستقلال لبنان، وتنازلت عن الأقضية الأربعة، تجنباً للخلافات والفرقة. ولذلك، فهي ترفض كثرة الحديث عن هذا المشروع في مجالس النواب والصحافة في كلّ البلدان العربية، لأن سورية وشرق الأردن ولبنان أصبحت مضغة في الأفواه والصحف، وهذا يبينّ أن العرب في خلاف كبير، فإذا تكلّم الأفراد يجب أن تختار الجهات الرسمية السكوت. وطلب الجابري، في نهاية حديثه من وزيري خارجية الأردن ولبنان أن يتجنبا الحديث عن الموضوع في الصحف، ويقفلا هذا الباب[١٣٣]

كما تحدّث جميل مردم، وزير الخارجية السوري، مبدياً استغرابه من إثارة الموضوع في خطاب العرش الأردني، في تلك الظروف التي كانت تمرّ بها الأمة العربية. وقد أردف أن شرق الأردن كان في عام ١٩٢٠ اسماً لا أصل له، وما أنزل الله به من سلطان، مجرد متصرفية من «سورية الكبرى». وبعد تغيّر الظروف التي سلخت شرق الأردن عن سورية، فإن الشيء الذي يهضمه العقل هو أن يعود شرق الأردن إلى أصله. وقد أعطى مردم مثالاً على مصر، قائلاً: «فمثلاً لو شاءت السياسة الغاشمة في القطر المصري، وجعلت الفيوم دولة، والقطر المصري دولة أخرى، فهل يقال إن القطر المصري يتبع الفيوم؟ أم أن الفيوم هو الذي يتبع القطر المصري؟ على اعتبار أن الفرع هو الذي يتبع الأصل، وليس العكس. فنحن في وضعنا هذا نرضى بالبينّ، والبينّ لا يرضى بنا». وطلب مردم من الشريقي والحكومة الأردنية أن يتصلا بالحكومة السورية إذا كان لديهما كلام في هذا الموضوع، بدلاً من إثارته في المجالس النيابية، وعلى صفحات الصحف، حتّى لا يضرّ ذلك قضية فلسطين، وخاصة أن البلدان العربية مدعوة في كانون الأوّل/ ديسمبر التالي، إلى مؤتمر لندن، وليس من المصلحة أن يظهر العرب هناك مختلفين[١٣٤].

ثمّ فتح باب المناقشة، وتحدّث محمّد الشريقي، وزير خارجية الأردن، مبدياً استياءه من تعرّض المجلس إلى مناقشة الموضوع، بشكل مفاجئ، ورفض اعتبار موضوع «سورية الكبرى» محل نزاع أو خلاف بين الأردن وأية دولة أخرى، وإذا اعتبر كذلك، فليس من حقّ المجلس النظر فيه، إلا إذا عرض الأمر عليه من

---

(١٣٣) جامعة الدول العربية، «مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الخامس لمجلس الجامعة العربية، مضبطة الجلسة الخامسة،» (٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٦)، ص ٧٩ ـ ٨١.

(١٣٤) المصدر نفسه، ص ٨٥ ـ ٨٦.

كلا المتنازعين، وهذا لم يحدث. ثمّ أكد الشريقي أنه لا يوجد مشروع جديد يدعى «سورية الكبرى»، بالمعنى الذي يشاع، ولكن «سورية الكبرى» هي بلاد الشام بحدودها الطبيعية، ووحدتها هي مطلب كلّ الديار الشامية، ومنها شرق الأردن. وسأل الشريقي عن السبب الذي يمنع شرق الأردن من السعي إلى تحقيق هذه الوحدة، وخاصة بعد الحصول على الاستقلال؟ ولماذا تعتبر دعوة الأردن خروجاً عن النظام القائم، ويحاسب على التمسّك بميثاق الوحدة؟

وقد رأى فيليب تقلا، وزير خارجية لبنان، في بحث الموضوع على هذا الشكل، فرصة لكي يؤكّد موقف لبنان، فبدأ حديثه عن ميثاق جامعة الدول العربية، خاصة في ما يتعلق بالأوضاع الجغرافية للدول الأعضاء في الجامعة. وعن الأقضية الأربعة، قال تقلا إن سورية كانت تعتقد أن فصل الأقضية عنها جرى على الرغم منها، وأنه لا بُدَّ من أن ترجع هذه الأراضي إليها، ولكن هذا الأمر انتهى باعتراف الحكومة السورية باستقلال لبنان، بحدوده الحاضرة. ثمّ ذكر أن تعاون لبنان مع البلدان العربية قائم على نصوص «بروتوكول الإسكندرية»، و«ميثاق القاهرة» اللذين كفلا استقلال لبنان، واستقلال كلّ بلد عربي. وفي النهاية، طلب تقلا وضع حدّ لِكُلّ جدل، وكل ما يثير الشكوك، بين البلدان العربية، بسبب إثارة موضوع «سورية الكبرى»[١٣٥].

واقترح فاضل الجمالي، وزير خارجية العراق ورئيس مجلس الجامعة بالنيابة، أن يعرض الأمر على لجنة وزراء الخارجية لبحثه، ولا ينشر شيء في الصحف، إلى أن يتم التوصل إلى حلّ. وطالب جميل مردم مجلس جامعة الدول العربية بأن يوصي جميع الحكومات المسؤولة، وذات الصلة المباشرة في هذا الموضوع، بعدم إثارته والكفّ عن الاستمرار فيه. وفي نهاية الجلسة، وافق الجميع على إحالة الموضوع إلى لجنة وزراء الخارجية، كما وافقوا على اقتراح مردم بأن يصدر رأي باسم المجلس، يحدّ فيه من نشاط خصوم العرب الذين يريدون استغلال الموضوع، ويظهر جامعة الدول العربية متضامنة في مصلحة القضية العربية، تضامناً كاملاً[١٣٦]. وهو ما صرح به رئيس المجلس إلى الصحف في اليوم التالي[١٣٧].

أبلغ الشريقي الملك عبد الله بتفاصيل ما حدث في هذه الجلسة، فردّ

---

(١٣٥) المصدر نفسه، ص ٨٨.

(١٣٦) المصدر نفسه، ص ٨٩.

(١٣٧) **المقطم**، ٢٧/١١/١٩٤٦، ص ٢.

عليه الملك برسالة، أيده فيها في ما أعلنه في المجلس من أن المسألة ليست نزاعاً بين اثنين من أعضاء الجامعة، ولكنها قضية وحدة، وحق قومي، والقرار فيه يعود إلى الأمة. وطلب إلى الشريقي أن يتحدث إلى وزراء الخارجية العرب في جلسات خصوصية للتفاهم، وأنه في النهاية لن ينفّذ إلا رغبة الأمة في سورية، شمالاً وجنوباً[١٣٨].

ثم اجتمعت اللجنة السياسية في جامعة الدول العربية، في السابع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦، وتوصلت إلى رفض المشروع، رفضاً نهائياً، لا لأنه يتعارض مع ميثاق الجامعة فحسب، بل أيضاً، لأن سورية ـ صاحبة الشأن ـ قد أذاعت كلمتها الفاصلة في هذا الموضوع[١٣٩]. وعرضت اللجنة قرارها هذا على مجلس الجامعة، الذي أصدر بياناً في الثامن والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦، أفضى به رئيس مجلس الجامعة بالنيابة، فاضل الجمالي، وجاء في البيان: «أثير في الآونة الأخيرة جدل حول مشروع (سورية الكبرى)؛ فترتب على ذلك أن اجتمع وزراء خارجية الدول العربية اجتماعاً خاصاً ودرسوا الأمر، من جميع وجوهه، فتبيّن أن أحداً لم يقصد من تناوله هذا الموضوع التعرّض لاستقلال وسيادة إحدى دول الجامعة، أو النيل من نظام الحكم القائم فيها. وعليه فقد أكدوا أن دولة كلّ منهم متمسكة بميثاق جامعة الدول العربية، وتعمل على احترامه، وتنفيذه نصاً وروحاً»[١٤٠].

قوبل هذا القرار بارتياح تام لدى مختلف الأوساط السياسية والشعبية في سورية، وأرسلت برقيات إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لشكرها على هذا الموقف، كما أرسلت إلى عمّان احتجاجات حملت تواقيع كثيرة دعت إلى ضمّ الأردن إلى سورية، بدلاً من التغنّي بفكرة «سورية الكبرى»[١٤١].

كما أكدت الصحف السورية ـ التي صدرت عقب إعلان قرار جامعة الدول العربية ـ وجهة نظر حكومتها، في التمسّك بالنظام الجمهوري[١٤٢]، وفي طلب

---

(١٣٨) **الوثائق الهاشمية: أوراق الملك عبد الله بن الحسين** (عمّان: جامعة الدول العربية، ١٩٩٤)، ج ٤، الوثيقة الرقم (٣٤)، رسالة الملك عبد الله بن الحسين إلى وزير خارجيته، ٢٧/١١/١٩٤٦، ص ٩١.

(١٣٩) **المقطم**، ٢٨/١١/١٩٤٦، ص ٢.

(١٤٠) **المقطم**، ٢٩/١١/١٩٤٦، ص ٣، و**الرابطة العربية**، ٣٠/١١/١٩٤٦، ص ٦.

(١٤١) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٣، ملف ٢٢٨/٧/١ ج ٢، المفوضية المصرية في دمشق من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٢/١٢/١٩٤٦.

(١٤٢) **العاصي** (حماه)، ١/١٢/١٩٤٦.

ضمّ الأردن إلى سورية، لأن هذا هو الشيء الطبيعي والمنطقي. أما دعوة الأردن إلى ضمّ سورية، فقد اعتبرت نوعاً من أنواع العبث[١٤٣].

وقد علّقت، أيضاً، صحيفة **البعث** السورية على قرار جامعة الدول العربية، بقولها إن المسألة يجب ألا تهتم بها جامعة الدول العربية، أساساً، لأنها مشكلة وهمية تثيرها إنكلترا، لتبعد العرب عن مشاكلهم الحقيقية، وقد بلغت ما أرادت من إثارة مشكلة «سورية الكبرى»[١٤٤].

وفي لبنان، علقت إحدى الصحف اللبنانية على قرار جامعة الدول العربية، مؤكّدة أن الجولة الأولى من المشروع انتهت بصدور هذا القرار، على أن هذا لا يمنع القائمين على المشروع من الاستمرار في مساعيهم لتحقيقه. وقد وصف المقال مشروع «سورية الكبرى» بأنه مشروع سياسي حكيم، تتولاه أيدٍ ماهرة، وأنه خرج من مرحلة التمهيد إلى سبل التنفيذ، لأن رجال الأردن كانوا، قبل ذلك، يصرّحون بتكذيب ما يقولون، في ما يخصّ لبنان، بعد اعتراض الحكومة اللبنانية عليه. أما الآن، فإن الأمر أكثر جدّية، وأصبح المشروع مبدأً رسمياً للأردن، والمسألة ستأخذ شكلاً آخر. وانتقد الكاتب موقف الحكومة اللبنانية من المشروع، وإصرارها على رفضه، على الرغم من اعتراف القائمين على المشروع باستقلال لبنان. ونفى أن يكون للمشروع أية علاقة بالصهيونية، ولذلك فقد رأى الكاتب نفسه، أن قرار جامعة الدول العربية خذل موقف رجال الحكم في لبنان، لأن هذا القرار لم يرفض المشروع، بسائر وجوهه، كما فعلوا، وجاء مؤيداً لوجهة النظر الأردنية، عندما أثبت أن أحداً لم يقصد من تناوله التعرّض لاستقلال أي بلد عربي[١٤٥].

لم يكن هذا هو حال كلّ الصحف اللبنانية، فقد نشرت صحيفة **اللواء** مقالاً، أكدت فيه أن تمسّك لبنان باستقلاله كان شرطاً لدخوله جامعة الدول العربية، وتمسّكه بميثاقها كان شرطاً لاستمراره فيها[١٤٦].

---

(١٤٣) **القبس**، ٢٨/١١/١٩٤٦.

(١٤٤) **البعث** (دمشق)، ٢٩/١١/١٩٤٦.

(١٤٥) **الوثائق الهاشمية**: **أوراق الملك عبد الله بن الحسين**، ج ٤، الوثيقة الرقم (٣٥)، ص ٢٨٤ ـ ٢٣٦، مقال من صحيفة **البشير** اللبنانية، بقلم عبده عويدات، حول موقف جامعة الدول العربية من وحدة سورية الكبرى، ص ٩٢ ـ ٩٦.

(١٤٦) **اللواء** (بيروت)، ٣٠/١١/١٩٤٦، ص ١.

كما أن رجال الحكومة اللبنانية استمروا في معارضة المشروع، واعتبروه مسألة وضعت على الرف، نهائياً، بعد قرار الجامعة، ولا مجال للبحث فيه؛ لأن لبنان يعارض الفكرة من الوجهتين اللبنانية والعربية[١٤٧].

وعلى الرغم من أن قرار جامعة الدول العربية اعتبر المسألة منتهية، فإن الملك عبد الله لم يستسلم، ولم يوقف جهوده لتحقيق المشروع، كما أنَّ الحكومة الأردنية لم تر أنها تعدّت على حقّ أحد بدعوتها إلى المشروع، على ما أعلنه وزير خارجية الأردن، في جلسة المجلس التشريعي، المعقودة في السابع من كانون الأوّل/ ديسمبر ١٩٤٦، ردّاً على طلب المجلس تفسير الموقف، بعد قرار جامعة الدول العربية. كما أعلن الوزير نفسه أنه سيتقدم بمذكرة إلى جامعة الدول العربية، يوضح فيها أن الحكومة الأردنية تحتفظ بوجهة نظرها في هذا الموضوع، وتعتبره مبدأ قومياً، تهتم به اهتماماً خاصاً لصلته الجوهرية بمصالحها الإقليمية[١٤٨].

وتأكيداً لهذه الرؤية الأردنية، أذاع وزير شرق الأردن المفوض في لبنان بياناً قال فيه إن الدعوة إلى المشروع لا تقتضي كلّ هذه الضجة، ولا تمسّ كيان جامعة الدول العربية، وليس فيها إضعاف لميثاقها، ولا انتقاص من سيادة أية دولة[١٤٩].

وفيما عبّرت الصحافة المصرية عن موقف مصر المعارض للمشروع، تعبيراً كافياً، فلم تصدر أية صحيفة مصرية، في تلك الفترة، إلا وكان مشروع «سورية الكبرى» خبراً أساسياً على صفحاتها، وتعرّضت له، سواء كان بالنقد أو المتابعة لِكُلّ ما يتعلق بالمشروع على المستوى الرسمي، وعلى مستوى الصحافة العربية والأجنبية. حتّى إنَّ المشروع أثار الطاقة الإبداعية عند بعض الأدباء، فكتب علي أحمد باكثير مسرحية من فصل واحد بعنوان «سورية الكبرى»، نشرتها جريدة الإخوان المسلمين، وكانت أحداثها تدور في دار شيخ العرب، وقامت بدور «سورية الكبرى» فتاة إنكليزية دسّاسة، جاءت لتشاغل عربي، يدعى عبادة ـ المقصود الملك عبد الله ـ فخطبها، وسعى إلى الزواج منها رغم نصيحة إخوته

---

(١٤٧) المقطم: ٢٥/ ١٢/ ١٩٤٦، ص ١، و٢٧/ ١٢/ ١٩٤٦، ص ٢.

(١٤٨) أحمود حرب بشير اللصاصمة، «الحياة النيابية في المملكة الأردنية، ١٩٢٩ ـ ١٩٦٧،» (رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٦)، ص ٥٦ ـ ٥٧.

(١٤٩) Nicola A. Ziadeh, *Syria and Lebanon*, Nations of the Modern World (London: Ernest Benn Limited, 1957), p. 96.

وأبناء عمومته، بأنها ليست «سورية الكبرى»، ابنة شيخ العرب الحقيقية؛ فسورية الكبرى ماتت منذ زمن، ولكنه كان مصمّماً على الزواج منها، إلى درجة أنّه اختلف مع إخوته، وتشاجر معهم بسببها، إلى أن اعترفت هذه الفتاة بأنها إنكليزية، وقد دفعها إلى التآمر على عبادة جنرال إنكليزي، استغلها لأنّها تشبه «سورية الكبرى»، ورفع قضية طالب بحقها في ميراث أبيها، لكي تدخل في وسط العرب، وتحصل على جزء كبير من أرضهم. وكان المجلس الصهيوني يموّل هذه القضية، على أن يكون له ثلث هذه الأرض. وقد اعترفت هذه الفتاة بأنها تحب إنكليزياً، اسمه جون، وكانت تخدع عبادة، وتنوي الزواج من جون، بعد أن تستولي على أرض العرب(١٥٠).

عبّرت هذه المسرحية عن مدى متابعة طبقة المثقفين والكتّاب لتطور الأحداث المتعلّقة بمشروع «سورية الكبرى»، وعن اقتناع هؤلاء بأن بريطانيا تقف وراء المشروع، والصهيونية تدعمه، نظراً إلى أن ذلك كان هو الرأي العام السائد، على المستوى الشعبي، في كلّ البلدان العربية.

وقد اهتمت حكومة العربية السعودية بالجدل المثار حول المشروع، خلال موجة التصريحات الأخيرة، وظلّ موقفها معارضاً، للأسباب المعروفة، والمرتبطة بالنزاع الأسري بين الهاشميين والسعوديين. أما عن رأي أهالي البلاد في الموضوع، فالنجديون لا يهتم سوادهم الأعظم بالسياسة، والحجازيون لا يعيرون «سورية الكبرى» أي اهتمام(١٥١).

هكذا، فإن كلّ البلدان العربية اتفقت في معارضتها إعلان الأردن تبنّي الدعوة إلى المشروع، وتوّجت هذه المعارضة بقرار جامعة الدول العربية، لكن الملك عبد الله لم يعتبر أن ذلك وضع نهاية للسير في طريق الدعوة، واستمر في مساعيه، وبشكل أقوى ممّا سبق.

(١٥٠) **الإخوان المسلمون**، ٧/ ١٢/ ١٩٤٦، ص ٤.

(١٥١) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٣، ملف ٢٢٨/ ٧/ ١ ج ٢، المفوضية المصرية في جدة من الوزير المفوض إلى وزير الخارجية، ٨/ ١٢/ ١٩٤٦.

الفصل الخامس

مشروع «سورية الكبرى»
في أعقاب الإعلان الرسمي وحتّى حرب ١٩٤٨

دخل مشروع «سورية الكبرى»، بعد الإعلان الرسمي، مرحلة جديدة، كان حجم ردّ الفعل فيها أضعاف الفعل نفسه، فلم تخرج الجهود الرامية إلى تنفيذ المشروع عن نطاق الإشاعات، والمناورات، بالإضافة إلى البيان المحلي الذي كان إعلاناً رسمياً آخر عن المشروع، ممّا أكد تصميم حاكم الأردن على تبنّي مشروع «سورية الكبرى» بصفة رسمية، والدعوة إليه، دون اعتبار لأية جهة أخرى، وهو ما أدى إلى تضخم ردود الفعل، هذا إذا استثنينا من تلك المرحلة ما يتعلق بسياسة الملك عبد الله تجاه فلسطين.

أولاً: زيارة الملك عبد الله إلى تركيا وعلاقتها بمشروع «سورية الكبرى»

استهل الملك عبد الله عام ١٩٤٧، بالتدخّل في الشؤون السورية، بشكل مباشر، معتبراً نفسه، كما كان يصرّح دائماً، ملكاً لدولة سورية، فقام في أول كانون الثاني/ يناير بزيارة إلى تركيا، أثارت كثيراً من الجدل حول مدى ارتباط الزيارة بمشروع «سورية الكبرى»، حيث إنّها لم تدخل في إطار الزيارات الرامية إلى توطيد العلاقات والصداقة بين الدول فحسب، ولكنها كانت ذات أبعاد أخرى، تعلّقت بمسألة شديدة الحساسية لدى السوريين. فالملك عبد الله عندما غادر تركيا استقل إحدى البواخر في ميناء الإسكندرونة، وقبل أن يرحل، عبّر عن أسفه لرحيله عن «أرض تركيا»، وحيّا العلم التركي(١)، وهو يعلم تماماً مدى عمق الخلاف بين سورية وتركيا على هذا الميناء، الأمر الذي أثار الحكومة والشعب السوريين. هذا فضلاً على ما أشيع عن نزول الملك عند ذهابه إلى تركيا في هذا الميناء أيضاً، وهو ما أكده الكثير من الصحف العربية آنذاك(٢).

(١) F. O. 371/62119: Weekly Political Summary for Syria and Lebanon (13 February 1947).

(٢) **المقطم** (القاهرة)، ١٥/ ١/ ١٩٤٧، ص ١، وكامل محمود خلة، **التطور السياسي لشرق الأردن، مارس ١٩٢١ ـ مارس ١٩٤٨** (طرابلس، [ليبيا]: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلام، ١٩٨٣)، ص ٣٩٨.

في أثناء الزيارة، تمّ توقيع معاهدة صداقة وتحالف بين الأردن وتركيا[٣]، لتقوية العلاقات بين البلدين. وصرّح الملك، عقب توقيع المعاهدة، بأنه يتمنى أن يكون العالم الإسلامي كتلة واحدة، وأنه يميل إلى إيجاد كتلة تركية ـ عربية[٤].

وقد أثارت الزيارة والمعاهدة قدراً كبيراً من استياء الدوائر السياسية العربية، وخاصة في سورية، كما كانت مجالاً للتعقيب والتحليل من قبل كثير من الصحف العربية والأجنبية. ونتيجة لذلك، فقد أذاع مكتب الصحافة والنشر في جامعة الدول العربية بياناً تضمّن نفي أحد كبار المسؤولين العرب لادعاءات بعض الصحف بأن الملك عبد الله نزل في الإسكندرونة، ليعلن موافقته على بقاء الحالة الحاضرة فيه، مقابل تحقيق مشروع «سورية الكبرى». كما أكد المسؤول أنه لا شأن لتركيا بمسألة «سورية الكبرى»، والملك عبد الله يعلم هذا حقّ العلم، ويعلم أن الشعب السوري هو صاحب الشأن في هذه المسألة، وزيارته إلى تركيا هي زيارة صداقة[٥].

وفي حديث للقائم بأعمال المفوضية السورية في القاهرة مع مدير الإدارة السياسية في وزارة الخارجية المصرية، ذكر أن وجود الملك عبد الله في ميناء الإسكندرونة معلناً، بصفة غير مباشرة، ملكية هذا الثغر للأتراك، هو تحدّ للسوريين. ثمّ أكد أن سورية لا تعترض على معاهدة شرق الأردن وتركيا، وإنما تخشى أن يكون قد تمّ الاتفاق على أن توافق تركيا على تكوين «سورية الكبرى»، تحت تاج الملك عبد الله، مقابل تنازله نهائياً، عن ميناء الإسكندرونة، وهو شيء لا يملكه ملك، وإنما ملك للسوريين فحسب[٦].

يوضح هذا أن سورية شعرت بالقلق هنا تجاه «سورية الكبرى»، ومشكلة الإسكندرونة، ممّا جعل الحكم السوري يرتاب من كلّ اتصال بين أي من الساسة العرب وتركيا، خاصة ما حدث من ناحية الملك عبد الله، وذلك لتيقّن ذلك الحكم أن الملك مستعدّ، في سبيل الحصول على عرش سورية، أن يضحّي بالإسكندرونة، ويوافق على ضمّها إلى تركيا.

---

(٣) George Eden Kirk, *The Middle East, 1945-1950* (London: Oxford University Press, 1954), p. 30.

(٤) **الأهرام**، ١٢/ ١/ ١٩٤٧، ص ١.

(٥) **الأهرام**، ١٥/ ١/ ١٩٤٧، ص ١، و**الرابطة العربية** (القاهرة)، ٢٥/ ١/ ١٩٤٧، ص ١٥.

(٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٥، ملف ٥ سري ج ٣، مذكرة بشأن حديث بين مدير الإدارة السياسية بالنيابة والقائم بأعمال المفوضية السورية في القاهرة، ٦/ ٢/ ١٩٤٧.

زاد التقارب الأردني ـ التركي من توتر العلاقات بين سورية والأردن، فأكد وزير الخارجية السوري، في حديث له مع القائم بأعمال المفوضية المصرية في دمشق، عدم استعداد الحكومة السورية لإقامة تمثيل سياسي بين الأردن وسورية، نظراً إلى تحمّس الملك عبد الله لوجهة النظر التركية، ونزوله في ميناء الإسكندرونة، ممّا يعدّ استهتاراً بشعور السوريين نحو جزء من وطنهم المسلوب. فقد كان من الممكن أن يكون كيّساً ولبقاً، وينزل في ميناء مرسين، بدلاً من تصرّفه هذا الذي أثار جميع السوريين. كما ذكر وزير الخارجية أن نزول الملك عبد الله في الإسكندرونة هو سياسة مرسومة قُصد بها: **أولاً** تأييد للأمر الواقع، **وثانياً** اعتراف رسمي من ملك، عضو في جامعة الدول العربية التي تعتبر سورية أحد أعضائها، بأن الإسكندرونة جزء من تركيا، لا من سورية. وفي نهاية حديثه، أبدى الوزير السوري دهشته من تصرّف الملك، من ناحية، ومطالبته بوحدة «سورية الكبرى» وجمع شتاتها، من ناحية أخرى[٧].

ولعل من أهم نتائج زيارة الملك عبد الله إلى تركيا هو التأكيد أن هناك مخططاً بريطانياً لإنشاء كتلة شرقية، واستخدام الأردن ومشروع «سورية الكبرى» وسيلة لتحقيق ذلك، إذ كان واضحاً أن الملك لا يستطيع أن يتخذ خطوة التقارب مع تركيا، بهذه الصورة، إلا بموافقة الحكومة البريطانية. وقد كتبت صحيفة **سبكتاتور** (*Spectator*) البريطانية، مقالاً، علّقت فيه على الزيارة، وعلى ضرورة تحسين العلاقة بين تركيا والبلدان العربية، وأشادت بجهود الملك عبد الله في هذا الاتجاه، لأنه صديق حميم لبريطانيا، وكان منذ زمن طويل من دعاة الصداقة مع تركيا، وبتوقيعه معها هذه المعاهدة أفاد شهرة جديدة لها قيمتها، في ما يدلي به من آراء في جامعة الدول العربية[٨].

كما أكدت بعض الصحف التركية، أيضاً، أن تقرّب الملك عبد الله إلى تركيا يرجع إلى إدراكه مدى أهمية دعم علاقته بها، فقالت صحيفة **جمهوريت**[٩]

---

(٧) المصدر نفسه، أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٣، ملف ٢٢٨/ ٧/ ١ ج ٢، المفوضية المصرية في دمشق من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ١٦/ ١/ ١٩٤٧.

(٨) **الأهرام**، ٢٠/ ١/ ١٩٤٧، ص ١، **والرابطة العربية (القاهرة)**، ٢٥/ ١/ ١٩٤٧، ص ٩.

(٩) نشرت هذه الصحيفة في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٦، مقالاً تناولت فيه مواقف البلدان العربية من مشروع «سورية الكبرى»، بدأته بالتحدّث عن المشروع، ومزاياه، وأكدت أنّه سيحلّ الكثير من المشاكل، إذا نفّذ. ثمّ سألت عن أسباب رفضه من قبل معظم البلدان العربية، وتصدّت هي للجواب، مبينة أنها أسباب شخصية وأسرية، فعرضت تاريخ النزاع بين الهاشميين والسعوديين، ثمّ تنبأت بقيام «سورية =

في أنقرة إن الملك عبد الله رجل سياسي له أهميته وقيمته، وأنه بعيد النظر، في ما أبداه من اهتمام بالصداقة التركية. وأكدت الصحيفة أن علاقة تركيا بالسعودية علاقة طيبة، وأنها تؤيد الوحدة العربية، بِكُلّ قوتها، كما تؤيد استقلال البلدان العربية[١٠].

جاء أكثر ردود الفعل الأجنبية تجاه زيارة الملك عبد الله إلى تركيا ومعاهدته معها من جانب الاتحاد السوفياتي الذي رأى في هذه المعاهدة خطوة إيجابية، تدعمها بريطانيا لتكوين «سورية الكبرى» واتحادها مع العراق، ثمّ مع تركيا، لتكوين كتلة شرقية تشكّل جبهة ضدّ الاتحاد السوفياتي على خطّ مستقيم. وقد ألقى لوتسكوف، الأستاذ في جامعة موسكو، محاضرة تحدّث فيها عن هذا الموضوع، مؤكّداً أن هناك خططاً بريطانية لإنشاء محالفة كبيرة، تخضع الشرق الأدنى، بأسره، ضدّ الاتحاد السوفياتي، وأن مشروع «سورية الكبرى» مرحلة في هذا الطريق[١١].

وقد علّق «راديو موسكو» على زيارة الملك عبد الله إلى تركيا، فقال إن وراءها أهدافاً أخرى، تتعلق بمشروع «سورية الكبرى»[١٢]، كما اهتمت الصحف السوفياتية بنقل كلّ ما كتبته الصحف السورية واللبنانية، في انتقادها للزيارة، فنقلت صحيفة **برافدا** الموسكوفية الرسمية مقالاً تحت عنوان: «الشعب العربي يناهض إنشاء كتلة شرقية»، وقامت بالتعليق عليه. كما أبرزت الصحيفة نفسها نقد الصحف اللبنانية للزيارة، وخاصة تعقيب إحداها على خطاب الملك عبد الله في أنقرة، وسخرت فيه من الملك. وعلّقت صحيفة **إزفستيا** الموسكوفية الرسمية، أيضاً، على ما نشرته إحدى الصحف السورية عن الزيارة، ناقلة قولها إن تاريخ تركيا حافل بأدلة عدائها للعرب[١٣]. وقد أكد أحد رجال السفارة

= الكبرى» عاجلاً أم آجلاً في السلم أو في الحرب، ولذلك يجب على جامعة الدول العربية أن توفق بين الدول، وتمنع تطور المناقشات بينها، بسبب المشروع، إلى منازعات. انظر: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ٢٥٣، ملف ١، المفوضية المصرية في أنقرة من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٣٠/ ١١/ ١٩٤٦.

(١٠) انظر: وثائق وزارة الخارجية المصرية، من الوزير المفوض في أنقرة إلى وكيل الخارجية، ١٥/ ١/ ١٩٤٧.

(١١) **الأهرام**، ١٧/ ١/ ١٩٤٧، ص ١.

(١٢) **الأهرام**، ٤/ ٢/ ١٩٤٧، ص ١.

(١٣) **الرابطة العربية**، ١/ ٢/ ١٩٤٧، ص ١٥.

السوفياتية في أنقرة، لوزير مصر المفوض هناك، أن تركيا تميل إلى تأييد مشروع «سورية الكبرى»، لأنه يكفل لها الاعتراف بالإسكندرونة(١٤).

يبدو أن الاتحاد السوفياتي وسورية التقيا في نقطة واحدة، وهي التخوّف من التقرّب الأردني ـ التركي، ممّا عمل على اتفاق سياستيهما، لبعض الوقت. وقد اتضح ذلك من تأييد سورية للاتحاد السوفياتي في كثير من المسائل التي عرضت على مجلس الأمن، في ذلك الوقت، فكان المندوب السوفياتي على تفاهم واضح مع مندوب سورية، فارس الخوري. وقد فسر هذا التأييد على أنّه مجرد ظاهرة عرضية، نتجت من إثارة موضوع «الكتلة الشرقية»، واتفاق الدولتين في معارضتها(١٥).

ومن الجدير بالذكر أن فارس الخوري كان قد صرّح برأيه في زيارة الملك عبد الله إلى تركيا، أثناء وجود الخوري في نيويورك، فأبدى دهشته لما يذاع عن تأييد الملك لتركيا ضدّ سورية في النزاع على الإسكندرونة، ثمّ ندّد بمشروع «سورية الكبرى»، وقال إن هذا المشروع ـ كما تصوّره صاحبه ـ كان نصيبه الرفض القاطع من جانب سورية ولبنان، وأرجع ذلك إلى المعاهدة الأردنية ـ البريطانية، وإلى أنّه يمنح اليهود دولة منفصلة في ساحل فلسطين على البحر المتوسط، بعد ضمّ ما بقي منها إلى شرق الأردن(١٦).

وفي محاولة من الجانب التركي لنفي الاعتقاد الذي ساد في الأوساط السياسية السورية عن علاقة تركيا بمشروع «سورية الكبرى»، ألقى وزير الخارجية التركي خطاباً في المجلس الوطني الكبير، عند التصديق على «المعاهدة الأردنية ـ التركية»، قال فيه إن تركيا تنشئ مع شرق الأردن علاقات سياسية عادية، أما تعليقات الصحف ومحطات الراديو في بعض البلاد فهي بعيدة عن الحقيقة، إذ ليس في نصّ المعاهدة، ولا في روحها، أي مبرّر لهذه التعليقات(١٧). كما أدلى رئيس وزراء تركيا بحديث إلى الصحف، أكد فيه حرص تركيا على تحسين علاقتها بسورية، وأن تعيش كلّ دولة عربية بحرية، داخل

(١٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ٧٧٣، ملف ٢٠٥/ ٧/ ١ ج ٨، المفوضية المصرية في أنقرة من الوزير المفوض إلى وكيل الخارجية، ١/ ٥/ ١٩٤٧.

(١٥) **الأهرام**: ٢٨/ ٣/ ١٩٤٧، ص ١، و٢٧/ ٤/ ١٩٤٧، ص ١.

(١٦) **الأهرام**، ١٣/ ١/ ١٩٤٧، ص ١.

(١٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ٧٧٣، ملف ٢٠٥/ ٧/ ١ ج ٧، المفوضية المصرية في أنقرة من الوزير المفوض إلى وكيل الخارجية، ١٧/ ٢/ ١٩٤٧.

حدودها، «فقيام (سورية الكبرى) لا يمكن أن يحلّ لدينا محل الارتياح»[١٨].

أما الملك عبد الله، فقد ألقى خطاباً عقب عودته من تركيا، علّق فيه على الزيارة وما أحيطت به من دعايات، فقال إن هذه الزيارة أظهرت دخائل الأنفس، وكشفت عن حقد الذين يكرهون لشرق الأردن أن يكون دولة مستقلة، تعقد، على قدم المساواة، وفي حدود ميثاق الأمم المتحدة، معاهدة صداقة وتبادل للتمثيل الدبلوماسي مع دولة إسلامية بارزة[١٩].

وعلى الرغم مما أثاره تقدّم علاقة تركيا بالأردن، وقبل ذلك بالعراق، فإن شيئاً لم يحدث، ممّا توقعته الصحف وخشيته الدوائر السياسية في سورية والاتحاد السوفياتي. ولم تسفر الأحداث عن أكثر من توقيع تركيا لمعاهدة مع الأردن، وأخرى مع العراق. ولم يستفد الملك عبد الله من تقرّبه إلى تركيا شيئاً عملياً يُذكر، في سبيل تحقيق مشروع «سورية الكبرى»، إلا أن زيارته إلى تركيا كانت من الأسباب التي أدخلت مشروع «سورية الكبرى» في مأزق جديد.

ثانياً: إشاعة تنفيذ مشروع «سورية الكبرى» بالقوة

كثرت الأحاديث عن مشروع» سورية الكبرى» بعد زيارة الملك عبد الله إلى تركيا، واستنتاج البعض أن تركيا دخلت معركة «سورية الكبرى»، لتساعد الملك عبد الله على تنفيذه، بالإضافة إلى استمرار الحكومة الأردنية في تبنّي المشروع كمبدأ أساسي لسياستها الخارجية، حتّى بعد قرار جامعة الدول العربية، ورغم المعارضة العنيفة التي اصطدم بها المشروع، من قبل كلّ البلدان العربية؛ فأعطى كلّ ذلك شعوراً عاماً بأن المشروع يقترب من التنفيذ، ولو عن طريق القوة. وقد فجرت صحيفة **أخبار اليوم**[٢٠] القاهرية قنبلة سياسية خطيرة، عندما نشرت

---

(١٨) **البلاغ** (القاهرة)، ٢/ ٣/ ١٩٤٧، ص ١.

(١٩) **الأهرام**، ١٩/ ٢/ ١٩٤٧، ص ١، و**الرابطة العربية**، ٢٢/ ٢/ ١٩٤٧، ص ٦.

(٢٠) كانت صحيفة **أخبار اليوم** قد نشرت، في ١٦/ ١٠/ ١٩٤٥، مقالاً بعنوان: «الموقف العربي: عرش... للأمير،» أكدت فيه أن زيارة الأمير عبد الله إلى العراق، في ذلك الوقت، سببها رغبته في الاطمئنان على مساعي ابن أخيه عبد الإله، في تأمين عرش «سورية الكبرى» لعمه. وقد ردّت صحيفة **الأردن** على **أخبار اليوم** منتقدة تعرّضها للأمير عبد الله الذي أعرب عن امتنانه لصاحب **الأردن** للكلمة التي نشرها، رداً على **أخبار اليوم**، وطلب منه أن ينشر عن لسانه بأنه لم يذهب إلى بغداد من أجل عرش «سورية الكبرى»، وإنما لخدمة القضية العربية التي يحمل البيت الهاشمي رسالتها. ونشرت صحيفة **الأردن** ذلك، في مقال آخر، حذرت فيه **أخبار اليوم** من الخوض في موضوع وحدة «سورية الكبرى»، وهي حديثة العهد به، ولا تعرف عنه شيئاً. انظر: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤، ملف ٣٧/ ٣١/ ٥، القنصلية المصرية في القدس من القنصل العام إلى وكيل الخارجية، ٢٧/ ١٠/ ١٩٤٧.

معلومات في عددها الصادر في أول شباط/فبراير ١٩٤٧، عن وجود خطّة يدبّرها الملك عبد الله في الخفاء، لتحقيق مشروع «سورية الكبرى»، بالاتفاق مع نوري السعيد، وعملاء بريطانيين، بعد أن فشل هؤلاء في تحقيق المشروع عن طريق الدعاية والخطب، فاتجهوا إلى تنفيذه بالقوة. وأكدت الصحيفة أن واضعي الخطّة بدأوا تنفيذها، بتوزيع رجال جيش شرق الأردن، على حدود سورية والأردن وفلسطين، وإثارة الاضطرابات بين القبائل السورية، وتحريضها على الحكومة، لينتهز الملك عبد الله الفرصة، وتدخل قواته الأراضي السورية، ويحتلها، ثمّ يبادر الذين يعملون معه للمشروع إلى مبايعته ملكاً على سورية، ويجد السوريون أنفسهم أمام الأمر الواقع(٢١).

ونتيجة لنشر هذه الأنباء، وتناقلها في الصحف، أصدرت المفوضية الأردنية في القاهرة بلاغاً كذبت فيه فكرة الاعتداء على سورية، وجاء في البلاغ: «... أما مسألة (سورية الكبرى)، أو سورية الطبيعية، فإنها ذُكرت في الاجتماع الأخير لمجلس جامعة الدول العربية، وإن التهمة القائلة إن الجيش الأردني يستعد للاعتداء على سورية، فهي اختلاق محض». واختتم البلاغ بعبارة: «إن العلاقة الودّية بين دويلات سورية الطبيعية هي إحساسات ودّ وسلام». كما أبلغت المفوضية الأردنية وزارة الخارجية المصرية بأنه لا يصحّ إقحام اسم الملك عبد الله في مثل هذه المساجلات الصحفية، حرصاً على علاقات الصداقة والمودّة بين البلدين(٢٢).

وقد علّقت صحيفة **المقطّم** القاهرية على بلاغ المفوضية، موضحة أن ذكر كلمة «سورية الطبيعية»، بهذه الكيفية، أمر له مغزاه، فكأنما عمّان تكذّب في فقرة فكرة الاعتداء على سورية، وتعلن في فقرة أخرى إصرارها على مشروع «سورية الكبرى»، أو «سورية الطبيعية»، كما تعمّدت تسميته في البلاغ. ثمّ أكدت الصحيفة أن لديها معلومات تؤيد ما يقال عن سعي الملك عبد الله المتواصل إلى تحقيق «سورية الكبرى»، وعن اتصاله ببعض العشائر السورية لتتحرك عندما يطلب منها ذلك(٢٣).

---

(٢١) **المقطم** (القاهرة)، ٣/ ٢/ ١٩٤٧، ص ٣.

(٢٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤، ملف ٣٧/ ٣١/ ٥ ج ٣، المفوضية المصرية في دمشق من وكيل الخارجية إلى الوزير المفوض، ١٣/ ٢/ ١٩٤٧.

(٢٣) **المقطم**، ٣/ ٢/ ١٩٤٧، ص ٣.

كما نفت الدوائر الرسمية في لندن نفياً باتاً ما زعمته صحيفة **أخبار اليوم** من أن صنائع البريطانيين يشجّعون الملك عبد الله على اقتحام سورية، بالقوة، فصرّح أحد المسؤولين البريطانيين مؤكّداً أن الحكومة البريطانية تعتبر مسألة «سورية الكبرى» شيئاً لا شأن لها به، ولا تريد الاشتراك في أية حركة ترمي إلى هذا الغرض، وليست لديها أية معلومات عن حشد قوات شرق الأردن على حدود سورية[٢٤]. وكان هذا رأي الدوائر غير الرسمية في لندن، أيضاً، وقد رأت هذه الدوائر أن الملك لا ينوي استخدام القوة، لأن مؤيديه داخل سورية قد يشكّلون نسبة عالية في البرلمان السوري، بعد الانتخابات التي ستجري في شهر أيار/مايو، وربما خطا هؤلاء، في ذلك الوقت، خطوة تؤدي إلى إنشاء «سورية الكبرى»[٢٥].

هذا، وقد أحدث الخبر الذي نشرته **أخبار اليوم** انفجاراً في الأوساط السياسية السورية، وتناولته الصحف السورية بالعرض والتفنيد والهجوم، ففي الخامس من شباط/فبراير ١٩٤٧ تصدّر الخبر كلّ الصحف السورية، فسألت صحيفة **آخر دقيقة** عن السبب في إثارة الموضوع، في ذلك التوقيت تحديداً، وخاصة أن مشروع تقسيم فلسطين يُطرح على ساحة البحث، كما أنّ هناك خلافاً بين تركيا وسورية. وأكدت الصحيفة أن هذا المشروع لم يُطبخ في عمّان، بل طُبخ في لندن، وأنه انتقل، في الأيام الأخيرة من نطاق البيانات والخطب إلى حشد الجيوش، والاستعدادات على الحدود. وإن لم يكن هناك ما يؤكّد هذا، فإن صحف القاهرة أكدت صحة هذه الأنباء، ثمّ عرضت الصحيفة كلّ ما نشر عن الموضوع في الصحف المصرية دون تعليق[٢٦].

كما نشرت صحيفة **البلد** الدمشقية كلّ الأنباء الخاصة بموضوع الحشد الأردني على حدود سورية تحت عنوان: «ليسمع ملك شرق الأردن»، وأوردت بيان المفوضية الأردنية في القاهرة الذي نفى هذا الخبر. كما تحدثت الصحيفة عن موقف الحكومة البريطانية، وعن تعليقات الصحف المصرية، ثمّ أكدت أن الدوائر السياسية في القاهرة تستنكر مناورات الملك عبد الله، وتعتقد بأن مثلث القاهرة ـ دمشق ـ الرياض سيقف أمام محاولات عمّان. وتقول هذه الدوائر إن عبد الله قد

(٢٤) **الأهرام**، ٣/ ٢/ ١٩٤٧، ص ١.

(٢٥) **البلاغ**، ٨/ ٢/ ١٩٤٧، ص ١.

(٢٦) **آخر دقيقة** (دمشق)، ٥/ ٢/ ١٩٤٧، ص ١.

ركب رأسه منذ أن أصبح ملكاً، وصاحب جلالة، وستنتهي تصرّفاته هذه بالإطاحة بعرشه، ونهاية مملكته، بعد التحاق شرق الأردن بسورية. وفي النهاية، ذكرت الصحيفة أن موقف أبناء سورية، الجمهورية المستقلة، هو أن يعرف الملك عبد الله، تمام المعرفة، أن السوريين يرحّبون بتصفية الحساب مع هذا الملك الذي رضي لنفسه، بلا حياء ولا خجل، أن يكون مطية للاستعمار[٢٧].

نسبت صحيفة **اليقظة** الدمشقية أنباء الحشد الأردني على حدود سورية إلى الدعاية الأجنبية التي تستهدف الدسّ والتآمر على سورية، فأكدت أن وكالات الأنباء البريطانية والفرنسية والأمريكية اشتركت في خلق هذه الأنباء وإذاعتها، وجعلت موضوع «سورية الكبرى» تسلية لها عند الإفلاس. وقالت الصحيفة إن «وكالة الأنباء الفرنسية» نشرت برقية من مراسلها في القاهرة، تقول إن حكومات بيروت، ودمشق، والقاهرة، تتابع حركات الفرقتين المصفحتين على الحدود ببعض القلق، وإن الملك عبد الله لم يتخلّ عن قضية «سورية الكبرى». ثمّ حذرت الصحيفة العالم من استمرار دسائس ومؤامرات الدعاية الأجنبية في ذلك الوقت[٢٨].

كتبت **القبس** الدمشقية، أيضاً، عن هذا الموضوع مقالاً افتتاحياً لنجيب الريس، نائب دمشق، وصاحب الصحيفة تحت عنوان: «يعلنون علينا حرب الأعصاب ـ تركيا من الشمال والأردن من الجنوب». وقد علّق هذا المقال على خبر الحشد الأردني، وأكد أنه مختلق، وأنه نشر ليكذّب، وأن الدعاية إنما تخلق هذه الأخبار، لتشنّ بها حرب أعصاب على سورية، مرة من الشمال، ومرة من الجنوب. وأضاف الكاتب مصرّحاً بأن شرق الأردن ما هو إلا مستعمرة بريطانية، وجيشه بريطاني، وقائد جيشه بريطاني. ولذلك، فإن بريطانيا هي المسؤولة عن أية حركة تبدو من شرق الأردن، سياسية أكانت أم عسكرية. واتفقت صحيفة **المنار** الدمشقية مع هذا الرأي، مؤكّدة أن حرب الأعصاب هذه قد دبّرتها أيادٍ قوية، واسعة الحيلة، إلى حدّ أنها استطاعت إثارة هذا الموضوع في عدة عواصم، وفي وقت واحد[٢٩].

---

(٢٧) **البلد** (دمشق)، ٥/ ٢/ ١٩٤٧، ص ١.

(٢٨) **اليقظة** (دمشق)، ٥/ ٢/ ١٩٤٧، ص ١.

(٢٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤، ملف ٣٧/ ٣١/ ٥ ج ٣، المفوضية المصرية في دمشق، تقرير صحفي من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٧/ ٢/ ١٩٤٧.

أما صحيفة **بردى**، فقالت إن هناك اتفاقاً بين عمّان وأنقرة على شنّ هذه الحرب على السوريين، وإن لم يفلح أي منهما في تحقيق ما يريده من سورية، فلا الجيش الأردني يقدر أن يهاجم سورية، ويحتلها من الجنوب، ولا تستطيع تركيا ـ إذا كانت متفقة مع عمّان ـ أن تهاجم سورية من الشمال، لأن سورية كانت، دائماً، مقبرة لِكُلّ الجيوش التي اعتدت على استقلالها، «فليفكر جيراننا في الجنوب والشمال، بغير أساليب التهديد وسيلة لشنّ حرب الأعصاب التي وضعت خطوطها في زيارة الملك عبد الله لتركيا». وقد كتبت كلّ الصحف الدمشقية الأخرى في هذا الموضوع، مثل صحيفتي **الكفاح**، **والإنشاء**، في الخامس من شباط/فبراير، **والإرشاد**، في السادس من شباط/فبراير ١٩٤٧. كما أنَّ الدوائر السياسية والحكومية في سورية اهتمت بهذه الأخبار، وعُقد عدد من الاجتماعات المهمة بين كبار الضباط السوريين في وزارة الدفاع، وزار رئيس الوزراء جبل الدروز، واجتمع بسلطان الأطرش، في إطار ردود الفعل السورية، لما أشيع عن محاولة الأردن دخول سورية والاستيلاء عليها[٣٠].

كانت الصحافة الفرنسية تحاول تأكيد صحة ما نشرته صحف القاهرة، فكتبت صحيفة **لوموند** (*Le Monde*) الباريسية تقول إن متتبّعي الحالة في الشرق الأدنى بدأوا يعتقدون بأن المشروع الشهير الذي تعدّ مسألة «سورية الكبرى» أولى مراحله، أوشك أن يتحقق، ولا يرتاب أحد في القاهرة، الآن، في صحة المعلومات القائلة إن جيش شرق الأردن يحشّد على الحدود السورية، وهذا العمل يؤيده العراق. ثمّ ذكرت الصحيفة أن الجبهة المكوّنة من مصر والسعودية لن تستطيع منع تحقيق هذا المشروع[٣١].

يبدو أن فرنسا قصدت أن يشعر اللبنانيون بأن مشروع «سورية الكبرى» اقترب من التنفيذ، فيقومون بتوثيق علاقتهم مع الدولة التي تتعارض مصالحها مع مصالح بريطانيا، المؤيدة للمشروع، ويولي الموارنة وجههم نحو فرنسا، صديقتهم التقليدية، وعدوة بريطانيا التقليدية. وقد قام وزير فرنسا المفوض في لبنان بزيارة إلى عمّان، ليتحقق ممّا يقال عن أن الملك عبد الله عاقد العزم على الحصول على عرش سورية بأي ثمن[٣٢].

---

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) **الأهرام**، ٤/ ٢/ ١٩٤٧، ص ١.

(٣٢) **البلاغ**، ١٣/ ٢/ ١٩٤٧، ص ١.

في بيروت نشرت صحيفة **لوريان** (*L'Orient*) التي تصدر باللغة الفرنسية مقالاً تحت عنوان: «سورية الكبرى أصبحت على وشك الإنشاء»، عرضت فيه ردود الفعل السورية واللبنانية، تجاه الأحداث الأخيرة المتعلّقة بالمشروع، ووصفته بأنه بريطاني في جوهره. ثمّ طلبت الصحيفة من الحكومة اللبنانية أن تذكّر جميع الدول العظمى بتمسّك لبنان باستقلاله(٣٣).

كما أعرب رياض الصلح، رئيس الوزراء اللبناني، عن الموقف الرسمي للحكومة اللبنانية، بتصريح أكد فيه أن لبنان موقفه سلمي محض، وأنه أبلغ ذلك، رسمياً، إلى الدول صاحبة الشأن، ولم يطرأ تغيير على هذا الموقف. ورأى الصلح أن الحديث عن تنفيذ المشروع، بالقوة، مجرد إشاعات، لا طائل من ورائها(٣٤). كما أنَّ رياض الصلح التقى برئيس الوزراء السوري كثيراً، في تلك الفترة. وكان موضوع «سورية الكبرى»، أيضاً، هو الموضوع الرئيسي لمناقشة الرئيسين السوري واللبناني معاً، وقد حرصا على إظهار التضامن اللبناني ـ السوري، في مواجهة مشروع الملك عبد الله(٣٥).

وفي جلسة الثاني عشر من شباط/فبراير ١٩٤٧ لمجلس النواب اللبناني، ألقى هنري فرعون، وزير الخارجية، بياناً أوضح فيه موقف الحكومة ممّا يثار عن تنفيذ المشروع بالقوة، ومدى تأثير ذلك في العلاقات العربية ـ العربية، فقال إن ميثاق جامعة الدول العربية أداة ناجحة لتوطيد السلام بين البلدان العربية، بإلزام كلّ بلد باحترام النظام القائم في البلد الآخر. ولذلك فمن حقّ الرأي العام اللبناني أن يستغرب التصريحات المتوالية من شرق الأردن التي ترمي إلى تبديل الأنظمة، والأوضاع القائمة. ووصف الوزير العمل لتحقيق «سورية الكبرى» بأنه طعنة في صميم جامعة الدول العربية(٣٦).

بعد بيان الوزير، علّق النواب على البيان، معربين عن قلقهم، ممّا يثار عن المشروع، فتحدّث النائب، ألفرد النقاش، عن التدابير المتخذة من قبل شرق الأردن لتنفيذ المشروع، موضحاً أن ذلك سيلحق الضرر بلبنان، ومختلف البلدان العربية. واقترح النائب على الحكومة رفع الأمر إلى جامعة الدول العربية، وهيئة

(٣٣) **الأهرام**، ٦/ ٢/ ١٩٤٧، ص ١.

(٣٤) **الأهرام**، ٩/ ٢/ ١٩٤٧، ص ١.

(٣٥) F. O. 371/61710/88, no. E 2129 (18 February 1947).

(٣٦) **الأهرام**، ١٤/ ٢/ ١٩٤٧، ص ٥.

الأمم المتحدة. وردّ رياض الصلح على النقاش، معترضاً على إعطاء الأمر هذه الأهمية، فقال إن كلّ ما هنالك عبارة عن أقوال وتصريحات ليس إلا، ولا يجب الاهتمام بها. وهنأ النائب حميد فرنجية، وزير الخارجية، على بيانه، وقال إن «سورية الكبرى» وهم لن يتحقق، ويكفي أن تكذيب التصريحات يأتي من الذين تنسب إليهم أنفسهم. واعترض فيليب تقلا على القول إن «سورية الكبرى» مجرد وهم، فأكد أن «سورية الكبرى» أصبحت تمهيداً لخلق شيء في هذا الشرق، لتغيير الأوضاع القائمة في البلاد، وأن هذه البلبلة والإشاعات، نشأ عنها نخر في جسم جامعة الدول العربية، وإن كان بين العرب شاة تحاول أن تفسد عليهم المرعى، فيجب أن تقتل هذه الشاة، وتخرج هذه الدولة من جامعة الدول العربية. وهنا أجابه وزير الخارجية بقوله إن مسألة «سورية الكبرى» ليست مسألة لبنانية فحسب، وإنما عربية أيضاً. ثمّ تحدّث النائب محمّد المصطفى، قائلاً إن شرق الأردن لا يستطيع أن يفعل أي شيء، لأن عدد سكانه ٦٠٠ ألف نسمة، ولبنان مليون نسمة، وسورية مليونا نسمة، فلماذا الاهتمام بهذا الأمر؟. وفي نهاية الجلسة وافق المجلس، بالإجماع، على اقتراح مقدم من النائب يوسف سالم بتأييد بيان وزير الخارجية، واستنكار مشروع «سورية الكبرى»[٣٧].

وقد قام الملك عبد الله بتهدئة الموقف من خلال عدة تصريحات له، نفى فيها قصة حشد الجيش الأردني على حدود سورية، نفياً تاماً، وأعلن التزامه بميثاق جامعة الدول العربية، وعدم نيته في أية إساءة إلى سورية، وأكد أنه رسول محبة وسلام[٣٨]، وأن وحدة «سورية الكبرى» هي عقيدته، دائماً، ولكن ما تنفثه الأقلام المسمومة، والصحف المعلومة، جعلت هذه العقيدة أمراً مخيفاً، بل حشداً عسكرياً، يكاد يطالع سورية الشمالية العزيزة[٣٩]. كما صرح سمير الرفاعي، رئيس الوزراء الأردني، أن خطّة الملك وخطّة حكومته، هي السعي إلى خير العرب ضمن ميثاق جامعة الدول العربية، ثم أردف: «كان إساءة كبيرة لنا ما قيل عن حشد وهمي على حدود سورية الشقيقة»[٤٠].

---

(٣٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (لبنان)، محفظة ٣٩، ملف ٢٢٧/ ٧/ ١ ج ١، المفوضية المصرية في بيروت من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ١٣/ ٢/ ١٩٤٧.

(٣٨) **الأهرام**، ١٣/ ٢/ ١٩٤٧، ص ٥.

(٣٩) **الرابطة العربية**، ٢٢/ ٢/ ١٩٤٧، ص ٦.

(٤٠) **الرابطة العربية**، ١٥/ ٢/ ١٩٤٧، ص ٦.

كما نفت الحكومة العراقية، على لسان وزير خارجيتها، فاضل الجمالي، أن يكون للعراق أي ضلع، أو أية مصلحة في مسألة «سورية الكبرى»، وقال إن السوريين وحدهم هم الذين يعنيهم المشروع[٤١].

وعلى الرغم من ذلك، استمرت الصحف العربية، وخاصة المصرية، تتناقل الأخبار والمعلومات التي تؤكد وجود مساع حقيقية لتنفيذ المشروع، عسكرياً. وكانت أكثر الصحف المصرية تعرضاً للمشروع، صحيفة **المقطم**، المعروفة بعلاقتها الحميمة بالدوائر البريطانية، حتى إنها تلقت كتاباً من شرق الأردن، جاء فيه: أن **المقطم** شنّت هجوماً شديداً على مشروع «سورية الكبرى»، وعارضته معارضة شديدة، ودعت العرب إلى مقاطعته، فلماذا اختارت صحيفة **المقطم** هذا الموقف؟ ولماذا تنكر فوائد المشروع؟. ردّت الصحيفة على هذه الأسئلة، بأن معارضتها للمشروع نابعة من رفض إرغام شعب عربي مستقل على قلب نظام حكمه، ولأن السوريين لا يريدون أن يكونوا جزءاً من دولة اسمها «سورية الكبرى»، وكذلك لبنان. ولهذا، فالصحيفة ترى أن مشروع «سورية الكبرى»، في شكله الذي يتبناه الملك عبد الله، محكوم عليه بالفشل[٤٢].

في نطاق توحيد الجهود اللبنانية ـ السورية لمواجهة كثرة الأحاديث عن المشروع، وعن العزم على تنفيذه، قام الرئيس السوري، شكري القوتلي، بزيارة إلى لبنان، في الثاني والعشرين من شباط/ فبراير، وألقى الرئيسان خلالها خطبتين في مأدبة العشاء الرسمية، كان أهم ما جاء فيهما، تأكيد تمسّك البلدين بالمحافظة على استقلالهما، ونظامهما الجمهوري. وكان واضحاً أن ذلك كان للردّ على الداعين إلى المشروع، ممّا جعل وزير الأردن المفوض في بيروت، يؤكّد، في حديث له مع القائم بأعمال المفوضية المصرية، أن هذه الزيارة في مثل تلك الظروف، وما تبادله الرئيسان فيها من خطب، هي حركة موجّهة ضدّ بلاده[٤٣].

وكان لا بُدَّ أيضاً من أن يكون للعربية السعودية موقف حيال ما أكدته الصحف، ووكالات الأنباء، عن اقتراب تنفيذ مشروع «سورية الكبرى»، فقامت بإجراء سلسلة من الاتصالات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، عقب

(٤١) **البلاغ**، ١ ـ ٦/ ٢/ ١٩٤٧، ص ٥.

(٤٢) **المقطم**، ١٩/ ٢/ ١٩٤٧، ص ١ و٤.

(٤٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (لبنان)، محفظة ٣٩، ملف ٢٢٧/ ٧/ ١ ج ١، المفوضية المصرية في بيروت من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٢٥/ ٢/ ١٩٤٧.

انتشار هذه الأنباء. وقبل التعرّض لها، يجب الإشارة إلى أن إقحام السعودية للولايات المتحدة في موضوع «سورية الكبرى» قد سبق الضجّة التي أحدثتها **أخبار اليوم**. فقد سعى الملك ابن سعود إلى نقل مخاوفه من مساعدة بريطانيا للهاشميين، إلى الحكومة الأمريكية، عن طريق ابنه الأمير سعود، عندما قام بزيارة إلى الولايات المتحدة، في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٧، فأكد الأمير لوزير الخارجية الأمريكي أن الملك ابن سعود لديه معلومات تفيد بأن الهاشميين يخطّطون لقيام دولة «سورية الكبرى»، بمساعدة بريطانيا التي لولاها ما تقلّدوا حكم شرق الأردن والعراق، فهم عملاء لها. وطلب الأمير السعودي أن يعرف موقف الحكومة الأمريكية تجاه مشروع «سورية الكبرى»، وهل تستطيع السعودية أن تعتمد على تأييد الولايات المتحدة، إذا وجدت نفسها مهدّدة من تحالف معادٍ لها في الشمال، في حال تنفيذ هذا المشروع؟ وقد حصل الوفد السعودي من وزارة الخارجية الأمريكية على تأكيد بالدعم الأمريكي الكامل للسعودية، ولسلامتها، إذا تعرّضت لأي اعتداء خارجي[٤٤].

من الواضح أن مخاوف السعودية من مساعدة بريطانيا للملك عبد الله في تنفيذ مشروع «سورية الكبرى»، قامت قبل أن يدخل الحديث عن المشروع في نطاق الحشود العسكرية، واستخدام القوة. فأصبح موقف السعودية، بعد ذلك، أكثر حدّة، وهو ما اتضح في مذكّرة الملك ابن سعود إلى الوزير الأمريكي المفوض في جدة التي ذكر فيها أنّه لو تحقق المشروع، بالقوة، فسيكون ذلك ضدّ مبادئ الأمم المتحدة، وعندئذ، سيتدخل ابن سعود لمنع تكوين هذه الوحدة، بالقوة، لأنها ضدّ رغبة السكان. وقد أجاب الوزير الأمريكي بأن الولايات المتحدة تعمل على تأييد مبادئ الأمم المتحدة، ولن تسمح بأية تغييرات دون رضاء السكان[٤٥].

وقد قامت الحكومة الأمريكية، نتيجة لهذه المساعي السعودية، بإبلاغ سفرائها في لندن، والبلدان العربية بضرورة متابعة موضوع «سورية الكبرى»، ومعرفة حقيقة علاقة بريطانيا به[٤٦]. وجاء في ردّ القائم بالأعمال الأمريكي في لندن أنّه

---

(٤٤) *Foreign Relations of the United States*, vol. 5 (1947), Memorandum of Conversation by the Director of the Office of Near Eastern and African Affairs (17 January 1947), pp. 738-741.

(٤٥) سيد محمد يونس، «المملكة العربية السعودية وسياستها الخارجية، ١٩٢٤ ـ ١٩٥٣،» (أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب، القاهرة، ١٩٧٥)، ص ٤٥٩.

(٤٦) *Foreign Relations of the United States*, vol. 5 (1947), The Secretary of State to Certain Diplomatic and Consular Officers (14 February 1947), p. 741.

تحدّث مع باكستر (Baxter)، رئيس مكتب الخارجية البريطانية للشؤون الشرقية، فلم يظهر عليه القلق من الشائعات المتعددة عن التأييد البريطاني لمشروع «سورية الكبرى». وقال باكستر إن الحكومة البريطانية لا تؤيد، ولا تعارض، «سورية الكبرى»، وسبق لوزارة الخارجية أن أعطت تعليمات لِكُلّ ممثليها في الشرق الأوسط بالتزام الحياد. كما أكدت الوزارة على جون باغوت غلوب (Glubb)، قائد الجيش العربي الأردني، أن يذكّر الملك عبد الله، دائماً، بأن البريطانيين لا يؤيدون «سورية الكبرى»، أو يعارضونها. وقد أكد باكستر أن موضوع تخطيط عبد الله للزحف إلى سورية، والجلوس على عرشها، لا يعدّ مجرد إشاعات متهوّرة، وأنكر أن يكون الممثلون البريطانيون، أو عملاء بريطانيا، هم الذين نشروا هذه الإشاعات، أو يساعدون في مشروع «سورية الكبرى». وانتهى باكستر إلى أن إعلان الحكومة البريطانية لحيادها تجاه هذا المشروع، هو السبب في كثرة الشائعات حوله[٤٧].

ردّت وزارة الخارجية الأمريكية على سفارتها في لندن بأنه رغم تأكيد باكستر للحياد البريطاني، فإن الوزارة ترِد إليها تقارير عن تأييد بريطانيا لوحدة «سورية الكبرى»، تحت حكم الهاشميين، وإن الإشاعات تؤكد أن هناك خططاً لاستخدام القوة في تنفيذ ذلك، وتغيير الحكومات في منطقة الشرق الأدنى. وعلى الرغم من حياد بريطانيا الرسمي، فإن عملاءها في المنطقة يشجّعون المشروع، كما إنّ الملك عبد الله ما يزال مستمراً في تدبير المؤامرات؛ لذا ترى الوزارة أن لهذا آثاراً سلبية في الموقف في الشرق الأدنى[٤٨].

كما أبلغت السفارة الأمريكية في لندن اهتمام وزارتها وقلقها من هذا الموضوع إلى باكستر، الذي عاد وأكد أن الحكومة البريطانية لا تملك سوى إعلان الحياد، ولا تستطيع أن توقف الشائعات، كما أنَّ الحكومة السورية طلبت منها أن تعلن معارضتها لقيام «سورية الكبرى»، لكن الحكومة البريطانية غير مستعدة لذلك. وأضاف باكستر أنه من الممكن إجراء مناقشة برلمانية حول الموضوع، وإعادة بحثه من قبل الخارجية البريطانية، على الرغم من أن الاهتمام الشعبي به في المملكة المتحدة ضئيل جداً[٤٩].

---

(٤٧) *Foreign Relations of the United States*, vol. 5 (1947), Gallman to the Secretary of State (18 February 1947), pp. 742-743.

(٤٨) *Foreign Relations of the United States*, vol. 5 (1947), The Secretary of State to The Embassy in The United Kingdom, pp. 743-744.

(٤٩) Gallman to the Secretary of State (18 February 1947), pp. 744-745.

ويبدو أن وجود أيادٍ بريطانية تعمل لصالح مشروع «سورية الكبرى» داخل سورية، في ذلك الوقت، لم يكن مجرد إشاعات، كما تدّعي الجهات الرسمية البريطانية؛ فكانت إثارة العشائر والقبائل السورية ما تزال مستمرة، عن طريق الضباط البريطانيين المقيمين في سورية، وعلى رأسهم سترلينغ (Sterling). وقد اتضح ذلك، خلال زيارة أمري (Amery)، حاكم عام الهند الأسبق، إلى دمشق، في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٤٧. فقد نزل أمري في ضيافة سترلينغ الذي حرص هو وبعض البريطانيين، على مقابلته بكبار الموظفين السوريين، ورؤساء العشائر، وأحد النواب الأكراد، وبضابط درزي في الجيش السوري من عائلة الأطرش، ويعتبر قائداً للمنطقة السورية التي تقع على حدود شرق الأردن. وسأل أمري كلّ من قابلهم عن مشروع «سورية الكبرى»، ورأيهم فيه، كما حاول أن يعرف ما إذا كان السوريون الذين يعارضون المشروع، يبنون معارضتهم على كراهيتهم للنظام الملكي عامة، أم كراهيتهم للملك عبد الله، بالذات؟ وممّا يؤكّد أن زيارة أمري كان غرضها الأوّل مشروع «سورية الكبرى»، قيامه بتحريات عن مطامع سورية في لبنان، وعمّ إذا كان السوريون ما يزالون يفكّرون في استعادة الأجزاء التي سلخها الفرنسيون من سورية، وضمّوها إلى لبنان؟[٥٠].

في إطار السعي وراء حقيقة ما يقال عن تنفيذ مشروع «سورية الكبرى»، كلّفت وكالة اليونايتد برس (The United Press) الصحفي جورج بيطار، بالسفر إلى عمّان، لإجراء تحقيق صحفي، حول مسألة الحشد الأردني على حدود سورية. وقد نشرت صحيفة **الكتلة** القاهرية هذا التحقيق كاملاً، وكان أهم ما جاء فيه أن ما أشيع عن حشد القوات الأردنية ليس له أي أساس من الصحة، وأن الثكنات الوحيدة القائمة على بعد مئة كيلومتر من الحدود السورية، هي ثكنات المفرق القريبة من مستودع شركة النفط العراقية، التي أقيمت هناك منذ خمسة عشر عاماً لحماية المستودع المذكور، وأن قصة الحشد خيالية في جملتها وتفصيلها. كما أجرى بيطار حديثاً مع الملك عبد الله، نفى فيه الأخير أن يكون مشروع «سورية الكبرى» وضع على الرفّ، كما يدّعي البعض، ولكن الملك أكد، بلهجة قاطعة، أن لبنان لا يدخل ضمن حدود دولة «سورية الكبرى» التي طالب بها، وقال: «. . . إننا نريد أن تبقى هذه الجمهورية متمتعة بالاستقلال،

(٥٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية: أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٣، ملف ٢٢٨/ ٧/ ١ ج ٢ من ملحق المفوضية المصرية في دمشق إلى وزير الخارجية، ١١/ ٣/ ١٩٤٧.

ونقدّر الأسباب التي تحدو بالشعب اللبناني إلى التمسك بجمهوريتهم»[٥١].

على الرغم من هذا، ومن تعدّد تصريحات الملك التي نفى فيها أية نية للعدوان على سورية، فإنه أدلى بحديث خطير إلى بديع سربيه، نشرته مجلة **كلّ شيء** اللبنانية، قال فيه: «إن سياستي صريحة؛ إنني أريد دولة تضمّ سورية، وشرق الأردن، وفلسطين، ولبنان، نعم ولبنان، يربطها بالعراق اتحاد وثيق». ثمّ تحدّث الملك عن الحشد الأردني على الحدود، قائلاً: «إن عصر حشد الجيوش قد مضى، ونحن في عصر الاحتلال المفاجئ، وجيشي قادر على ذلك». وقد قامت معظم الصحف اللبنانية بنقل ما نشرته مجلة **كلّ شيء** على صفحاتها الأولى. وأثار هذا الحديث الكثير من الجدل داخل الأوساط اللبنانية، فأصبح الموقف أكثر توتراً[٥٢].

وقد تلقى رياض الصلح، رئيس الوزراء اللبناني، رسالة بالبريد الجوي من سمير الرفاعي، رئيس الوزراء الأردني، يكذّب فيها التصريح المنسوب إلى الملك عبد الله، فأذاعت الحكومة اللبنانية بلاغاً كذّبت فيه ما نشرته المجلة، وأكدت أن الحديث مختلق من أساسه[٥٣]. وصدر بلاغ رسمي آخر، حذّر أصحاب الصحف من نشر أي تصريح منسوب إلى الملوك، أو رؤساء الدول، دون الحصول على تصريح خطي بالموافقة عليه. وعلى الرغم من ذلك، فإن صاحب المجلة، بديع سربيه، أصرّ في كلّ أحاديثه على صحة الحديث، وكان الاعتقاد السائد في الأوساط اللبنانية أن هذا الحديث يكشف الستار عن نوايا الملك عبد الله الحقيقية. هذا بالإضافة إلى أن قنصل شرق الأردن في بيروت ذكر للقائم بأعمال المفوضية المصرية، أن سمير الرفاعي طلب من محمّد الشريقي، رئيس الديوان الملكي، اطلاعه على جميع الأسئلة التي يوجّهها الصحفيون إلى الملك، قبل الإجابة عنها، ولكن الملك تجاهل ذلك، ممّا أدى إلى نشر هذه التصريحات الخطيرة التي وضعت حكومة شرق الأردن في مركز حرج[٥٤].

أما الملك ابن سعود، فكان يعتبر أن كلّ ما ينشر عن مشروع «سورية

(٥١) **الكتلة** (القاهرة)، ٤/ ٣/ ١٩٤٧، ص ١.

(٥٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (لبنان)، محفظة ٣٩، ملف ٢٢٧/ ٧/ ١ ج ١، المفوضية المصرية في بيروت من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٢٨/ ٣/ ١٩٤٧.

(٥٣) **الأهرام**، ٣١/ ٣/ ١٩٤٧، ص ٥.

(٥٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية، من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٣٠/ ٣/ ١٩٤٧.

الكبرى» في الصحف، سواء كان على لسان الملك عبد الله أو رجال حكومته، أو من أية جهة أخرى، يدخل في نطاق الدعاية للمشروع. ولذلك سعى لدى الحكومة البريطانية إلى وقف كلّ ما يقال عن هذا المشروع، لأنه كان شديد الاقتناع بأن بريطانيا تقف وراءه، وأنها القوة الوحيدة القادرة على إيقاف أية محاولة من جانب الملك عبد الله، لتنفيذه، سواء كانت دعائية أم عملية. وقد بعث الملك ابن سعود بمذكّرة إلى وزير الخارجية البريطاني، بيفن، طالبه بوقف الدعاية الأردنية للمشروع، مؤكّداً أنه يمكنه القيام بدعاية مضادة، وعلى نطاق أوسع، ولكنه لا يفعل ذلك، مراعاة للمصالح البريطانية في المنطقة، كما طالب الحكومة البريطانية بأن تضمن له أن هذا المشروع لن يسبّب تهديداً للدولة السعودية، في حالة تنفيذه(٥٥).

وكان الملك ابن سعود قد بعث برسالة، قبل ذلك بأيام، إلى الحكومة الأمريكية أكد لها فيها أن الملك عبد الله ما يزال يقوم بالكثير من الجهود لإقامة «سورية الكبرى»، وطلب منها أن تدعو الحكومة البريطانية إلى إصدار بيان حول هذا الموضوع في البرلمان، لأن ذلك سيكون له أفضل تأثير في تهدئة الموقف(٥٦).

وقد ردّ بيفن على الملك ابن سعود، فقال له إن الحكومة البريطانية ترى أنه لا توجد أية نوايا عدوانية تجاه الدولة السعودية من ناحية أية دولة، وأنها لم تتدخل في موضوع «سورية الكبرى» بأي شكل، وأعلنت حيادها تجاه هذا الموضوع، لأنه يخصّ العرب دون غيرهم. كما أنَّ الحكومة البريطانية لا يمكنها إصدار تصريح معارض لمشروع «سورية الكبرى»، لأن البرلمان لن يوافق على ذلك(٥٧).

أما بالنسبة إلى مصر، فإن ملكها كان حريصاً على عدم إظهار خوفه من تنفيذ مشروع «سورية الكبرى»، على الرغم من تصريحاته العلنية، برفض مصر الرسمي للمشروع، لكنه، في الحقيقة، كان يعتبر المشروع تهديداً هاشمياً خطيراً، تكمن خطورته في الدعم البريطاني له، ففاروق كان على يقين بموافقة بريطانيا، ومساندتها للمشروع، لكي تقوّض زعامة مصر ونفوذها في جامعة الدول العربية. وشارك الملك في خوفه، عبد الرحمن عزام، الأمين العام للجامعة، وهو ما كان يدركه البريطانيون جيداً، الأمر الذي جعلهم يخشون من تدخل مصر، لإفساد

---

(٥٥) F. O. 371/61493: Ibn Saud to Bevin (24 April 1947).

(٥٦) *Foreign Relations of the United States*, vol. 5 (1947), p. 745.

(٥٧) F. O. 371/61493: Bevin to Ibn Saud (6 June 1947).

العلاقة بين الأردن والعراق وبريطانيا، في إطار المحاولات المصرية لإجهاض مشروع «سورية الكبرى»[٥٨].

وقد تزايدت المخاوف البريطانية من الموقف المصري تجاه «سورية الكبرى»، بعد تعاظم النفوذ المصري، في أعقاب إنشاء جامعة الدول العربية التي رأت فيها بريطانيا أداة لفرض الزعامة المصرية، في مقابل تقليص النفوذ البريطاني في المنطقة. كما رأت بريطانيا في عبد الرحمن عزام، أداة مصرية، تستخدم البلدان العربية، الأعضاء في جامعة الدول العربية، لدعم النفوذ المصري في مواجهة طموحات التوسع الهاشمية، وتحجيم نفوذ بريطانيا[٥٩]. فكانت رؤية بيفن، بأن مصر تستغل الصراع بين الهاشميين والسعوديين، وبين الهاشميين وسورية، في غير مصلحة بريطانيا، لأن هذا الصراع هو الذي وفّر لمصر الفرصة لتتزعّم جامعة الدول العربية، وخاصة أن مصر تمثل بالنسبة إلى السعودية وسورية، العائق الذي يحول دون التوسّع الهاشمي. لذلك كانت زعامتها مبرّرة ومدعومة من هاتين الدولتين، الأمر الذي رأته بريطانيا خطراً، لا بُدَّ من الوقوف أمامه، بمحاولة تهدئة مخاوف السعودية وسورية من ناحية الملك عبد الله، ممّا يساعد بريطانيا في السيطرة على جامعة الدول العربية، وإقصاء الزعامة المصرية[٦٠].

استمرت الصحف العربية والأجنبية في متابعة ردود الفعل تجاه أي تصريح يصدر من أية جهة ويتعلق بمشروع «سورية الكبرى»، وتعدّدت التعليقات والمقالات والأبحاث التي قام بها معظم مراسلي الصحف الأجنبية في البلدان العربية حول المشروع، وكان منها سلسلة مقالات نشرتها صحيفة **لوموند** الباريسية، لمراسلها في القاهرة، جاءت تحت عنوان: «البلقان الجديد»، وتناولت تقسيم فلسطين، ورأي كلّ الدوائر السياسية العربية في مشروع «سورية الكبرى». وختمت هذه المقالات بمقال عُرض فيه تاريخ تقسيم «سورية الكبرى»، والنزاع عليها بين فرنسا وإنكلترا، والمشكلات التي يحلّها المشروع في حالة تنفيذه، بالنسبة إلى وضع لبنان وفلسطين، ثمّ أكد المقال أن هذا المشروع سيتحقق إذا أرادت بريطانيا ذلك[٦١].

---

(٥٨) F. O. 371/63020, J 884/79/16, no. 468 (22 February 1947).

(٥٩) F. O. 141/1173: From Campbell to F. O. (8 February 1947).

(٦٠) F. O. 816/112, no. 76, Bevin to Kirkbride (7 February 1948).

(٦١) **الأهرام**، ٤/ ٥/ ١٩٤٧، ص ٥.

حاول الملك عبد الله، بعد ذلك، أن يثبت بالأدلة الوثائقية، أن سورية، ولبنان، والأردن، وفلسطين، هي وحدة طبيعية، جزّأتها المصالح الأوروبية، وأن الهاشميين قدموا الكثير من أجل جمع شمل هذه البلدان، وإقامة هذه الوحدة الطبيعية. ولذلك قام الملك عبد الله بنشر ما سمي «الكتاب الأبيض الأردني»، الذي اعتبر من أشهر الجهود الدعائية التي قام بها هذا الملك لتحقيق المشروع. وقد احتوى الكتاب على العديد من الوثائق، التي تثبت رغبة السوريين في توحيد أجزاء «سورية الكبرى»، تحت رئاسة البيت الهاشمي، بدايةً من المؤتمر السوري (عام ١٩٢٠)[٦٢].

ويبدو أن الملك تعمّد إثارة الرأي العام ومفاجأته، دائماً، في كلّ ما ينشره ويقوله عن «سورية الكبرى». ووقع نشر «الكتاب الأبيض» في إطار التصرّفات الاستفزازية من قبل الملك، فأحدث استياءً عاماً، وتعاقبت التصريحات الرافضة لنشره، في الوقت الذي كانت تُبحث فيه قضية فلسطين. وقد صرّح نجيب الأرمنازي، وزير سورية المفوض في لندن، أن ذلك يعتبر من أسوأ مظاهر سوء حظّ العرب، وهم يدافعون عن قضية عربية أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة[٦٣].

وقد عقدت المفوضية الأردنية في لندن مؤتمراً صحفياً، وزّع فيه الوزير الأردني المفوض هناك، بلاغاً رسمياً، تضمّن الدفاع عن «الكتاب الأبيض»، وأكد أن الوثائق التي جاءت فيه تفيد قضية فلسطين، وفي نشرها مصلحة للقضية العربية، كما أنّها تدحض المزاعم المنسوبة إلى مشروع «سورية الكبرى». ثمّ ذكر البلاغ أن نجيب الأرمنازي الذي صرّح برفضه لنشر «الكتاب الأبيض»، كان من الذين شاركوا في المؤتمر السوري العام (عام ١٩٢٠)، ويعلم أن وحدة سورية حقّ طبيعي للمنطقة السورية التي يدخل فيها شرق الأردن[٦٤].

أثار نشر «الكتاب الأبيض» اهتمام الصحف، بشكل كبير، وساد الاعتقاد بأنه خطوة دعائية تدعم الخطوة العملية التي يعتزم الأردن اتخاذها لتنفيذ مشروع «سورية الكبرى». فكتبت صحيفة **مملكة** التركية تسأل عمّ إذا كان نشر «الكتاب

---

(٦٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤، ملف ٣٧/ ٣١/ ٥ ج ٣ من قنصل مصر العام بالنيابة في القدس إلى وكيل الخارجية، ١٢/ ٥/ ١٩٤٧.

(٦٣) **الأهرام**، ١٢/ ٥/ ١٩٤٧، ص ١.

(٦٤) **الأهرام**، ١٤/ ٥/ ١٩٤٧، ص ١.

الأبيض» يعتبر دليلاً أكيداً على أن الملك سيعمل لتحقيق حلمه؟ وأجابت أن الشيء المحقّق أن الملك اتخذ قرار التصميم والعمل، عندما يرى أن الوقت المناسب قد حلّ، ولكن لن يتركه معارضوه ينفّذ ما يريد. وتحدثت صحيفة **الوطن** التركية عن حالة الغضب الشديدة التي أحدثها نشر الكتاب، في كلّ من سورية ولبنان، وحظر الحكومة السورية إدخال هذا الكتاب إلى البلاد. ثمّ بيّنت الصحيفة أضرار إثارة قضية «سورية الكبرى»، بهذا الشكل، والبلدان العربية في مرحلة معقّدة[٦٥].

استكمالاً لهذه الخطوة الدعائية، قام الملك في أول مناسبة عقب نشر الكتاب، بتأكيد عدم تراجعه عن الوحدة السورية التي اعتقد أنّه أثبت بالأدلة أنها ليست فكرة خاصة به وحده، فألقى هو ورئيس وزرائه خطابين، في الاحتفال بمناسبة مرور عام على إعلان الملكية في عمّان، كان أهم ما جاء فيهما أن الملك وحكومته يبغيان جمع شتات البلاد الشامية، ليس لهدف شخصي، ونفع ذاتي، ولكن لأن الأردن جزء طبيعي من هذه البلاد، حقق الاستقلال، ويجب أن يسعى إلى الهدف الأكبر، وهو تحقيق الوحدة، وإزالة الحواجز والحدود التي أوجدتها الانتدابات[٦٦].

علّقت صحيفة **القبس** السورية على هذين الخطابين، معتبرة أن ما جاء فيهما يُعدّ اعترافاً من الملك ورئيس وزرائه بأن شرق الأردن جزء من سورية. لذلك، يجب أن يعود إليها، ولكن بعد أن يعمل الملك وحكومته على الجلاء البريطاني عن شرق الأردن، فيلتحق الفرع بالأصل، في ظلّ استقلال سورية، ونظامها البرلماني، وشكلها الجمهوري، إذا كان الملك يصدق، فعلاً، في ما يدّعيه من بعده عن طلب الجاه الشخصي، والنفع الذاتي[٦٧].

جاءت الخطوة التالية من قبل الأردن، وقد بدت وكأنها تلويح من الملك عبد الله بأن جيشه يستطيع أن ينفذ «سورية الكبرى» بالقوة، فقامت قوات من الجيش الأردني بمناورات على الحدود السورية، ودعا الملك رئيسي الجمهورية السورية واللبنانية إلى حضور هذه المناورات، ممّا جدّد الحديث، مرة أخرى،

---

(٦٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ٢٥٣، ملف ١، المفوضية المصرية في أنقرة من الوزير المفوض إلى وكيل الخارجية، ١٩/ ٥/ ١٩٤٧.

(٦٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية، محفظة ١٢٤٤، ملف ٣٧/ ٣١/ ٥ ج ٣، المفوضية المصرية في دمشق من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٢٨/ ٥/ ١٩٤٧.

(٦٧) **القبس** (دمشق)، ٢٨/ ٥/ ١٩٤٧، ص ١.

عن استعداد الأردن لاقتحام سورية. لكن الحكومتين السورية واللبنانية اعتذرتا عن عدم حضور الرؤساء مناورات الجيش الأردني تلك[٦٨].

إثر ذلك، عقد مجلس الوزراء السوري جلسة طويلة، غادر بعدها، جميل مردم، رئيس الوزراء، دمشق، قاصداً اللاذقية، ليتباحث في الأمر مع رئيس الجمهورية، شكري القوتلي، الذي كان موجوداً هناك. ونشرت الجرائد السورية نبأ طلب الحكومة من الملك إجراء مناوراته العسكرية في داخل الأراضي الأردنية، بعيداً عن الحدود السورية، على مسافة لا تقل عن عشرين كيلومتراً من الحدود، لكن الملك ردّ على ذلك بأنه حرّ في اختيار المكان داخل أراضيه. وبناء على موقف الملك، أمرت الحكومة السورية قيادة الجيش السوري بإرسال قوات إلى الحدود الجنوبية، فأخذت فرق حلب، واللاذقية، والجزيرة، تتدفق على دمشق، بكامل معداتها، متجهة إلى الجنوب[٦٩].

تجدّد، نتيجة لذلك، القلق السعودي، وتم عقد عدد من الاجتماعات بين الملك وكل من الأمير فيصل، والشيخ يوسف ياسين، والوزير الأمريكي المفوض في جدة. وأعربت السعودية، مرة أخرى، عن تخوّفها من تحرّكات الملك عبد الله، وطلبت من الحكومة الأمريكية التدخّل، لأن سلامة واستقرار المنطقة من مصلحتها[٧٠].

وردّت الخارجية الأمريكية بأنها أوضحت للحكومة البريطانية قلقها من جهود الملك عبد الله لتحقيق «سورية الكبرى». وقد صرّح وزير الدولة في مجلس العموم البريطاني، في الرابع عشر من تموز/يوليو، أن الحكومة البريطانية لا تساعد حركة «سورية الكبرى»، وتعتبر هذا الموضوع من اختصاص شعوب دول المنطقة، ولذلك، فهي تلتزم الحياد التام[٧١]. كما أكدت الخارجية الأمريكية

---

(٦٨) **الأهرام**، ١٦/٦/١٩٤٧، ص ٥.

(٦٩) المصدر نفسه.

(٧٠) *Foreign Relations of the United States*, vol. 5 (1947), and *Childs to the Secretary of State* (20 June 1947), pp. 50-51.

(٧١) عقّب الملك عبد الله في حديث له عام ١٩٥٠ على هذا التصريح قائلاً: «ما أشد كذب هذا الوزير، إنّه لم يقل إن بريطانيا تقاوم بشدة وضراوة كلّ ألوان الوحدة أو الاتحاد بين الأردن وسورية إرضاءً منها لفرنسا... ولمصر... ولبعض دول المنطقة أيضاً...».

انظر: ناصر الدين النشاشيبي، **من قتل الملك عبد الله؟** (الكويت: منشورات الأنباء، ١٩٨٠)، ص ١٠٤.

أن الملك عبد الله لا يستطيع أن ينفّذ مشروع «سورية الكبرى»، لأن أمامه عقبات كثيرة، فيما ليس لدى الولايات المتحدة أي دليل على أن عبد الله ينوي استخدام القوة، والحكومة السورية صديقة للسعودية، وتعارض هذا المشروع، كما أنَّ الشعب لا يؤيده. ولذلك، فإن خطّة الملك عبد الله لا تمثل خطراً، أو تهديداً مادياً للسعودية، في المستقبل القريب(٧٢).

ويبدو أن الحكومة البريطانية لم يكن أمامها، فعلاً، سوى إعلان الحياد أمام ما تثيره تصرفات الملك عبد الله الاستفزازية، وخاصة أن تلك الحكومة كانت متهمة، دائماً، بأنها وراء هذه التصرّفات. وكان تصريح الوزير البريطاني هو آخر ما أعلن عن المشروع في تلك الفترة التي امتزجت فيها الحقيقة بالشائعات، واتسمت بتناقض التصريحات والأخبار. وانتقل الملك، بعد ذلك، إلى التجهيز لإلقاء قنبلة جديدة في معركة «سورية الكبرى».

ثالثاً: بيان ٤ آب/ أغسطس ١٩٤٧

وصل الضجيج حول المشروع ذروته، وذلك عندما أصدر الملك عبد الله بياناً، في الرابع من آب/أغسطس ١٩٤٧، أشار فيه إلى أن الدعوة إلى وحدة «سورية الكبرى» لا بُدَّ أن تتعدّى مرحلة الأقوال فقط، وتأخذ شكلاً عملياً، في حدود الإمكانات المشروعة. وأكد الملك عبد الله أن شكل الحكم في الدولة السورية الكبرى أقرّه المؤتمر السوري العام (عام ١٩٢٠)، أما النظام الجمهوري الذي يتمسّك به البعض في سورية، فهو نظام أوجدته التجزئة الاستعمارية، فإما الرجوع إلى الأصل، أو إجراء استفتاء جديد. وفي نهاية البيان، دعا الملك الأقاليم الشامية وحكوماتها إلى عقد مؤتمر تمهيدي يقرر وضع الوحدة، أو الاتحاد السوري، موضع التنفيذ، في حدود المواثيق الدولية، والأماني القومية، والمصالح الإقليمية المشتركة، واعتبار الوحدة، أو الاتحاد السوري، قضية خاصة بالدول السورية الإقليمية، وبإرادة الشعب السوري وحده، في حدود وطنه الكامل، جغرافياً وتاريخياً وقومياً، وذلك مع وضع التحفظات، التي تضمن براءة الوحدة أو الاتحاد من كلّ ما ينتقص من الحقوق القومية الاستقلالية المكتسبة، دولياً، في حدود ميثاق الأمم المتحدة،

---

(٧٢) *Foreign Relations of the United States*, vol. 5 (1947), and The Secretary of State to the Legation in Saudi Arabia (26 July 1947), pp. 752-753.

وتحديد مركز فلسطين من هذه الوحدة أو الاتحاد، على الوجه الذي يوقف خطر الصهيونية تماماً[٧٣].

وقد أوضح سمير الرفاعي، رئيس الوزراء الأردني، في حديث له مع وزير مصر المفوض في عمّان، الظروف التي صدر فيها هذا البيان، فأكد أنه لم يعلم عنه شيئاً، وأن الملك أطلع محمد الشريقي، رئيس الديوان الملكي، عليه قبل إصداره، فشجعه على ذلك، ممّا وضع الحكومة الأردنية في موقف حرج، وهي المسؤولة، بحكم الدستور، عن النتائج التي تترتب على البيان. بالإضافة إلى أن الملك أرسل مع الشريقي رسالة إلى شكري القوتلي ـ أيضاً دون علم الرفاعي ـ كرّر فيها ما جاء في البيان، وأكد أن المعاهدة الأردنية ـ البريطانية يجب ألا يعتبرها المعارضون للمشروع حجّة لعدم الوحدة[٧٤].

وعندما وصل الشريقي إلى دمشق، وسلّم القوتلي رسالة الملك، عنّف القوتلي الشريقي، وأبدى دهشته من إصدار الملك بيانه الأخير، وممّا جاء في هذا البيان من دعوة إلى الملكية، والتدخل في الشؤون السورية. ثمّ طلب القوتلي مهلة للردّ على الملك[٧٥]، ودعا وزير بريطانيا المفوّض في دمشق، وأبلغه بأمر الرسالة، وسأله عمّ إذا كان الملك موحى إليه من قبل بريطانيا؟ فنفى الوزير البريطاني علاقة الحكومة البريطانية بهذا الشأن. وعندما تأخر القوتلي في الردّ، أعدّ الملك برقية شديدة اللهجة لإرسالها إلى لقوتلي، لكن سمير الرفاعي أوقف إرسالها في اللحظة الأخيرة[٧٦].

وهكذا بدأ التحرّك السوري لمواجهة هذه الدعوة الأردنية، فأُرسل محسن البرازي ـ السكرتير العام لرئاسة الجمهورية السورية ـ في رحلة إلى القاهرة والرياض، لإطلاع الدولتين على رسالة الملك عبد الله، وكيفية

(٧٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (الأردن)، محفظة ٦٢، ملف رقم ٦، المفوضية المصرية في عمان، بيان ملكي صادر عن الديوان الملكي الهاشمي، مرفق بتقرير الوزير المفوض إلى وكيل الخارجية، ٢٢/٨/١٩٤٧.

(٧٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية، رسالة من الملك عبد الله بن الحسين إلى شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية في ١٤/٨/١٩٤٧، مرفقة بتقرير من الوزير المفوض إلى وكيل الخارجية، ٢٩/٨/١٩٤٧.

(٧٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية، نصّ المحادثة بين الشريقي والقوتلي، مرفق بتقرير الوزير المفوض إلى وكيل الخارجية، ٢٧/٨/١٩٤٧.

(٧٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤، ملف ٣٧/ ٣١/ ٥ ج ٣، حديث بين سمير الرفاعي والوزير المصري المفوض في عمان إلى وكيل الخارجية، ٢٩/٨/١٩٤٧.

الردّ عليها، والتشاور حول الموقف الناجم عن البيان الأخير[٧٧].

وفي الخامس والعشرين من آب/ أغسطس ١٩٤٧، أفضى جميل مردم، رئيس الوزراء السوري، في مؤتمر صحفي، بحديث هاجم فيه الدعوة إلى مشروع «سورية الكبرى»، واعتبرها تخطياً لميثاق جامعة الدول العربية، وعدم احترام لقرار مجلسها، ووصفه بأنه مشروع صهيوني استعماري. ثمّ أبدى أسفه لصدور بيان الملك، وقال إنّه لا يرغب في التعرّض للملك عبد الله بوصفه رئيس دولة، إلا أنّه مضطر إلى التصريح أن البيان الذي نشره بتوقيعه كلّه مغالطات، وسترد عليه الحكومة السورية[٧٨].

استفزّ تصريح جميل مردم الملك عبد الله، فقام ـ بمساعدة الشريقي ـ بإصدار بيان آخر، ردّ فيه على جميل مردم. وعندما علم سمير الرفاعي بأمر البيان أمر بوقف توزيعه ونشره. وقد أعطى الرفاعي صورة من هذا البيان إلى وزير مصر المفوض في عمّان، وكان أهم ما جاء فيه استياء الديوان الملكي الهاشمي من حديث رئيس الوزراء السوري، وأن الملك عبد الله يدعو إلى المشروع، بصفته مجاهداً من أجل استقلال بلاد الشام، في العهد العثماني، وأثناء الحربين العالميتين. كما ذكر البيان أن مجلس جامعة الدول العربية في قراره، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٦، لم يستبعد دعوة الوحدة السورية استبعاداً تاماً، ولكنه استحسن استبعاد الجدل بين الدول السورية الإقليمية تحديداً، وأن البيان الصادر، في الرابع من آب/ أغسطس، ترك تقرير شكل الحكم في الدولة السورية إلى تقدير الأمة نفسها، ثمّ إلى اتفاق حكوماتها، بعد أن يناقش الأمر في مؤتمر قومي تمهيدي. ولذلك، فإن الذين يعارضون المشروع هم الذين لم يحترموا قرار جامعة الدول العربية، ولا رغبة الأمة في تقرير مصيرها[٧٩].

أصدر سمير الرفاعي بياناً صحفياً، في السابع والعشرين من آب/ أغسطس ١٩٤٧، ردّ فيه باسم الحكومة الأردنية، على كلّ ما جاء في تصريح جميل مردم، ودافع عن البيان الملكي، قائلاً إنه دعوة بريئة مخلصة، هدفها خير الأمة، وصدورها

(٧٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية، المفوضية المصرية في بيروت من الوزير المفوض إلى وزير الخارجية بالنيابة، ٢١/ ٨/ ١٩٤٧.

(٧٨) **المقطم**، ٢٦/ ٨/ ١٩٤٧، ص ٥.

(٧٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤، ملف ٣٧/ ٣١/ ٥ ج ٣، المفوضية المصرية في عمان، البيان الملكي الذي أوقف نشره، مرفق بتقرير من الوزير المفوض إلى وكيل الخارجية، ٢٩/ ٨/ ١٩٤٧.

عن الملك جاء لكونه الشخصية الباقية من حَملة لواء الثورة العربية، «وجلالته لن يتخلى عن رسالته السامية»[٨٠]. كما نفى الرفاعي كلّ التهم التي أسندها جميل مردم إلى المشروع في تصريحه، فقال عن مخالفة المشروع لميثاق جامعة الدول العربية، إن جميل مردم كان في عداد ممثلي الدول العربية الذين اشتركوا في وضع ميثاق الجامعة، وأنه يدرك أن أهداف الميثاق ما كانت ترمي إلى التجزئة والتفرقة، بل إنّه يعدّ خطوة على طريق الوحدة العربية، وليس العكس. ثمّ تحدّث الرفاعي عن قول جميل مردم إن المشروع صهيوني، فأكد أن الملك عبد الله وحكومته بذلا الكثير من الجهود لتأمين سلامة فلسطين من أية أخطار تهدّدها، وليس من الإنصاف اتهام الأردن بأنه يعمل لتقسيم فلسطين، عندما يدعو إلى الوحدة السورية، أو مشروع «سورية الكبرى»، وأن جميل مردم لا يملك دليلاً واضحاً يؤيد اتهامه، بأن السعي إلى تأسيس دولة عربية موحّدة هو مشروع صهيوني[٨١].

وكان الرئيس شكري القوتلي قد قام بالاتصال برئيس الجمهورية اللبنانية، بشارة الخوري، ليتبادلا الرأي في موضوع البيان الذي أذاعه الملك عبد الله، ويطلعه على المعلومات التي عاد بها محسن البرازي من رحلته إلى القاهرة والرياض. واجتمع الرئيسان في قصر بيت الدين في لبنان[٨٢]، واشترك معهما في المحادثات رياض الصلح، رئيس الوزراء اللبناني، وجميل مردم، رئيس الوزراء السوري، وانتهت المباحثات بأن أصدرت الحكومتان، السورية واللبنانية، بلاغاً مشتركاً، في السابع والعشرين من آب/أغسطس ١٩٤٧، جاء فيه أنّه بعد تداول الجانبان في شتى الأمور التي تهمّ الدولتين، اتفقا تمام الاتفاق، في كلّ ما تناولته أبحاثهما، ومنها بيان الملك عبد الله، الصادر في الرابع من آب/أغسطس ١٩٤٧ الذي كان موضع استغرابهما، واستنكارهما، لتدخّله في شؤون جمهوريتي سورية ولبنان، وتعرّضه لنظام الحكم فيهما، ومخالفته في ذلك ميثاق جامعة الدول العربية، ومبادئ القانون الدولي، وقد

---

(٨٠) ذكر سمير الرفاعي أنّه تعمّد ذكر هذه العبارة لاعتبارين: **الأوّل** أن يرضي ويهدئ الملك عبد الله، **والثاني** لتوقعه أن مثل هذه البيانات سيتكرّر صدورها من الملك، كما ذكر الرفاعي أن الجملة الأخيرة من البيان قصد بها إلقاء اللوم على جميل مردم، وخصوصاً أنه الرجل الحصيف الذي يفترض فيه أنه يعلم بحكم مركزه، ووقوفه على كلّ المعلومات، أن مثل هذا البيان الملكي، إنما هو كلام كثر ترديده. انظر: وثائق وزارة الخارجية المصرية، المصدر نفسه.

(٨١) **الأهرام**، ٣٠/٨/١٩٤٧، ص ٦.

(٨٢) **الأهرام**، ٢٨/٨/١٩٤٧، ص ٦، **والبلاد السعودية** (مكة المكرمة)، ١/٩/١٩٤٧، ص ١.

اتفق الطرفان على الخطط المشتركة الواجب انتهاجها في هذا الموضوع[٨٣].

وقد سأل وزير مصر المفوض في بيروت جميل مردم عن الخطط التي تمّ الاتفاق عليها بين سورية ولبنان، حسبما جاء في البلاغ الرسمي، فقال مردم إنّه تمّ الاتفاق على أن تستدعي الحكومتين السورية واللبنانية وزير بريطانيا المفوض لدى كلّ منهما، وإبلاغه استياء الحكومتين من تصرّفات الملك عبد الله، وأنهما يعتبران سكوت الحكومة البريطانية عليها عملاً عدائياً نحوهما. كما ذكر مردم أن الحكومة السورية كلّفت وزير سورية المفوض في بغداد أن يبلغ الحكومة العراقية استياء سورية من بيان الملك عبد الله، وأن الحكومة السورية كانت، في الماضي، تغضّ النظر عن بعض التصريحات التي كانت تنشرها الصحف منسوبة إلى جلالته، أما الآن وقد أصبح يصدر بيانات ملكية رسمية، فإن الموقف تغيّر، ولا يمكن السكوت عليه. كما أن الحكومة السورية أرادت أن تبلّغ الحكومة العراقية أنها إذا كانت قد اتخذت أي إجراء مضاد للملك عبد الله، فيجب ألا تأخذه الحكومة العراقية والأمير عبد الإله على أنّه موجّه ضدّ العائلة الهاشمية كلها[٨٤].

وقد أكد جميل مردم أن الملك عبد الله تدفعه يد أجنبية، وقد حاولت تلك اليد في الأشهر الماضية إثارة الاضطرابات، ووضعت الحكومة السورية يدها على وثائق تؤيد ذلك، وألقي القبض على بعض الأشخاص الذين ثبت أنهم قبضوا أموالاً بقصد إثارة الشغب. كما أنّ بعض الضباط البريطانيين اعترفوا بأنهم أخذوا نقوداً لصرفها في الدسّ والإيقاع، وعرضوا خدماتهم على الحكومة السورية. واستطرد مردم يقول إن الملك عبد الله، في زيارته الأخيرة إلى العراق، طلب من الحكومة العراقية مساعدة مالية، قدرها ثلاثمئة ألف دينار عراقي. وأمام كلّ ذلك، فإن الحكومة السورية ستضطر، في النهاية، إلى اللجوء إلى مجلس الأمن، متهمة بريطانيا بتهديد السلام في المنطقة، بمساعدتها للملك عبد الله[٨٥].

---

(٨٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٥، ملف ٣ سري ج ٧، صورة من البلاغ مرسلة من وزارة الخارجية السورية إلى المفوضية المصرية في دمشق، ٣١/٨/١٩٤٧، مرفقة مع تقرير من القائم بالأعمال إلى وكيل الخارجية، ١/٩/١٩٤٧، و F. O. 371/61494: Damascus to F. O. (17 August 1947); F. O. 371/61494: Damascus to F. O. (25 August 1947), and F. O. 371/62206: Monthly Situation Report for Transjordan (August 1947).

(٨٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٥، ملف ٣ سري ج ٧، المفوضية المصرية في بيروت من الوزير المفوض إلى وزير الخارجية بالنيابة، ٢٧/٨/١٩٤٧.

(٨٥) المصدر نفسه.

كان موقف لبنان من بيان آب/ أغسطس هو إحدى حلقات التضامن السوري ـ اللبناني، في مواجهة مشروع «سورية الكبرى»، فبالإضافة إلى اجتماع بيت الدين، قام وزير الخارجية اللبناني، حميد فرنجية، بإبلاغ وزير بريطانيا المفوّض في بيروت، بوزويل (Boswall)، وجهة نظر البلدين، واستياءهما من بيان الملك عبد الله(٨٦). كما أبلغ وزير شرق الأردن في بيروت بموقف لبنان، وهدّده بأن الحكومة اللبنانية سوف تضطر إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع شرق الأردن، إذا لم يكفّ عن الدعوة إلى مشروع «سورية الكبرى»(٨٧).

وقد عبّر الملك عبد الله عن غضبه من ذلك، فاستدعى القائم بأعمال المفوضية اللبنانية في عمّان، وأبلغه احتجاجه على موقف لبنان غير الودّي إزاء المشروع، ودهشته من مسلك الحكومة اللبنانية، في حين إنّه أكّد أكثر من مرة على احترامه لاستقلال لبنان وسيادته(٨٨).

ويبدو أن صدور بيان آب/ أغسطس كان مصدراً لإثارة مخاوف العربية السعودية أكثر من أية جهة أخرى، فقد اعتبرته حلقة في مسلسل الزحف إلى دمشق، واعتقدت أن الملك عبد الله يزداد قوة، يوماً بعد الآخر، وإلا ما كان في إمكانه إصدار مثل هذا البيان وبهذه الثقة. وقد عبّرت السعودية عن تأييدها لموقف سورية أثناء زيارة البرازي، ثمّ قامت الحكومة السعودية بإصدار بلاغ رسمي في الثلاثين من آب/ أغسطس، جاء فيه أن الحكومة السعودية تعتبر دعوة الملك عبد الله بن الحسين إلى عقد اجتماع لتغيير دستور سورية، افتئاتاً على سورية ودستورها الجمهوري. كما أنّها تعلن تأييدها لاستقلال سورية، وترجو أن يلتزم سائر أعضاء جامعة الدول العربية ما تعاهدوا عليه(٨٩).

وقبل إصدار هذا البلاغ، قام الملك ابن سعود بالاتصال بالحكومة الأمريكية، ليبلغها بما جاء في بيان الملك عبد الله، وليعبّر عن تخوّفه من محاولات الملك لإقناع السوريين بتنفيذ هذه الأفكار. كما أنَّ الملك ابن سعود فكّر

---

(٨٦) **الأهرام**، ١/ ٩/ ١٩٤٧، ص ٦.

(٨٧) F. O. 371/61710: Boswall to F. O (31 August 1947).

(٨٨) **الأهرام**، ٧/ ٩/ ١٩٤٧، ص ٦.

(٨٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤، ملف ٣٧/ ٣١/ ٥ ج ٣، بلاغ صادر عن حكومة المملكة العربية السعودية في ١٤ شوال ١٣٦٦هـ/ ٣٠ أغسطس ١٩٤٧ بشأن بيان الملك عبد الله من القائم بأعمال المفوضية المصرية في جدة إلى وكيل الخارجية، ١/ ٩/ ١٩٤٧، و:F. O. 371/61494 Jadda to F. O. (25 August 1947), and F. O. 371/61496: Clayton to F. O. (4 September 1947).

في عرض الأمر على مجلس الأمن، وهو ما ذكره يوسف ياسين للوزير الأمريكي في جدة الذي ردّ على ذلك بأن مخاوف الملك ابن سعود مبالغ فيها، وأن هذا الموضوع يمكن مناقشته في جامعة الدول العربية(٩٠).

كما أدلى الأمير فيصل آل سعود بحديث صحفي أثناء وجوده في مصر، أكد فيه الموقف السعودي الحاسم تجاه مشروع «سورية الكبرى»، قائلاً: «قلنا كلمتنا في هذا المشروع، ولن نحيد عنها، بأية حال، فلن نقبل أي تغيير في وضع الدول العربية التي انضمت إلى الجامعة، وأظن أن من كان يرمي إلى هذا قد فطن إلى شدّة تصميمنا على تنفيذ ما نقول»(٩١).

تمثل موقف الحكومة المصرية تجاه بيان آب/أغسطس، في التصريح الذي أفضى به رئيس الوزراء بالنيابة، في الخامس من أيلول/سبتمبر ١٩٤٧، وجاء فيه أن الحكومة المصرية ترى أن الخير كلّه في احترام عهد جامعة الدول العربية وميثاقها الذي ارتضاه الجميع، وتعلن تمسّكها بهذا الميثاق، والقرار الذي أصدره مجلس الجامعة في الثلاثين من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦، والذي اعتبر مشروع «سورية الكبرى» مسألة منتهية(٩٢).

ثمّ بعث رئيس الوزراء الأردني كتاباً إلى وزير مصر المفوض في عمّان، ردّ فيه على هذا التصريح، وبيّن وجهة النظر الأردنية التي طلب من الوزير المصري إبلاغها إلى حكومته، وحدّدها في النقاط التالية:

١ ـ إن الوحدة السورية هي جزء من السياسة العربية العامة التي تعتنقها المملكة الأردنية، والتي تهدف إلى تحقيق مرامي الثورة العربية، كما حدّدها الملك حسين بن علي، وهذه السياسة هي تراث البيت الهاشمي، ورسالته القومية.

٢ ـ ليس في صدور دعوة إلى الأمة السورية للتمسّك بميثاقها القومي ـ برأي الحكومة الأردنية ـ مخالفة لعهد جامعة الدول العربية، أو ميل إلى الخروج على ميثاقها.

٣ ـ ما أشار إليه التصريح المصري، عن قرار مجلس الجامعة، في ٣٠

---

(٩٠) *Foreign Relations of the United States*, vol. 5 (1947), and *Childs to the Secretary of State* (25 August 1947), pp. 754-756.

(٩١) المصور، ١٢/٩/١٩٤٧، ص ٤.

(٩٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٥، ملف ٣ سري ج ٧، برقية من وزارة الخارجية المصرية إلى المفوضية المصرية في دمشق، ٥/٩/١٩٤٧.

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦، فإن المعلومات المتيسّرة لدى الحكومة الأردنية تدلّ على أن وزير الخارجية الأردني، وقتذاك، فهم من القرار بأنه تدوين لرغبة المجلس في إنهاء الجدل الذي أثير في هذا الاجتماع، وكانت الحكومة السورية هي التي أثارته، كما أنّ ذلك القرار لم تتقيّد به الحكومة السورية نفسها، ونقضته، بعد صدوره بأيام، بما نشرته من تصريحات رسمية(٩٣).

أما على المستوى الشعبي، فقد تمثّل ردّ فعل الشعب السوري تجاه بيان آب/أغسطس، في العدد الكبير من البرقيات التي شجبت المشروع ورفضته، والتي أصدرها الشعب السوري، بِكُلّ فئاته وطوائفه، كما عبَّر نواب الشعب عن رأيهم في المشروع عقب إصدار البلاغ المعارض لبيان الملك عبد الله من قبل الحكومتين السورية واللبنانية، فقدم قرابة الأربعين نائباً من نواب دمشق، وحدها، عريضة وقّعوا عليها جميعاً، نصّت على أن نواب الأمة الموجودين في دمشق يؤيدون ما صدر عن أركان الجمهوريتين السورية واللبنانية من بلاغ، باستنكار البيان الذي نشره الملك عبد الله، ويعلنون تأييدهم المطلق لِكُلّ ما ترى الحكومة اتخاذه من تدابير، لصيانة استقلال البلاد وسيادتها، والمحافظة على النظام الجمهوري(٩٤).

وقد وردت على المفوضية المصرية في دمشق عدة برقيات، شجبت بيان الملك عبد الله، وأيّدت البلاغ الصادر عن أركان الجمهوريتين، وأعلنت التمسّك بالنظام الجمهوري(٩٥). كما أرسلت العديد من البرقيات الأخرى من نواب المحافظات، ومن المجالس البلدية، ومن جميع الهيئات في كلّ أرجاء سورية، إلى رئاسة الجمهورية السورية، تعلن فيها تأييدها لموقف الحكومة، وتشجب مشروع «سورية الكبرى»(٩٦).

---

(٩٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية، المفوضية المصرية في دمشق، كتاب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأردني إلى وزير مصر المفوض في عمان، ٧/ ٩/ ١٩٤٧.

(٩٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية، من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٦/ ٩/ ١٩٤٧.

(٩٥) من هذه البرقيات: من نائب مصياف في ٤/ ٩/ ١٩٤٧؛ من أهالي قضاء صافيتا في ٨/ ٩/ ١٩٤٧؛ من رئيس بلدية مصياف في ٤/ ٩/ ١٩٤٧؛ من نائب قضاء جبلة في ٤/ ٩/ ١٩٤٧؛ من قضاء تلكلخ في ٤/ ٩/ ١٩٤٧. انظر: وثائق وزارة الخارجية المصرية، صور البرقيات مرفقة مع تقرير من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٦/ ٩/ ١٩٤٧.

(٩٦) للمزيد من التفاصيل، انظر: **كلمة السوريين والعرب في مشروع سورية الكبرى** (دمشق: [د. ن.]، ١٩٤٧)، وهو كتيب صغير، أصدرته نخبة من السوريين، رداً على إصدار الأردن لـ **الكتاب الأبيض الأردني**، ويحتوي هذا الكتيب على بعض مواقف المؤسسات الرسمية والمجالس الإقليمية من المشروع، كما يحتوي على نصوص البرقيات التي أرسلت إلى رئاسة الجمهورية السورية كاملة.

وعقد بعض رؤساء العشائر السورية مؤتمراً في تدمر، دام يومين، برئاسة الأمير فواز الشعلان، وقد حضره نواب العشائر في البرلمان السوري، وثمانون شيخاً من مشايخ البادية، وأعلنوا قراراً باستنكار المشروع، وتأييدهم للنظام الجمهوري(٩٧). كما أكّد الشيخ فواز الشعلان، في تصريح آخر، أنه لا يقبل «سورية الكبرى»، وأن جميع رجال قبائله متمسّكون بوحدة سورية المستقلة التي يرأسها القوتلي(٩٨). وعقدت الجمعيات والأندية الثقافية والرياضية والاجتماعية، وعددها ستون جمعية وهيئة ونادياً، مؤتمراً ضخماً في النادي العربي في دمشق، قررت فيه استنكار المشروع، والتمسّك بالنظام الجمهوري، والتعلّق بميثاق جامعة الدول العربية(٩٩).

وفيما أعربت الصحف السورية عن رأيها في بيان آب/ أغسطس، فعلقت صحيفة **النصر** الدمشقية على البيان، قائلة إن إذاعته في ذلك الوقت ستصرف العرب عن غرضهم الأصلي، وهو تصفية علاقتهم بالمستعمرين. كما شنّت صحيفة **المنار** حملة عنيفة على الملك عبد الله، وقالت: «. . . وهكذا لا يرى ملك شرق الأردن، المقيّد بأغلال العبودية، أن يتخلى عن حلمه»(١٠٠).

لم تعبّر صحيفة **المنار** عن موقف الإخوان المسلمين تعبيراً كافياً، فقد عبّروا عن رأيهم في بيان الملك عبد الله ومشروع «سورية الكبرى»، بمذكّرة خطية قدّموها إلى رئيس الجمهورية السورية، في أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧، فنّدوا فيها الحجج التي يتذرّع بها الداعون إلى المشروع، وخاصة الحجة القائلة إن «سورية الكبرى» طالب بها السوريون، دائماً، منذ الحرب العالمية الأولى، وأكدوا أن «سورية الكبرى» اليوم هي تشويه لسورية الطبيعية التي نادى بها السوريون. وفي نهاية المذكّرة أعلن الإخوان المسلمون أن هذا المشروع استعماري، ويهدّد البلدان العربية، وأنهم سيحاربونه بِكُلّ ما يملكون من قوة، لدفع هذه المؤامرة الخطيرة عن الوطن ووحدته(١٠١).

كما أوفد المركز العام للإخوان المسلمين في القاهرة أحد قادته، وهو

---

(٩٧) **الأهرام**، ١٢/ ٩/ ١٩٤٧، ص ٦.

(٩٨) **البلاد السعودية**، ٧/ ٩/ ١٩٤٧، ص ٣.

(٩٩) **الأهرام**، ١٥/ ٩/ ١٩٤٧، ص ٦.

(١٠٠) **المقطم**، ٢٥/ ٨/ ١٩٤٧، ص ١.

(١٠١) هاشم عثمان، **الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠١)، ص ٢٠٩ ـ ٢١٠.

عبد الحكيم عابدين، برسالة من المرشد العام إلى الملك عبد الله، قال فيها: «... أناشدك الله الذي تلقاه في صلاتك وتلاوتك، أن تنصرف عن مشروع (سورية الكبرى)، استجابة لهذه النصيحة الصادقة». وردّ الملك عليه برسالة جاء فيها: «... إن الذين استعدوا علينا الأجانب والأقارب، لمجرد أن دعوناهم إلى كلمة الحق، هم أولى بالنصيحة، إذ لماذا يرون في اجتماع ممثلي الشعب الواحد في مؤتمر قومي تمهيدي، ليضعوا بأنفسهم تصميم الوحدة أو الاتحاد، أمراً يستحق الاستعداء على أخ في الله، لم يشهر سيفاً، ولم يفرض أمراً، بل دعا إلى الشورى بين القوم، نازلاً على حكمهم». وبعث المرشد العام برقية إلى الملك عبد الله، بعد أن تسلّم الرسالة، راجياً فيها أن يكون هذا الردّ وعداً من الملك إلى الوطن العربي بأنه لن يتجاوز في تنفيذ فكرته الوسائل الحرّة المشروعة(١٠٢).

اهتمت الصحافة اللبنانية، أيضاً، بالتعقيب على بيان الملك عبد الله، واتفاق الحكومتين السورية واللبنانية في مواجهته. وقد كتبت صحيفة **الديار** البيروتية تسأل من المسؤول عن إثارة مشروع «سورية الكبرى»؟ أبريطانيا أم شرق الأردن؟ وردّت عليها المفوضية البريطانية في بيروت ببلاغ رسمي، نفت فيه الأنباء التي تقول إن الأوساط البريطانية تنظر بعين العطف إلى مشروع «سورية الكبرى»(١٠٣).

كان الأمير عبد الإله، الوصي على عرش العراق قد كلف رئيس وزرائه، صالح جبر، بأن يبلّغ رئيسي سورية ولبنان رسالة تتضمن رجاءه لهما إيقاف حملات الصحف على مشروع «سورية الكبرى». وقد أبلغ رئيس الوزراء هذه الرسالة إلى الملك عبد الله، أيضاً، وذلك عند مروره بشرق الأردن في طريقه إلى لبنان(١٠٤).

كما التقى صالح جبر مع رجال الصحافة في دمشق، ولما سئل عن مشروع «سورية الكبرى»، طلب من الصحفيين ألا يبحثوا في هذا الموضوع، ويوجّهوا الرأي العام نحو قضية فلسطين. وقد أفضى الأمير عبد الإله بحديث إلى مراسل

---

(١٠٢) **الأهرام**، ٧/٩/١٩٤٧، ص ٤.

(١٠٣) **الأهرام**، ١/٩/١٩٤٧، ص ٦.

(١٠٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤، ملف ٣٧/ ٣١/ ٥ ج ٣، برقية من وزير مصر المفوض في عمان، ١٥/ ٩/ ١٩٤٧.

وكالة الأنباء التركية في لندن، قال فيه إن مشروع «سورية الكبرى» يخصّ السوريين وحدهم، ولا يمكن فرض شيء كهذا، ولا ينبغي أن يفرض على أمة من الأمم[١٠٥].

تابعت الصحف الصهيونية التي تصدر في فلسطين الضجّة التي أثيرت عقب صدور بيان آب/أغسطس، وحاولت التركيز على ردود الفعل تجاه البيان، فنشرت صحيفة **هآرتس** تقول إن العلاقات توترت كثيراً بين الحكومات العربية، وإن الملك ابن سعود قد يتّخذ خطّة إيجابية للدفاع عن سورية. وزعمت صحيفة **هابوكر** أن الملك عبد الله سيقوم بعمل جريء لهدم جامعة الدول العربية. كما أبدت معظم الصحف الصهيونية اغتباطها لما أسمته «ارتباكاً سياسياً، يسود الحكومات العربية من جراء مشروع (سورية الكبرى)»[١٠٦].

كانت الصحف المصرية ـ كعادتها ـ الأكثر اهتماماً، ومتابعة لمشروع «سورية الكبرى»، ولردود الأفعال المرتبطة به، كما أنَّ تلك الصحف أجمعت على نقطتين مهمتين، وهما علاقة بريطانيا بإثارة المشروع، وخطره على جامعة الدول العربية، وقضية مصر، وفلسطين. وكانت صحيفة **المقطّم** من الصحف التي تابعت ما تلا بيان آب/أغسطس من أحداث، ولطالما أشارت إلى دعم بريطانيا للملك عبد الله، في كلّ ما كتبته عن المشروع، مؤكّدة أنها تتبّعت تاريخ تطور المشروع، وأنه صنع في لندن، حيث مصانع سياسة الاستعمار[١٠٧].

وقد أيدت هذا الرأي مجلة **المصوّر** القاهرية التي نشرت عقب البيان عدداً من المقالات تحت عنوان «حكاية سورية الكبرى»، وحاولت البحث عن الدوافع الحقيقية وراء إثارته في ذلك الوقت[١٠٨]. فكتب فكري أباظة يسأل لصالح من يثار هذا الموضوع؟ ثمّ أجاب بأن مشروع «سورية الكبرى»، في حدّ ذاته، يعتبر سلاحاً إنكليزياً لهدم جامعة الدول العربية، وخلق دولة جديدة تواجه مصر وتهدّدها. وأردف أباظة أن هذه الدسيسة نبتت في ظروف عصيبة، ولذلك ستموت في مهدها، والسلاح الذي سوف تتقلّده مصر بعد سحق هذه الدسيسة سيكون سلاحاً ماضياً، إذ سينقلب الشرق الأوسط خصماً لدوداً لإنكلترا، بعدما

---

(١٠٥) **بردى** (دمشق)، ١٦/٩/١٩٤٧، ص ٢ ـ ٤.

(١٠٦) **الأهرام**، ٢٨/٨/١٩٤٧، ص ٣.

(١٠٧) **المقطم**، ٣٠/٨/١٩٤٧، ص ١.

(١٠٨) **المصور**، ٢٩/٨/١٩٤٧، ص ٥.

أنقذها في حربين متواليتين. فيما كتب كريم ثابت المقرّب من القصر، معقّباً على موقف سورية ولبنان من بيان آب/أغسطس، ووصف المشروع بأنه خيالي، وأوضح أسباب معارضة البلدان العربية، ثمّ أكد أن الموقف الذي صنعه مشروع «سورية الكبرى» شائك ودقيق، ويأسف له العرب جميعاً(١٠٩).

كما نشرت صحيفة **البلاغ** ـ لسان حال حزب الوفد المصري ـ أكثر من مقال، للكاتب إبراهيم عبد القادر المازني، علّق فيه على بيان آب/أغسطس، قائلاً إن الخطوة الأخيرة التي أريد بها تحقيق المشروع، هي التي ارتدّت به إلى عالم الأحلام. ثمّ بيّن المازني الأسباب التي تجعل الأمل في المشروع مفقوداً، وكان منها رفض الأمم المتحدة قبول شرق الأردن عضواً فيها(١١٠). وأكد أن شرق الأردن كان لا يجرؤ على الجهر بهذه الدعوة، كما جاء في البيان، إلا إذا كان واثقاً من تعضيد بريطانيا، بل إنه مدفوع بتحريضها. وتخيّل المازني ماذا سيكون عليه الوضع لو أن المشروع نُفّذ، وأخذ يسرد النتائج التي ستترتب على ذلك بالنسبة إلى البلدان العربية. واتضح من هذه النتائج ـ كما توقّعها المازني ـ أن المشروع لو نُفّذ، سيكون كارثة قومية، تلحق الضرر بِكُلّ القضايا العربية(١١١).

على الرغم من اتفاق معظم الصحف المصرية والعربية حول موقف بريطانيا من المشروع، فإن صحيفة **بردى** السورية، نشرت رسالة تلقتها من سياسي عربي في القاهرة، قال فيها إنه لديه معلومات حصل عليها عبر اتصاله بأوساط مطّلعة في القاهرة، تؤكد أن المقامات الرسمية البريطانية لا تولي هذا «الهذيان» تأييدها، لأنها تدرك بأنه غير عملي، ومخالف لِكُلّ المواثيق الدولية، ولكن الذي يحمل قطعة «الحلقوم» ويلوّح بها للملك عبد الله، هم رجال الاستخبارات البريطانيين المنتشرين في الشرق الأوسط. فهم الذين يمسكون بيد الملك، ويضعون العكاكيز تحت إبطيه ليسير في هذا المشروع، وتبقى بريطانيا بعيدة رسمياً تنتظر النتائج، حتّى لا تخسر الوطن العربي لترضي ملك عمّان، والملك لا يهمه على من يتوكأ، فهو يعتمد على أية عصا حتّى لو كانت من جهنم(١١٢). وقد جاء في رسالة هذا

(١٠٩) **المصور**، ٥/٩/١٩٤٧، ص ٣.
(١١٠) **البلاغ**، ١/٩/١٩٤٧، ص ٣.
(١١١) **البلاغ**، ٣/٩/١٩٤٧، ص ٣.
(١١٢) **بردى**، ١٦/٩/١٩٤٧، ص ٣.

السياسي أيضاً أن مشروع سورية الكبرى حديث الساعة في أوساط القاهرة، ومحطّ الدعاية والنكتة المصرية الساخرة(١١٣).

ويبدو أن اتهامات الصحف للبريطانيين الموجودين في الشرق الأوسط بأنهم وراء تحرّكات الملك عبد الله، كانت موضع اهتمام ومناقشة، في المراسلات بين الممثلين البريطانيين وحكومتهم. فكتب كلايتون (Clayton)، مستشار الشؤون العربية في المكتب البريطاني لشؤون الشرق الأوسط، يقول: «من النادر أن تجد أحداً في الدول العربية لا يعتقد بأننا وراء نشاطات عبد الله، والجميع يواجهوننا بأننا قادرين على وضع حدّ لها، إذا أردنا»(١١٤).

هذه الاتهامات ورّطت الدبلوماسيين البريطانيين مع حكومات الأقطار المعتمدين لديها، فعند إطلاق عبد الله لتصريحات تتعلق بالمشروع، وتستفزّ الرأي العام العربي، وبعض حكومات البلدان العربية، خاصة دمشق والرياض وبيروت، كانت هذه الحكومات تسارع إلى دعوة لندن إلى لجم عبد الله، فتجد بريطانيا نفسها في مأزق. وفي إطار محاولتها الظهور بمظهر المتمسّك بالتزامات استقلال شرق الأردن، لم تكن تستطيع أن تفعل علناً، أكثر من تكرار حيادها، ونفي قدرتها على التحكّم بتصرفات ملك مستقلّ. فحقيقة أن بريطانيا كانت ممسكة بزمام الأمور عن طريق كلّ من كيركبرايد، وزير بريطانيا المفوّض في عمّان، وغلوب، القائد البريطاني للجيش العربي، كانت سرّاً يتعذّر إفشاؤه، لأن ذلك من شأنه أن يعني اعترافاً صريحاً بأن استقلال عبد الله كان في الحقيقة ناقصاً، الأمر الذي أدى إلى صعوبة موقف الدبلوماسيين البريطانيين في الشرق الأوسط. وغالباً ما كان كيركبرايد وغلوب يمنعان عبد الله من الكثير من التصرّفات التي من شأنها زيادة حدّة السخط والغضب ضده من الحكومات والشعوب العربية، لكن ذلك لم يحُل دون اتهام الأخيرة للدبلوماسيين البريطانيين بأنهم يدعمون عبد الله في مساعيه لتنفيذ مشروع «سورية الكبرى»(١١٥).

---

(١١٣) وحقيقة أن الشعب المصري كان بكافة طوائفه متعاطفاً مع سورية ولبنان، ومؤيداً لهم في موقفهم إزاء مشروع «سورية الكبرى»، وقد قام نقباء المحامين العرب بعقد عدة اجتماعات عقب بيان آب/ أغسطس، في القاهرة، تحول أحدها إلى مظاهرة خطابية ضدّ مشروع «سورية الكبرى»، ومما قاله سكرتير نقابة المحامين في القاهرة، إن عشرين مليوناً من المصريين يظاهرون سورية ولبنان على أي عدوان عليهما.

انظر: **الأهرام**، ٣١/٨/١٩٤٧، ص ٢.

(١١٤) F. O. 371/61496: Clayton to F. O. (4 September 1947).

(١١٥) F. O. 371/62193: Kirkbride to F. O. (7 October 1947).

نتيجة لانطلاق الصحف في مهاجمة بيان الملك عبد الله، واتهامه بالتواطؤ مع بريطانيا، كان الملك يحرص في جلساته مع ممثلي البلدان العربية في عمّان، أن يردّد دائماً: «إنهم يشيعون أنني مدفوع إلى هذا العمل بيد إنكليزية، فوالله والله، إن ذلك غير صحيح، بل الإنكليز يدوسون على جبتي»(١١٦).

لم تكن الصحف العربية، وحدها، هي التي وجّهت هذا الاتهام إلى الملك ومشروعه، بل إن صحف موسكو اهتمت بأن تلصق أي تطور للمشروع بمساعدة بريطانيا، فكتبت صحيفة **النجم الأحمر** تقول إن سبب إذاعة بيان الملك عبد الله الأخير يرجع إلى نفوذ صنائع البريطانيين، وقد فعلوا ذلك ليحوّلوا النظر عن المصاعب التي تواجهها بريطانيا في مصر وفلسطين(١١٧). كما نشرت صحيفة **أنباء موسكو** مقالاً، عرضت فيه تطور المشروع بعد الحرب العالمية الثانية، وأكدت أن بريطانيا فشلت في تحقيقه، بسبب موجة التحرّر من الاستعمار، والكراهية لبريطانيا التي طغت على البلدان العربية، ثمّ نسبت إلى الملك عبد الله أنّه هدّد باتخاذ وسائل فعّالة إذا لم يستجب السوريون لندائه الذي وجهه إليهم في الرابع من آب/ أغسطس(١١٨).

لم يتوقف عبد الله بعد الضجة التي أثيرت حول البيان عن إرسال المذكّرات والرسائل إلى الحكومة البريطانية، متعمّداً الإشارة، أكثر من مرة، إلى «التهديد السوفياتي، وأهمية قيام «سورية الكبرى»، خاصة مع ضعف النظام القائم في سورية ـ من وجهة نظر عبد الله ـ لكن الحكومة البريطانية لم تردّ على هذه المذكّرات والرسائل، ولم تصرّح بدعمها، وتأييدها للمشروع. وفي الوقت نفسه، لم يمنعه كيركبرايد من كتابة المزيد من الرسائل، حيث لم ير فيها ضرراً يذكر، وخاصة أن لندن اعتبرتها رسائل لا تأتي بجديد(١١٩).

بناء على ذلك، قرّر الرئيس القوتلي أن يعمل، بشكل جدّي، لمواجهة الدعوة الأردنية، فأخذ على عاتقه مهاجمة المشروع في كلّ مناسبة يتحدث فيها،

---

(١١٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤، ملف ٣٧/ ٣١/ ٥ ج ٣، المفوضية المصرية في عمّان من الوزير المفوض إلى وكيل الخارجية، ٢٩/ ٨/ ١٩٤٧.

(١١٧) **المقطم**، ٢٢/ ٩/ ١٩٤٧، ص ١.

(١١٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية، **مذكّرة إدارة الشؤون العربية**، ١٠/ ٢/ ١٩٤٨.

(١١٩) F. O. 371/62226: Minute by Kirkbride (8 September 1947).

ودون أي تحفظ، حيث اعتبر أن الموضوع خرج عن نطاق التحفّظات بعد بيان آب/أغسطس. وفي خطاب له في حفل أقامه النادي الأهلي في دمشق، في التاسع من أيلول/سبتمبر ١٩٤٧ ـ وهو نادٍ مسيحي قائم في الحيّ المسيحي في المدينة ـ احتفاءً بذكرى ارتقاء الرئيس مقام الرئاسة، تحدّث القوتلي عن موضوع «سورية الكبرى»، مؤكّداً أن الناس لا يعرفون ما يسمّى بسورية الكبرى أو الصغرى، وأن هذا المشروع وليد الأطماع الاستعمارية، وليس له على سطح الأرض جذور. كما ذكر الرئيس أن النظام القائم في البلاد جربته الأمة وخبرته، ووجدت فيه الضمان لمستقبلها، وهو يتلاءم مع طبيعتها. ولذلك فهي لا ترضى منه بديلاً. ومن الملاحظ في هذا الحفل هو أنّه كان مظاهرة سياسية، أظهر فيها القوم تأييدهم للنظام الجمهوري والعهد القائم حينذاك، ممّا يدلّ على أن الطائفة المسيحية في سورية كانت متضامنة مع بقية الطوائف الأخرى، وباقي الشعب، في معارضة مشروع «سورية الكبرى»[١٢٠].

وفي حفل آخر، أُقيم بمناسبة مرور أربعة أعوام على تولي القوتلي رئاسة الجمهورية السورية، ألقى الرئيس خطاباً تاريخياً، كان المحور الأساسي فيه هو مشروع «سورية الكبرى». وتصدّر هذا الخطاب الصفحات الأولى للصحف السورية الصادرة في اليوم التالي. فقد نشرت صحيفة **بردى** تفاصيل الخطاب، وعلّقت عليه تحت عنوان كبير يقول: «فخامة القوتلي يصفع مشروع «سورية الكبرى» بقوة، فتهتزّ الشام، ويحمل الأثير مجرّتها إلى العالم». وقد ندّد القوتلي في خطابه ببيان آب/أغسطس، وقال إنّه تجاوز الحدود والأعراف والتقاليد الدولية، وإنه صدر من رئيس دولة منتقصة الحرية، مسلوبة السيادة، وإن هذا البيان هتك حرمة ميثاق جامعة الدول العربية. كما أكد الرئيس السوري أن سورية قرّرت التصدّي لِكُلّ من ينال من استقلالها. وفي نهاية الخطاب قال القوتلي: «إن سورية ليست ملكاً لبيت، ولا إرثاً لأحد»[١٢١].

علّقت صحيفة **بردى** على هذا الخطاب، فأكدت أن الرئيس لم يقل شيئاً يتكافأ مع جريمة الملك عبد الله الذي يتقاضى راتبه من البريطانيين، ثمّ يتكلم على العروبة. كما تحدّث جميل مردم في هذا الحفل عن مشروع «سورية الكبرى»،

---

(١٢٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٥، ملف ٣ سري ج ٧، المفوضية المصرية في دمشق من الوزير المفوض إلى وكيل الخارجية، ١٣/ ٩/ ١٩٤٧.

(١٢١) **بردى**، ١٦/ ٩/ ١٩٤٧، ص ١.

واصفاً إياه بأنه يحمل الذل والهوان للسوريين، وأنه لا مجال للشراكة بين طليق ومقيَّد(١٢٢).

في المقابل، ألقى الملك عبد الله خطاباً آخر، ردّ فيه على خطاب القوتلي، وكان ذلك في الحفل الذي أقامته «جمعية الثقافة الإسلامية» في عمّان، في التاسع عشر من أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧، فقال الملك إن الرئيس القوتلي ما يزال يعمل لاستبقاء التجزئة، وقد بلغ به التطرّف أن أخذ يخرج ميثاق جامعة الدول العربية من مراميه الأصلية، ليدّعي فيه التعارض مع الدعوة الحرة إلى الوحدة السورية. ثمّ أكد الملك أن الاعتبارات الجغرافية والتاريخية والقومية المشتركة، حجة في القانون الدولي. ولذلك، فإن الدعوة الأردنية لا تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة. وانتهى الملك عبد الله إلى القول: «وإذا كانت سورية العزيزة ليست ملكاً لبيت، أو إرثاً لأحد، فهي مدينة من غير منّة لبيت قد استجاب لندائها، في حربين عالميتين، ومن أمانته أن يعارض في انتقاص حقها، بالتجزئة، وسورية بحدودها الطبيعية ملك نفسها، وإرث شهدائها وضحاياها، وإن الذين قاتلوا في سبيلها، هم فيها ومنها، لهم ما لها، وعليهم ما عليها»(١٢٣).

ومن الجدير بالذكر أن الدعوة الأردنية إلى المشروع اقتصرت على الملك ورجاله وحكومته، أما الشعب الأردني، وبعض أحزابه، فكان لهم رأي آخر. لكن الملك لم يُقم وزناً لأية حركة معادية لمشروعه، سواء من الداخل أو من الخارج. ومع ذلك، كان هناك بعض الاحتجاجات على سياسة الملك، تمثلت في وقوع مظاهرات صدامية داخل عمّان، أسفرت عن اعتقال الكثير من السوريين المستوطنين في شرق الأردن(١٢٤). كما أنَّ الملك انتقل من قصره إلى مدينة الكرك، هرباً من هذا. وقد أكد القنصل البريطاني في عمّان وجود حركة تمرّد في» الفيلق العربي الأردني»، وانتقال معظم أعيان شرق الأردن إلى خارج البلاد(١٢٥).

عبّر عن هذه المعارضة، أيضاً، بعض الأحزاب الأردنية، مثل «الحزب

(١٢٢) المصدر نفسه.

(١٢٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤ ملف ٣٧/ ٣١/ ٥ ج ٤، المفوضية المصرية في عمان، نصّ الخطاب، مرفق مع تقرير من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٢٥/ ٩/ ١٩٤٧.

(١٢٤) **الأهرام**، ٥/ ٩/ ١٩٤٧، ص ٦.

(١٢٥) F. O. 371/61497: Amman to F. O. (18 September 1947).

العربي الأردني»، برئاسة د. صبحي أبو غنيمة. وقد مارس هذا الحزب نشاطه في دمشق، لرفض الحكومة الأردنية الاعتراف به، وكان يقوم بعمل دعاية مضادة لمشروع «سورية الكبرى»، ولسياسة الملك عبد الله، ممّا أدى إلى اختفاء بعض العناصر التي كانت تعمل في سورية لصالح المشروع(١٢٦).

كان من الأحزاب التي تعاونت مع «الحزب العربي»، «حزب الشعب الأردني»، برئاسة عبد المهدي الشمايلة، وكانت الحكومة الأردنية قد أصدرت قراراً بحلّ هذا الحزب، بعد شهرين من تأليفه(١٢٧). وفي محاولة من الملك عبد الله لضمّ الصفوف المعارضة في شرق الأردن إليه، قام بزيارة عبد المهدي الشمايلة في مدينة الكرك، حيث كان الشمايلة محجوزاً عليه إدارياً هناك بعد حلّ حزبه. وقد حاول الملك إقناع الشمايلة بالعدول عن موقفه. ومما يؤكّد ذلك أن الملك أصدر، أثناء زيارته مدينة الكرك، أمراً بالعفو عن الشمايلة، وترك له حرية التنقّل(١٢٨).

لم تكن المعارضة هي حال جميع الأحزاب الأردنية، فقد كان هناك حزب مؤيد للملك، وهو «حزب النهضة العربية»، برئاسة هاشم خير، الذي ترجع صلته بالملك عبد الله إلى أن والده سعيد باشا خير كان أول من استضاف الملك عند قدومه إلى شرق الأردن. وتظهر موالاة الحزب للملك وللمشروع من خلال بيانات الحزب، خاصة عقب الضجّة التي أحدثها المشروع، بعد بيان آب/ أغسطس ١٩٤٧، فقد وجّه هاشم خير بياناً إلى الرأي العام العربي، أعلن فيه أن الأردنيين يعتبرون مشروع «سورية الكبرى» ميثاقهم القومي. كما هاجم الحكومة السورية لموقفها من المشروع، ودعا الهيئات القومية والأحزاب في الأقاليم السورية إلى التعاون والعمل لأجل تحقيق وحدة الوطن السوري(١٢٩).

نظّم الحزب مؤتمراً قومياً أردنياً، في الرابع عشر من أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧،

---

(١٢٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤، ملف ٢٧/ ٣١/ ٥ ج ٣، المفوضية المصرية في دمشق من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٨/ ٩/ ١٩٤٧.

(١٢٧) أحمود حرب بشير اللصاصمة، «الحياة النيابية في المملكة الأردنية، ١٩٢٩ ـ ١٩٦٧،» (رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٦)، ص ١٥٨.

(١٢٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية، المفوضية المصرية في عمان من القائم بالعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٢٣/ ٩/ ١٩٤٧.

(١٢٩) **البلاغ**، ١/ ٩/ ١٩٤٧، ص ٢، و**الأهرام**، ٢/ ٩/ ١٩٤٧، ص ٦.

أعلن فيه عدة قرارات، كان أهمها أن المملكة الأردنية الهاشمية تقع في الصميم من الشام، وهي جزء لا ينفصل عن» سورية الطبيعية»[١٣٠]. وقد كافأ الملك عبد الله هاشم خير على مواقفه المؤيدة للمشروع، بتعيينه وزيراً للداخلية في الحكومة التي شكّلها توفيق أبو الهدى، بعد استقالة سمير الرفاعي، اعتراضاً على تدخل الملك الزائد في شؤون وزارة الأخير، وتصريحاته الزائدة الخاصة بسورية الكبرى وفلسطين، التي سبّبت حرجاً كبيراً للوزارة مع الحكومات العربية الأخرى[١٣١].

بقي من سلسلة الهجوم الشرس على مشروع «سورية الكبرى» من قبل السوريين، أن يتوّج ذلك بقرار صادر عن مجلس النواب السوري، وذلك في إطار المواجهة السورية الرسمية والشعبية للمشروع، بعد بيان الرابع من آب/ أغسطس. فقد أثار مجلس النواب الموضوع، في جلسة التاسع والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧، وتحدّث النواب مستنكرين المشروع، مؤكّدين أنّه يطعن سورية في صميمها، كما أنهم هاجموا الملك عبد الله، هجوماً عنيفاً، لم تنشره الصحف. والجديد في كلمة النواب عن المشروع، في هذه الجلسة، هو كلمة النائب منير العجلاني، فهذا النائب كان من أنصار مشروع «سورية الكبرى» ومؤيداً له، ولكنه عندما تحدّث في هذه الجلسة، سفَّه المشروع، وهاجمه بشدة، قائلاً: «إن مصر خشيت علينا من وباء الكوليرا، أما وباء الاستعمار الجاثم على صدر شرق الأردن، فإن الملك عبد الله يريدنا أن نموت به، وشتَّان بين من يريد لك الخير، ومن يريد لك الشر. إننا نعتقد أن شرق الأردن منظّمة موبوءة، يجب أن يُقيم من حولها الحجر الصحي، حتّى نسلم من كلّ ما فيها من وباء الاستعمار»[١٣٢].

أمام إجماع الأعضاء على رفض المشروع، اتخذ المجلس قراراً جماعياً نصّ على استنكار مشروع «سورية الكبرى» الذي تستتر وراءه مطامع شخصية، وأغراض صهيونية، وقيود إلزامية من شأنها أن تمسّ استقلال البلاد وسيادتها،

---

(١٣٠) **الأهرام**، ١٥/ ٩/ ١٩٤٧، ص ٦.

(١٣١) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ٣٦٧، ملف ٢٣١/ ٧/ ٥٣ ج ١، المفوضية المصرية في عمان من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٢٨/ ١٢/ ١٩٤٧ و٢٩/ ١٢/ ١٩٤٧.

(١٣٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٥، ملف ٣ سري ج ٧، المفوضية المصرية في دمشق من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ١/ ١٠/ ١٩٤٧.

ونظام الحكم فيها، مؤيداً بذلك خطاب رئيس الجمهورية السورية الذي ألقاه في الخامس عشر من أيلول/سبتمبر ١٩٤٧، مرحباً بوحدة ينضم فيها الفرع إلى الأصل، سالماً من كلّ قيد، أو معاهدة، تحت لواء الجمهورية[١٣٣].

رابعاً: الحزب القومي السوري ومشروع «سورية الكبرى»

كان الحزب القومي السوري أحد الأطراف المنادية بوحدة «سورية الكبرى»، وهو الحزب العربي الوحيد الذي ارتكزت مبادئه وأهدافه على الدعوة إلى الوحدة السورية الكبرى. وقد أسس هذا الحزب أنطون سعادة، في عام ١٩٣٢، وجمع حوله الكثير من الأتباع، إلى أن غادر لبنان، تحت ضغط اضطهاد السلطات الفرنسية، متوجهاً إلى أمريكا الجنوبية، ثمّ عاد مرة أخرى في عام ١٩٤٧[١٣٤]، ليمارس نشاطه في سورية ولبنان، ويدعو إلى وحدة «سورية الكبرى»، ولكن من خلال رؤية اختلفت عن رؤية الملك عبد الله.

اعتقد سعادة بأن سورية هي الأمة الوحيدة المؤهلة لقيادة الوطن العربي، وكان معارضاً قوياً لفكرة القومية العربية، ورأى أن «سورية الكبرى» قومية مستقلة، في ما كانت المبادئ الأساسية لحزبه تؤكد ذلك، فكان المبدأ الأوّل منها ينصّ على أن سورية للسوريين، والسوريون أمة تامة. ونصّ المبدآن الثاني والثالث على أن القضية السورية هي قضية قومية، قائمة بنفسها، ومستقلة كلّ الاستقلال عن أية قضية أخرى، وتخصّ الأمة السورية فقط. وجاء في المبدأ الرابع أن الأمة السورية هي وحدة الشعب السوري، المتولدة من تاريخ طويل، يرجع إلى ما قبل التاريخ.

أما المبدأ الخامس فقد أشار إلى أن الوطن السوري هو تلك البيئة الجغرافية التي انتشرت فيها الأمة السورية، ولها حدود طبيعية تفصلها عن بلاد أخرى، وهي ممتدة من سلسلة جبال طوروس، في الشمال الغربي، وجبال زاغروس، في الشمال الشرقي، إلى قناة السويس والبحر الأحمر، في الجنوب، شاملة شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة، ومن البحر السوري (البحر المتوسط)، في الغرب، شاملة جزيرة قبرص، إلى قوس الصحراء العربية والخليج الفارسي في الشرق،

---

(١٣٣) **الأهرام**، ٢/١٠/١٩٤٧، ص ٦، و**النصر**، ١/١٠/١٩٤٧، ص ١.

(١٣٤) باتريك سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (بيروت: دار نوار، ١٩٦٨)، ص ١٠٠.

ويعبّر عنها بلفظ «الهلال السوري الخصيب»، ونجمته جزيرة قبرص[١٣٥].

يتضح من المبدأ الأخير أن سعادة رأى أن العراق يدخل في حدود «سورية الكبرى»، وفي ذلك مغالطة جغرافية وتاريخية كبيرة، لكنه لم يعتنق هذا المبدأ، إلا بعد رجوعه من أمريكا الجنوبية، ثمّ عاد وتملّص من فكرة توحيد «الهلال الخصيب» التي كان يدّعي بأنها تدلّ على «سورية الكبرى». وقد أعلن ذلك، في مقال له، تحت عنوان «نحن سوريون لا هلالخصيبيون»[١٣٦].

كان موقف الحزب، أثناء غياب سعادة عنه، معارضاً لدعوة الملك عبد الله، بتوحيد «سورية الكبرى»، حيثُ إنَّ قادته كانوا يتّبعون منهجاً وطنياً استقلالياً، وتمثلت معارضتهم في دراسة وافية للمشروع، كتبها فايز صايغ، عميد الإذاعة في الحزب، وقد فنَّد فيها المشروع، وقام بعرض تطوره التاريخي، وشرح المخاطر التي تنطوي على تنفيذه، وخاصة ما يتعلق بلبنان، فأكد أنّه سوف يربطه بدولة غير مستقلة ـ الأردن ـ ممّا يعدّ تجنياً على استقلال لبنان الذي يقع في حيرة من أمره تجاه هذا المشروع، فإما أن يقبل بهذه الوحدة، دون قيد أو شرط، وهذا لن يقبله الشعب اللبناني على اختلاف طوائفه، وإما العودة إلى الحدود القديمة، وهذا، أيضاً، لا يرضى به أي مخلص للبنان، لأنه سيجعل الكيان اللبناني مستنداً إلى الضمانة الدولية، ويشجع بقاء الطائفية. وقد تعرّضت هذه الدراسة لخطورة المشروع بالنسبة إلى فلسطين وسورية، أيضاً. وفي النهاية، أوضح صايغ موقف الحزب، معلناً قرار مجلسه الأعلى الذي شجب المشروع ورفضه، ودعا الجميع إلى مقاومته. ووضع الحزب برنامجاً بديلاً من المشروع، تضمّن العمل على تخليص فلسطين وشرق الأردن من الاستعمار، والمحافظة على استقلال سورية ولبنان، ثمّ تعاون هذه الدول، في ما بينها، وبين الدول العربية الأخرى، في نطاق جامعة الدول العربية[١٣٧].

يتضح من هذا أن قادة الحزب تخلّوا عن تبنّي إقامة الدولة السورية

---

(١٣٥) ساطع الحصري [أبو خلدون]، **العروبة بين دعاتها ومعارضيها**، ط ٢ (بغداد: [د. ن.]، ١٩٥٤)، ص ١١٣ ـ ١١٥، وقد صدر هذا الكتاب في بيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية بطبعته الأولى سنة ١٩٨٤ ضمن سلسلة التراث القومي، الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ٤.

(١٣٦) المصدر نفسه، ص ١٣٧.

(١٣٧) يوسف قزما خوري، معد، **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٧: دراسة توثيقية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٢٣ ـ ١٣٣.

الكبرى، ورفضوا تنفيذها، بصرف النظر عن الاختلاف مع الملك عبد الله، حول شكل الحكم في هذه الدولة. لكن سعادة نشط، عقب عودته، في الدعوة إلى «سورية الكبرى»، وهاجم الكيان اللبناني، وأعرب عن إيمانه بإيجاد دولة تجمع لبنان وباقي أجزاء «سورية الكبرى». وقد أدى تزامن ذلك مع اشتداد الدعوة الأردنية إلى الاعتقاد بأن يكون سعادة مدفوعاً في دعوته من الملك عبد الله[١٣٨].

ردّ سعادة على سؤال لمدير الوكالة الفرنسية، في آذار/مارس ١٩٤٧، عن وجود علاقة بين أهدافه ومشروع «سورية الكبرى»، قائلاً: «لقد حارب الحزب مشروع عمّان، بسبب عقائدي؛ فنحن لا نريد ملكية، لأننا نريد تجنّب الاختلاطات التي يجلّها الملك عبد الله الذي يطمح إلى التدخل في الشؤون العربية، والعودة إلى ملكه»[١٣٩].

مع ذلك، كشفت الحكومة اللبنانية، في عام ١٩٦٢، عن وجود وثيقة بحوزتها، تؤيد وجود حلف بين الملك عبد الله وسعادة، للعمل على إقامة دولة سورية موحّدة، يملكها الأوّل ويحكمها الثاني، مدى الحياة، وتحدّد هذه الوثيقة واجبات كلّ من الملك والحزب القومي لتحقيق المشروع[١٤٠].

على أية حال، فإن فكر سعادة الذي عبّر عنه نشاط الحزب، بداية من عام ١٩٤٧، مثّل مرحلة بذاتها من مراحل الدعوة إلى توحيد «سورية الكبرى»، تختلف في خصائصها وأسلوب القائمين عليها. واستمرت هذه المرحلة حتّى عام ١٩٤٩، عندما دفع سعادة حياته ثمناً لأفكاره ومعتقداته، فشارك التخوّف المسيحي الحريص على الكيان اللبناني في مقاومة فكر الحزب، وإنهاء حياة زعيمه، كما أنَّ الأغلبية المسلمة في المنطقة كانت تنظر إليه، بريبة شديدة، لأنه حاول جاهداً أن يستحدث مضموناً قومياً، تقف حدوده المرحلية عند وحدة «سورية الكبرى»، ولم يتحمّس لرابطة دينية، أو عامل روحي، يجمع شتات العرب[١٤١].

---

(١٣٨) حسان حلاق، **تاريخ لبنان المعاصر، ١٩١٣ ـ ١٩٥٢** (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٥)، ص ٣٠٣.

(١٣٩) وزارة الأنباء اللبنانية، **قضية الحزب القومي** (بيروت: الوزارة، ١٩٤٩)، ص ١٣٨.

(١٤٠) أنيس صايغ، **الهاشميون وقضية فلسطين** (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٦٦)، ص ٣٢٧.

(١٤١) مصطفى الفقي، **تجديد الفكر القومي** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، ص ٣٤.

كانت هذه هي نقطة الخلاف الجوهرية بين دعوة سعادة ودعوة الملك عبد الله، فسورية الكبرى، عند سعادة، كانت هدفاً، في حدّ ذاتها، وليست وسيلة إلى وحدة أكبر منها، بل كانت شكلاً من أشكال القومية. أما «سورية الكبرى» التي دعا إليها الملك عبد الله، كما يتضح من النصوص الرسمية لمشروعه، ومن تصريحاته وبياناته، فهي توطئة لاتحاد أوسع مع العراق، ولوحدة سياسية عربية شاملة.

انتهى الحال بسعادة إلى إعدامه، رمياً بالرصاص، في تموز/ يوليو ١٩٤٩، بعد محاكمته عسكرياً، بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم في لبنان[١٤٢]، ممّا أدى إلى تحوله إلى بطل وزعيم عند الكثيرين من القوميين السوريين، وخاصة أن الحكم عليه كان جراء وقوع اشتباكات بين رجاله ومنظمة «الكتائب» اللبنانية التي يعتبر رجالها أنفسهم أبطالاً للاستقلال اللبناني، إزاء تهديد «سورية الكبرى» التي نادي بها أنطون سعادة، حيث إنّه قد قام بنشاط واسع، في تلك الفترة، للدعاية إلى «سورية الكبرى»، داخل كلّ من سورية ولبنان[١٤٣]، هذا النشاط الذي قلب عليه حكومتي القطرين، فتواطآ لإعدامه.

خامساً: مشروع «سورية الكبرى» وعلاقته بتقسيم فلسطين

أدى تطور الأحداث على أرض فلسطين، عام ١٩٤٧، إلى أن أصبح تقسيمها بين العرب واليهود أهم الأزمات الشرق أوسطية التي لم تؤثر في المنطقة العربية فحسب، بل، أيضاً، في العلاقات بين الدول الأجنبية صاحبة المصالح المباشرة في المنطقة، وأصبحت قضية فلسطين هي الهمّ العربي الأوّل. وكما سبق، فإن معارضة دعوة الملك عبد الله إلى تنفيذ مشروع «سورية الكبرى» جاءت من منطلق تأثير المشروع في قضية فلسطين، فكانت بذلك من أهم محدّدات موقف البلدان العربية من المشروع، كما كانت في الوقت نفسه المنفذ الوحيد للملك عبد الله، كي يخرج بمشروعه إلى حيّز التنفيذ، إلا أنّه لم يستطع السباحة عكس تيار الرأي العام العربي، فأصبح أكثر تكتماً في ما يتعلق بموقفه من التقسيم، خاصة بعد إدراكه لمدى تأثير موقفه هذا في إمكانية نجاحه في إحراز أي تقدّم خاص بمشروع «سورية الكبرى». وحرص الملك

(١٤٢) السياسة، ٩/ ٧/ ١٩٤٩، ص ١.

(١٤٣) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ١٠٠.

على التظاهر بمسايرة البلدان العربية في موقفها إزاء قضية فلسطين، فعندما عقد مؤتمر لندن (١٩٤٦ ـ ١٩٤٧) للتفاوض حول القضية الفلسطينية، ألزم الملك رئيس وزرائه بعدم مخالفة الآراء العربية، في ما يخصّ موضوع التقسيم. واجتمع عبد الله بكيركبرايد، قبيل المؤتمر، وطلب منه أن يتجنّب التلميح إلى أمر الوحدة بين شرق الأردن وفلسطين، أثناء المؤتمر، حتّى لا يثير ذلك معارضة سورية والسعودية للتقسيم، ولو على سبيل الوقوف ضدّ التوسع الهاشمي فحسب. كما ذكر الملك عبد الله لكيركبرايد أنه يرى في التقسيم الحلّ العملي الوحيد(١٤٤).

عندما وصلت لجنة الأنسكوب (UNSCOP) إلى الشرق الأوسط لوضع حلّ لقضية فلسطين، لم يجرؤ الملك عبد الله على إعلان تأييده للتقسيم، وبعث خطاباً إلى وزير الخارجية البريطاني، بيفن، شرح له فيه موقفه، موضحاً بأنه لا يستطيع أن يكون الزعيم العربي الوحيد الذي يؤيد التقسيم، في مواجهة الإجماع العربي على رفضه، وخاصة أن شرق الأردن هو الدولة العربية الوحيدة المرشّحة للإفادة من التقسيم في حال تنفيذه(١٤٥).

وضعت اللجنة الدولية في تقريرها، حلاً لقضية فلسطين قضى بتقسيمها إلى دولتين، دولة عربية وأخرى يهودية، وأن توضع مدينة القدس تحت نظام الوصاية الدولية. وفي التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة تقسيم فلسطين، على أساس تقرير لجنة الأنسكوب(١٤٦). وبمجرد صدور قرار التقسيم، أعلنت بريطانيا اعتزامها إنهاء إدارتها لفلسطين، في الخامس عشر من أيار/مايو ١٩٤٨، وإخلاء قواتها العسكرية من البلاد(١٤٧).

---

(١٤٤) F. O. 371/52555: Kirkbride to F. O. (27 August 1946).

(١٤٥) F. O. 371/61876: Amman to F. O (30 July 1947).

(١٤٦) Burton I. Kaufman, *The Arab Middle East and the United States: Inter-Arab Rivalry and Superpower Diplomacy*, Twayne's International History Series; no. 15 (New York: Twayne Publishers; London: Prentice Hall International, 1996), p. 6.

(١٤٧) كانت فكرة الانسحاب من فلسطين موضع دراسة من قبل الحكومة البريطانية، قبل إعلان قرار التقسيم، تحت ضغط هجمات رجال العصابات الصهيونية المسلحة على القوات البريطانية، وتشدّد زعماء الصهاينة في رفض أي حلّ وسط. كما رأت الدوائر البريطانية أن الانسحاب هو الوسيلة الوحيدة التي تتيح لبريطانيا فكّ ارتباطاتها، فوزارة الخارجية كانت ترفض التقسيم، لأن فرضه كان يقتضي اللجوء إلى القوة، وهو ما كان الرأي العام البريطاني لا يميل إليه، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولأن إغضاب العرب يهدد =

عندما علم الملك عبد الله بنية بريطانيا في الانسحاب من فلسطين، أقلقه ذلك، ورأى أن قرار الانسحاب سيؤثر فيه، وفي وضعه، وطموحاته، بالنسبة إلى فلسطين، تأثيراً كبيراً، وهو ما أعرب عنه الملك عبد الله للسفير البريطاني في عمّان، مبدياً تخوّفه من تنفيذ ذلك القرار(١٤٨). إلا أنّه بدأ يعدّ لإحلال قواته محلّ القوات البريطانية في فلسطين(١٤٩)، وتحرّكت المخاوف من توجه خططه إلى هذه الناحية، فأبرق جميل مردم إلى مندوب سورية في الأمم المتحدة، فارس الخوري، طالباً منه أن يبلغ هيئة الأمم المتحدة أن جيش سورية مستعد لاحتلال فلسطين عند انسحاب الإنكليز منها(١٥٠).

جاء رفض الملك لإقامة حكومة عربية في فلسطين، يتزعّمها مفتي القدس، أمين الحسيني، ليؤكّد أنّه قرر السيطرة على فلسطين، بمجرد خروج الإنكليز، والتفاهم مع اليهود لضمّ الجزء العربي من فلسطين إلى دولته، وهو ما يعني موافقته على التقسيم. ونتيجة لذلك، فقد بدأ الصراع بينه وبين المفتي يأخذ شكلاً جدّياً ومعلناً، وعندما وصل إلى علم الملك أن هناك اتفاقاً بين المفتي والمصريين على انضمام فلسطين إلى مصر، للحيلولة دون تنفيذ مشروع «سورية الكبرى»، ثار الملك، وذهب إليه عبد الرحمن عزام، ليؤكّد له أن المفتي لم يفكّر في هذا مطلقاً، وأن الملك يستطيع أن يقضي على هذه الشائعات بالموافقة على تولّي المفتي رئاسة الحكومة العربية في فلسطين، ليكسب زعماء الحركة الفلسطينية، ولكن محاولة عزام باءت بالفشل(١٥١).

ومن الجدير بالذكر هنا أن المفتي كان قد أعرب عن رأيه في مشروع «سورية الكبرى»، عقب بيان آب/ أغسطس، مؤكّداً أن إثارته في أصعب ظروف

= وجود بريطانيا في الشرق الأوسط. وقد فشل بيفن في إقناع الأمريكيين بالتوسط لدى الصهاينة، كما فشل في اتصالاته مع العرب، فأصبحت فلسطين مصدراً لجلب المتاعب لبريطانيا، ولم يكن أمامها سوى الانسحاب لتنقذ ما يمكن إنقاذه من مصالحها، في أماكن أخرى في الشرق الأوسط. ولكنها لم تنو التخلي عن النفوذ البريطاني في فلسطين، نظراً إلى احتياجها إليها، كقاعدة استراتيجية لبريطانيا في المنطقة. انظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، **بريطانيا وفلسطين، ١٩٤٥ ـ ١٩٤٩: دراسة وثائقية** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٦)، ص ٥٥ و٥٧.

(١٤٨) F. O. 141/1233: no. 34, Amman to F. O. (3 October 1947).

(١٤٩) **الأهرام**، ٣٠/ ٩/ ١٩٤٧، ص ٦.

(١٥٠) **الأهرام**، ١٠/ ١٠/ ١٩٤٧، ص ١.

(١٥١) **روز اليوسف**، ٢٦/ ١١/ ١٩٤٧، ص ١١.

تمرّ بها الأمة العربية لا يفيد منها إلا الأعداء الذين يتربّصون بالعرب الدوائر، وأعلن تأييد «الهيئة العربية العليا» في فلسطين لقرار جامعة الدول العربية، الخاص باعتبار الموضوع مسألة منتهية(١٥٢).

لقد فتح تفكير الإنكليز في الجلاء عن فلسطين باب الشك والريبة من أن يتضمّن اتفاقاً مع الملك عبد الله، يقضي باستيلائه على جزء من فلسطين، ثمّ تكوين «سورية الكبرى»، ممّا يعطي الفرصة لاستيعاب أكبر قدر من المشروع الصهيوني داخل هذه الدولة(١٥٣).

لكن موقف بيفن وحكومته من التقسيم أوضح أن إيجاد حلّ لمشكلة فلسطين بإنشاء «سورية الكبرى» التي يتوسع فيها اليهود، لم يعد هو الفكر السائد في الخارجية البريطانية، وذلك نظراً إلى التوتر الذي سبّبه الصهاينة للوجود البريطاني في فلسطين، فأصبح بيفن ينظر إلى قيام الدولة اليهودية، وما سوف يستتبع ذلك من توسيع حدودها، على أنّه عامل لزعزعة النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط، وليس أدل على ذلك من محاولته التوفيق بين العرب واليهود، وتجنّب تنفيذ التقسيم(١٥٤).

ردّ بيفن على ما أثير عن وجود اتفاق بين الملك عبد الله وبريطانيا يقضي بإحلال قوات الملك محل القوات البريطانية في فلسطين، بأن بعث (بيفن) إلى ممثلي بريطانيا في البلدان العربية، مؤكّداً جدية قرار الانسحاب البريطاني، إذا لم يتم التوصل إلى حلّ يقبله العرب واليهود. ونفى بيفن وجود أية اتفاقات مع أية دولة عربية، في ما يتعلق بالوضع في فلسطين بعد انسحاب بريطانيا منها(١٥٥).

وأمام انتشار الأحاديث عن بقاء قوات من الجيش الأردني في فلسطين، بعد خروج الإنكليز ـ كانت هذه القوات موجودة مع الجيش البريطاني في فلسطين، لتقوم بأعمال الحراسة ـ وأن ذلك جاء بتدبير منهم، للاحتفاظ بقوة تكاد تكون بريطانية في فلسطين، قامت بعض الدوائر البريطانية بالتأكيد أنّه لا يرابط في فلسطين من الجيش الأردني سوى ثلاث كتائب، وأن عدد الضباط

(١٥٢) **الأهرام**، ٧/ ٩/ ١٩٤٧، ص ٦.
(١٥٣) **المصور**، ١٧/ ١٠/ ١٩٤٧، ص ٥.
(١٥٤) مصطفى، **بريطانيا وفلسطين، ١٩٤٥ ـ ١٩٤٩: دراسة وثائقية**، ص ٤٧.
(١٥٥) F. O. 141/1233, no. 1925 (16 October 1947).

البريطانيين في واحدة من هذه الكتائب لا يزيد على ثلاثة، أو أربعة ضباط[١٥٦].

بدأ الملك عبد الله يمهّد لتواجده الدائم في فلسطين، فعلى صعيد الدعاية قام باستمالة أصحاب الصحف الفلسطينية، المتداولة في شرق الأردن، وحاول إغراءهم مادياً، للقيام بالدعاية في صحفهم للجيش العربي الأردني، باعتبار أنه سيكون ـ حسب خطته ـ أداة الحكم في فلسطين بعد ذلك[١٥٧].

كما استمر الملك عبد الله في تظاهره بمعارضة التقسيم، فنشرت مجلة **أمريكان ماغازين** (*American Magazine*)، مقالاً له اتهم فيه أمريكا بالعدوان على حقوق العرب، بتأييدها للتقسيم، وتمويلها للحركة الصهيونية، وأصرّ على نشر هذا المقال في مجلة أمريكية، قائلاً إن آلافاً من الكلمات تنشر في أمريكا لمصلحة الصهيونية، مقابل كلّ كلمة تنشر فيها لمصلحة العرب. وقد رحّبت الدوائر العربية في أمريكا بنشر هذا المقال، لأنه دحض فكرة مناصرة الملك للتقسيم[١٥٨].

وقد أدلى الملك في الثاني والعشرين من كانون الأوّل/ ديسمبر بحديث إلى مراسلي الصحف الفرنسية في عمّان، قال فيه إن تحقيق مشروع «سورية الكبرى» الذي يكفل حماية اليهود، هو الحلّ الأمثل للوضع في فلسطين، «وإذا كانت الحكومات العربية، مثل مصر وسورية والسعودية، لا ترغب في أن تقحم نفسها في هذا المعترك، فإن المسألة مختلفة بالنسبة إلينا؛ ففلسطين منفذنا الوحيد على البحر المتوسط، وجزء من أرضنا، وسنتولى الدفاع عنها»[١٥٩]. والملك عبد الله في هذا الحديث، ينفي تأييده للتقسيم من جهة، ومن جهة أخرى يشير إلى أهمية فلسطين للأردن، ومن ثمّ حقّه في ضمها، كما سيحدث.

على الصعيد العملي، كان الملك يدرك أنه لا يستطيع السيطرة على فلسطين كلها، وإدخالها ضمن دولة «سورية الكبرى»، كما كان يصرح، لأنه كان يعلم أن الدخول في مواجهة عسكرية مع الصهاينة ستنتهي لصالحهم، فرأى أن يتفاوض معهم للحصول على جزء من فلسطين. وقد كشفت الوثائق الإسرائيلية عن وجود اتفاق بين الملك والحركة الصهيونية، قبل صدور قرار التقسيم، نصّ

---

(١٥٦) **الأهرام**، ٢٨/ ١١/ ١٩٤٧، ص ٨.

(١٥٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ٣٦٧، ملف ٢٣١/ ٧/ ٣ ج ١، المفوضية المصرية في عمان من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٧/ ١/ ١٩٤٨.

(١٥٨) **الأهرام**، ٤/ ١١/ ١٩٤٧، ص ١.

(١٥٩) **الأهرام**، ٢٦/ ١٢/ ١٩٤٧، ص ٨، **والمقطم**، ٢٣/ ١٢/ ١٩٤٧، ص ٢.

على استيلاء عبد الله على الجزء المخصّص للعرب، وضمّه إلى شرق الأردن، وقيام دولة يهودية في الجزء الآخر(١٦٠).

لم يكن هذا أول اتصالات الملك بالصهاينة، فقد كان التقى برئيس الدائرة العربية في «الوكالة اليهودية»، إلياهو ساسون (E. Sasson)، في أواخر عام ١٩٤٦، وتحدّث معه عن التقسيم، وعن خطته لتحقيق «سورية الكبرى»، وطلب منه مساعدة مالية، بعد أن أطلعه على مجموعات من الرسائل جاءته من مشايخ بعض العشائر في سورية، تعد بتأييده، وتلتمس عطاءه، لضمان ولاء أنصارها، عندما تحين الفرصة. وقد ذكر ساسون أن الملك طلب خمسة وعشرين ألف جنيه استرليني. وأكد موشى شرتوك (M. Shertok) ـ عضو اللجنة السياسية في «الوكالة اليهودية»، ووزير خارجية إسرائيل في ما بعد ـ ضرورة الاستجابة لطلب الملك، لأن ساسون لا يستطيع أن يعود إلى استكمال المحادثات معه إلا إذا حمل إليه بعض «الحلوى»، وهو يقصد مطالبه المالية(١٦١).

كان لا بُدَّ للملك من أن يتفق مع بريطانيا، بشكل رسمي، على دخول قواته فلسطين، واحتلال الجزء العربي منها. وقد تمّ ذلك عندما ذهب توفيق أبو الهدى، رئيس وزرائه(١٦٢)، إلى لندن في شباط/ فبراير ١٩٤٨، للتفاوض حول تعديل معاهدة ١٩٤٦، وإعادة النظر في الملحق العسكري الذي كان سبباً في اتهام العرب لعبد الله بأن تحرّكه تجاه فلسطين تمّ بإيحاء من بريطانيا ولصالحها، كما أنّه كان السبب في اعتراض الاتحاد السوفياتي على عضوية شرق الأردن في الأمم المتحدة. إلا أن بريطانيا كانت تخشى من أن يؤدي تعديل معاهدة ١٩٤٦ إلى تأكيد ما كان يشاع، حينذاك، من وجود اتفاق سري بين بريطانيا وعبد الله خاص بفلسطين، هذا الاتفاق الذي نوقش، بالفعل، أثناء مفاوضات تعديل المعاهدة(١٦٣). فقد تحدّث توفيق أبو الهدى مع بيفن،

(١٦٠) محمد حسنين هيكل، **العروش والجيوش: قراءة في يوميات الحرب**، ٢ ج (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، ج ١: **كذلك انفجر الصراع في فلسطين ١٩٤٨ ـ ١٩٩٨**، ص ٣٧.

(١٦١) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(١٦٢) شكّل أبو الهدى الوزارة بعد استقالة سمير الرفاعي، نتيجة للخلافات بينه وبين الملك، بسبب سياسة الأخير الخاصة بفلسطين. وقد ذكر الرفاعي أن من أسباب الخلاف، أيضاً، غضب الملك من مساعيه لإبعاد الشريقي الرئيس السابق لديوان الملك، والمشجع الأكبر له على إثارة مشروع «سورية الكبرى». انظر: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ٣٦٧، ملف ٢٣١/ ٧/ ٣ ج ١، المفوضية المصرية في عمان من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٧/ ١/ ١٩٤٨.

(١٦٣) F. O. 816/112, no. 370, F. O. to Amman (19 March 1948).

في اجتماع خاص، لم يحضره سوى غلوب، فأوضح له أن اليهود أعدّوا قوة بوليس، ولديهم جيش يمكّنهم من الاستيلاء على فلسطين كلها، بعد انتهاء الانتداب، أما العرب فلم يستعدوا لحكم أنفسهم، ومن الممكن رجوع مفتي القدس الأكبر، الحاج أمين الحسيني، لتنصيب نفسه حاكماً على فلسطين، وكلا الأمرين ليسا من مصلحة أي من بريطانيا أو الأردن. كما أكد أبو الهدى أن عدداً كبيراً من عرب فلسطين طلب من الملك عبد الله أن يعمل «الفيلق الأردني» على حمايتهم، بعد انسحاب الإنكليز[١٦٤]. ولهذا رأت الحكومة الأردنية إرسال «الفيلق الأردني» لاحتلال الجزء العربي من فلسطين. وقد أبدى بيفن موافقته على ذلك، مؤكداً على أبو الهدى ألا يتعدّى الفيلق الأردني على الجزء المخصّص لليهود[١٦٥].

يبدو من موقف بيفن أنّه أراد إعفاء الحكومة البريطانية من المسؤولية، وإلقائها على كاهل الملك عبد الله، فلا تتحمل لندن مسؤولية تنفيذ التقسيم أمام الرأي العام العربي. كما أنَّ معظم الدوائر البريطانية رأت استحالة قيام دولة عربية مستقلة في فلسطين، لأن الدولة اليهودية ستقضي عليها. ولذلك كانت بريطانيا أميل إلى ضمّ الملك عبد الله القسم العربي من فلسطين، بحيث تسري عليه معاهدة التحالف الأردنية ـ البريطانية التي تعوّض بريطانيا عن فقدان قواعدها في فلسطين[١٦٦].

في ذلك الوقت، كان تأزم القضية الفلسطينية فرصة لطرف عربي آخر، وهو ملك مصر، فاروق، الذي كان يتبع سياسة الاحتواء العربي، إلا أن مصدر قلقه جاء من ناحية الملك عبد الله، والشك في نواياه. وقد حاول فاروق لفت انتباه عبد الله إلى تأثير مشروع «سورية الكبرى» في قضية فلسطين، فبعث إليه مستشاره الصحفي، كريم ثابت، لإقناعه بوقف تصريحاته

---

(١٦٤) بعث قنصل مصر العام في القدس كتاباً إلى وزارته، في أوائل عام ١٩٤٨، جاء فيه: «يقع الصدام المسلح بين العرب واليهود يومياً، وإذا لم تبادر الدول العربية بإرسال أسلحة إلى فلسطين، فإن غالبية أهلها سيلجأون إلى شرق الأردن طلباً للنجدة، ولا يهمهم أن يؤدي ذلك إلى تحقيق مشروع «سورية الكبرى»، أم لا». انظر: أحمد فراج طايع، **صفحات مطوية عن فلسطين** (القاهرة: مطابع الشعب، ١٩٦٧)، ص ٧٠.

(١٦٥) John Bagott Glubb, *A Soldier with the Arabs* (London: Hodder and Stouchton, 1957), pp. 63-66.

(١٦٦) مصطفى، **بريطانيا وفلسطين، ١٩٤٥ ـ ١٩٤٩: دراسة وثائقية**، ص ٩٤.

عن المشروع، حتّى تحلّ مشكلة فلسطين. وقد تعهد عبد الله بذلك، ولكن على سبيل المراوغة[١٦٧].

لم يطمئن فاروق، للحظة، إلى الملك عبد الله وما يدور في رأسه، ممّا جعل فاروق يطلب إلى رئيس ديوانه، إبراهيم عبد الهادي، بتلاوة بيان على رؤساء الوفود في اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، في الثاني عشر من نيسان/ أبريل ١٩٤٨، جاء فيه أنّه إذا دخلت جيوش عربية فلسطين لإنقاذها، فجلالته يريد أن يفهم، صراحة، أنّه يجب النظر إلى هذا التدبير كحلّ مؤقت خال من كلّ صفة من صفات الاحتلال، أو التجزئة، في فلسطين، وأنه بعد إتمام تحريرها تسلّم إلى أصحابها، ليحكموها كما يريدون[١٦٨]. ومن الواضح أن فاروق كان يلمّح، بطريق غير مباشر، إلى أطماع عبد الله في ضمّ فلسطين، ومساعيه لتحقيق مشروع «سورية الكبرى».

لقد دخل فاروق الحرب، خوفاً من سيطرة عبد الله على فلسطين، كخطوة لتنفيذ مشروعه، فجاء قرار الحرب، للحيلولة دون تنفيذ طموحات عبد الله، والفوز بزعامة البلدان العربية، في حالة تخليص فلسطين من اليهود، فكان يرى في الحرب خطوة إيجابية تخطوها مصر، في إطار جامعة الدول العربية، نحو الزعامة[١٦٩].

بدا الملك عبد الله أمام الجميع طامعاً في فلسطين، بما لا يدع مجالاً للشك، فاستمر في تصريحاته المعارضة لمبدأ التقسيم، محاولاً تصحيح صورته أمام الرأي العام العربي، فأدلى بتصريح، ردّ فيه على فاروق، قائلاً إن الوقت ليس وقت فتح، أو طمع في أية دولة من دول الجامعة، ولكنه وقت جهاد وصبر وتنظيم، وبعد إنقاذ فلسطين، فهي لأهلها، ولهم الكلمة الأخيرة في ما يعود عليها، بلا إكراه ولا إجبار، وفلسطين والأردن في كفة واحدة، فهي ساحل، وشرق الأردن داخل[١٧٠].

في تصريح آخر، أكد الملك عبد الله أنه يسعى إلى صلح يجعل لليهود حقّاً

---

(١٦٧) كريم ثابت، **مذكرات كريم ثابت: عشر سنوات مع فاروق، ١٩٤٢ ـ ١٩٥٢** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠)، ص ٩٦.

(١٦٨) **الأهرام**، ١٣/٤/١٩٤٨، ص ١.

(١٦٩) F. O. 141/1247, no. 1098, Campbell to F. O. (23 July 1948).

(١٧٠) طايع، **صفحات مطوية عن فلسطين**، ص ١١٣.

كمواطنين، لهم ما للعرب وعليهم ما على العرب، «فإن فاؤوا إلى السلم، فالسلم غايتنا، ولهم منا ما يريدون من إدارة لامركزية، في الأماكن التي لهم فيها كثافة ظاهرة تامة، ضمن الدولة العربية»(١٧١).

لقد كان الملك يريد فلسطين، بالفعل، ضمن إطار دولة «سورية الكبرى»، رغم إدراكه استحالة ذلك، فكان لديه أمل في تنفيذ مخطّطاته، دون أن يبدو موافقاً على التقسيم، وخائناً للقضية العربية، في حالة نشوب حرب. كما أنّه كان يريد إخراج فلسطين من دائرة العمل العربي المشترك، فحاول في اللحظات الأخيرة التوصل مع الصهاينة إلى حلّ سلمي، وعرض عليهم، في العاشر من أيار/مايو ١٩٤٨، اقتراحاً قضى بعدم تقسيم فلسطين، وحصول اليهود على استقلال ذاتي في قسم من البلاد، على أن يتم، بعد سنة، اتحاد فلسطين مع الأردن، وتتكون وزارة تضمّ أعضاء من الطرفين، ومجلس نواب مشترك، إلا أن القيادة الصهيونية رفضت هذا العرض، فأخفقت هذه المحاولة(١٧٢).

وحتّى لا يفقد زمام المبادرة في فلسطين، خاصة بعد تدهور الموقف فيها، وفشل «جيش الإنقاذ(١٧٣)» في مواجهاته مع الصهاينة، أرسل الملك عبد الله إلى جامعة الدول العربية، خطاباً، عرض فيه إنقاذ فلسطين، ولم يكن أمام البلدان العربية سوى الموافقة على هذا العرض، بشرط ألا يقبل الملك التقسيم، والاستيلاء على فلسطين كلها(١٧٤).

وكان طبيعياً أن يعترض على ذلك، كلّ من مفتي القدس، وجميل مردم، رئيس وزراء سورية، لأن دخول عبد الله فلسطين كان يشكل بالنسبة إليهما خطراً آخر، ينبثق من حجم طموحات الملك، وإمكاناته العسكرية، التي أدت إلى دخول البلدان العربية المعادية لسياسات الملك الحرب منعاً لتوسيع رقعة

---

(١٧١) منيب الماضي وسليمان الموسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين** (عمّان: مكتبة أمانة العاصمة، ١٩٦٠)، ص ٤٧٢.

(١٧٢) سليمان الموسى، **أيام لا تنسى: الأردن في حرب ١٩٤٨** (عمّان: مطبعة القوات المسلحة الأردنية، ١٩٨٢)، ص ٧٩.

(١٧٣) ألّفت الجامعة العربية لجنة عسكرية من الفريق طه الهاشمي واللواء إسماعيل صفوت، وهما عراقيان، والقائد فوزي القاوقجي، وهو سوري، مهمتها إنشاء جيش أطلق عليه «جيش الإنقاذ»، وكان هذا الجيش يتكون من متطوعين من البلدان العربية المختلفة، وأرسل إلى فلسطين قبل دخول جيوش الدول العربية النظامية. انظر: طايع، **صفحات مطوية عن فلسطين**، ص ١٦١.

(١٧٤) F. O. 371/68649: Kirkbride to F. O. (16 April 1948).

الأردن، وارتياباً من نوايا الملك، المتعلّقة بمشروع «سورية الكبرى»[١٧٥].

طالب الملك عبد الله بإسناد القيادة العامة للجيوش العربية إليه، وتمّت الاستجابة لطلبه[١٧٦]، إلا أن هذه القيادة ألقت بمسؤولية نتائج الحرب على عاتقه، في المقام الأوّل، فاتهمه الجميع بأنه كان من أهم أسباب نكبة فلسطين، نظراً إلى سيطرة الإنكليز على جيشه، والتزامه بِكُلّ ما تفرضه عليه متطلبات السياسة البريطانية. هذا على الرغم من أن الملك عبد الله كان قائداً للجيوش العربية، اسماً لا فعلاً، فلم يكن له، ولا لغلوب، القائد الإنكليزي، سلطة في التدخل في أية عملية حربية، لأي جيش من الجيوش العربية التي دخلت فلسطين، ولم يكن هناك تنسيق بين هذه الجيوش، ولم تخضع، فعلياً، لقيادة عامة مشتركة[١٧٧]، نظراً إلى انعدام الثقة بين البلدان العربية، وسيطرة الخلافات الشخصية على توجيه سياستها.

خلاصة القول، إن مشروع «سورية الكبرى» كان المحدّد الرئيسي لموقف الملك عبد الله من تقسيم فلسطين، فقد دخل الحرب، وهو موافق على وجود دولة يهودية داخل أراضي فلسطين، ومصمّم على احتفاظه بالجزء الباقي، وضمّه إلى مملكته، بعد أن فشل في ضمّ أي جزء آخر من «سورية الكبرى» إلى هذه المملكة. كما أنَّ قضية فلسطين أدت دوراً حافزاً ومانعاً، في الوقت نفسه، لقضية «سورية الكبرى» في فترة الأربعينيات، فاعتبرت وجهات النظر التي ترى فيها حافزاً لوحدة «سورية الكبرى»، أن هذه الوحدة تحمل في ثناياها التزاماً واضحاً واقعاً على كلّ البلاد السورية، لدرء خطر الصهيونية، واعتبرت ـ في المقابل ـ أن عدم تحقيق هذه الوحدة يعني ترك فلسطين ضحية للأطماع الصهيونية، وتمثلت

---

(١٧٥) كان هاجس «سورية الكبرى» يسيطر على تفكير السوريين، بشكل كبير منذ بداية الاستعداد لحرب ١٩٤٨، ممّا جعلهم يتوقعون أن يكون لدخول الملك عبد الله الحرب علاقة قوية بمشروع «سورية الكبرى»، وقد أكد هذا محسن البرازي، وزير خارجية سورية، آنذاك، في حديث له مع الوزير الأمريكي المفوض في سورية، قبل دخول القوات العربية فلسطين. فقال البرازي إن الملك يتآمر ضدّ سورية، وإن سيناريو الأحداث هو أن يتم الاتفاق بين اليهود والملك، أثناء الحرب، على أن توجّه قوات الهاغانا اليهودية ضربة إلى الجيش السوري، ثمّ تدخل وتحتل جنوب سورية، وتدخل بعد ذلك قوات الجيش الأردني سورية، وحينئذ تنسحب قوات الهاغانا بالاتفاق مع الأردن، وتترك سورية للملك عبد الله، فيدخل دمشق منقذاً وحامياً، وسط حماسة الشعب وفرحته. انظر: هيكل، **العروش والجيوش: قراءة في يوميات الحرب**، ص ٤٢ ـ ٤٣.

(١٧٦) F. O. 141/1246, no. 44, Amman to Cairo (29 April 1948).

(١٧٧) سامي حكيم، **طريق النكبة** (القاهرة: المؤلف، ١٩٦٩)، ص ٣٢ ـ ٣٣.

وجهة النظر **هذه** في استمرار مطالبة بعض السوريين بوحدة «سورية الكبرى»، ومن ضمنها فلسطين. أما وجهة النظر **الثانية** التي رأت في قضية فلسطين مانعاً لوحدة «سورية الكبرى»، فكانت حجتها أن الوحدة تعني اجتياح الصهيونية لِكُلّ «سورية الكبرى»[١٧٨]. ومن هذه الرؤية انبثقت مواقف البلدان العربية المعارضة لمشروع الملك عبد الله، وكان ذلك قبل دخول حرب ١٩٤٨، وقبل أن يسهم الملك بأطماعه في وصول الصهاينة إلى حدّ إقامة دولة إسرائيل، داخل الكيان السوري الكبير. عندئذ، اشتدّت المعارضة، ووجّهت مباشرة إلى محاولات الملك الجادة لضمّ الجزء الشرقي من فلسطين إلى شرق الأردن ـ حمل ذلك الجزء اسم «الضفة الغربية» ـ كجزء من المعارضة الشاملة لِكُلّ مشروعات التوسع الأردنية التي تصبّ في مشروع «سورية الكبرى».

(١٧٨) جورج جبور، **الفكر السياسي المعاصر في سورية** (بيروت: دار المنارة، ١٩٩٣)، ص ١٨٢ ـ ١٨٣.

الفصل السادس

مشروع «سورية الكبرى»
من حرب ١٩٤٨ حتّى اغتيال الملك عبد الله عام ١٩٥١

مع اندلاع الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى، في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨، بدأت مرحلة جديدة، ليس على صعيد العمل من أجل تنفيذ مشروع «سورية الكبرى» فحسب، بل على صعيد المواجهة العربية لهذا المشروع، أيضاً. فكما أنّ الحرب هيأت للملك عبد الله أنه اقترب من تحقيق هدفه، بعد أن استطاع جيشه احتلال جزء من فلسطين، وبات على مشارف تأسيس مملكة عربية، تتعدّى نطاق مملكته الضيق، فإن هذه الحرب أحدثت نوعاً من الفوضى السياسية في البلدان العربية، وخاصة سورية، التي توالت عليها ثلاثة انقلابات عسكرية، في أعقاب تلك الحرب، أثرت بشكل كبير، في مشروع «سورية الكبرى»، ونشط الملك وأعوانه في العمل ـ في الخفاء ـ لتحقيق المشروع. وقد توازى العمل في هذه المرحلة على طريقي فلسطين وسورية في آن.

أولاً: المساعي الأردنية لضمّ الضفة الغربية إلى شرق الأردن

حاول الملك عبد الله، بعد دخول الجيوش العربية فلسطين، الوصول مع الدول العربية إلى تسوية للقضية الفلسطينية، تتوافق مع تطلعاته، وفي الوقت نفسه، ليتقرّب من هذه الدول، ويبدّد مخاوفها من ناحيته، فقام ـ عقب إعلان الهدنة الأولى ـ بزيارة لكُلّ من مصر والعربية السعودية[1]، وحاول استمالة فاروق وابن سعود للموافقة على تقسيم فلسطين، وفق خطوط الهدنة المقامة، وضمّ القسم العربي منها إلى الأردن، ولكن مساعيه باءت بالفشل[2].

نتيجة لذلك، لم يستطع الملك أن يعلن موافقته على المقترحات التي صاغها الكونت برنادوت (Count Bernadotte)، وسيط الأمم المتحدة في تموز/ يوليو ١٩٤٨، والتي تلخصت في تشكيل دولة واحدة اتحادية في فلسطين، مكوّنة من

(١) Leslie McLoughlin, *Ibn Saud: Founder of a Kingdom* (London: Macmillan, 1993), p. 178.

(٢) محمد مصالحة، «سياسة المملكة الأردنية الهاشمية تجاه القضية الفلسطينية، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٧،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٢)، ص ١٤٥.

طرفين: أحدهما عربي، والآخر يهودي، ويُضم الجزء العربي إلى شرق الأردن. كما اقترح برنادوت ضمّ النقب والقدس إلى الإقليم العربي، مقابل ضمّ الجليل العربي إلى الإقليم اليهودي، وأن يكون لِكُلّ طرف الحق في قبول المهاجرين في حدود منطقته(٣).

وعلى الرغم من أن هذه المقترحات أعطت الملك عبد الله نسبة كبيرة من أراضي فلسطين، أكثر مما نصّ عليه قرار الأمم المتحدة، فإنه اضطر إلى مسايرة البلدان العربية التي رفضت تلك المقترحات، ورأت فيها تحقيقاً لمآرب الصهيونية في إقامة دولة يهودية، فضلاً على أنها توسع رقعة الأردن. وقال الملك عبد الله، وهو يعلن رفضه للمقترحات: «أحسن برنادوت بهذه المقترحات، إذ ساق العرب إلى التشدّد، فيما اعتزموه، وإضرام الحرب مرة أخرى، لأنها جاءت أعنف وأسوأ من التقسيم الذي قالت به الأمم المتحدة»(٤).

أدى تطور الأحداث العسكرية في فلسطين، بعد استئناف القتال، إلى سقوط اللد والرملة، بعد تخلي الجيش الأردني عنهما، للدفاع عن اللطرون وطريق القدس، فاستولى عليهما الإسرائيليون، وطردوا أهلهما العرب. فكان ذلك مبرّراً قوياً لاتهام الملك عبد الله بالخيانة، واتفاقه مع الإسرائيليين، لتسليمهم اللد والرملة(٥)، ممّا أدى إلى تدهور مكانته بين العرب بشكل غير مسبوق.

لم يعبأ الملك عبد الله بصورته التي ازدادت قتامة في أعين الجميع، واستأنف العمل من أجل الوصول إلى هدفه الأكبر، وتوحيد «سورية الكبرى»، فسعى بشكل جدّي إلى ضمّ شرق فلسطين إليه، وتعطيل أية محاولة لإقامة كيان فلسطيني منفصل. وبدأ ذلك، عندما قامت جامعة الدول العربية، في مواجهة أطماعه، بتأليف «لجنة إدارة فلسطين»، في تموز/يوليو ١٩٤٨، قبل أن يتمّ الإعلان عن «حكومة عموم فلسطين»، في غزة، في الثالث والعشرين من أيلول/سبتمبر ١٩٤٨، التي اعترفت بها كلّ البلدان العربية ما عدا شرق الأردن(٦).

---

(٣) سامي حكيم، **طريق النكبة** (القاهرة: المؤلف، ١٩٦٩)، ص ٨١ ـ ٨٢.

(٤) فيصل حوراني، **العمل العربي المشترك وإسرائيل: الرفض والقبول، ١٩٤٤ ـ ١٩٦٧** (نيقوسيا: شرق برس، ١٩٨٩)، ص ١٩.

(٥) Benny Morris, «Operation Dani and the Palestinian Exodus from Lydda and Ramle in 1948,» *Middle East Journal*, vol. 40, no. 1 (Winter 1986), pp. 100-101.

(٦) مصالحة، «سياسة المملكة الأردنية الهاشمية تجاه القضية الفلسطينية، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٧،» ص ١٤٨، وأحمد فراج طايع، **صفحات مطوية عن فلسطين** (القاهرة: مطابع الشعب، ١٩٦٧)، ص ١٤٩.

وقد اتخذ الملك موقفاً معادياً من تلك الحكومة، نظراً إلى أنها اعتبرت الممثل الوحيد للفلسطينيين، وصاحبة السلطة الفعلية في فلسطين، ممّا كان سيشكّل عائقاً أمام سياسات الملك عبد الله، كما أنّه اعتبرها نتيجة للمؤامرات التي تمّت في القاهرة بين مفتي القدس والمصريين، فقام بالتحرّك العملي، لضمّ شرق فلسطين، حتّى لو اضطره ذلك إلى التفاهم مع الإسرائيليين(٧). وقد بدا موقف الملك عبد الله من «حكومة فلسطين» أمام الجميع على أنّه تأييد لمقترحات برنادوت، واستمرار لاتجاهات الملك الساعية إلى إخضاع كلّ منطقة «سورية الكبرى» إلى حكمه(٨).

حاول الملك استمالة الفلسطينيين اللاجئين في عمّان، لإعلان معارضتهم لحكومة عموم فلسطين، فعقدوا مؤتمراً في تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٤٨ ـ بإيعاز من الملك ـ جاءت قراراته صدى لما يردّده الملك نحو حكومة عموم فلسطين. وكان قد أغدق على رؤساء المؤتمر الكثير من الأموال، الأمر الذي جعلهم يعلنون تأييدهم له، ومبايعته ملكاً على فلسطين، ويلقون بأنفسهم في أحضانه، بعد أن كانوا من معارضي سياسته.

كما بعث الملك إلى القاهرة، في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر، بعض أعوانه، وعلى رأسهم أحمد خليل ـ قاضي محكمة الصلح في حيفا، سابقاً ـ وذلك للاتصال باللاجئين الفلسطينيين المقيمين في مصر، ومحاولة استغلال سوء حالتهم هناك لصالح تأييد الملك. وفي اجتماع ضمّ الطرفين، تحدّث أحمد خليل عن «مشروع برنادوت»، فأبدى الفلسطينيون اعتراضهم على أن تضمّ بلادهم إلى أملاك الملك عبد الله(٩).

توافد على الملك الكثير من أهالي المناطق التي يشغلها الجيشان الأردني والعراقي في فلسطين، وأعربوا عن ولائهم واستعدادهم لأن يكونوا من رعاياه. وحينذاك، بدأ الملك يفكر في إدخال وزراء من رجال فلسطين، الموالين له،

---

(٧) صرّح بعض المسؤولين اليهود في أمريكا أنهم يفضلون التفاوض مع العرب مباشرة دون تدخل من الأمم المتحدة، وأن ذلك سيوصلهم إلى تسوية. وهم يقصدون بالعرب شرق الأردن، حيث إنه من غير المحتمل أن تعدل أية حكومة عربية موقفها من اليهود. كما أنَّ اليهود كانوا قد رفضوا مقترحات برنادوت. انظر: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ٢٥٣، ملف ٦ من السكرتير الثالث في السفارة المصرية في واشنطن، ٢٩/٩/١٩٤٨.

(٨) **روز اليوسف**، ٦/ ١٠/ ١٩٤٨، ص ٧.

(٩) **الروز اليوسف**، ٨/ ١٢/ ١٩٤٨، ص ٧.

ضمن الوزارة الأردنية، ونواب فلسطينيين في البرلمان الأردني[١٠]. وتكوّنت «جماعة الدعوة الهاشمية» من أجل الدعاية لانضواء فلسطين تحت حكم الملك، وقد جاء في بيان أصدرته هذه الجماعة: «. . . إن فلسطين أولى أن تكون هاشمية، لأن المنقذ الأعظم الملك حسين بن علي فقد عرشه، وملكه في سبيلها، ونفي وشرِّد لكي تظل عربية إلى الأبد». وجاء في القانون الأساسي لهذه الجماعة أن من أهم أغراضها السعي إلى توحيد الأهداف بين فلسطين وشرق الأردن[١١].

توّجت مساعي الملك بعقد مؤتمر فلسطيني ثان، في مدينة أريحا، في أول كانون الأوّل/ ديسمبر ١٩٤٨، حضره عدد كبير من الأعيان الفلسطينيين، وأعلنوا مبايعتهم لعبد الله ملكاً على فلسطين وشرق الأردن، بعد توحيدهما. وقد جاء في البند الأوّل من مقررات المؤتمر ضرورة توحيد فلسطين مع الأردن، في مملكة واحدة، تحت حكم الملك عبد الله، على اعتبار أن فلسطين جزء من «سورية الطبيعية»[١٢]. ويبدو، جلياً، أن ذكر سورية الطبيعية جاء في هذا البند، لتوضيح أن ضمّ فلسطين للأردن هو جزء من الحملة الأردنية لتوحيد «سورية الكبرى»، وكأن هذه الحملة شرعية ومعترف بها، وليست موضع مناقشة.

وعلى الرغم من أن الملك خطّط جيداً لهذا المؤتمر، وتعاون مع رئيس المؤتمر، محمّد علي الجعبري - رئيس بلدية الخليل - لاستكتاب أهالي الخليل عرائض، تنصّ على مبايعة الملك[١٣]، فإن وضع المقرّرات، ثمّ نشرها، افتقر إلى التنظيم، وتجنّب الاصطدام مع الأطراف الأخرى. فقد نشرت المقرّرات بأكثر من شكل، فجاءت الإشارة إلى أن فلسطين جزء من سورية الطبيعية، في النسخ التي سلمت إلى ممثلي الدول في عمّان، دون غيرها. أما نصّ المقررات الذي نشر في

---

(١٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية، ١١/ ١١/ ١٩٤٨.

(١١) وثائق وزارة الخارجية المصرية، ٢٣/ ١١/ ١٩٤٨.

(١٢) نصّ هذا البند على: «لما كانت فلسطين جزءاً من سورية الطبيعية/ البلاد العربية، وكان الانتداب الذي فرض عليها بغير رضا أهلها، واستمر حتى ١٥/ ٥/ ١٩٤٨، حائلاً دون وصولها إلى الاستقلال، أو انضمامها إلى أحد الأقطار الشقيقة المستقلة، ولما كان أهل فلسطين، اليوم، يرون على ضوء الواقع من الأوضاع السياسية والعسكرية في فلسطين، أن الوقت قد حان للعمل الحاسم لصيانة مستقبلهم، وتقرير مصيرهم النهائي، والاشتراك مع البلاد العربية المجاورة في حياة مستقلة، فإن هذا المؤتمر يقرر أن تتألف من فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية مملكة واحدة، وأن يبايع جلالة الملك عبد الله ملكاً دستورياً على فلسطين». انظر: وثائق وزارة الخارجية المصرية، نصّ القرار من رئيس المؤتمر إلى وزير مصر المفوض في عمّان، ٤/ ١٢/ ١٩٤٨.

(١٣) المصدر نفسه.

الصحف الأردنية، ووكالة الأنباء العربية، فقد حذفت منه هذه العبارة، وجاء فيه أن الشعب الفلسطيني يرحّب بعبد الله ملكاً على فلسطين كلها، وأن فلسطين وحدة لا تتجزأ، وكل حلّ يتنافى مع ذلك لا يعتبر حلاً نهائياً، ويجب استكمال الوحدة العربية الكبرى، بعد توحيد فلسطين والأردن[١٤].

وجاء اختيار مدينة أريحا لعقد المؤتمر، في محاولة لإضفاء الشرعية على مساعي الملك في سبيل ضمّ شرق فلسطين إلى شرق الأردن، والإيحاء بوجود التأييد الشعبي له، وقد قدمت قرارات المؤتمر إلى مجلس الوزراء الأردني، بعد أن وعد الملك جموع الوافدين إليه من أعضاء المؤتمر بذلك، وأكد لهم أنه سيبلّغ البلدان العربية بالقرارات، وسيسعى إلى انتشال فلسطين من هذه الكبوة[١٥]. واتخذ مجلس الوزراء الأردني قراراً، في السابع من كانون الأوّل/ ديسمبر، نصّ على أن توحيد شرق الأردن وفلسطين يتفق وأهداف الحكومة الأردنية، وستسعى إلى الوصول إليه، واتخاذ الإجراءات الدستورية والدولية اللازمة لتنفيذه، وتعتقد الحكومة بأنه من المصلحة الوصول إلى حلّ ملائم لقضية فلسطين. وقد استدعى الملك أعضاء البرلمان للتفاهم على تأييد الحكومة، والموافقة على قرارات أريحا[١٦]. وغني عن القول إن ضمّ شرق فلسطين إلى شرق الأردن، كان الحلّ الملائم من وجهة نظر تلك الحكومة. وغدا شرق فلسطين، منذئذ، يحمل اسم «الضفة الغربية».

وبينما كانت أغلبية أعضاء البرلمان الأردني متحمّسة لإعلان الضمّ، والمناداة بعبد الله ملكاً على فلسطين، رأى توفيق أبو الهدى، رئيس الحكومة، أن ضمّ فلسطين إلى شرق الأردن، ليس أمراً سهلاً، ولا يمكن أن يتم بجرة قلم. فكانت نتيجة جهوده أن وافق المجلس على القرارات التي أصدرها مجلس الوزراء، دون التعرّض لإعلان الضمّ أو المبايعة[١٧].

وقد نظّمت بعد مؤتمر أريحا حملة هجومية دعائية عربية على الحكم في شرق الأردن، قادتها صحافة مصر وحكومتها. واحتجت الحكومة المصرية لدى الحكومة

---

(١٤) وكالة الأنباء العربية (عمان)، ٢/ ١٢/ ١٩٤٨، ص ١.

(١٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية، ٢/ ١٢/ ١٩٤٨.

(١٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (الأردن)، محفظة ٦٢، ملف ٦، المفوضية المصرية في عمان من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٧/ ١٢/ ١٩٤٨.

(١٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية، ١٤/ ١٢/ ١٩٤٨.

الأردنية، مؤكّدة، أن قرارات أريحا لا تعبّر عن الشعب الفلسطيني، وسوف تؤدي إلى نتائج خطيرة. وموقف مصر هو أن فلسطين لأهلها، ويجب أن تلتزم البلدان العربية بقرارات مجلس جامعة الدول العربية، والوحدة بين العرب، في الصراع ضدّ الصهيونية(١٨).

وربطت الصحف المصرية في هجومها على المؤتمر بينه وبين مشروع «سورية الكبرى»، فنشرت مجلة **روز اليوسف**، مقالاً، لراشد البراوي، تحت عنوان: «الفصل الأوّل من مسرحية سورية الكبرى»، علّق فيه على قرار الحكومة الأردنية الذي صدر تأييداً لقرارات أريحا، خاصة العبارة التي تقول إن الرغبة التي أبداها المجتمعون، في ما يتعلق بتوحيد البلدين، نراها متفقة مع أهدافنا. فسأل البراوي: أية أهداف هذه؟ إن التاريخ يقول إنها خاصة بتكوين دولة «سورية الكبرى»، هذا المشروع الذي يظهر على مسرح السياسة العربية حيناً، ثمّ يختفي، ليعود إلى الظهور. وهكذا يُرفع الستار، ويُنزل من وقت إلى آخر، ويبدو الممثل على المسرح، أو يبدو الممثلون(١٩).

وقد كتب إحسان عبد القدوس في المجلة نفسها، مؤكّداً أن تهاون العرب مع الملك عبد الله في مشروع «سورية الكبرى» هو الذي أدى به إلى التجرؤ على أن يخطو هذه الخطوة نحو فلسطين. فلو كان الملك يرى أن هناك قوة تستطيع الوقوف في وجهه، لما استمر في تنفيذ سياساته. وقد قامت المجلة نفسها بترجمة جزء من كتاب لورنس **أعمدة الحكمة السبعة**(٢٠) الذي تحدّث فيه عن رأيه في عبد الله، وأوضحت المجلة تاريخ وجود عبد الله في شرق الأردن، ورغبته القديمة في عرش سورية، ورأي الإنكليز فيه(٢١).

---

(١٨) **الأهرام**: ١٠/ ١٢/ ١٩٤٨، ص ٤، و١٢/ ١٢/ ١٩٤٨، ص ٤ ـ ٥.

(١٩) **روز اليوسف**، ١٥/ ١٢/ ١٩٤٨، ص ١٠.

(٢٠) أرسلت بريطانيا لورنس لمساعدة الثوار العرب عام ١٩١٦، واختياره زعيماً يقود هذه الثورة. وتحدّث لورنس في كتابه عن أول لقاء جمع بينه وبين عبد الله، فذكر أنّه رأى في شخصية عبد الله الطموح الزائد، وأن هدفه الأساسي ليس فقط استقلال البلدان العربية، ولكن احتفاظ أسرته بإدارة الحكومات الجديدة، وقال لورنس: «إن عبد الله لا يصلح لأن يكون محارباً، وحين تدور المعارك، وتحتاج الأمور إلى النظرة السريعة، وقوة التأثير، والانصراف عن النفس، فإن عبد الله يكون، عندئذ، آلة شديدة التعقيد لهذه الغاية». وقد ترجم كتاب لورنس إلى العربية، بعد ذلك، ولكن المترجم لم يشر إلى هذه الفقرة بالنصّ نفسه، بل عكس المعنى لصالح الملك عبد الله. انظر: توماس إدوارد لورنس، **لورنس العرب: أعمدة الحكمة السبعة**، ترجمة محمد نجار (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص ٦٧ ـ ٦٨.

(٢١) **روز اليوسف**، ١٥/ ١٢/ ١٩٤٨، ص ٢، ٧ و٢٧.

قابل الملك عبد الله حملة الصحافة المصرية بالتشنيع على مصر وملكها، أمام كلّ من قابله من الشخصيات العربية والأجنبية، وأخذ يصوّر للرأي العام في عمّان أن مصر عدوة بلاده الأولى، وهي التي تقف حائلاً دون تحقيق أهدافه. وأصدرت الحكومة الأردنية بياناً أذاعته «محطة الإذاعة الفلسطينية» في رام الله، حذّرت فيه من أن الأردن سيضطر إلى نشر ما هو تحت يده من وثائق تتعلق بحرب فلسطين، إذا لم تتوقف الصحف والمجلات المصرية عن إثارة حملاتها ضدّ الأردن ومليكه. وكانت الحكومة الأردنية تقصد بهذه الوثائق تحميل الجيش المصري مسؤولية سقوط اللد والرملة، ومخالفة أوامر القيادة العليا، والحيلولة دون وصول سفينتين حربيتين، كانتا تحملان سلاحاً وعتاداً من القيادة البريطانية إلى الجيش الأردني(٢٢).

وقد أدى عنف الهجوم المصري على سياسة الملك عبد الله إلى فقدان الأخير جزءاً من ذاكرته ـ إذا جاز التعبير ـ فلم يجد أمامه أحداً يشكو إليه الملك فاروق سوى «حليفه الأوّل» الملك عبد العزيز بن سعود، فاستدعى القائم بأعمال المفوضية السعودية، وذكر له أنه لم يبق من رؤساء البلدان العربية من يعتمد عليه غير الملك ابن سعود. ولم يجد القائم بالأعمال ردّاً على الملك، سوى أن يسلّمه برقية الملك ابن سعود التي تضمّنت تأييد ملك مصر في موقفه، فعلّق عبد الله على ذلك، قائلاً: «. . . إن هذه ليست أول مرة أقف فيها وحدي، وسأعتمد على نفسي، في تنفيذ ما اعتزمته»(٢٣).

على الرغم من ذلك، استمر الملك عبد الله في إيهام نفسه، وحاول التقرّب من ابن سعود، فانتهز فرصة سفر وزير المعارف الأردني إلى الحجاز، وحمّله رسالتين إلى الملك السعودي وإلى ولي عهده. وأذاع الملك عبد الله، بعد ذلك، أن ابن سعود أبلغه في الردّ موافقته على الضمّ، وأنه «يفوّض الملك الهاشمي في حلّ قضية فلسطين». وقد بعث القائم بالأعمال السعودي إلى مليكه مستفسراً عن ذلك، فنفى ابن سعود ما أشاعه الملك عبد الله نفياً تاماً(٢٤). ربما كان الملك

(٢٢) حاول القائم بأعمال المفوضية المصرية في عمّان إقناع وزير الخارجية الأردني بعدم نشر هذا البيان في الصحف، لما سيسبّبه من تصدّع في العلاقات بين البلدين، وقد نجح في محاولته. انظر: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ٣٦٧، ملف ٢٣١/٧/٣ ج ١، المفوضية المصرية في عمان من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ١٠/٣/١٩٤٩.

(٢٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (الأردن)، محفظة ٦٢، ملف ٦، المفوضية المصرية في عمّان من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ١٥/١٢/١٩٤٨.

(٢٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية، ١٠/٣/١٩٤٩.

عبد الله يسعى إلى عقد مصالحة ظاهرية مع ابن سعود، تدعم الموقف العربي لعبد الله، إلا أن ابن سعود ظلّ غير مطمئن لطموحات الملك عبد الله، ومطامعه في التوسع الإقليمي، واعتبر قيامه باحتلال فلسطين تهديداً محتملاً للحجاز، وبداية لتحقيق مشروع «سورية الكبرى».

ردّت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على المفوضية الأردنية في القاهرة التي بعثت لها بصورة من قرار مجلس الوزراء الأردني. فقد أكدت الأمانة العامة أن رأي البلدان العربية في موضوع فلسطين يتمثل في بيان الملك فاروق الذي ألقاه رئيس ديوانه أمام اللجنة السياسية، في نيسان/أبريل ١٩٤٨، وأن يعاد حكم فلسطين إلى أهلها، بعد تحريرها، فجميع البلدان العربية تعترف باستقلال فلسطين وتعارض تقسيمها[٢٥].

وأمام توتر الموقف، ذهب وفد عراقي برئاسة نوري السعيد إلى عمّان، للتوسط لدى الملك، لتأجيل تنفيذ قرارات أريحا، منعاً لحدوث أزمة[٢٦]. ومع ذلك، انتشرت الأنباء عن تأييد الحكومة العراقية لضمّ الضفة الغربية، انطلاقاً من مبدأ التناسق في التوجّهات السياسية الخارجية للبلدين، على الرغم من تأكيد جميل المدفعي في مؤتمر صحفي أن موقف العراق هو أن أمر فلسطين يخصّ أهلها دون غيرهم[٢٧].

وقد أدى الارتباك الذي أحدثه مؤتمر أريحا إلى تدخل بريطانيا المتهمة، دائماً، بأنها وراء كلّ نشاطات عبد الله ومخططاته. فقد وجهت إليها أصابع الاتهام بأنها وراء فكرة الضمّ الذي سيتيح لها امتداد نصوص «المعاهدة البريطانية ـ الأردنية» إلى فلسطين، ويتيح للملك عبد الله فرصة أكبر لاتخاذ الخطوة الثانية، وإقامة دولة «سورية الكبرى» التي سيمتد إليها، أيضاً، النفوذ البريطاني[٢٨].

لذلك رأت بريطانيا ضرورة تهدئة الموقف بين مصر والأردن، حرصاً على المصالح البريطانية في الشرق، لأن تجاهل البلدان العربية يعرّض وضع بريطانيا للخطر[٢٩]، فحثّت الملك على التريث، حتّى يتوصل إلى تفاهم مع مصر،

---

(٢٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية، مذكّرة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى وزارة الخارجية المصرية، ١٤/ ١٢/ ١٩٤٨.

(٢٦) **روز اليوسف**، ٢٢/ ١٢/ ١٩٤٨، ص ٨، و**الأهرام**، ١٧/ ١٢/ ١٩٤٨، ص ١.

(٢٧) **الأردن**، ٣٠/ ١/ ١٩٤٩، ص ١.

(٢٨) **الأهرام**، ١٢/ ١٢/ ١٩٤٨، ص ١، و**روز اليوسف**، ٨/ ١٢/ ١٩٤٨، ص ٢.

(٢٩) F. O. 371/68643, no. 472 (21 December 1948).

وغيرها من البلدان العربية، بحيث يمكنه تجنّب القطيعة مع بقية الوطن العربي، ويحقق ما يصبو إليه، أي التوصل إلى هدنة واقعية مع إسرائيل تمكّنه من توسيع أراضي شرق الأردن، على أساس الأمر الواقع[٣٠]. فإذا واصل خصامه مع البلدان العربية، لن يجد أمامه خيار سوى الارتماء في أحضان إسرائيل، وحينذاك لن يكون الأمر متصلاً بـ «سورية الكبرى»، بل «إسرائيل الكبرى»، ممّا يستتبع زعزعة السلام في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن بريطانيا كانت أميل إلى تخلّي عبد الله، مؤقتاً، عن عزمه إعلان نفسه ملكاً على فلسطين وشرق الأردن، فإن بريطانيا لم تكن معترضة من الناحية العملية، على ضمّ القسم العربي من فلسطين إلى الأردن. فقد ذكر بيفن لكيركبرايد أنه يجب على عبد الله إيضاح أنّه يقصد القسم العربي من فلسطين، ولزاماً على بريطانيا، أيضاً، أن توضح أنها لا تعترف بأي ادعاء من جانبه بالمناطق الداخلة في نطاق الدولة اليهودية[٣١].

لقد كان كيركبرايد يرى أن تُقدم بريطانيا قدراً أكبر من الدعم إلى الملك عبد الله، في حين كان الدبلوماسيون البريطانيون في القاهرة يشعرون بضرورة الحفاظ على توازن أكثر دقة. صحيح أنّه كان على بريطانيا أن تدعم الملك، ولكن ليس إلى حدود تجعله غير مبال بعلاقاته مع البلدان العربية الأخرى. وكما حدث في أثناء مغامرات عبد الله السورية، فإن أساس المشكلة كمن في اعتبار كلّ ما يفعله الملك عبد الله تعبيراً عن سياسة بريطانية، في نظر العرب الآخرين، ممّا زاد في إلحاق الضرر بمصالح بريطانيا، ومصداقيتها في المنطقة[٣٢].

ويبدو أن موافقة الملك وحكومته على ما جاء في قرارات أريحا، بضمّ فلسطين كلها إلى الأردن، كان مجرد مناورة جديدة من الملك لمحو صورته المرتبطة في ذهن العرب بتقسيم فلسطين. ويؤكّد ذلك ما جاء في اجتماعاته واتصالاته السرية بالإسرائيليين، التي نشرها في ما بعد عبد الله التل، الحاكم العسكري لمدينة القدس.

---

(٣٠) سئل عبد الله، قبل مؤتمر أريحا، عن أساس مفاوضاته مع اليهود، فأجاب بأنها ستكون عملية على أساس الأمر الواقع، أي أن ما تحت يد اليهود سيكون لليهود، وما تحت يد العرب سيكون للعرب. وهذا الكلام يتنافى مع قرارات أريحا التي شارك الملك في وضعها بنفسه، وجاء في بعض النسخ منها مبايعة عبد الله ملكاً على فلسطين كلها. انظر: وثائق وزارة الخارجية المصرية، ١١/١١/١٩٤٨.

(٣١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، **بريطانيا وفلسطين، ١٩٤٥ ـ ١٩٤٩: دراسة وثائقية** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٦)، ص ١٥٨ ـ ١٥٩.

(٣٢) Mary Christina Wilson, *King Abdullah: Britain and the Making of Jordan*, Cambridge Middle East Library (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1989), p. 184.

فقد جاء في رسالة من إلياهو ساسون ـ مدير الشؤون العربية في الخارجية الإسرائيلية آنذاك ـ إلى الملك عبد الله، في الثالث عشر من كانون الأوّل/ ديسمبر ١٩٤٨، أن اليهود موافقون على قرارات أريحا، ومن المستحسن أن ينفّذها الملك، في أقرب وقت، ليضع خصومه وأصدقاءه أمام الأمر الواقع، وأن لا يتعرّض إلى الناحية اليهودية بخير، ولا بشرّ. وقد ردّ الملك على ذلك بقوله: «هذه خطتنا من قديم»[٣٣].

كان تأييد إسرائيل للضمّ، في البداية، بدافع آخر، غير الذي دفع القيادة الصهيونية، قبل ذلك، إلى تأييد إنشاء «سورية الكبرى» التي تتيح لهم الانتشار في دولة عربية كبيرة. فالموقف تغير، وأصبح للصهاينة دولة قائمة بذاتها، تتاخم الأردن، ويهمّ إسرائيل إزالة اسم «فلسطين» من خريطة العالم، بعد أن تندمج في شرق الأردن. كما أنَّ إسرائيل رأت أن الضمّ سيجعل من الأردن كياناً ضعيفاً، لأنه لن يستطيع استيعاب الفلسطينيين، اقتصادياً، وترويضهم سياسياً، ممّا يسهّل إخضاع هذا الكيان لسيطرة الإسرائيليين بعد ذلك. وممّا يؤكّد هذا التفسير تحدّث بعض القيادات الإسرائيلية، مثل بن غوريون (Ben Gurion)، عن ابتلاع الضفة الغربية، بالتدريج لا بالحرب «ضفتا الأردن . . . هذه لنا، وتلك أيضاً»[٣٤].

لقد أدت ظروف الحرب، وتشرّد الفلسطينيين، إلى استجابة معظمهم للضمّ، على مضض ـ نوعاً ما ـ خاصة مع غياب البديل، بعد أن ظهر ضعف «حكومة عموم فلسطين»، وانضمام عدد كبير من أعضائها إلى الملك عبد الله، فنقل العديد من الأعيان وملاك الأراضي ولاءهم إلى الملك، بعد «مؤتمر أريحا»، ولم يكن هذا إلا تسليماً بالأمر الواقع. فقد كانت نظرة أكثرية الفلسطينيين له ـ مثل باقي العرب ـ قائمة على الشك والريبة، وظلّوا يضمرون له العداء على الرغم من تجاوبهم معه، أثناء زياراته المتكرّرة لهم. وكما بيّن أحد الفلسطينيين للقنصل الأمريكي في القدس، فإن «الموظفين والأعيان والناس يتسابقون على تقبيل يد جلالته، في حين إن العديد منهم يفضلون كسرها»[٣٥].

لم يعبأ الملك عبد الله كثيراً بحجم البغض الداخلي الذي يكنّه الفلسطينيون

---

(٣٣) عبد الله التل، **كارثة فلسطين: مذكرات عبد الله التل قائد معركة القدس**، ط ٢ (القاهرة: دار الهدى، ١٩٩٠)، ص ٤٤٣ ـ ٤٤٥.

(٣٤) نور الدين مصالحة، **إسرائيل الكبرى والفلسطينيون: سياسة التوسع، ١٩٦٧ ـ ٢٠٠٠**، ترجمة خليل نضار (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠١)، ص ١٠ ـ ١٣.

(٣٥) Wilson, *King Abdullah: Britain and the Making of Jordan*, p. 195.

له، والذي أخذ يزداد مع الوقت(٣٦)، حيثُ إنَّه كان يفتقر، دائماً، إلى الإحساس بالمشاعر العامة، وما تثيره سياساته في فلسطين وسورية من غضب وضيق لدى شعوب البلدان العربية، قبل حكامها، لأنه كان قد تعوّد على تجاهل الرأي العام، ولم يكن يدرك أن هذا التجاهل سيكون السبب المباشر في إنهاء حياته. واستمر، على الرغم من تراجع وضعه العربي كثيراً بسبب فلسطين، في تنفيذ ما في رأسه، فقام بتعيين مفتي أكبر للقدس، وكان المفتي لا يعيّن، بل ينتخب(٣٧). ومع أوائل عام ١٩٤٩، استبدل بالسلطة العسكرية في فلسطين أخرى إدارية، فعيّن حكاماً إداريين للأجزاء التي تحتلها القوات الأردنية(٣٨).

ثم بدأ الملك عبد الله يشعر باقتراب أحلامه من التحقق، خاصة بعد ظهور بارقة أمل جديدة، جاءت من سورية التي كانت «المسرح الرئيسي لتحرّكاته وطموحاته». فقد كانت أكثر البلدان العربية التي أثرت حرب فلسطين في توجهاتها الخارجية، وأحداثها الداخلية، نتيجة لضعف الجيش السوري وفشله في الحرب، ممّا أدى إلى قيام أول انقلاب عسكري في تاريخ سورية الحديث. كما أنَّ حالة السخط بين السوريين أدت إلى إيقاظ الحركة المؤيدة للملك عبد الله داخل سورية، ولو بشكل نسبي. فقد نادى بعض المتظاهرين المتمرّدين في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، في بعض المدن السورية، بالوحدة مع شرق الأردن(٣٩)،

---

(٣٦) قابل الفلسطينيون شروط الهدنة الموقّعة بين إسرائيل والأردن بالسخط والاستنكار الشديدين، وخاصة أنها جاءت تنفيذاً للمباحثات التي تمّت بين الطرفين في ما عرف بـ «اتفاقية الشونة»، في آذار/ مارس ١٩٤٩، وحمّل الفلسطينيون والعرب الأردن مسؤولية استيلاء اليهود على المثلث العربي (جنين ـ طولكرم ـ نابلس)، وتشريد الآلاف من الفلسطينيين. واتهم الملك بأنه اتفق مع اليهود على تسليمهم هذه المنطقة في مباحثاته معهم، ولكنه حاول بعد ذلك نفي مسؤوليته عن ذلك. ويوجد عدد من التقارير البريطانية التي تؤكد أن الملك استنجد ببريطانيا وأمريكا، لأن اليهود ضغطوا عليه، وهددوه باستخدام القوة ضده، إذا لم يتنازل عن بعض المواقع التي يسيطر عليها الجيش الأردني. ولكن بريطانيا لم تقدّم له أية مساعدة، ولم تزوّده بالسلاح الذي يمكنه من مواجهة التهديد الإسرائيلي، كما أن أمريكا اتخذت موقفاً سلبياً. وقد أكد المبعوثون البريطانيون في عمّان، من خلال هذه التقارير، أن التخلي عن عبد الله سيؤدي إلى تدهور علاقته بالعرب والفلسطينيين، ويؤثر في سمعته في الوطن العربي.

انظر: F. O. 371/75386: Amman to F. O. (19 March 1949); Amman to F. O (23 March 1949); Amman to F. O. (24 March 1949), and F. O. to Washington (23 March 1949).

(٣٧) روز اليوسف، ٢٩/ ١٢/ ١٩٤٨، ص ١٠.

(٣٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ٣٦٧، ملف ٢٣١/ ٧/ ٣ ج ١، تقرير إدارة الشؤون العربية، ١/ ٤/ ١٩٤٩.

(٣٩) Daniel Pipes, *Greater Syria, the History of an Ambition* (New York: Oxford University Press, 1990), p. 58.

على الرغم من تدهور سمعة الملك عبد الله بعد الحرب، واتهامه بالتآمر مع الصهاينة. ويمكن تفسير ذلك بأنه نوع من التوجّه الوحدوي لدى بعض السوريين، على اعتبار أن غياب شكل ومضمون الوحدة العربية، كان من أهم أسباب نكبة ١٩٤٨، ممّا أدى إلى سيطرة فكرة الوحدة العربية، ولو بشكل ثنائي، على الساحة السياسية في الفترة اللاحقة، وإن كان مؤيدو هذه الفكرة اتجهوا إلى العراق أكثر من الأردن.

ثانياً: مشروع «سورية الكبرى» أثناء انقلاب حسني الزعيم

في الثلاثين من آذار/مارس ١٩٤٩، قاد الزعيم حسني الزعيم، أول انقلاب عسكري في سورية. وبعد نجاح الانقلاب، واستيلاء العسكريين على الحكم، كان على حسني الزعيم أن يلتزم بالاتجاه نحو أحد المحورين العربيين اللذين كانا يتجاذبان سورية، في ذلك الوقت، وهما المحور العراقي ـ الأردني، والمحور المصري ـ السعودي. وفي البداية، اتجه حسني الزعيم إلى الأردن والعراق، على اعتبار أنهما كانا أول دولتين اعترفتا بالانقلاب، وحاولا التقرّب من حسني الزعيم آنذاك، وخاصة الملك عبد الله، ممّا جعل البعض يعتقد بأن الانقلاب كان من تدبير أنصار «سورية الكبرى»، وأنه تمّ لصالح الأسرة الهاشمية. وانتشرت الشائعات عن وجود علاقة بين حسني الزعيم والملك[٤٠] الذي انفرجت أساريره، بقيام الانقلاب، والإطاحة بشكري القوتلي، أحد أكبر العقبات السورية أمام مشروع «سورية الكبرى»[٤١].

أخذ الملك عبد الله يجدّد دعوته إلى المشروع، وأسرع ـ كعادته ـ في توزيع جهوده في عدة اتجاهات، لتنفيذ المشروع، اعتقاداً منه بمساندة حسني الزعيم له. فتم إخطار الدبلوماسيين التابعين لشرق الأردن بأن يتوقّعوا إعلاناً من عمّان يؤيد «سورية الكبرى»، وأغدق الملك بالمال على أصدقائه في سورية، لتشجيعهم على أن يرسلوا له التماسات وبرقيات تعلن عن تأييدهم الثابت لنواياه النبيلة[٤٢].

(٤٠) **صوت العرب** (القاهرة)، ٤/ ٤/ ١٩٤٩، ص ٣.

(٤١) هلل الملك حينما بلغه الانقلاب، وأخذ يصيح: «الحمد لله لقد كان شكري القوتلي عدوي وعدو عائلتي، لقد وقف في وجهي ووجه أسرتي، وكان يكرهنا وكنا نكرهه، وهذا ما كنا نشتهيه». انظر: عبد اللطيف اليونس، **شكري القوتلي: تاريخ أمة في حياة رجل، ١٩٠٨ ـ ١٠٥٨** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٨)، ص ١٩.

(٤٢) Pipes, *Greater Syria, the History of an Ambition*, p. 80.

بادر الملك بالاتصال بحسني الزعيم، تمهيداً لتوحيد سورية والأردن، فأرسل إليه عبد الله التل[٤٣]، في أول نيسان/أبريل ١٩٤٩، أي بعد الانقلاب بـ ٤٨ ساعة، حاملاً رسالة كان أهم ما جاء فيها: «... لا شكّ في أنّه سيساورنا القلق من ناحيتكم، مع الأمل الشديد في أن الله سيوفّقكم، ويثبّتكم في ما قمتم فيه... طريقنا إلى الساحل تمر بكم ... إن احتجتم العون، فعلينا القيام به ... لا ينبغي الركون إلى مخادعة هؤلاء، وليكن العمل الحازم في يديكم، للسلام من شرورهم ...»[٤٤]. ويبدو من هذه الرسالة أن الملك عبد الله كان يقصد تحذير حسني الزعيم من محاولة القوتلي وأعوانه، العودة إلى الحكم، وذلك نظراً إلى العداء الشديد بين الملك والقوتلي، بسبب المشروع.

وقد ذكر أكرم الحوراني أنّه في اليوم نفسه أطلع حسني الزعيم بعض ضباط الجيش على رسالة الملك، وتوقّف عند عبارة «طريقنا إلى الساحل يمرّ بكم»، وسأل: «ماذا يقصد الملك عبد الله بهذا الكلام؟ هل يظنني لا أفهم أنّه يريد أن ينفّذ مشروع (سورية الكبرى)، والله لأفعلن به ما فعلته بشكري القوتلي». وقد جاء عرض حسني الزعيم لرسالة الملك على ضباط الجيش، تطميناً لهم بأنه لا علاقة له إطلاقاً بالملك[٤٥].

في اليوم نفسه، أيضاً، وصل إلى دمشق جمال بابان، وزير الداخلية العراقي، موفداً من رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد، لكي يستفسر عن توجّه حسني الزعيم السياسي، ويعرض عليه المساعدة[٤٦]. ولم تكن رغبة نوري السعيد في التقرّب من حسني الزعيم، في إطار المساعي المشتركة مع الأردن للسيطرة على سورية. فقد بدأ السعيد في الاتجاه نحو وحدة سورية والعراق، تحديداً، دون انضمام الأردن، خاصة بعد توتر علاقة السعيد بالملك، وتصميمه على سحب الجيش العراقي من فلسطين، ممّا جعل الملك

---

(٤٣) في كانون الثاني/يناير ١٩٥٠، أدلى عبد الله التل بحديث أكد فيه أن من أسباب توتر علاقته بالملك، اتهام الأخير له بالإخفاق، عن قصد، في توثيق الصداقة بين الأردن وسورية، عندما ذهب إلى زيارة حسني الزعيم، واعتبر الملك أن التل كان سبباً في اتجاه الزعيم لتوطيد علاقته بمصر. انظر: **الأساس** (القاهرة)، ٢٤/١/١٩٥٠، ص ١.

(٤٤) التل، **كارثة فلسطين: مذكرات عبد الله التل قائد معركة القدس**، ص ٥٨٨ ـ ٥٨٩.

(٤٥) أكرم الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠)، ص ٩٤٣.

(٤٦) **المصري**، ٦/٦/١٩٤٩، ص ١.

يقف وحده، في مواجهة الجميع، وأثر سلباً في سمعته، بشكل كبير(٤٧).

سافر السعيد إلى دمشق، في السادس عشر من نيسان/أبريل ١٩٤٩، وكانت هذه الزيارة بمثابة الحدّ الفاصل بين إمكانية تعاون حسني الزعيم مع الهاشميين، واتجاهه إلى المحور المعادي لهم، ذلك لأن نوري السعيد عامل حسني الزعيم بطريقة سيئة، وكأن الأخير شخص أقل من مستوى السعيد(٤٨). واعتبر عبد الله أن السعيد أضاع بذلك فرصة العمر، عن عمد وسابق إصرار، ممّا ساعد حسني الزعيم على الانجذاب إلى فاروق وحلفائه في المنطقة(٤٩).

لم يكن انحراف حسني الزعيم عن الخط الهاشمي نتيجة لهذه الزيارة فحسب، بل جاء بعد حسابات كثيرة، ومحاولات من الجانب المصري ـ السعودي لاجتذابه، فقد رأوا في تحرّك الهاشميين ناحيته عملاً موجّهاً ضدّ مصر والسعودية، لتوسيع النفوذ الهاشمي في سورية على حسابهما. وفي اليوم التالي لزيارة السعيد، سافر عبد الرحمن عزام إلى دمشق، بناء على نصيحة الملك ابن سعود، ودعوة حسني الزعيم. ولم تكن زيارة عزام، بصفته الاعتبارية، كأمين عام لجامعة الدول العربية، ولكنها كانت، في الحقيقة، محاولة مصرية ـ سعودية لجذب حسني الزعيم. فقد حاول عزام أن يقنع الزعيم بضرورة المحافظة على استقلال سورية، ونظامها الجمهوري، وتوثيق علاقات سورية العربية داخل نطاق جامعة الدول العربية، بمعنى الابتعاد عن المشاريع الوحدوية الثنائية التي ينادي بها الهاشميون في الأردن والعراق، ما جعل عزام متحدثاً باسم مصر والسعودية، أكثر من تعبيره عن جامعة الدول العربية(٥٠).

---

(٤٧) عندما ألف نوري السعيد الوزارة العراقية، في كانون الثاني/يناير ١٩٤٩، ساد القلق والتشاؤم في الأوساط السورية، وتوقع السوريون أن شيئاً ما سيحدث لصالح مشروع «سورية الكبرى»، لما هو معروف عن تأييد السعيد لسياسات الملك، واتصالاته بالإنكليز، ومما أكد ذلك زيارة السعيد إلى عمّان قبل توليه الحكم، إلا أن بعض السياسيين السوريين رأوا أن السعيد لن يستمرّ في العمل مع الملك عبد الله، ووصفوه بالرجل الغامض. انظر: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٤٩٩، ملف ٣٧/٤٣/٨، المفوضية المصرية في دمشق من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ١٩/١/١٩٤٩.

(٤٨) محمد جعفر فاضل الحيالي، **العلاقات بين سوريا والعراق، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨: دراسة في العمل السياسي القومي المشترك**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٢٢٣.

(٤٩) ناصر الدين النشاشيبي، **من قتل الملك عبد الله؟** (الكويت: منشورات الأنباء، ١٩٨٠)، ص ١٠٥.

(٥٠) سيد محمد عبد العال، «العراق وأمين عام الجامعة العربية (عبد الرحمن عزام)، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢،» **مجلة كلية الآداب بقنا** (جامعة جنوب الوادي)، العدد ١١ (٢٠٠١)، ص ٣٥٠ ـ ٣٥١.

أخذ حسني الزعيم يوازن بين ربحه وخسارته، فإذا كسب الأردن والعراق، فسوف يخسر مصر والعربية السعودية(٥١)، ولذلك كان لا بُدَّ له من أن يختار بين أمرين، فإما الوعد بالإنعاش الاقتصادي البطيء لبلاده، عن طريق التعاون مع المملكتين الهاشميتين، وإما المنافع السياسية والمالية العاجلة، المتأتية من المساعدات المصرية ـ السعودية. وقد قرر اختيار الأمر الأخير، وهو بذلك يشتري نصره الدبلوماسي الذي كان ثمنه استنكار مشروع «سورية الكبرى»، ورفض أي تقارب مع العراق(٥٢).

قام حسني الزعيم بزيارة إلى مصر، في الحادي والعشرين من نيسان/ أبريل ١٩٤٩، بمصاحبة نذير فنصة، سكرتيره الخاص. وقد حضر لقاء حسني الزعيم مع الملك فاروق، حسن يوسف، رئيس الديوان الملكي بالنيابة، الذي ذكر أن حسني الزعيم شرح لفاروق المشروعات المعروضة عليه، ومنها مشروع «سورية الكبرى». وانتهت الجلسة بينهما إلى الموافقة على المناداة بفاروق ملكاً على سورية، وأن يكون حسني الزعيم نائباً للملك في دمشق، والسير في الإجراءات التي تؤدي إلى تنفيذ هذا الاندماج(٥٣).

أثارت زيارة حسني الزعيم إلى مصر ثائرة الملك عبد الله، وتحدّث حسني الزعيم مع القائم بالأعمال المصري في دمشق، مؤكّداً أنّه وجّه ضربة إلى الملك بهذه الزيارة، وأن زيارة نوري السعيد إلى دمشق لم تؤثر، بشكل إيجابي، في نشاط الملك عبد الله لصالح مشروع «سورية الكبرى». وأردف حسني الزعيم بأنه يعمل على إبلاغ الملك عبد الله بأن مناوراته لتنفيذ «سورية الكبرى» لن يجني من ورائها غير الفشل، ومن الخير له أن يقلع عن «مشروعه السخيف»(٥٤).

بدأت منذ ذلك الوقت معركة سورية جديدة مع مشروع «سورية الكبرى»، قادها حسني الزعيم، وتمثلت أهم ملامحها في تصريحات حسني الزعيم المتعددة

(٥١) راشد البراوي، **مشكلات العالم العربي** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية؛ جمعية شؤون الشرق الأوسط، ١٩٥٠)، ص ٨٣.

(٥٢) خالد محمد عابد الضمور، «العسكريون والحكم في سورية، ١٩٤٩ ـ ١٩٥٨،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، ١٩٨١)، ص ١١٥.

(٥٣) حسن يوسف، **القصر ودوره في السياسة المصرية، ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢: مذكرات حسن يوسف** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٢)، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

(٥٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤، ملف ٣٧/ ٣/ ٥ ج ٤، المفوضية المصرية في دمشق من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٢٣/ ٤/ ١٩٤٩.

ضدّ المشروع، التي بدأها عقب عودته من القاهرة. فصرح حسني الزعيم أن رحلته إلى القاهرة كانت مفاجأة مزعجة للأردن، وقال: «إن سادة عمّان وبغداد اعتقدوا بأنّني سأقدم لهم تاج سورية على طبق من فضة، ولكن خاب أملهم، لأن الجمهورية السورية لا تريد سورية كبرى، ولا هلالاً خصيباً». ثمّ أكد حسني الزعيم أن الأردن كان وسيظلّ ولاية سورية، وسوف ينضم عاجلاً أو آجلاً إلى وطنه الأم، ويصبح المحافظة العاشرة في الجمهورية السورية[٥٥].

وقد نشرت صحيفة **النصر** السورية مقالاً قالت فيه إن سياسة سورية تجاه مشروع «سورية الكبرى»، التي أعلنها حسني الزعيم، اتسمت بالتغيّر من السلبية في مقاومة المشروع إلى العمل الإيجابي، وإن إحلال الهجوم محل الدفاع يقتضي تبديلاً في الخطط والأساليب، للوصول إلى القضاء التام على هذا المشروع. وأكدت الصحيفة أن هذا لن يتم إلا إذا جعلت سورية الوحدة السورية الكبرى هدفاً لها، تسعى إلى تحقيقه، بالخطط التي تلتهم مشروع «سورية الكبرى»[٥٦].

كما أذيع بيان رسمي من محطة إذاعة دمشق في أول أيار/مايو ١٩٤٩، تضمّن تعليقاً على أحاديث الملك عبد الله عن الوضع في سورية، وعودته إلى التحدّث عن المشروع. ومما جاء في هذا البيان: «... إن سورية جمهورية مستقلة، ولم يسبق أن أُجيز لحاكم بلاد صغيرة غير مستقلة، أن يدّعي حقّ الكلام عن بلاد مستقلة، ويقول إن الاستبداد الجمهوري في سورية يجب أن ينتهي، فإن ذلك من المضحكات. فجلالته آخر من يجوز له الكلام على الاستبداد، والحكم الفردي المطلق. ونحن إن أمسكنا عن الإسهاب في وصف الملك عبد الله وذكر أعماله، فإنما نحترم ذكرى فيصل العظيم، ونرعى خاطر صاحب السمو الأمير عبد الإله، الوصي على عرش العراق». كما أكد البيان أن سورية ردّت، قبل ذلك على مشروع «سورية الكبرى» في مجلس النواب، وشجبه الشعب في كلّ مناسبة، فلماذا يجدّد ملك الأردن الدعوة إليه[٥٧]؟

وعلى الرغم من غضب الملك عبد الله من نوري السعيد، فإنه لم يكن أمام

---

(٥٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية، من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٩/ ٥/ ١٩٤٩.

(٥٦) **النصر** (دمشق)، ٨/ ٥/ ١٩٤٩، ص ١.

(٥٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤، ملف ٣٧/ ٣١/ ٥ ج ٤، صورة من البيان مرسلة من وزارة الداخلية السورية إلى المفوضية المصرية في دمشق، مرفقة مع تقرير من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية المصرية، ١/ ٥/ ١٩٤٩.

الملك أية جهة يتعاون معها، سوى نصفه الهاشمي الآخر. فبعث رئيس وزرائه، توفيق أبو الهدى، إلى بغداد، حاملاً رسالة إلى الوصي والحكومة العراقية، بغرض القيام بعمل مشترك إزاء تصريحات حسني الزعيم، لكن السعيد أسرّ إلى أبو الهدى أن الحكومة العراقية لا يسعها إجابة طلب الملك، لأن السعيد لمس بنفسه، أثناء زيارته إلى دمشق، مدى إعراض السوريين عن التعاون مع الملك عبد الله. وقد كان السعيد يحاول تصفية العلاقات مع سورية، بهدف الاتحاد معها؛ لذلك لم يستجب لدعوة الملك(٥٨).

وأخذ وزير الخارجية العراقي يردّد ما جاء في المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية، وأن العراق يرحّب بالاتحاد مع سورية، كما أعلن، في بيان رسمي، أن سياسة العراق تقوم على مبادئ الثورة العربية، والملك حسين ابن علي، الداعية إلى استقلال البلدان العربية ووحدتها. وقد وضع هذا البيان الجهود العراقية والأردنية في إطار واحد؛ فظهر للجميع أن حديث وزير الخارجية العراقي عن الثورة العربية والملك حسين، في وقت تنقسم فيه البلدان العربية إلى معسكرين متنافرين، بسبب مشروع «سورية الكبرى»، إنما هو دعوة إلى تنفيذ المشروع الذي يعتبر صورة مصغَّرة للمشروع الأكبر الذي سبق أن نادى به الملك حسين(٥٩).

يبدو أن ارتباط سياسة العراق بالأردن، في تلك الفترة، لم يكن شيئاً واضحاً، يمكن الجزم فيه بحقيقة ثابتة، حيث تعدّدت الأقاويل، وتباينت التحليلات لموقف العراق من مشروع «سورية الكبرى»، آنذاك، إلا أن ممّا ساعد على ظهور العراق، كمؤيد للمشروع، إسهام انقلاب حسني الزعيم في بروز انقسام البلدان العربية إلى محورين: أحدهما مؤيد، والآخر معارض، للمشروع. وبما أن العراق كان، دائماً، الطرف الثاني في المحور المؤيد، فقد ظلّت هذه الفكرة سائدة، على رغم انحراف نوري السعيد عن خطّ الملك عبد الله. وكان أي هجوم على الأردن وسياسته، يعتبره العراق هجوماً عليه، وخاصة أن معارضة «سورية الكبرى» اقترنت، في ذلك الوقت، بمعارضة «الهلال الخصيب»

---

(٥٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية، المفوضية المصرية في بغداد من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٣٠/ ١٠/ ١٩٤٨.

(٥٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٥، ملف ٥ سري ج ٣، المفوضية المصرية في بغداد من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٨/ ٥/ ١٩٤٩.

الذي عاد إلى الظهور على مسرح السياسة، كمصطلح، على الرغم من أن ساسة العراق لم يدعوا إلى تنفيذه، كمشروع متكامل يضمّ «سورية الكبرى» والعراق. فقد أدلى أحمد خشبة، وزير الخارجية المصري، بحديث عن المشروع، وهو في نيويورك، قال فيه إن مصر عارضت «سورية الكبرى»، و«الهلال الخصيب»، لأنها ترى فيهما مآرب وخططاً استعمارية، كما إنَّ مشروع «سورية الكبرى» إنما أعدّ ليكون المعول الأوّل في هدم الوحدة العربية[٦٠].

وقد شنّت صحيفة **العهد** العراقية هجوماً عنيفاً على هذا التصريح، وتصريح آخر لعبد الرحمن عزام يحمل المعنى نفسه، فكتبت تقول إن مصر تريد أن تنقاد لها الدول العربية انقياد التابع للمتبوع، وإنها تستخدم عزام لفرض سياستها على هذه الدول، وتصف كلّ من يحيد عن هذه السياسة بالمروق والخيانة. ثمّ سألت الصحيفة: أية وحدة عربية يريد دعاة «سورية الكبرى» و«الهلال الخصيب» هدمها؟ وأية خطط استعمارية رأتها مصر، بعين وزيرها، في المشروعين؟ وما شأن الاستعمار، وما علاقته بالتوحيد، وهو المعروف بالتفريق والحرص عليه؟. ونشرت الصحيفة نفسها مقالاً آخر، اتهمت فيه مصر بأنها تقوّي الأحقاد بين الزعماء العرب، بإحداث تكتلات داخل جامعة الدول العربية التي جعلتها وسيلة للتفرقة وليس الوحدة، وذلك بإيجاد مبدأ التوازن بين البلدان العربية، لكي يتاح لمصر أن تلعب دور الزعامة. وأردفت الصحيفة أن الملك ابن سعود أرسل الكثير من الذهب إلى مصر، لشنّ حملة على الهاشميين ومشاريعهم، بعد انقلاب حسني الزعيم[٦١].

بدأ مع اتضاح موقف حسني الزعيم وتوجهه السياسي، وتصميمه على معارضة أي شكل من أشكال الوحدة مع الهاشميين، توتر شديد بينه وبين الأردن والعراق، وانتشرت الأنباء عن وجود حشد عسكري عراقي على حدود سورية[٦٢]. وربط البعض بين هذا الحشد والملك عبد الله، خاصة بعد إغلاق الحدود بين الأردن وسورية، بسبب هجوم الملك على حسني الزعيم في تصريحاته،

(٦٠) **الزمان** (القاهرة)، ١٨/ ٥/ ١٩٤٩، ص ١.

(٦١) وثائق وزارة الخارجية المصرية، ٢٨/ ٥/ ١٩٤٩.

(٦٢) بقيت من القوات العراقية التي انسحبت من فلسطين وحدة عسكرية احتشدت على حدود سورية بحجة المعونة العسكرية ضدّ الصهيونيين. انظر: وثائق وزارة الخارجية المصرية، من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٢٣/ ٤/ ١٩٤٩.

كما أنّه ألقى خطاباً دعا فيه جيش بلاده إلى ضمّ سورية إلى الأردن، وإعلانه خليفة للمسلمين[٦٣].

نتيجة لذلك، بدا واضحاً، أن نوري السعيد والملك عبد الله كانا يعملان لحساب واحد، وأغراض واحدة، وأنهما يضغطان على سورية بالحشد العسكري على حدودها، ويشكلان محوراً سياسياً موجّهاً إلى كُلّ من يعمل على إبعاد سورية عن الهاشميين[٦٤].

حينئذ، أعلن حسني الزعيم أنه قرّر الانضمام إلى المعسكر المصري ـ السعودي، وأعلن في الوقت نفسه أن مشروع «سورية الكبرى» لن يتحقق أبداً. وهو ما أكده في حديث له مع مدير وكالة الأنباء العربية في الشرق الأوسط، حيث قال: «إن مشروع سورية الكبرى (موضة قديمة)، وذلك لسببين: **أولهما** أن التقدّم السوري الذي ستتمتع به سورية، قريباً، سيفتح ثغرة كبيرة بين سورية والحكومات الهاشمية. **وثانيهما** أنني قررت الانضمام إلى المعسكر المصري ـ السعودي، لأن هاتين المملكتين أظهرتا منتهى النبالة والمروءة نحو سورية الجديدة»[٦٥].

أما في لبنان، فقد دفع تأييد مصر والسعودية لانقلاب حسني الزعيم، رياض الصلح، رئيس الوزراء اللبناني، إلى التفكير في التعاون مع الهاشميين، خاصة العراق. وقد أكد أحد التقارير البريطانية أن رئيس الجمهورية اللبناني، بشارة الخوري، أخبر الحكومة البريطانية أن لبنان يمكنه أن يتعاون مع العراق، ويؤيد مشروع «الهلال الخصيب»، إذا ضمن العراق استقلال لبنان في هذا المشروع[٦٦]. إلا أنّه بعد اضطرار لبنان إلى الاعتراف بانقلاب حسني الزعيم، ومحاولة الأخير استمالة لبنان إلى صفه في محاربة المشروعات الهاشمية، حتّما على لبنان الانضمام إلى حسني الزعيم، وجرت محادثات بين الأخير وبشارة الخوري، في ٢٤ حزيران/ يونيو ١٩٤٩، في شتورا، حضرها رياض الصلح، ونظيره السوري، محسن البرازي، ناقش فيها الطرفان العلاقات بين البلدين، ومشروع

(٦٣) أنيس صايغ، **الهاشميون وقضية فلسطين** (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٦٦)، ص ٣٢٥.

(٦٤) **السياسة** (القاهرة)، ١٨/ ٦/ ١٩٤٩، ص ٢.

(٦٥) **السياسة**، ٢٣/ ٦/ ١٩٤٩؛ **النصر** (دمشق)، ٢٣/ ٦/ ١٩٤٩، ص ١، **والأساس**، ٢٣/ ٦/ ١٩٤٩، ص ١.

(٦٦) F. O. 371/753318/88, no. E. 6549 (30 April 1949).

«سورية الكبرى»، حيث أكد حسني الزعيم لبشارة الخوري أن هذا المشروع، إذا تحقق، سيلحق الأذى بلبنان، وطلب حسني الزعيم منه أن ينضمّ إلى المعسكر المصري ـ السعودي، كما فعل هو. وقد أبدى الرئيس اللبناني موافقته على وجهة نظر حسني الزعيم هذه، لكنه فضّل عدم الجهر بذلك[٦٧].

واعتبرت بريطانيا أن موقف حسني الزعيم العدائي من مشروع «سورية الكبرى» موجّه ضدها، وخاصة أنه كشف عن ميله إلى الولايات المتحدة وفرنسا اللتين أيدتا الانقلاب، بدوافع مختلفة. فعلى الرغم من حرص الولايات المتحدة على توخّي الحياد إزاء التطورات الداخلية في سورية، فإنها أيّدت انقلاب حسني الزعيم، وألمحت للمسؤولين من ممثلي البلدان العربية في نيويورك إلى أنها لا توافق على أي مشروع يكون من شأنه إحداث تغيير في الأوضاع الحالية، وأنها تنظر بعين القلق إلى توتر العلاقات بين سورية وشرق الأردن والعراق، وستعارض أي تدبير عسكري يضاعف حالة القلق التي تسيطر على الشرق، وذلك لحرصها على استقرار الأوضاع، خاصة بعد قيام إسرائيل[٦٨].

ونظراً إلى أن الملك ابن سعود كان يرفض مشروع «سورية الكبرى»، فإن السياسة الأمريكية كانت أميل إلى الإبقاء على استقلال سورية[٦٩]، حرصاً من واشنطن على علاقتها بالسعودية، ومصالحها فيها التي تتمثل في شركة «أرامكو» للنفط، والبعثة العسكرية لإجراء مفاوضات قاعدة الظهران الأمريكية على الأراضي السعودية[٧٠].

كانت نتيجة التقارب بين الولايات المتحدة وحسني الزعيم تحسّن العلاقات السورية ـ التركية، نظراً إلى التوافق في السياسة والمصالح بين تركيا والولايات المتحدة منذ أن أعلن الرئيس هاري ترومان (Truman) مشروعه لمساعدة تركيا عام ١٩٤٦[٧١]. وقد جاء هذا التحسّن على حساب الملك عبد الله، فكان الملك يعتزم زيارة تركيا، ونظراً إلى أن زيارته لها اقترنت قبل ذلك بمشروع «سورية

---

(٦٧) F. O. 371/75318/88, no. E. 9483 (30 June 1949).

(٦٨) **الزمان**، ٢/ ٥/ ١٩٤٩، ص ١.

(٦٩) أحمد عبد الرحيم مصطفى، **الولايات المتحدة والمشرق العربي**، عالم المعرفة؛ ٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨)، ص ١٠٣.

(٧٠) محمد خيري طلعت، «العلاقات السورية ـ الأمريكية، ١٩٤٩ ـ ١٩٥٤،» **التاريخ والمستقبل** (كلية الآداب، جامعة المنيا)، العدد ٢ (تموز/ يوليو ١٩٩٩)، ص ٣٦٢.

(٧١) الضمور، «العسكريون والحكم في سورية، ١٩٤٩ ـ ١٩٥٨،» ص ١١٧.

الكبرى»، وبموافقة تركيا عليه، فإن الحكومة التركية اعتذرت[٧٢] عن عدم إمكانها استقبال الملك، وبعث حسني الزعيم برسالة إلى رئيس تركيا، إثر إعلان هذا النبأ، شفعها ببعض الهدايا[٧٣].

أما فرنسا، فقد أخذت موقفاً حذراً من انقلاب حسني الزعيم، في البداية، عندما قيل إن للهاشميين ضلعاً فيه، ثمّ أخذت العلاقة بين باريس وحسني الزعيم تتوثق، بعد إعلانه معارضة مشروع «سورية الكبرى»، إلى درجة جعلت البعض يرى في انقلاب حسني الزعيم على الأردن والعراق، إصبعاً فرنسية، لإحباط أية حركة وحدوية تضم سورية إلى أحد الهاشميين[٧٤]. والتقت بذلك مصالح حسني الزعيم مع مصالح فرنسا، وعقدت بينهما اتفاقية النقد، ومنحت إحدى شركات النفط الفرنسية امتيازاً للتنقيب عن النفط في منطقة الجزيرة[٧٥].

وعلى الرغم من أن بريطانيا كانت قلقة من توجّه حسني الزعيم إلى الولايات المتحدة وفرنسا، فإن بريطانيا لم تكن تستطيع الوقوف مع الأردن ضده. ونتيجة لتوتر الأوضاع بسبب معارضة حسني الزعيم للمشروع، وتدهور علاقته بالأردن والعراق، فقد كلّفت لندن وزيرها المفوض في عمّان بأن ينصح الملك عبد الله بعدم اللجوء إلى أية مناورات عسكرية للضغط على الحكومة السورية بغية الموافقة على مشروع «سورية الكبرى»[٧٦].

وقد صرح حسني الزعيم أن علاقته ببريطانيا تتوقف على سلوك بريطانيا نحو سورية مسلكاً يدلّ على حسن نيتها، وكان يقصد انصرافها عن تأييد الملك عبد الله ومشروعه. فقال حسني الزعيم: «يجب أن تعلم بريطانيا أننا لن نقبل

---

(٧٢) ذكر الملك بعد ذلك أنّه هو الذي قرر إلغاء الرحلة، بعد أن ذهب إليه وزير تركيا المفوض في عمّان، وقال له إن سفير بريطانيا في أنقرة طلب من الحكومة التركية أن تحاول إقناع الملك بالانصراف عن مشاريعه الوحدوية مع سورية، وقال السفير البريطاني إن الأوساط البريطانية لديها شعور مؤكّد بأن الملك سينتهز فرصة وجوده في تركيا ليثير موضوع «سورية الكبرى» ويطلب تأييد تركيا في مساعيه لتحقيقه. وبعد أن سمع الملك هذا الكلام طلب من الوزير التركي إبلاغ حكومته أن الملك قرر إلغاء الرحلة. انظر: النشاشيبي، **من قتل الملك عبد الله؟**، ص ١٣٠.

(٧٣) **الزمان**، ٢١/ ٥/ ١٩٤٩، ص ١.

(٧٤) محمد عزة دروزة، **الوحدة العربية: مباحث في معالم الوطن العربي الكبير ومقومات وحدته والعقبات التي تقف في طريقها ومعالجاتها والمراحل التي يجب أن يسار فيها إلى تحقيقها** (بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، ١٩٥٧)، ص ٣٢٨.

(٧٥) الضمور، «العسكريون والحكم في سورية، ١٩٤٩ ـ ١٩٥٨،» ص ١١٨.

(٧٦) **الزمان**، ٢/ ٥/ ١٩٤٩، ص ١.

مشروع (سورية الكبرى) في أي حال، وأننا ضدّ كلّ مسعى يثير ثائرة النفوس في الشرق الأوسط». كما أعلن حسني الزعيم مقاومته للشيوعية(٧٧).

لذلك لم يكن أمام بريطانيا إلا مسايرة الولايات المتحدة وفرنسا، وإعلان تأييدها لحسني الزعيم، ففي اجتماع ضمّ سكرتير عام وزارة الخارجية الفرنسية، ووكيل الخارجية البريطانية، أقرّت الدولتان الوضع القائم في سورية، وعدم تشجيع الهاشميين في مطالبهم. وذكر المسؤول البريطاني أن إنكلترا نصحت شرق الأردن والعراق بأن ينسيا الحلم القديم في «سورية الكبرى» و«الهلال الخصيب»، لأن الدول الأجنبية ـ إنكلترا وفرنسا والولايات المتحدة ـ لا توافق على أي تغيير، يطرأ على الأوضاع القائمة، ممّا يخلّ بالتوازن الذي تحرص عليه هذه الدول(٧٨).

واستمر حسني الزعيم في مهاجمة مشروع «سورية الكبرى» إلى أن بلغ هذا الهجوم حدّ الذروة، فقد نشرت صحيفة إنكليزية تصريحاً خطيراً للزعيم، قال فيه إنّه سيستولي على المملكة الأردنية الهاشمية حينما يموت الملك عبد الله، وأن شرق الأردن هو إحدى مديريات سورية، وسيقوم بإرجاعها إليها بعد وفاة الملك. وقد نشر هذا التصريح في عدد كبير من الصحف العربية، وإن لم تؤكد أية صحيفة صحّة هذا الخبر، إلا الصحيفة الإنكليزية التي أكدت أن هذا التصريح صدر من حسني الزعيم إلى مراسلها في دمشق(٧٩).

إلا أن هناك وثيقة بريطانية أكدت صحة هذا الخبر، وهي برقية من الوزير البريطاني المفوّض في دمشق إلى الخارجية البريطانية، قال فيها إنّه قابل حسني الزعيم، وتحدّث معه عن مشروع «سورية الكبرى». وقد أكد الزعيم أنه لم يقبل المشروع، ولكنه سوف يضم الأردن إلى سورية، تحت النظام الجمهوري، إذا قتل الملك عبد الله. وذكر الوزير البريطاني، في نهاية برقيته، أن حسني الزعيم لا يدرك خطورة كلامه، وعليه أن يتحفّظ في أحاديثه(٨٠).

---

(٧٧) **القبس** (دمشق)، ٥/ ٧/ ١٩٤٩، ص ١؛ **الانقلاب** (دمشق)، ٤/ ٧/ ١٩٤٩؛ **النصر** (دمشق)، ٤/ ٧/ ١٩٤٩، **والأيام** (دمشق)، ٤/ ٧/ ١٩٤٩.

(٧٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية: أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٥، ملف ٣ سري ج ٧، المفوضية المصرية في دمشق من الوزير المفوض إلى وزير الخارجية، ٢٠/ ٧/ ١٩٤٩.

(٧٩) **الزمان**، ٢٧/ ٦/ ١٩٤٩، ص ١، **والسياسة**، ٢٨/ ٦/ ١٩٤٩، ص ١.

(٨٠) النشاشيبي، **من قتل الملك عبد الله؟**، ص ١٠٧ ـ ١٠٨.

وقد وصف كلّ من كتب عن حسني الزعيم سياسته إزاء مشروع «سورية الكبرى»، بالتردّد والتغيّر، انطلاقاً من اتجاهه في البداية إلى الأردن والعراق، قبل انضمامه إلى مصر والسعودية، ومعارضة المشروع. ولكن هذا الرأي بعيد عن الحقيقة، فحسني الزعيم لم يبد تأييده لـ «سورية الكبرى»، في أول أيام انقلابه، سواء عن طريق التصريحات العلنية، أو في أحاديثه الخاصة، وما من دليل على أنه كان في نيته التعاون مع الأردن، وتحقيق المشروع، فلم يتعدّ تأييده للملك والمشروع، في أول الانقلاب، نطاق الإشاعات وأحاديث الصحف. وعلى ذلك، وكما سبق، فإن حسني الزعيم كان من أشد معارضي مشروع «سورية الكبرى»، وكانت معارضته عاملاً مؤثراً في تحديد علاقاته مع الدول العربية والأجنبية المعارضة للمشروع.

ثالثاً: مشروع «سورية الكبرى» أثناء انقلاب سامي الحناوي

قام العقيد سامي الحناوي بالانقلاب العسكري الثاني في سورية، في الرابع عشر من آب/أغسطس ١٩٤٩، وتم القبض على حسني الزعيم، ورئيس وزرائه محسن البرازي، وإعدامهما رمياً بالرصاص[٨١].

عقب الانقلاب الذي قيل إن وراءه أيادي عراقية، أعلن الملك عبد الله اعترافه بالنظام الجديد في سورية[٨٢]، وعبّر صدى الانقلاب في الصحف الأردنية عن تأييده والشماتة بمصرع حسني الزعيم[٨٣]. إلا أن العكس قد حدث في مصر التي استقبلت نبأ الانقلاب، بحزن شديد، وأعلنت الحداد على الزعيم لمدّة ثلاثة أيام[٨٤].

في يوم الانقلاب نفسه، أبرقت الحكومة الأمريكية إلى ممثلها في الأردن، تطلب منه تحذير الحكومة الأردنية، إذا كانت تعتزم القيام بأي تصرف تجاه سورية، كما طلبت من الحكومة البريطانية اتخاذ الموقف نفسه،

---

(٨١) **السياسة**، ١٥/٨/١٩٤٩، ص ١.

(٨٢) Nicola A. Ziadeh, *Syria and Lebanon*, Nations of the Modern World (London: Ernest Benn Limited, 1957), p. 107.

(٨٣) الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني**، ص ١٠١٦.

(٨٤) إبراهيم محمد محمد إبراهيم، **مقدمات الوحدة المصرية السورية، ١٩٤٣ ـ ١٩٥٨** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨)، ص ١٣٩.

فبعثت هي الأخرى تعليمات بذلك إلى ممثلها في الأردن(٨٥).

وبالفعل، قام المندوب البريطاني، ونظيره الأمريكي، بزيارة الملك عبد الله، ونصحاه بعدم اتخاذ أية خطوة دبلوماسية أكانت أم عسكرية تجاه سورية . . . وأكدا بأنهما «يحذّرانه» من مغبة الاعتراف المستعجل بأية سلطة جديدة، والتعاون معها، أو تنفيذ الخطّة المرسومة، سلفاً، لتأييدها تمهيداً لضم سورية إلى الأردن، وإعلان مشروع «سورية الكبرى»(٨٦).

وعندما سافر الملك عبد الله إلى لندن، في الشهر نفسه، أكد له بيفن أن بريطانيا يهمها جداً المحافظة على الأمر الواقع في المنطقة، دون أي تغيير أو تعديل. وكتب أحد المسؤولين البريطانيين، مقالاً، قال فيه إن بريطانيا تدرك مدى انشغال الملك عبد الله بفكرة «سورية الكبرى» بعد انقلاب الحناوي، إلا أن السوريين لن يرحبوا بذلك، وبريطانيا تعتبر أن هذه المسألة شأن لا يفصل فيها غير العرب(٨٧).

وأثناء وجود الملك في لندن، أدلى بحديث إلى عبد المنعم الصاوي، نشرته صحيفة **المصري** القاهرية، انتقد فيه هجوم الصحافة المصرية الدائم عليه، وتحدّث عن دور الجيش المصري في حرب فلسطين، مؤكّداً أن الملك عبد الله كان من أشد المعارضين لدخول حرب فلسطين، ثمّ أبدى استياءه من سرعة اعتراف مصر بانقلاب حسني الزعيم، وقال في نهاية حديثه: « . . . إنني أعلنها صريحة، ستتحد (سورية الكبرى)، وسيحكمها الهاشميون»(٨٨).

نفى الملك صحة هذا الحديث، لاحقاً، وقال إنّه مختلق من أساسه، وإنها دسيسة من صحيفة حزب الوفد التي أرادت أن تغمز من قناة فاروق، وتنسب الإساءة والهجوم عليه إلى عبد الله، وذلك لتسديد الحسابات الحزبية بين السراي والوفديين في مصر. وذكر الملك أن نوري السعيد اتصل به، وأبدى غضبه من هذا الحديث الذي سيفسد العلاقات بين مصر والعراق، لأن فاروق لا يفرّق بين الهاشميين في بغداد، والهاشميين في الأردن. كما عتب السعيد على الملك،

---

(٨٥) *Foreign Relations of the United States*, vol. 6 (1949), p. 180.

(٨٦) النشاشيبي، **من قتل الملك عبد الله؟**، ص ١٠٢.

(٨٧) **السياسة**، ٢٤/٨/١٩٤٩، ص ٢.

(٨٨) **المصري**، ٢٤/٨/١٩٤٩، ص ١.

لانتقاده فاروق، بسبب سرعة اعترافه بانقلاب حسني الزعيم، فأكد أن ذلك سيجعل فاروق يسرع في تأييد أي انقلاب سوري جديد، لكي يمنع أي تقارب بين دمشق وعمّان، وبالتالي يمنع تحقيق مشروع «سورية الكبرى»[٨٩].

ويبدو أن توتر الأوضاع في سورية بسبب انتشار الأنباء عن احتمال قيام وحدة بين سورية والعراق، دفع نوري السعيد إلى أن يبعد نفسه عن التخطيط لهذه الوحدة، فحاول التقرّب من مصر، وذهب إليها، واجتمع برئيس الوزراء المصري، حسين سري، وعبد الرحمن عزام. وقد قال السعيد لسري إن البلدان العربية يجب أن تتفق في سياستها تجاه انقلاب الحناوي، كما يجب العمل على احتفاظ سورية بكيانها، واستبعاد جميع المشروعات القديمة التي تسيء إلى علاقات البلدان العربية، كمشروع «سورية الكبرى»[٩٠].

وأعلن نوري السعيد ذلك في بيان صحفي في القنصلية العراقية بالإسكندرية، ألقاه نيابة عنه القائم بالأعمال العراقي، فأكد أنه ليس للعراق أي مشروع يدعى «الهلال الخصيب»، أو «سورية الكبرى»[٩١].

لعل ما ينفي حقيقة تصريحات نوري السعيد، اتجاه الحناوي ورجال الانقلاب، بالفعل، إلى العراق، ووجود اتصالات سرية بين سياسيي البلدين لتحقيق الوحدة بينهما، الأمر الذي أزعج الملك عبد الله كثيراً، وخاصة أنهم لم يشاوروه في أمر هذه الوحدة. ففي حديث له مع عوني عبد الهادي، قال الملك: ماذا يريدان؟، أن يتحدا، ولم يشاورني أحد في الأمر، كأني غير موجود، وأين مقررات مؤتمر دمشق سنة ١٩٢٠؟ فهي تتعلق بما أسميته «سورية الكبرى»، أي وحدة سورية والأردن. كما أكد الملك عبد الله على أنّه إذا عزموا على تنفيذ تلك الوحدة ـ سورية والعراق ـ دون وحدة «سورية الكبرى»، أولاً، تحت زعامته، فإنه سيتحرك لتنفيذها، بالقوة، حتّى لو اقتضى الأمر محاربة العراق[٩٢].

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٤٩، أرسل الملك عبد الله وزير داخليته، سعيد المفتي، إلى دمشق، حاملاً رسالة منه إلى هاشم الأتاسي، رئيس الوزارة الجديدة،

---

(٨٩) النشاشيبي، **من قتل الملك عبد الله؟**، ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

(٩٠) **المصري**، ٢٥/٨/١٩٤٩، ص ٤.

(٩١) **السياسة**، ٢٥/٨/١٩٤٩، ص ٢.

(٩٢) عوني عبد الهادي، **مذكرات عوني عبد الهادي**، تقديم وتحقيق خيرية قاسمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ٣٧١.

عبَّر فيها عن قلقه من الأنباء الدائرة عن الصلات المحتملة بين سورية والعراق، مؤكّداً أنه لن يقف مكتوف الأيدي، إذا أقرت سورية مشروع الاتحاد مع العراق، وهدد باجتياح سورية[٩٣]. وقد كرّر الملك في عدة مناسبات معارضته لمشروع الاتحاد بين سورية والعراق، وصرح في السادس عشر من تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٤٩، أن المقترحات المعروضة لهذا الاتحاد، هي بمثابة وضع العربة أمام الحصان، وينبغي أن تكون سورية نفسها موحّدة، ومتى تحققت لها هذه الوحدة، وجب عليها أن تنشد الوحدة مع العراق[٩٤].

وقد اتجه كبار المسؤولين في سورية والعراق، الساعين لتنفيذ الوحدة، إلى بريطانيا ـ راعية الهاشميين ـ لمساعدتهم، ولكن الحكومة البريطانية ردّت بأنها لا تستطيع التعبير عن رأي قاطع في هذا الأمر، وأبلغت الحكومة الأمريكية بذلك[٩٥].

كما أوضح تقرير رسمي بريطاني الرؤية البريطانية لمشروعات الوحدة مع سورية، في ذلك الوقت، فأكد أن قيام وحدة بين العراق وسورية له مساوئ كثيرة، بالنسبة إلى المصالح البريطانية في المنطقة. أما قيام وحدة بين سورية والأردن، فسيضمن امتداد «المعاهدة البريطانية ـ الأردنية» على منطقة «سورية الكبرى» كلها، التي من الممكن في حالة توحيدها، قيام كتلة تتألف من تركيا وإيران و«سورية الكبرى» والعراق، أما إذا تعذر قيام «سورية الكبرى»، فإنه من الممكن تأليف اتحاد فدرالي من سورية والأردن والعراق، سيكون مفيداً أكثر من وحدة سورية ـ عراقية يستبعد منها الأردن. وأضاف التقرير أنه لن يقف أمام هذا الاتحاد سوى الشك المسيطر على السوريين من ناحية التدخل الأردني والعراقي، فإذا أمكن استبعاد النفوذ المصري الشرير عن سورية، فإنه يمكن تنفيذ هذا الاتحاد، وتحقيق الاستقرار في القسم الشمالي من البلدان العربية[٩٦].

وعلى الرغم من أن مشروع الوحدة السورية ـ العراقية كان الأكثر تداولاً

(٩٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤، ملف ٣٧/ ٣١/ ٥ ج ٤، المفوضية المصرية في عمان من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٨/ ١٠/ ١٩٤٩.

(٩٤) الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني**، ص ١٠٦٥.

(٩٥) *Foreign Relations of the United States*, vol. 6 (1949), Memorandum by the Acting Secretary of State to the President (6 October 1949), p. 181.

(٩٦) F. O. 371/74948: Glubb to Kirkbride (25 October 1949).

على الساحة السياسية، في فترة حكم الحناوي، فإن مشروع «سورية الكبرى» ظلّ مادة للمناقشة والمعارضة من قبل مختلف الأطراف. فقد عقد في القاهرة، في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٩، مؤتمر للدبلوماسيين الفرنسيين في الشرق الأوسط، تناول البحث في مشروع سورية الكبرى»، وقرر المؤتمر مقاومته إذا ما استخدمت في سبيله أقل ذرَّة من الضغط أو الإكراه(٩٧). ومن الطبيعي أن يكون تفسير ما يدعى ضغطاً أو إكراهاً متروكاً للفرنسيين.

وكان هذا هو رأي مؤتمر ممثلي أمريكا في الشرق الأوسط، أيضاً، الذي عقد في استانبول، في كانون الأوّل/ ديسمبر ١٩٤٩، فقد أقرّ المؤتمر أن السياسة الأمريكية لا تنظر بعين الارتياح إلى مشروع «سورية الكبرى»، ولكنها لن تعترض عليه، إذا تمّ دون ضغط أو إكراه(٩٨).

وقد وضعت وزارة الخارجية الأمريكية دراسة حول الوحدة بين سورية والعراق من خلال المعلومات التي حصلت عليها الوزارة من سفرائها في العواصم العربية، وتوصلت إلى أن هذه الوحدة مرفوضة، لأنها مرتبطة في ذهن السوريين بمشروع «سورية الكبرى» الذي حاز على سمعة سيئة في الشرق الأدنى، باعتباره فكرة استعمارية، ممّا يؤدي إلى معارضة شعبية كبيرة له داخل سورية. كما أن السياسة الأمريكية ترفض أي مشروع وحدوي يتعارض مع رغبة الشعوب، لأن ذلك يؤثر في المصالح الأمريكية بالسلب. وأشارت الدراسة إلى أنه من العقبات التي تقف أمام وحدة سورية والعراق معارضة الملك عبد الله، لاستبعاده من القيام بأي دور بعد تحقيق هذه الوحدة، ممّا يعتبره عائقاً أمام تنفيذ مشروع «سورية الكبرى»(٩٩).

أما تركيا، فكان لا بُدَّ من أن تعلن عن موقفها إزاء هذه الأحداث التي صنعت من سورية لعبة تتجاذبها كافة الأطراف الدولية، فأعلن عصمت إينونو، رئيس جمهورية تركيا، في خطاب ألقاه بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية في تركيا، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٩، أن تركيا تهتم بأن يسود السلام في الشرق

(٩٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ٣٦٦، ملف ٢٣١/ ٧/ ١ ج ١، المفوضية المصرية في عمان من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ١٣/ ١٢/ ١٩٥٠.

(٩٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية، من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٦/ ١٢/ ١٩٤٩.

(٩٩) *Foreign Relations of the United States*, vol. 6 (1949), Memorandum by the Secretary of State to the President (14 October 1949), pp. 182-184.

الأوسط، وأن ذلك لن يأتي إلا بتخلي بعض البلدان العربية عن مشروعاتها التي ترمي إلى النيل من الأخرى[١٠٠].

إلى ذلك، نشرت وكالة الأنباء «موندر» (Monder) التي تصدر نشراتها في روما، برقية من دمشق تناولت فيها مشروع «سورية الكبرى»، وأفاضت في شرح مواقف الدول من المشروع، وأشارت إلى قرب انعقاد مجلس الجامعة العربية في مصر، لبحث هذا الموضوع[١٠١]. وقد بعث وزير الخارجية المصري إلى وزير مصر المفوض في روما مؤكّداً له أن مجلس الجامعة لم يتعرّض لهذا الموضوع، وأن سياسة مصر هي التمسك بميثاق جامعة الدول العربية، بنصّه وروحه[١٠٢].

وعلى الرغم من انجذاب الحناوي إلى الهاشميين، فإنه لم يستطع أن يعلن تأييده لمشروع «سورية الكبرى»، كما أعلن تأييده للوحدة مع العراق، وذلك لأن الوحدة بين سورية والعراق لم تكن تلقى المعارضة الشديدة التي يلقاها مشروع «سورية الكبرى» من قبل السوريين، واستمر رجال الحكومة السورية، أثناء حكم الحناوي، في إعلان الرفض السوري للمشروع. فقد صرح فارس الخوري ـ الموجّه الأوّل لسياسة الحكومة السورية، آنذاك ـ أن الحكومة لم توضح، صراحة، في بيانها الرسمي موقفها في ما يتعلق بمشروع «سورية الكبرى»، لأن ذلك يعتبر لزوم ما لا يلزم، فالحكومة لا تفكّر في هذا المشروع، وبالتالي لا داعي لأن تنفي شيئاً لا تفكّر فيه أساساً[١٠٣].

وقد نفى أحد رجال الحكومة السورية، في تصريح آخر، علاقة حركة الحناوي بمشروع «سورية الكبرى»، وعدم نية الحكومة السورية تحقيق هذا المشروع، على الرغم من ظهور الحركة المؤيدة للتعاون مع الهاشميين في العراق[١٠٤].

وعلى الرغم من أن «حزب الشعب» كان أهم الأحزاب السورية الموالية

---

(١٠٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ٧٧٣، ملف ٢٠٥/ ٧/ ١ ج ٨، المفوضية المصرية في أنقرة من السفير إلى وكيل الخارجية، ٢٠/ ١١/ ١٩٤٩.

(١٠١) وثائق وزارة الخارجية المصرية، محفظة ١٢٤٤، ملف ٣٧/ ٣١/ ٥ ج ٤، المفوضية المصرية لدى الكرسي البابوي من الوزير المفوض إلى وكيل الخارجية، ١٩/ ١٠/ ١٩٤٩.

(١٠٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية، من وكيل الخارجية إلى وزير مصر المفوض في روما، ١٣/ ١٢/ ١٩٤٩.

(١٠٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٥، ملف ٣ سري ج ٧، المفوضية المصرية في دمشق من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٢٤/ ٨/ ١٩٤٩.

(١٠٤) **السياسة**، ٢٠/ ٨/ ١٩٤٩، ص ١.

للهاشميين، في تلك الفترة، فإن بعض قادته أكدوا في تصريحاتهم أنهم لا يؤيدون «سورية الكبرى»، ولا «الهلال الخصيب»، وأن الانقلاب لا يمكن اعتباره خطوة أولى نحو قيام «سورية الكبرى»، وأن سورية حريصة على جمهوريتها المستقلة(١٠٥).

وقد حاول مؤيدو الملك عبد الله القدامى في سورية جذبها إلى الهاشميين، وفتح الطريق أمام احتمال تنفيذ مشروع «سورية الكبرى»، لاحقاً، وذلك أثناء الخلاف على نصّ القَسَم الذي يؤديه رئيس الجمهورية، وأعضاء المجلس النيابي. فقد اقترح حسن الحكيم، وزكي الخطيب، وحسني البرازي، وأيّدهم في ذلك الحناوي نفسه، صيغة للقَسَم تضمّنت التعهّد بالعمل على تحقيق وحدة البلدان العربية، ولكنها لم تتضمّن التعهّد بالمحافظة على النظام الجمهوري(١٠٦).

عارض هذه الصيغة بعض النواب، ومنهم أكرم الحوراني، وطالبوا بأن يضاف إلى القَسَم التعهّد بالمحافظة على النظام الجمهوري، ولكن «حزب الشعب» والحناوي انتصرا في النهاية، وتمّت الموافقة على نصّ القَسَم الأصلي، ممّا يعدّ انتصاراً لمؤيدي الوحدة مع الهاشميين، ويعدّ، أيضاً، واحداً من أهم أسباب الانقلاب العسكري الثالث الذي قاده أديب الشيشكلي، في التاسع عشر من كانون الأوّل/ ديسمبر ١٩٤٩(١٠٧).

خلاصة القول، إن مشروع «سورية الكبرى» أثّر في مساعي رجال الحناوي إلى الوحدة مع العراق، فمن الملاحظ أن الشعب السوري لا يميل، في قرارة نفسه، إلى فكرة الاتحاد أو الوحدة مع أي طرف هاشمي، وإن كان بريق الدعاية العراقية بهر بعض السوريين، وجعلهم يفكّرون في أمر الوحدة مع العراق(١٠٨)، إلا أن مسألة تحقيق هذه الوحدة ظلّت بالنسبة إلى أكثر القوى السياسية السورية اندفاعاً نحوها، مرتهنة بشرطين أساسيين، هما: التمسّك بالنظام الجمهوري،

---

(١٠٥) الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني**، ج ٢، ص ١٠١٧.

(١٠٦) نصّت صيغة القَسَم على: (أقسم بالله العظيم أن أحترم قوانين الدولة، وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه، وأعمل لتحقيق وحدة البلاد العربية). انظر: باتريك سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (بيروت: دار نوار، ١٩٦٨)، ص ١١٩، وصلاح العقاد، **المشرق العربي المعاصر** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٣)، ص ٧٩

(١٠٧) Pipes, *Greater Syria, the History of an Ambition*, p. 60.

(١٠٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٥، ملف ٣ سري ج ٧، المفوضية المصرية في دمشق من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٢٢/ ١٠/ ١٩٤٩.

ورفض مشروع «سورية الكبرى». وكان تأثير هذين الشرطين في عملية الوحدة بين سورية والعراق واضحاً، وهو تأثير سلبي، تجلّت سلبيته هذه في مواقف الاندفاع أو التريث التي اتخذها النظام العراقي من هذه المسألة، خلال التبدلات العنيفة التي شهدها المسرح السياسي السوري عام ١٩٤٩(١٠٩).

رابعاً: مشروع «سورية الكبرى» أثناء انقلاب أديب الشيشكلي

كانت المشكلة التي واجهت الشيشكلي عندما قام بانقلابه، في كانون الأوّل/ ديسمبر ١٩٤٩، تتمثل في الإجابة عن عدة تساؤلات: مع من تتحد سورية؟ مع الأردن في «سورية الكبرى»؟ أم مع العراق في «الهلال الخصيب»؟ أم مع كليهما؟ أم يجب أن يكون لها سياسة منفصلة ومستقلة؟. وفي هذه الحالة الأخيرة، ماذا سيكون موقفها تجاه التحالف المصري ـ السعودي(١١٠)؟

كلّ هذه الأسئلة طُرحت على ساحة السياسة السورية، آنذاك، لكن الشيشكلي لم يتردّد كثيراً في اتخاذ اتجاه محدّد لسياسة سورية العربية، فقد أعلن في بيان وجّهه إلى الشعب السوري، في السادس والعشرين من كانون الأوّل/ ديسمبر ١٩٤٩، أن الانقلاب قام، أساساً، لمقاومة المشاريع الاستعمارية التي تهدف إلى القضاء على استقلال سورية، وأن الجيش السوري عربي وقومي، وينشد الوحدة العربية الشاملة، لا الوحدة الجزئية(١١١).

قام الشيشكلي بزيارة إلى مصر والعربية السعودية، في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠، متجهاً بسورية إلى المحور المصري ـ السعودي، ومعلناً بذلك عداءه لمشروع «سورية الكبرى»، وللمعسكر الهاشمي(١١٢)، ممّا جعل البعض يعتبر انقلاب الشيشكلي امتداداً لانقلاب حسني الزعيم.

تمثل استمرار المعارضة السورية لمشروع «سورية الكبرى» في عهد الشيشكلي

---

(١٠٩) غانم محمد غانم صالح، «العراق والوحدة العربية بين ١٩٣٩ ـ ١٩٥٨،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٥)، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠.

(١١٠) Ziadeh, *Syria and Lebanon*, p. 110.

(١١١) الضمور، «العسكريون والحكم في سورية، ١٩٤٩ ـ ١٩٥٨،» ص ١٥٦.

(١١٢) تحدّث الشيشكلي أثناء زيارته إلى السعودية، مع وزير مصر المفوض في جدة، معرباً عن سعادته للتقارب مع مصر والسعودية، ومبدياً سخطه الشديد على الملك عبد الله وسياسته. انظر: وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤، ملف ٣٧/ ٣١/ ٥ ج ٣، المفوضية المصرية في جدة من الوزير المفوض إلى وكيل الخارجية، ١٣/ ١/ ١٩٥٠.

في بيان الوزارة الذي قدمه رئيس الوزراء، خالد العظم، إلى المجلس النيابي، في الرابع من كانون الثاني/يناير ١٩٥٠، فقد تعهّد بالدفاع عن النظام الجمهوري، والحرص على استقلال سورية وسيادتها الكاملة[١١٣].

كما نصّ الدستور السوري الجديد، الذي وضعته الجمعية التأسيسية، على أن سورية جمهورية عربية ذات سيادة، وأنها وحدة سياسية لا تتجزأ، ولا يجوز التخلي عن جزء من أراضيها. كما نصّ الدستور على أن قَسَم رئيس الجمهورية يتضمن جملة: «وأن أكون مخلصاً للنظام الجمهوري»[١١٤].

وقد أدى تقرب الشيشكلي إلى مصر إلى تحمّسها لإعاقة المشروع، عن طريق عقد اتفاقيات رسمية، فقامت بالتقرّب إلى ساسة العراق لإضعاف الجبهة الهاشمية، وسدّ الباب أمام الرياح العراقية التي تسبّب اضطراباً لسورية، وقلقاً للمهتمين بشؤونها. ودارت جولة من المباحثات بين مزاحم الباجهجي، نائب رئيس الوزراء العراقي ووزير الخارجية[١١٥]، أسفرت عن توقيع صيغة اتفاق قضى بالتزام البلدين بامتناع كلّ منهما، لمدّة خمسة أعوام من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق، عن التدخل في شؤون سورية الداخلية، وعن إثارة أو تشجيع ما قد يعتبر تدخلاً فيها بالذات أو بالواسطة، وأن يعملا جهدهما متضامنين، على بذل خير الوساطة، بشكل بعيد عن مواطن التدخل، لتستقر الأحوال في سورية، على وضع دستوري سليم يستند إلى مشيئة الشعب السوري. كما نصّ الاتفاق على أن عبارة «إثارة أو تشجيع ما قد يعتبر تدخلاً فيها بالذات أو بالواسطة»، تشمل مشروعي «سورية الكبرى» و«الهلال الخصيب»[١١٦].

تسبّب هذا الاتفاق في استقالة الوزارة العراقية، حيثُ إنَّ التزام العراق بوضع مشروعات الوحدة مع سورية على الرفّ، لم يعجب أياً من الأمير عبد الإله، أو نوري السعيد[١١٧]. وقد تحدّث مزاحم الباجهجي، بعد استقالته، في مجلس الأعيان العراقي، فأعلن تصميمه على موقفه، وقال: «دعوا سورية وشأنها، لتضمّد جراحها . . . إن المشروعات الفردية، كسورية الكبرى والهلال

(١١٣) **الأساس**، ٩/ ١/ ١٩٥٠، ص ٤.

(١١٤) ساطع الحصري [أبو خلدون]، **العروبة أولاً**، ط ٣ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٨)، ص ١٦٠ ـ ١٦١.

(١١٥) **الأساس**، ٢٦/ ١/ ١٩٥٠، ص ١.

(١١٦) صالح، «العراق والوحدة العربية بين ١٩٣٩ ـ ١٩٥٨،» ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

(١١٧) **الأساس**، ٥/ ٢/ ١٩٥٠، ص ٢.

الخصيب، قد وئدت، حين قررت الدول العربية أن تتعاون، وتنشئ الجامعة العربية»[١١٨].

كان الانتصار الدبلوماسي الثاني الذي أحرزته مصر في مواجهة الهاشميين هو اقتراح حلف ضمان جماعي عربي عرف باسم: «معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي»، وقد وافق مجلس جامعة الدول العربية على هذه المعاهدة، في السابع عشر من نيسان/ أبريل ١٩٥٠، ونصّت على التعهد بمساندة جماعية لأية دولة عربية يُعتدى عليها، والالتزام بقرارات المجلس التي تبنّاها غالبية الأعضاء، وعدم إبرام أية اتفاقية دولية لا تتفق مع هذه المعاهدة. وحيثُ إنّ المعاهدة كانت حركة مصرية، معاكسة لخطط التوسع الأردني والعراقي، في ما يتعلق بسورية، فقد امتنع الأردن والعراق عن توقيعها، في البداية، ثمّ وقعاها بعد ذلك على التوالي، في عامي ١٩٥١ و١٩٥٢[١١٩].

ولم تثن محاولات مصر[١٢٠]، واتفاق الشيشكلي معها، الملك عبد الله عن الاستمرار في وضع سياساته محل التنفيذ، حيث إنّه قد بدأ التحرّك منذ بداية عام ١٩٥٠، في اتجاهين متوازيين: أحدهما في سورية، والآخر في فلسطين. وتمثل هذا التحرّك في أخطر ما قام به الملك من مساع لتوحيد «سورية الكبرى»؛ فعلى طريق فلسطين، أعلن ضمّ الضفة الغربية إلى شرق الأردن، وعلى طريق سورية، تآمر لقلب نظام الحكم فيها، ودخولها بالقوة.

١ ـ إعلان ضمّ الضفة الغربية إلى شرق الأردن

استمر الملك في اتخاذ الإجراءات التي بدأها عقب «مؤتمر أريحا»، لتنفيذ إلحاق القسم العربي من فلسطين بشرق الأردن، وفي كانون الأوّل/ ديسمبر ١٩٤٩، أصدر الملك قراراً قضى باعتبار كلّ الفلسطينيين القاطنين في المملكة الأردنية الهاشمية، وفي الضفة الغربية من نهر الأردن، أردنيين، لهم ما

(١١٨) **الأساس**، ٢٦/ ٢/ ١٩٥٠، ص ٤.

(١١٩) سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

(١٢٠) روّج بعض المسؤولين في عمّان أن مصر تعارض مشروع «سورية الكبرى»، وتقف أمام أية محاولة لتنفيذه، مدفوعة في ذلك بالسياسة السعودية التي تخشى من توسع البيت الهاشمي في قوته وحدوده، ويؤكّدون، دون الاستناد إلى أي دليل، بأن الملك ابن سعود ينفق مبالغ طائلة في سبيل الدعاية لسياسته في مصر. انظر: وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة ٣٦٦، ملف ٢٣١/ ٧/ ١ ج ١، المفوضية المصرية في عمان من الوزير المفوض إلى وزير الخارجية، ٥/ ٩/ ١٩٥١.

للأردنيين من حقوق، وعليهم ما على الأردنيين من واجبات. وقد كان ذلك مقدمة لانتخابات مجلس نيابي، يمثل في تشكيله ضفتي الأردن، وصدر قانون معدل لقانون الانتخابات لمجلس النواب. وفي نهاية عام ١٩٤٩، أعلن حلّ مجلس النواب الأردني، اعتباراً من كانون الثاني/يناير ١٩٥٠، وذلك من أجل إجراء انتخابات جديدة تشمل الضفتين[١٢١].

أثار ذلك عدداً كبيراً من اللاجئين الفلسطينيين، فوصلت إلى «الهيئة العربية العليا» عدة برقيات من ممثلي اللاجئين، في القسم الجنوبي من فلسطين، يحتجون فيها على الضمّ[١٢٢]. كما أبرق كبار اللاجئين الفلسطينيين، وممثلوهم في سورية، إلى أمانة جامعة الدول العربية، ووزارة الخارجية المصرية، ونظيرتها السورية، يعلنون رفضهم إلحاق فلسطين العربية بشرق الأردن، دون استفتاء أهلها[١٢٣].

ولم يكن الملك عبد الله يهتم كثيراً برأي الفلسطينيين أو غيرهم، إذ كان يريد الوصول إلى تسوية مع إسرائيل فحسب، تعطيه منفذاً على البحر المتوسط، وتضمن له الاستقرار والأمن، بعد ضمّ الضفة، لكي يستطيع تكملة مسيرة الوحدة، وبناء المملكة التي يريدها. وقد بدأت المباحثات بين الجانبين، الأردني والإسرائيلي، في كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٤٩، وحتّى آذار/مارس ١٩٥٠، ولكنها تعثرت بسبب الخلاف حول وضع القدس، وما لبثت صحف تل أبيب أن قامت بنشر تفاصيل المباحثات، في الأوّل من آذار/مارس، ممّا هدّد بنسف خطط الانتخابات القادمة في شرق الأردن والضفة، وتوحيدهما اللاحق[١٢٤].

وازداد الأمر سوءاً مع كشف عبد الله التل ـ حاكم القدس العسكري ـ بعد لجوئه السياسي إلى مصر، عن العديد من الوثائق التي تثبت اتصالات الملك بالإسرائيليين، قبل الحرب وخلالها، وتفاصيل اتفاقية الشونة، وقد نشرت نصوص تلك الوثائق صحيفة **أخبار اليوم** المصرية[١٢٥].

وقد اضطر توفيق أبو الهدى إلى تقديم استقالته، بعد الحملة العنيفة التي

---

(١٢١) هاني خير، **الحياة النيابية في الأردن، ١٩٢٠ ـ ١٩٩٣** (عمّان: منشورات لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٣)، ص ٦٧.

(١٢٢) **الأساس**، ١٠/ ١/ ١٩٥٠، ص ٢.

(١٢٣) **الأساس**، ١٩/ ١/ ١٩٥٠، ص ٢.

(١٢٤) Wilson, *King Abdullah: Britain and the Making of Jordan*, p. 204.

(١٢٥) للمزيد من التفاصيل انظر: **أخبار اليوم** (القاهرة)، ١٨/ ٣/ ١٩٤٩.

شنتها الحكومة والصحافة المصرية على شرق الأردن، ولكنه أعاد تشكيلها، بعد فشل سمير الرفاعي في تشكيل حكومة تقبل التفاوض مع إسرائيل، وتتماشى مع رغبات الملك(١٢٦).

وأمام تواتر الأنباء التي أكدت عقد صلح منفرد بين إسرائيل والأردن، اتخذت اللجنة السياسية في جامعة الدول العربية قراراً، في السابع والعشرين من آذار/ مارس ١٩٥٠، جاء فيه أنه لا يجوز لأية دولة من دول الجامعة أن تتفاوض، من أجل عقد صلح منفرد، أو أي اتفاق سياسي أو عسكري أو اقتصادي مع إسرائيل، وأن الدولة التي تقدم على ذلك تعتبر على الفور منفصلة عن جامعة الدول العربية(١٢٧).

اتخذ هذا القرار في غياب مندوب الأردن الذي تخلّف عن حضور اجتماعات اللجنة السياسية في القاهرة، ممّا أعطى انطباعاً بأن الاتهامات الموجهة إلى الأردن صحيحة(١٢٨).

وقد صرح الملك عبد الله، في الخامس والعشرين من آذار/ مارس، معترضاً على الحملة التي شنّتها الصحافة المصرية ضدّ شخصه وسياسته، مؤكّداً أنّها خلقت جواً غير مرضٍ لاجتماع جامعة الدول العربية. وأردف الملك أنه يجب ألا تكون جامعة الدول العربية أداة لأولئك الذين يقاومون ميول الاتحاد الأخوي بين البلدان العربية، وخاصة أن هذه الاتحادات وليدة رغبة الشعوب صاحبة الشأن، كما يجب ألا تسيطر دولة واحدة على الجامعة، ولا أن تكون مسرحاً لمعسكرات تعمل ضدّ بعضها البعض(١٢٩).

ونشرت الصحف المصرية أنباء تقول إن الحكومة البريطانية تدخلت للضغط على البلدان العربية(١٣٠)، ممّا أثر في حماسة الوفود العربية في مجلس جامعة

---

(١٢٦) George Eden Kirk, *The Middle East, 1945-1950* (London: Oxford University Press, 1954), p. 309.

(١٢٧) «مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الثاني عشر،» الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٩/ ٣/ ١٩٥٠، مضبطة الجلسة الثالثة، ص ٥٥.

(١٢٨) **الأساس**، ٢٧/ ٣/ ١٩٥٠، ص ١ - ٤.

(١٢٩) **الوثائق الهاشمية: أوراق الملك عبد الله بن الحسين** (عمّان: جامعة الدول العربية، ١٩٩٤)، ج ٤، الوثيقة الرقم ٤٦ (٧٨ - ٤٤٢)، وتصريحات للملك عبد الله بتاريخ ٢٥/ ٣/ ١٩٥٠، بخصوص وحدة الضفتين وعلاقة دول الجامعة العربية بذلك، ص ١٢١ - ١٢٣.

(١٣٠) **الأساس**، ٣٠/ ٣/ ١٩٥٠، ص ١.

الدول العربية، كما أنَّ وزير الأردن المفوض في مصر أكد لوزير الخارجية المصري أن الحكومة الأردنية لم تقم بأية مباحثات مع إسرائيل[١٣١].

وكان واضحاً وجود اتفاق بين بريطانيا والولايات المتحدة في موقفهما من الضمّ، فالأردن هو مفتاح تصفية القضية الفلسطينية بالنسبة إليهما. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة عارضت مشروع «سورية الكبرى»، لرفضها وجود قوة عربية إقليمية، تهدّد الأمن الإسرائيلي، وتكون تحت الهيمنة البريطانية، فإن واشنطن كانت تهدف إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين في شرق الأردن، وتحقيق حالة السلام بين العرب وإسرائيل، لمواجهة الاتحاد السوفياتي، بطرح سياسة الأحلاف الدفاعية. وقد اعتقدت الولايات المتحدة بأن الضمّ سيحقق لها ذلك[١٣٢].

وقد أجريت الانتخابات في نيسان/أبريل ١٩٥٠، لانتخاب أعضاء المجلس النيابي من الضفتين، وفي الرابع والعشرين منه، افتتح الملك الجلسة الأولى لمجلس الأمة الأردني الجديد، وأصدر المجلس قراراً بإعلان الوحدة التامة بين ضفتي الأردن الشرقية والغربية، واجتماعهما في دولة واحدة، هي «المملكة الأردنية الهاشمية»، وعلى رأسها الملك عبد الله، على أساس الحكم النيابي الدستوري[١٣٣].

تحرّكت جامعة الدول العربية، حفاظاً على وجود كيان اسمه «فلسطين»، فقررت اللجنة السياسية، في منتصف أيار/مايو ١٩٥٠، أن تصرّف شرق الأردن مخالف لقرارات الجامعة، ولذلك رأت سورية ولبنان والسعودية ومصر فصل شرق الأردن من جامعة الدول العربية، ولكن مندوبا العراق واليمن لم يوافقا على هذا القرار، وطلبا إعطاء فرصة للوساطة. وبالفعل، قام العراق ولبنان بوساطتهما التي لم تصل إلى أية نتيجة، فاقترحت الحكومة المصرية استمرار الوساطة، لقبول صيغة يجمع عليها كلّ الأعضاء في الجامعة، جاء فيها:

---

(١٣١) «محضر الجلسة الثالثة لمجلس الجامعة العربية،» الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٩/ ٣/ ١٩٥٠، ص ٥٣ ـ ٥٧.

(١٣٢) محمد خيري طلعت، «السياسة الأمريكية والبريطانية تجاه الأردن، ١٩٥١ ـ ١٩٥٢،» **التاريخ والمستقبل** (كلية الآداب، جامعة المنيا)، العدد ٢ (تموز/ يوليو ١٩٩٩)، ص ٢٥٠.

(١٣٣) حازم نسيبة، **تاريخ الأردن المعاصر ما بين عامي ١٩٥٢ ـ ١٩٦٧** (عمّان: منشورات لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٢)، ص ١٩.

«. . . إن المملكة الأردنية تعلن أن ضمّ الجزء العربي من فلسطين إليها، إنما هو إجراء اقتضته الضرورات العملية، وأنها تحتفظ بهذا الجزء وديعة، تحت يدها، على أن يكون تابعاً للتسوية النهائية . . . على أن تقبل في شأنه ما تقرّره، بالإجماع دول الجامعة الأخرى»(١٣٤).

لم تأت المساعي العربية لدى الملك لتهدئة الموقف، بأية نتيجة، فلم يستجب لأي طرف حاول التوسط، حتّى وإن كان ابن أخيه عبد الإله الذي قام بزيارته، في السادس والعشرين من حزيران/ يونيو ١٩٥٠، وحاول إقناعه بقبول صيغة من مسألة الوحدة، تكون مقبولة، ولكن الحديث بينهما دار في حلقة مفرغة(١٣٥).

وقد صرح الملك، رسمياً، أن الفصل لا يضير الأردن، فالجامعة تحتاج إلى إصلاح، وإذا أبعد الأردن عنها فهو خير له. ثمّ قال إن الأردن في الضفتين أردن واحد، لا يقبل في اتحاده كلمة واحدة من أحد، والبلاد الشامية لا خير لها إلا في وحدتها. وفي نهاية تصريحه، أكد أن سورية محفوظة من الله، ومتى استقرّت طلبت الوحدة التي ستأتي، لأن السلامة تقضي بها(١٣٦).

وبحسب حديث آخر للملك عبد الله ـ على ذمة تقرير دبلوماسي مصري ـ فإن الملك كان ينوي في حالة فصل بلاده من جامعة الدول العربية، إقامة خطّ دفاع يمتد من طهران إلى عمّان، ويشمل أنقرة وبغداد ليحلّ محل جامعة الدول العربية، ويقف ضدّ الشيوعية في الشرق الأوسط. لكن هذه النظرية لم تلق ترحيباً في الأوساط التركية التي رأت في وحدة الوطن العربي، ضماناً أحسن لحفظ كيان الشرق الأوسط، كما رأت أن أي انقسام في صفوف البلدان العربية، لا يفيد القضية التركية، بل يضعف مركزها أمام تيار الشيوعية. لذلك، فإن سياسة الملك لم تلق آذاناً صاغية في تركيا، وحاول الأتراك إفهام الملك، في زيارته الأخيرة لهم، بأن اقتراحه غير عملي، فتركيا

---

(١٣٤) مضبطة الجلسة الثامنة لمجلس جامعة الدول العربية،» الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٧/ ٦/ ١٩٥٠، ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤.

(١٣٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٥، ملف ٣ سري ج ٨، المفوضية المصرية في عمان من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٦/ ٧/ ١٩٥٠.

(١٣٦) **الوثائق الهاشمية**: **أوراق الملك عبد الله بن الحسين**، ج ٤، الوثيقة الرقم ٤٧ (٢٢١ ـ ٢٣٢)، وتصريح رسمي من رئاسة الديوان الهاشمي بتاريخ ٦/ ٦/ ١٩٥٠، بشأن وحدة الضفتين وفصل الأردن من الجامعة العربية، ص ١٢٣.

تريد أن يستند ظهرها إلى بنيان متين متماسك من الدول العربية[١٣٧].

يمكن القول إن تمسّك عبد الله بدمج ضفتي الأردن، جاء نتيجة إخفاقه في الحصول على أي مكسب سياسي يثبت به، على الأقل أمام نفسه، أنّه على صواب في اعتقاداته وطموحاته، وأنه لم يضيّع عمره هباء بلا جدوى. كما أنّ هذا الضمّ، على رغم كلّ ما أثاره، وما قيل عنه، أصبح هو الشيء المضمون، والنجاح الأكيد الذي حدث بالفعل، فلم يستطع التفريط فيه، وخاصة أن جهوده على طريق سورية، في الوقت نفسه، وعلى الرغم من جديتها، باءت بالفشل.

٢ ـ التآمر لقلب نظام الحكم في سورية ودخولها بالقوة

في كانون الثاني/يناير ١٩٥٠، نشرت صحيفة إنكليزية، مقالاً، عن علاقة بريطانيا بشرق الأردن، وأطماع الملك في سورية، فقالت إنّه لولا تأييد الجيش الأردني، لما استطاع الملك عبد الله الاحتفاظ بعرشه يوماً واحداً، فهو مدين لبريطانيا التي أنشأت جيشه ودرّبته ومدته بالمال، وأن الجنرال غلوب هو الذي حال دون قيام الملك بحركة الاستيلاء على سورية، عندما سنحت الفرصة بسبب الانقلابات التي حدثت في سورية. وأضافت الصحيفة أنّه ما دام الملك لا يستطيع الحصول على تأييد بريطانيا، للقيام بمثل هذه الحركة ضدّ سورية، فإنه سيضطر إلى تأجيل ذلك اليوم السعيد الذي يضمّ فيه سورية إلى مملكته، ولكنه لن يتخلّ عن مشروعه، فتصريحاته المتعارضة تجمع على أن أية وسيلة تحقق مشروع «سورية الكبرى» يمكن تبريرها[١٣٨].

وإذا كانت هذه الصحيفة أصابت في قولها إن بريطانيا هي التي منعت عبد الله من القيام بأية حركة عسكرية تجاه سورية، فإن الصحيفة أخطأت عندما أكدت أن الملك سيؤجل ذلك بسبب معارضة بريطانيا. فالملك كان قد نفد صبره، خاصة بعد انقلاب الشيشكلي ومعارضته للمشروع، فلم يعد يستطيع الانتظار، ويرى انقلاباً وراء الآخر، حتّى يتمكن من تحقيق حلمه. فبدأ يخطّط لتحقيقه بالقوة، وجاءت البداية، عندما أوعز إلى أحد الأمراء الأردنيين بأن يذهب إلى بيروت، ويتصل هناك ببعض المتعاطفين مع «سورية الكبرى» من السوريين،

---

(١٣٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ٧٧٣، ملف ٢٠٥/ ٧/ ١ ج ٨ من سفير مصر في أنقرة إلى وكيل الخارجية، ٣/ ٥/ ١٩٥٠.

(١٣٨) **المصري**، ٢٣/ ١/ ١٩٥٠، ص ١.

ويبلغهم أنه يريد أن ينفّذ المشروع في أقرب وقت، وأنه لا يستطيع الانتظار أكثر من ذلك، وقد تلقى عتاداً حربياً جديداً. كما قال الملك لهذا الأمير، حسب رواية الأخير إلى صحيفة **المصري** القاهرية، إن الملك هو الذي دبّر انقلاب حسني الزعيم، وإنه سيقوم بحركات كثيرة، وسيقاتل كلّ من يقف في سبيله ويمنعه من دخول سورية. ولكن هذا الأمير لم ينفّذ تعليمات الملك، وذهب إلى مصر، وكشف هذه المعلومات لصحيفة **المصري**(١٣٩). وتجدر الإشارة هنا، إلى أن الحكومة الأردنية قرّرت، في ٢٨ آذار/مارس ١٩٥٠، منع دخول صحيفتي **أخبار اليوم**، و**المصري**، إلى المملكة الأردنية الهاشمية(١٤٠).

وقد قام الملك وأعوانه بالترتيب لقيام حركة انقلابية في سورية، تسهل دخول الجيش الأردني إليها. وعندما كانت المباحثات دائرة في القاهرة، بخصوص فصل الأردن من جامعة الدول العربية، أكد عدد من السياسيين الأردنيين أنه في حالة إخراج شرق الأردن من الجامعة، فإنه سيكون محقاً في أن يطلق يده في سورية، خاصة أن هناك أزمة وزارية في سورية، والرأي العام ساخط على العسكريين، لاستبدادهم وتطاحنهم في ما بينهم(١٤١).

وتسارعت الاتصالات بين سامي كبارة، وزير الداخلية، وحسن الحكيم، عضو المجلس التأسيسي ورجل الملك عبد الله. وقد قاما بتحرّكات واسعة، ونظّما زيارات متعددة إلى جبل الدروز، تمهيداً لهذه الحركة. كما أنَّ وزير الداخلية ظلّ على اتصال دائم بالعقيد أمين أبو عساف، وهو من جبل الدروز(١٤٢).

ونشط دعاة الملك عبد الله داخل سورية، بشكل واضح، وأخذوا يجهرون بذلك، وذكر بعضهم أن الملك صرح، أخيراً، بأنه لا يستطيع أن يقف مكتوف الأيدي أمام التصريحات، والاتجاهات السورية الرسمية، التي ترفض التعاون والاتحاد مع الأردن. كما أنَّ بعض العائدين من شرق الأردن إلى سورية، أكدوا أنهم شاهدوا تحرّكات عسكرية ظاهرة للقوات الأردنية، بالقرب من الحدود

---

(١٣٩) **المصري**، ٣/١/١٩٥٠، ص ١.

(١٤٠) **الأساس**، ٢٩/٣/١٩٥٠، ص ٤.

(١٤١) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٥، ملف ٣ سري ج ٨ من وكيل الخارجية إلى وزير مصر المفوض في دمشق عن تقرير المفوضية المصرية في عمّان، ١٦/٥/١٩٥٠.

(١٤٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية، المفوضية المصرية في دمشق، التقرير الرقم ٣١ من الوزير المفوض إلى وكيل الخارجية، ٢١/٥/١٩٥٠.

السورية، وقد طلبت رئاسة أركان حرب الجيش السوري من وزارة الداخلية، إخلاء الثكنات العسكرية القريبة من الحدود السورية ـ الأردنية، وضرورة تسليمها إلى الجيش[١٤٣].

ولوحظ، في تلك الفترة، قيام بعض رجال الإنكليز بنشاط واسع في القبائل السورية (طيّ، وشمّر) في شمال سورية. وكان غلوب يعمل، بواسطة أعوانه، على بث الفتنة بينهم لخلق المشاكل، وإرغام الحكومة السورية على بعثرة قوتها العسكرية، بإيفاد جزء من الجيش إلى منطقة الجزيرة النائية، فيصبح شبه معزول عن بقية الجيش، ويتعذّر تحرّكه إلى أقصى الجنوب، في الوقت المناسب. وممّا يؤكّد حقيقة التحرّك البريطاني، إبداء رجال المفوضية البريطانية في دمشق عدم رضاهم عن الدستور السوري الجديد، وكثرة اتصالهم برجال المفوضية الأمريكية، في محاولة لإقناع واشنطن بتعديل موقفها من قيام «سورية الكبرى» التي تستطيع استيعاب اللاجئين الفلسطينيين، في يسر، ويمكن تحت حكم الملك عبد الله تخطيط حدودها النهائية مع إسرائيل، فلا يبقى بعد ذلك دولة عربية لها حدود مع إسرائيل، إلا مصر، التي ستجد نفسها وحيدة في الميدان، فتقبل مكرهة، تسوية الأمر على أية صورة[١٤٤].

لقد أفضى وزير بريطانيا المفوض في دمشق بحديث إلى نظيره المصري، أكد فيه أن بريطانيا لا تقوم بتدبير أية دسائس، للعمل على تنفيذ مشروع «سورية الكبرى»، لأن هناك صعوبات كثيرة تحول دون تنفيذه. ثمّ أردف، قائلاً: «ولكننا على أية حال، لا نعارض قيام «سورية الكبرى»، إذا تمّ برضاء الشعب، وبطريقة مشروعة، على ألا يكون ذلك نتيجة انقلاب»[١٤٥].

وقد لاحت في أفق السياسة السورية علامة استفهام، بعد تأليف ناظم القدسي، أحد زعماء «حزب الشعب»، الموالي للهاشميين، للوزارة في حزيران/ يونيو ١٩٥٠، وضم حسن الحكيم لهذه الوزارة. وتواكب ذلك مع تأليف نوري السعيد للوزارة العراقية، وتوالي زياراته إلى لندن، وحرص الأخيرة على بقاء القدسي في الحكم، واتصاله الدائم بالمفوضية البريطانية. فضلاً على أن الملك عبد الله أدلى بحديث، إلى صحفي إيراني، قال فيه إن الوحدة العربية أمر بعيد

(١٤٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية، من الوزير المفوض إلى وكيل الخارجية، ٢٥/ ٥/ ١٩٥٠.

(١٤٤) المصدر نفسه.

(١٤٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية، ٢/ ٨/ ١٩٥٠.

المنال، ولكن وحدة البلاد الشامية، والاتحاد بعد ذلك مع العراق، هي أولى خطوات الوحدة العربية، ما أوحى بأن هناك تدبيراً لتنفيذ مشروع فدرالي يجمع سورية والأردن والعراق، ويوفق بين فكرة «سورية الكبرى»، و«الهلال الخصيب»، وخاصة أن الملك كان، في هذه الفترة، يحاول فعلاً التفاهم مع العراقيين لتوحيد الأردن والعراق، وقدم صيغة اتحادية لذلك، ولكنهما اختلفا حول زعامة هذا الاتحاد(١٤٦).

إن ما كان يدبر، فعلاً، في الخفاء هو مؤامرة لإحداث انقلاب عسكري جديد، في سورية، لمصلحة الملك عبد الله، عن طريق بعض ضباط الجيش السوري، الذين كانوا على اتصال برسل الملك عبد الله، تمهيداً لدخول قواته إلى الأراضي السورية. ولكن قيادة الجيش السوري علمت بهذه الخطّة، وسارعت إلى التحقيق مع العسكريين المتهمين، ووجهت إليهم تهمة «الخيانة العظمى»، و«التآمر على سلامة الدولة»، عن طريق الاتصال بالحكومة الأردنية، لتسهيل إجراءات قلب نظام الحكم في سورية(١٤٧).

في الجلسة الثانية من محاكمة هؤلاء الضباط، التي لم تنشرها صحف دمشق، وانفردت بنشرها صحيفة **النداء** الشيوعية البيروتية، في السابع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٠، اتضح أن رجال الجيش السوري اتصلوا بالملك عبد الله، وأعطاهم الكثير من الأموال، لكي يوزّعوها على بعضهم البعض، من أجل التعاون لصالح الملك ومشروعه. وكان حسين سراج، وكيل وزارة الخارجية الأردنية، يزور دمشق كثيراً للاتصال بأكبر عدد من السوريين. وعندما تحدّث منير العجلاني، نائب دمشق، وأحد المتهمين في هذه القضية، أكد أن أعوان الملك حاولوا جذبه، ولكنه رفض ذلك، كما أعلن في استجوابه في المحكمة أنّه ضدّ الملك عبد الله، ويرفض مشروع «سورية الكبرى». أما تردّده على عمّان، فكان من أجل شراء آلات زراعية، يقال إن أسعارها هناك كانت أرخص. وذكر العجلاني، أيضاً، أنّه عندما قابل الملك عبد الله، بضغط من العقيد السوري بهيج كلاس، ومحمّد الشنقيطي، وزير المعارف الأردني، أكد له الملك أن من أقصى أمانيه أن يوحّد «سورية الكبرى»، وأنه يريد مساعدة السوريين لتنفيذ ذلك. وفي شهادته أمام المحكمة، ذكر العقيد بهيج كلاس أن الشنقيطي كان أكثر رجال الحكومة الأردنية

(١٤٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية، من الوزير المفوض إلى وكيل الخارجية، ١٦/ ٩/ ١٩٥٠.
(١٤٧) **المصري**، ٣٠/ ٩/ ١٩٥٠، ص ٧.

اتصالاً بالسوريين، وأنه ألحّ عليه كثيراً في التعاون معهم لصالح الملك عبد الله[١٤٨].

في الجلسة الثالثة من هذه القضية، في الثالث من كانون الثاني/ يناير ١٩٥١، تبيّن من شهادة العقيد سعيد حبّي، قائد سلاح الطيران السوري، أنّه اتصل بوزير المملكة الأردنية الهاشمية المفوض في بيروت، ثمّ بالملك عبد الله، فقائد الجيش الأردني، بخصوص العمل على تنفيذ حركة تساعد الملك على دخول دمشق بواسطة رجال الجيش، وأنه حصل على أموال لتنفيذ هذه الخطّة. وقد نشرت الصحف في دمشق أن سعيد المفتي، رئيس المجلس النيابي الأردني، زار دمشق، واتصل بشخصيات سياسية متعددة، وكانت زيارته هذه بسبب التصريحات التي ذكرها د. منير العجلاني، وبقية المتهمين في الجلسة السابقة. وقد قابل سعيد المفتي الشيشكلي، وأكد له أنه لا يصحّ التعريض بالمملكة الأردنية في هذه القضية[١٤٩].

وعلى الرغم من نفي الحكومة الأردنية أية علاقة لها بهذه المؤامرة، وتأكيدها أن الملك لا يفكر في أي اعتداء على استقلال سورية، فإن كلّ الشواهد المحيطة بالملك وبتصرفاته، أكدت أنّه كان ينوي استخدام القوة العسكرية لتنفيذ المشروع، وذلك ليأسه من إمكانية تنفيذه بشكل سلمي. وفي أثناء زيارة ناظم القدسي، رئيس وزراء سورية، وفوزي سلو، وزير الدفاع السوري، أراد الملك أن يوهم ضيوفه بعظمة الجيش الأردني، ووفرة عدده وتنوّع أسلحته، فأوعز إلى قائد اللواء بأن يسحب نصف عدد قوات الجيش المرابطة في الضفة الغربية، ويوزّعها على جانبي الطريق الذي سيمرّ منه موكب رئيس وزراء سورية، ثمّ تعود هذه القوات إلى الضفة الغربية، ومعها مجموعة إضافية من القطاعات العسكرية التي تعسكر، عادة، في الضفة الشرقية، وذلك استعداداً لاستقبال القدسي ورفاقه، في زيارتهم إلى نابلس ورام الله، في اليوم التالي. وقد نفذت هذه الحركة بنجاح، إلى درجة أن القدسي قال لأصدقائه عند عودته إلى دمشق، إن عدد القوات الأردنية يزيد على عدد سكان الأردن. وقد أكد الملك، أثناء حديثه مع القدسي، في هذه الزيارة، أنّه لن يترك أمر الوحدة السورية، ولن ينسى عرش سورية، وهو موافق على أي شكل للحكم، سواء كان جمهورياً أو ملكياً، كما أكد، أيضاً، أن الأردن وأهله يعتبرون أنفسهم جزءاً من «سورية الكبرى»[١٥٠].

---

(١٤٨) **النداء** (بيروت)، ٢٧/ ١٢/ ١٩٥٠، ص ١.

(١٤٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية، ٣/ ١/ ١٩٥١.

(١٥٠) النشاشيبي، **من قتل الملك عبد الله؟**، ص ٥٠ ـ ٥٢.

وقد جرت محاولة فاشلة لاغتيال الشيشكلي، في منتصف تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٥٠، ووجّه الاتهام إلى نشأت شيخ الأرض، شقيق الطبيب الخاص بالملك ابن سعود، ممّا أغضب الأخير، فذهب إليه ناظم القدسي للترضية. وقبل أن يغادر القدسي السعودية، نشرت جميع الصحف السورية، يوم الثاني عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر، نصّ قرار الاتهام في تلك القضية. وقد جاء فيه الاتهام الصريح للحكومة السعودية بأنها موّلت العصابة الإرهابية المكوَّنة من بعض المتهمين، وأنها تدبّر لاغتيال الملك عبد الله. وقد ترتب على نشر الاتهام أزمة سياسية حادة بين السعودية وسورية، واتضح أن الحكومة كانت على علم بنشر القرار، ووافقت على ذلك(١٥١)، ممّا يعني التفاهم بين الحكومة ورجال الجيش على تنفيذ خطّة سياسية، أولى خطواتها إيجاد حالة نفور بين سورية والسعودية، وإبعاد سورية عن المعسكر المعادي للهاشميين.

وأرسلت الحكومة السعودية مذكّرة، شديدة اللهجة إلى الحكومة السورية، أشارت فيها إلى أن نشر الاتهام بهذا الشكل لم يحدث مثله في جرائم وقعت في سورية. وهي تقصد القضية المتهم فيها العسكريون بعمل انقلاب، وتنفيذ مشروع «سورية الكبرى». كما جاء في المذكّرة أن هذا النشر قصد منه الوقيعة بين سورية والسعودية، وقصد منه أكثر الإيقاع بين السعودية والملك عبد الله، لزيادة المشاكل بين البلدان العربية(١٥٢).

ويبدو أن تحرّج موقف ناظم القدسي واتهامه بالعمل لصالح الهاشميين، جعله يتقدم، في كانون الثاني/ يناير ١٩٥١، بمشروع وحدوي إلى جامعة الدول العربية، اقترح فيه صيغة عامة لوحدة البلدان العربية، تتمثل في قيام دولة عربية متحدة، أو اتحاد فدرالي بين البلدان العربية. وقد ذكر القدسي أن الدافع الرئيسي لتقديمه هذا المشروع هو قفل الباب أمام مساعي الملك عبد الله لضمّ سورية إلى الأردن، وعدم انصرافه عن التفكير في ذلك، فضلاً على محاولات العراق لضمّ سورية(١٥٣).

وقد هيّئت الظروف، بعد ذلك، لطرح موضوع الوحدة بين العراق

---

(١٥١) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف الدول (سورية)، محفظة ٢٥، ملف ٣ سري ج ٨، المفوضية المصرية في دمشق من الوزير المفوض إلى وكيل الخارجية، ١٥/ ١١/ ١٩٥٠.

(١٥٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية، ٢٢/ ١١/ ١٩٥٠.

(١٥٣) الحيالي، **العلاقات بين سوريا والعراق، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨ : دراسة في العمل السياسي القومي المشترك**، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

والأردن، قبل وفاة الملك عبد الله بشهر واحد، إذ لم يعد أمامه طريق لتفعيل أفكاره الوحدوية سوى إقامة اتحاد مع العراق، على الأقل، كان ضامناً لبقاء العرش الهاشمي في الأردن بعد موته. وقد بدأ الملك بمناقشة أمر هذه الوحدة مع الأمير عبد الإله، ونوري السعيد، في عمّان، في أول حزيران/ يونيو ١٩٥١[١٥٤].

وقد فسّرت زيارة رئيس وزراء لبنان، رياض الصلح، إلى عمّان، في الثالث عشر من تموز/ يوليو ١٩٥١، على أنّها محاولة من الصلح للتقرّب إلى الملك عبد الله، والتوسط بينه وبين الأمير عبد الإله في موضوع اتحاد العراق والأردن، أو لاتخاذ خطوة إيجابية تجمع بين الأردن ولبنان في طريق الوحدة؛ لا أحد يعلم. وقد اقتصر اللقاء في هذه الزيارة على الملك والصلح، وبعد ذلك بثلاثة أيام اغتيل الصلح عند خروج سيارته من عمّان. وإذا جاز تفسير زيارة الصلح إلى عمّان على أنّها محاولة منه للتفاهم مع الملك عبد الله، فإنه لا يمكن الجزم بأن ذلك يعدّ تراجعاً عن موقف الصلح المعارض لمشروع «سورية الكبرى»، وخاصة أنه لم تنشر أية تفاصيل عن الحديث الذي جرى في هذا الاجتماع. إلا أن ناصر الدين النشاشيبي، رئيس التشريفات في الديوان الملكي، وأحد المقرّبين من الملك في أعوامه الأخيرة، ذكر أن الملك عبد الله قال له بعد قتل الصلح، إنّه سينفذ فوراً كلّ ما اتفق عليه مع رياض الصلح، لأنه عاهده على التنفيذ. ثمّ أكد الملك أن الذين قتلوا الصلح لا يريدون لمشاريع الوحدة النجاح، لأن أعداء الإسلام كثيرون، وأعداء الوحدة أكثر، وأعداء الهاشميين أكثر وأكثر[١٥٥]. إلا أن المرجّح أن الصلح أراد أن يوهم السوريين أنه كفّ عن معارضة مشاريع الملك عبد الله الوحدوية، في إطار الضغط على سورية بعد توتر العلاقات السورية ـ اللبنانية[١٥٦].

لم يمهل القدر الملك، لكي يوضح ما هي طبيعة المشاريع التي يقصدها،

---

(١٥٤) F. O. 371/91703, Baghdad to F. O. (30 May 1951).

(١٥٥) النشاشيبي، **من قتل الملك عبد الله؟**، ص ١٦.

(١٥٦) في عام ١٩٥٠ حدث توتر كبير في العلاقات بين سورية ولبنان، بسبب الخلاف على موضوع الوحدة الاقتصادية بين البلدين، ممّا أدى إلى القطيعة بينهما، وفي ذلك الوقت حاول رياض الصلح أن يستخدم «سورية الكبرى» كورقة ضغط على سورية، فكان يقوم ببعض المناورات بقصد تهديد سورية، فيدّعي أن الحليف الطبيعي للبنان هو شرق الأردن والعراق، ولكن ذلك لم يتجاوز حدود المناورات السياسية. انظر: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤، ملف ٣٧/ ٣١/ ٥ ج ٤، المفوضية المصرية في بيروت من الوزير المفوض إلى وكيل الخارجية، ١٨/ ٣/ ١٩٥٠.

وما الذي اتفق عليه مع الصلح، لأن الملك اغتيل على يد أحد الفلسطينيين في القدس، وهو على باب المسجد الأقصى، في العشرين من تموز/يوليو ١٩٥١. وانطوت بوفاته صفحة «سورية الكبرى» التي أفنى عمره في كتابتها. ولم يكن لدى أية جهة أردنية، بعد وفاته، الاستعداد للاستمرار وتكملة المسيرة في السعي إلى وحدة «سورية الكبرى». فعندما تولى توفيق أبو الهدى تشكيل الوزارة الأردنية، بعد وفاة الملك عبد الله، قام بإعلان أسس السياسة الأردنية الجديدة، التي تقوم على عدم انضمام الأردن إلى أي بلد عربي؛ فلا اتحاد مع العراق، ولا وحدة مع سورية. كما أعلن أن مشروع «سورية الكبرى» أصبح غير ذي موضوع بعد وفاة الملك، ويجب أن يتم الاتحاد بين أي بلد عربي وآخر، بموافقة كلّ البلدان العربية. وقد أبلغ أبو الهدى هذه الأسس لوزيري إنكلترا والولايات المتحدة المفوضين في عمّان، وقال لهما إن المبدأ الشرعي في الإسلام هو أن دفع الضرر أولى من جلب المنفعة، ومشروع «سورية الكبرى» لم يأت إلا بالضرر على الأردن، طوال حياة الملك عبد الله[١٥٧]. وتنكّر أبو الهدى، بذلك، لِكُلّ ما عاش الملك من أجله.

وبعد أسبوع من وفاة الملك، سعت سورية إلى تحقيق مشروع «سورية الكبرى»، على طريقتها؛ فطالب عدد من نواب المجلس السوري بضمّ الأردن إلى سورية، بعد زوال «العقبة» الرئيسيّة أمام هذا الضمّ، فلم يعد هناك مبرّر لبقاء هذا الجزء منفصلاً عن وطنه الأم. وقد علّق خالد العظم، رئيس الوزراء السوري على طلب النواب بأن مقتل الملك عبد الله قد أثار مشاكل عديدة، ولا بُدَّ لذلك من أن يكون لسورية رأي في وضع شرق الأردن بعد وفاته. كما حرص العظم على التلميح في معظم تصريحاته الصحفية، في تلك الفترة، إلى أن شرق الأردن هو جزء طبيعي من سورية[١٥٨].

وقد قدم نوري السعيد، أثناء وجوده في عمّان لتشييع جنازة الملك، اقتراحاً باتحاد العراق والأردن، ولكن أبو الهدى رفضه، وعارضه الوزراء المفوّضون لِكُلّ من الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، في عمّان؛ باعتبار أن قيام هذا الاتحاد يؤدي إلى تغيير الحدود القائمة بين البلدان العربية وإسرائيل، كما

(١٥٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ٣٦٦، ملف ٢٣١/٧/١ ج ١، المفوضية المصرية في عمان من الوزير المفوض إلى وكيل الخارجية، ١/٨/١٩٥١.

(١٥٨) الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني**، ج ٢، ص ١٣٧١.

أنَّ بريطانيا خشيت ذوبان شخصية الأردن في شخصية العراق، خاصة بعد وفاة الملك عبد الله. فالإنكليز لا يستطيعون، دائماً، السيطرة على العراق. وقد بدأ الإنكليز يشعرون بالندم على ضمّ فلسطين إلى الأردن، بعد أن أدركوا أن هذا الضمّ أدخل في الأردن عناصر خطرة، ستثير المتاعب لهم في الأردن، وكانت الضربة الأولى هي اغتيال الملك عبد الله(١٥٩).

وقد واصل السعيد السعي لتحقيق الاتحاد مع الأردن، فأرسل الكثير من العراقيين إلى عمّان، ليتصلوا بالأردنيين والفلسطينيين من أجل الدعاية لهذا الاتحاد وتبيان فائدته لهم. ولكن هذه المحاولات لم تسفر عن شيء، فالكثير من الأردنيين لم يرحّبوا بهذا الاتحاد، ورأوا أنّه من الطبيعي قيام الاتحاد بين الأردن وسورية، لقربهما جغرافياً وثقافياً، ولأن نظام الحكم في سورية يروق لهم أكثر من النظام الملكي الذي عانوا الكثير منه، أيام حكم الملك عبد الله. ولكن سياسة الحكومة الأردنية الجديدة الرافضة لِكُلّ مشروعات الوحدة، لم تساعدهم على تحقيق ما يريدونه(١٦٠).

ويبدو أن الأوضاع تغيّرت كثيراً بوفاة الملك عبد الله، فبعد أن كان الأردن يسعى، ملكاً وحكومة، إلى الاتحاد أو الوحدة مع سورية، ثمّ مع العراق، على مدار الأعوام الثلاثين من عمر شرق الأردن، وكانت إنكلترا تؤيّد هذه المساعي، بطريق خفي وغير مباشر، في الوقت الذي كانت فيه سورية ترفض، والعراق يراوغ؛ تغيّر موقفا سورية والعراق بعد ذلك وأخذا يتنافسان على الأردن، لضمّه والاتحاد معه، ولكن حكومتي الأردن وإنكلترا هما اللتان رفضتا ذلك.

خامساً: شخصية الملك عبد الله وأثرها في الدعوة الأردنية إلى مشروع «سورية الكبرى»

تتأثر السياسة الخارجية للدولة في العالم الثالث بالصفات والطباع الشخصية لحاكم هذه الدولة، فيسعى بدولته إلى التوسّع الخارجي، بمبرّرات قومية في ظاهرها، وإن كانت في حقيقتها إشباعاً لتطلّعات ذلك الحاكم الذاتية(١٦١). ومن

---

(١٥٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية، من الوزير المفوض إلى وزير الخارجية، ١٢/٨/١٩٥١.

(١٦٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية، من الوزير المفوض إلى وزير الخارجية، ٥/٩/١٩٥١.

(١٦١) عادل فتحي ثابت، **النظرية السياسية المعاصرة: دراسة للنماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة** (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ١٩٩٧)، ص ٢٩٠.

المعروف أن الصفات الشخصية تؤثر في الاستراتيجيا والأسلوب، وذلك لسبب يتعلق بمعتقدات القائد السياسي وحوافزه، بحيث إنّه يحثّ حكومته على أن تتصرّف، في ضوء تصوّراته، حتّى تتطابق السياسة مع التصوّر. ولكي ينفّذ الحاكم سياسته، يلجأ إلى اختيار مساعديه من الذين تتشابه معتقداتهم مع معتقداته. وبما أن الحاكم هو المحرك الأوّل لسياسة دولته، والضوابط عليه قليلة، فإن انعكاس خصائصه الذاتية على سياسة دولته الخارجية يكون كبيراً(١٦٢). وعلى هذا الأساس، فإن الدعوة إلى مشروع «سورية الكبرى» قد تأثرت، تأثراً شديداً، بشخصية الملك عبد الله وصفاته. فكان يملك ويحكم في الوقت نفسه، وكان حكمه أوتوقراطياً محضاً، كما كان يبقي الوزارة في الحكم إذا نفذّت رغباته طائعة. ولعل أهم هذه الرغبات، تبنّي مشروع «سورية الكبرى»، أما الوزارة التي حدث أن تحفّظت على سياسته المتعلّقة بـ «سورية الكبرى»، فلم تستمر كثيراً في الحكم، بسبب خلافه الدائم مع رئيس وزرائه، سمير الرفاعي، وهي أصدق مثل على ذلك(١٦٣).

وبحسب مدير عام الإذاعة والمطبوعات في المملكة الأردنية، ورئيس التشريفات في الديوان الملكي، فإن الملك عبد الله كان يتولى بنفسه مهمة كتابة افتتاحيات الصحف في بلاده، ويوقّعها بإمضاء مستعار. فعندما يرى أن رئيس وزرائه يقف عائقاً أمامه، كان يوعز إليه بالاستقالة، عن طريق المقالات الصحفية التي تهاجم رئيس الوزراء المعني، وتطالبه بأن يستريح ... ويريح(١٦٤)!

كانت «سورية الكبرى» بالنسبة إلى الملك عبد الله، «إيماناً وعقيدة»، فقد دأب على الإعلان أنه لن يتخلى عنها أبداً، ولكن وجود تفاوت بين هذه العقيدة والأمر الواقع، هو الذي جعل من مشروع «سورية الكبرى» أحد أهم أسباب المنغّصات في العلاقات العربية ـ العربية(١٦٥).

أما الصفات الشخصية للملك عبد الله التي أثرت في دعوته إلى المشروع،

---

(١٦٢) سعيد أبو دية، «عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، ١٩٥٣ ـ ١٩٧٤،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٢)، ص ١٠٩ و١٨٣.

(١٦٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ٣٦٧، ملف ٢٣/ ٧/ ٣ ج ١، المفوضية المصرية في عمان من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، ٢٨/ ١٢/ ١٩٤٧.

(١٦٤) ناصر الدين النشاشيبي، **ماذا جرى في الشرق الأوسط**، ط ٢ (بيروت: منشورات المكتب التجاري، ١٩٦٢)، ص ١١٨.

(١٦٥) Wilson, *King Abdullah: Britain and the Making of Jordan*, p. 153.

فكان من أهمها محدودية مهاراته السياسية في سعيه إلى تنفيذ المشروع، فقد كان الملك يخدم المصالح البريطانية، وإلى حدّ أقل، المصالح الفرنسية، وفي الوقت نفسه، يحاول كسب التأييد الشعبي بين سكان «سورية الكبرى». لذلك لم يحصل على ثقة أي طرف، بسبب سياسة اللعب على الجانبين التي كان يتّبعها(١٦٦). وقد نتج سلوك الملك هذا من استعداده للتعاون مع أي شخص، أو دولة، أو هيئة، إذا كان هذا التعاون يوصله إلى عرش «سورية الكبرى»(١٦٧).

لقد تمثل ضعف قدرات الملك عبد الله السياسية، وعدم تقديره السليم للأمور، في إلقائه التصريحات، والخطب، والبيانات المتعلّقة بـ «سورية الكبرى»، التي طالما صدمت الرأي العام العربي، ثمّ يرجع عنها، ويندم عليها، وهو ما حدث بالنسبة إلى بيان آب/أغسطس ١٩٤٧(١٦٨).

إلا أن الملك عبد الله امتلك صفات شخصية جيدة، فكان من أمهر لاعبي الشطرنج في العالم، وكان صياداً ماهراً، وفارساً مغواراً، ورجلاً كريماً، إلى أقصى درجة(١٦٩). كما أنه كان، بشهادة كلّ المقرّبين إليه، قوي الإيمان بالله، ولا يقطع صلاته أبداً، حتّى ولو كان في مكان مليء بالأشواك، أو في قصور الأجانب(١٧٠).

وعلى الرغم من هذه الصفات، فإن المعارضة العامة لمشروع «سورية الكبرى» ارتبطت بشخصية الملك عبد الله. ويمكن إرجاع ذلك إلى ارتباطه الشديد ببريطانيا، وما كان يشاع عن اتصالاته باليهود، والغموض الذي أحاط بتصرّفاته. فالملك كان يعاني عقدة الأجنبي، إذ رأى في كلّ ما هو أجنبي صفات الحسن والقوة والصداقة، ممّا جعله يحرص، دائماً، على رضا بريطانيا، على الرغم من أنها كانت حائلاً دون تنفيذ مشروع «سورية الكبرى»(١٧١). وقد أثر ذلك في سمعته في كافة أنحاء الوطن العربي، إلى درجة جعلت الجميع

(١٦٦) Pipes, *Greater Syria, the History of an Ambition*, p. 82.

(١٦٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤، ملف ٣٧/ ٣١/ ٥ ج ٣، المفوضية المصرية في دمشق، حديث لوزير الدفاع السوري مع ملحق المفوضية، ٢٩/ ٢/ ١٩٤٧.

(١٦٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية، المفوضية المصرية في عمان من الوزير المفوض إلى وكيل الخارجية، ٢٩/ ٨/ ١٩٤٧.

(١٦٩) جان وولف، **يقظة العالم العربي** (بيروت: منشورات المكتب التجاري، ١٩٦٠)، ص ٨٨.

(١٧٠) عبد الهادي، **مذكرات عوني عبد الهادي**، ص ١٣٤.

(١٧١) النشاشيبي، **ماذا جرى في الشرق الأوسط**، ص ٩٥ ـ ٩٦.

لا يرونه أكثر من دمية في يد السياسة البريطانية، ممّا أفقده احترام العرب(١٧٢).

امتلك الملك عبد الله قائمة كراهية طويلة، فكان يلعن الملك فاروق، ويحتقر حسني الزعيم، ولا يستريح لابن عمه، عبد الإله، الوصي على عرش العراق، ويكره أمين الحسيني، مفتي القدس، ويهزأ من جامعة الدول العربية، وأمينها عبد الرحمن عزام(١٧٣). وقد فسّر كاتب سياسي مخضرم، احتكّ عن قرب بمعظم حكّام العرب ما بين أربعينيات القرن العشرين وأواسط سبعينياته، تصرّفات الملك عبد الله على هذا النحو، بأنها كانت نابعة من طموح لا يلتزم بحدود، فهو يريد تعويض فرصة لمعت في حياته ـ عرش سورية ـ ثمّ انطفأت، بسرعة، تاركة في حلقه طعم الرماد، ممّا جعله يعتقد، دائماً، بأن هناك من يتربّص به، إما عن كره، وإما عن حسد(١٧٤).

لقد كانت كراهية الملك عبد الله لِكُلّ حكّام العرب، وانتقاده الدائم لهم في تصريحاته، سبباً من أسباب عدم التجاوب بينه وبين أي حاكم عربي، واعتراض حكام العرب على كلّ مساعي الملك عبد الله الوحدوية، كما أنَّ ازدياد هذه الكراهية في نفس الملك، كان مرتبطاً بفشله الدائم في كلّ محاولاته لتحقيق مشروع «سورية الكبرى».

وفي النهاية، لقد أدى طموح الملك عبد الله إلى قيام «سورية الكبرى»، وسط كراهية الجميع، إلى أن دفع حياته ثمناً لهذا الطموح، فكان ضحية صريحة وواضحة لمشاريعه، وأحلامه، وخططه، وتصريحاته، بعد أن أمضى حياته، مثل كيميائي قديم أقرب إلى الساحر أو الحاوي، دائب البحث عن التركيب الصحيح للعناصر التي كان من شأنها، إذا اجتمعت في مناسبة عرضية واحدة، أن تدفع به، وتجلسه على عرش «سورية الكبرى»(١٧٥).

---

(١٧٢) F. O. 371/52355, no. 117: Graffley Smith to F. O. (7/9/1946).

(١٧٣) النشاشيبي، **من قتل الملك عبد الله؟**، ص ١٨.

(١٧٤) محمد حسنين هيكل، **العروش والجيوش: قراءة في يوميات الحرب**، ٢ ج (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، ص ٦٤ ـ ٦٥.

(١٧٥) Wilson, *King Abdullah: Britain and the Making of Jordan*, p. 147.

خاتمـــــة

تمتعت الحركة القومية العربية بنفوذ واسع في الولايات العثمانية، فيما تمتع الدين الإسلامي بالنفوذ نفسه في الأقطار العربية التي رزحت تحت أي من الاستعمارين الفرنسي والبريطاني، حتّى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

لقد استقوت الحركة المعارضة للدولة العثمانية في ولاياتها بالفكرة القومية العربية، حيث كانت الدولة العثمانية تتّشح بالإسلام. لذا كان طبيعياً، أن تتجه الحركة الوطنية في سورية إلى الأسرة الهاشمية، ورأسها الشريف الحسين بن علي، في سبيل إعلان الثورة على الحكم العثماني، إبان الحرب العالمية الأولى.

وغني عن القول إن الأسرة الهاشمية تعاونت مع بريطانيا في الثورة المشار إليها، واعتمدت تلك الأسرة على وعد بريطاني بمنح الأقطار العربية استقلالها. ولكن بريطانيا حنثت بوعدها، ثمّ حاولت تخدير الأسرة الهاشمية، بتتويج فيصل ابن الحسين على العراق، واصطناع دولة في شرق الأردن، وتنصيب عبد الله بن الحسين أميراً عليها.

وقد اعتمد الأمير عبد الله على وعد شفهي مبكر من وزير المستعمرات البريطاني، ونستون تشرشل، بأن تعمل بريطانيا على تولية عبد الله عرش سورية، فصرف الأخير الوعد الاستعماري البريطاني، دون أن يمحّص هذا الوعد، أو يحاكمه في ضوء الوعود البريطانية السابقة الكاذبة، على الأقل منذ مراسلات الحسين ـ مكماهون.

قد يكون تشرشل قصد ما وعد به، فعلاً، في وقت اختلاط الأوراق، وتطلع بريطانيا إلى الاستحواذ على سورية ولبنان، بعد شرق الأردن وفلسطين، إلا أنّه ما إن تمّ اقتسام الأقطار السورية الأربعة بين الاستعمارين، البريطاني والفرنسي، حتّى تمّ فرز الأوراق، واستقرت الأوضاع، مدشّنة مرحلة جديدة

قلبت صفحة وعد تشرشل للأمير عبد الله، بعد أن استقرت القسمة بين الاستعماريين، وأصبح وعد تشرشل ـ مع افتراض صدقه ـ في خبر كان.

وفيما استمر الأمير عبد الله في التوهّم بأن لندن مستعدة للاستجابة لِكُلّ مطالبه، خاصة بصدد مشروع «سورية الكبرى»، حرك الأمير فرسانه في اتجاه سورية، لكن بريطانيا حرصت دائماً على تخدير الأمير، وتهدئة خواطره، وسايرته في تطلعه لتحقيق «سورية الكبرى». وأمّا هو فاعتبر هذه المسايرة مهاودة وموافقة من قبل حكومة لندن، رغم كلّ التبدلات الدراماتيكية في الأوضاع، وموازين القوى، والعلاقات الإقليمية والدولية.

وحين حاز شرق الأردن على استقلاله الشكلي، بموجب المعاهدة الأردنية ـ البريطانية عام ١٩٤٦، وتحوّل الأمير إلى ملك، فإنه تصور بأن عقبة وقوع شرق الأردن تحت الاحتلال البريطاني قد زالت من أمام مشروع «مشروع سورية الكبرى»، بعد أن أصبحت «المملكة الأردنية الهاشمية» مؤهلة، وقد غدت مستقلة، لتحقيق حلم مليكها في «سورية الكبرى». لكن هذا الملك لم يدرك أن الجميع لاحظ استمرار خضوع المملكة الوليدة للاستعمار البريطاني، بموجب تلك المعاهدة.

نأتي إلى فرنسا، إذ كان من الطبيعي أن تعترض وأعوانها على مشروع «سورية الكبرى»، فيما أضيف إلى هؤلاء المعارضين، قوى وطنية، قطرية النظرة، وأخرى عربية قومية، لم تر في «سورية الكبرى» مشروعاً وحدوياً قومياً، بل تحقيقاً لأطماع الأمير عبد الله (الملك لاحقاً). كما فزع حكام السعودية من مشروع «سورية الكبرى» الذي من شأنه مضاعفة قوة عبد الله الذي يحلم باستعادة ملك والده، الشريف حسين، في الحجاز، ممّا كان يهدد باحتمال رفع منسوب طموحات عبد الله إلى أكثر من ذلك من أراضي العربية السعودية. وقد استقوت الأخيرة بمصر، ونشأ المحور السعودي ـ المصري الذي وقف بالمرصاد لمشروع «سورية الكبرى».

وعلى رغم أن النظامين الهاشميين في بغداد وعمّان ضربا عن قوس واحد في معظم الأمور، فإن تقدّم بغداد بمشروع «الهلال الخصيب» زاحم مشروع الملك عبد الله لإقامة «سورية الكبرى»، ممّا أضعف المشروعين معاً، وهزّ ـ غير مرة ـ المحور العراقي ـ الأردني، في مواجهة نظيره السعودي ـ المصري.

وقد أدت الصحافة العربية دوراً مؤثراً في تطور الدعوة إلى مشروع «سورية

الكبرى»، وفي إعطائه حجماً، أكبر بكثير من حجمه الحقيقي، فصنعت منه حدثاً سياسياً غير عادي، وهاجساً يؤرق البلدان والشعوب العربية، وكان كلّ تصريح أو بيان يصدر عن دعاة المشروع، تبني عليه الصحف المئات من المقالات والأبحاث والتحليلات. والأخطر في كلّ ذلك، هو الإشاعات التي كانت تعمل على إرباك الأوضاع والعلاقات العربية، وتزيد من معارضة الشعوب والحكومات للمشروع، وتظهر البلدان العربية أمام العالم منقسمة ومتنازعة.

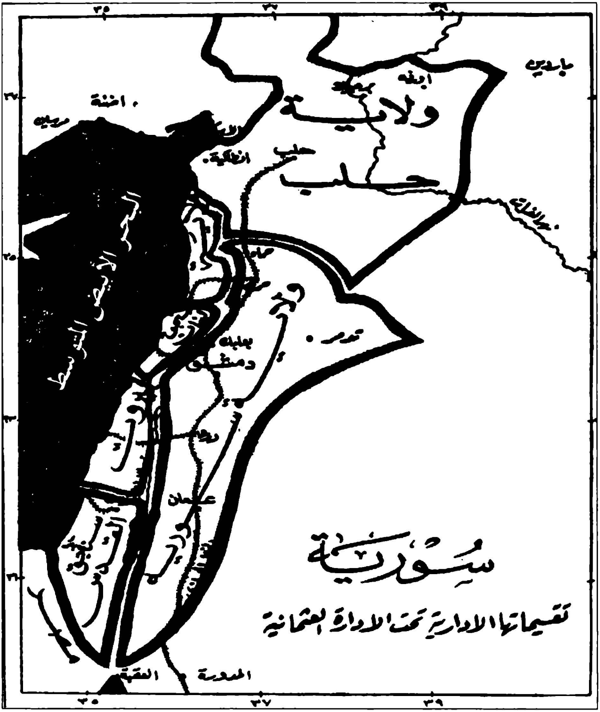
وحين اندلعت الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى، رأى الملك عبد الله فيها فرصته للتقدّم خطوة على طريق مشروع «سورية الكبرى»، ممّا حفز خصومه في مصر على العدول عن عدم المشاركة في الحرب المذكورة، وأرسل فاروق جيشه للمشاركة في تلك الحرب، في سبيل إعاقة تحرّكات عبد الله، ناهيك عن أن فاروق رأى في عدم مشاركة جيشه في حرب فلسطين الأولى ما يؤخر طموحاته في أن يصبح «خليفة المسلمين».

كانت سورية، دائماً، داخل دائرة الصراع الدولي، وخاصة بعد حرب ١٩٤٨، وقيام الانقلابات العسكرية، التي ارتبطت مواقف قادتها من مشروع «سورية الكبرى» بالمصالح الخاصة، والتوجهات السياسية الخارجية لهؤلاء القادة. وكان المشروع من أهم الأسس التي ارتكزت عليها المواقف العربية والأجنبية من الانقلابات، فقد نظر الجميع إلى سورية على أن من يفز بها، يعزّز قوته ونفوذه في المنطقة.

الخرائط

الخارطة الرقم (١)

سورية، تقسيماتها الإدارية تحت الإدارة العثمانية



المصدر: جورج أنطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٦)، ص ٢٧٢.

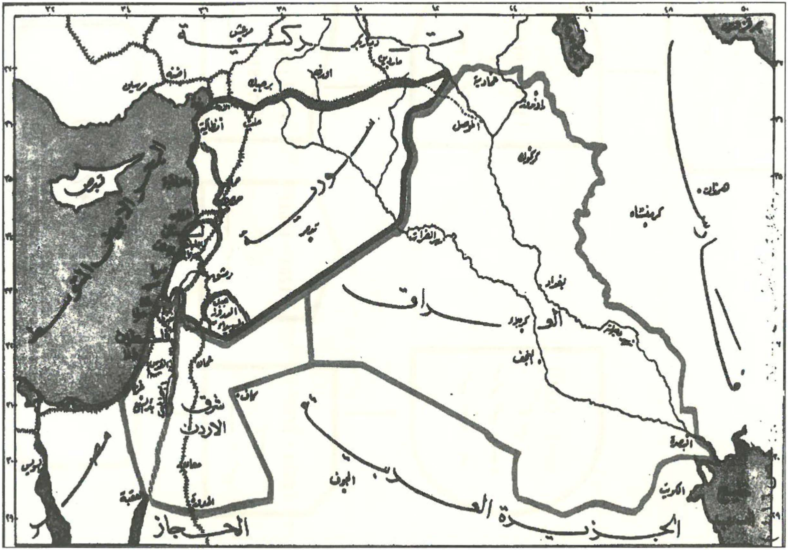
الخارطة الرقم (٢)
تقسيم سورية والعراق حسب اتفاقية (سايكس بيكو) سنة ١٩١٦



المصدر: المصدر نفسه، ص ٣٥٢.

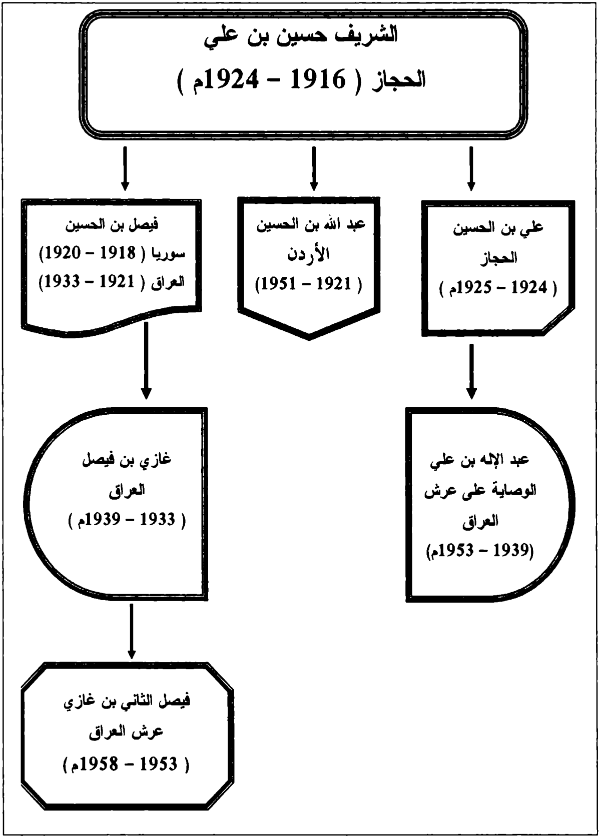
الخارطة الرقم (٣)

مناطق الانتداب البريطاني والفرنسي في سورية وفلسطين والعراق



المصدر: المصدر نفسه، ص ٤١٦.

الخارطة الرقم (٤)
الهاشميون والبلاد التي حكموها خلال فترة البحث



المراجـــع

١ ـ العربية

كتب

آيرلاند، فيليب ويلارد آيرلاند. **العراق: دراسة في تطوره السياسي**. ترجمة جعفر خياط. بيروت: دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، ١٩٤٩.

إبراهيم، إبراهيم محمد محمد. **مقدمات الوحدة المصرية السورية، ١٩٤٣ ـ ١٩٥٨**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨.

أبو جابر، غالب (معدّ). **مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الأردنية، ١٩٢٣ ـ ١٩٧٣**. عمّان: [د. ن.]، ١٩٧٥.

الأرمنازي، نجيب. **محاضرات عن سورية من الاحتلال حتى الجلاء**. القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٥٤.

أنطونيوس، جورج. **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**. ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٦.

أنيس، محمد والسيد رجب حراز. **الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر**. القاهرة: دار النهضة، ١٩٦٧.

الأورفلي، جلال. **الدبلوماسية العراقية والاتحاد العربي**. بغداد: مطبعة النجاح، ١٩٤٤.

بدوي، محمد طه. **فلسفة الوحدة العربية**. الإسكندرية: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، ١٩٦٥.

البراوي، راشد. **مشكلات العالم العربي**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية؛ جمعية شؤون الشرق الأوسط، ١٩٥٠.

البعيني، حسن أمين. **دروز سورية ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٣**. بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ١٩٩٣.

تشيلدرز، أرسكين. **الطريق إلى السويس**. ترجمة حسين الحوت وعبد الفتاح البكري. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥.

التل، بلال حسن. **الأردن محاولة للفهم**. عمّان: منشورات دار اللواء، ١٩٧٨.

التل، عبد الله. **كارثة فلسطين: مذكرات عبد الله التل قائد معركة القدس**. ط ٢. القاهرة: دار الهدى، ١٩٩٠.

ثابت، عادل فتحي. **النظرية السياسية المعاصرة: دراسة للنماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ١٩٩٧.

ثابت، كريم. **مذكرات كريم ثابت: عشر سنوات مع فاروق، ١٩٤٢ ـ ١٩٥٢**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠.

جامعة الدول العربية. **مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية ومع بعض الهيئات الدولية**. القاهرة: الجامعة، ١٩٧٨.

ــــ . **محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية لوضع ميثاق الجامعة العربية**. القاهرة: مطبعة فتحي سكر، ١٩٤٩.

ــــ . **ملخص محاضرات المشاورات مع العراق، شرق الأردن، المملكة العربية السعودية، سورية، لبنان، اليمن**. القاهرة: مطبعة فتحي سكر، ١٩٤٩.

ــــ . **الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين: المجموعة الأولى، ١٩١٥ ـ ١٩٤٦**. القاهرة: مطبعة جريدة الصباح، ١٩٥٧.

جبور، جورج. **الفكر السياسي المعاصر في سورية**. بيروت: دار المنارة، ١٩٩٣.

الجمال، أحمد عبد القادر. **من مشكلات الشرق الأوسط**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٥.

الجهيمي، ناصر بن محمد. **الملك عبد العزيز في الصحافة العربية**. الرياض: مكتبة الدارة المئوية، ١٩٩٠.

الحصري، ساطع [أبو خلدون]. **أبحاث مختارة في القومية العربية، ١٩٢٣ ـ ١٩٦٣**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤.

ــــ . **البلاد العربية والدولة العثمانية: طبعة موسعة تتضمن الاتفاقيات السرية التي كانت عقدتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية الكبرى قبيل الحرب العالمية الأولى**. ط ٢. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٢.

ــــ . **العروبة أولاً**. ط ٣. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٨.

ــــ . **العروبة بين دعاتها ومعارضيها**. ط ٢. بغداد: [د. ن.]، ١٩٥٤.

ــــ . ــــ . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤. (سلسلة التراث القومي، الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ٤).

ـــــ . **يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث: مذكرات مصدرة بمقدمة عن تنازع الدول حول البلاد العربية ومذيلة بوثائق وصور**. بيروت: مكتبة الكشاف، ١٩٤٧.

الحكيم، حسن. **الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية**. بيروت: دار صادر، ١٩٧٤.

حكيم، سامي. **طريق النكبة**. القاهرة: المؤلف، ١٩٦٩.

ـــــ . **ميثاق الجامعة والوحدة العربية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٦.

حلاق، حسان. **تاريخ لبنان المعاصر، ١٩١٣ ـ ١٩٥٢**. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٥.

حمادي، سعدون [وآخرون]. **دراسات في القومية العربية والوحدة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٥)

الحوت، بيان نويهض. **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١. (سلسلة الدراسات؛ ٥٧)

ـــــ . (معدّ). **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩: من أوراق أكرم زعيتر**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩. (سلسلة الوثائق الأساسية والعامة؛ ١٢)

الحوراني، أكرم. **مذكرات أكرم الحوراني**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠.

حوراني، فيصل. **العمل العربي المشترك وإسرائيل: الرفض والقبول، ١٩٤٤ ـ ١٩٦٧**. نيقوسيا: شرق برس، ١٩٨٩.

الحيالي، محمد جعفر فاضل. **العلاقات بين سوريا والعراق، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨: دراسة في العمل السياسي القومي المشترك**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١ (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٩)

خاطر، فؤاد المرسي. **حول الفكرة العربية في مصر**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥.

خدوري، مجيد. **نظام الحكم في العراق**. بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٤٦.

خلة، كامل محمود. **التطور السياسي لشرق الأردن، مارس ١٩٢١ ـ مارس ١٩٤٨**. طرابلس، [ليبيا]: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلام، ١٩٨٣.

خوري، يوسف قزما (معدّ). **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٧: دراسة توثيقية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

خير، هاني. **الحياة النيابية في الأردن، ١٩٢٠ ـ ١٩٩٣**. عمّان: منشورات لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٣.

دروزة، محمد عزة. **حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات**. صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٥٠. ٦ ج.
ج ٢: **فرنسا والحركة العربية**.

ـــــ. **الوحدة العربية: مباحث في معالم الوطن العربي الكبير ومقومات وحدته والعقبات التي تقف في طريقها ومعالجاتها والمراحل التي يجب أن يسار فيها إلى تحقيقها**. بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، ١٩٥٧.

الدسوقي، عاصم. **مصر في الحرب العالمية الثانية، ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٦.

ربيعي، عبد الله فؤاد. **قضايا الحدود السياسية للسعودية والكويت ما بين الحربين العالميتين في الفترة ١٩١٩ ـ ١٩٣٩ وآثارها**. القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٠.

رزق، يونان لبيب. **موقف بريطانيا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥: دراسة توثيقية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩. (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٣)

الرفاعي، شمس الدين. **تاريخ الصحافة السورية**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩. ٢ ج.
ج ١: **الصحافة السورية في العهد العثماني، ١٨٠٠ ـ ١٩١٨**.
ج ٢: **الانتداب الفرنسي حتى الاستقلال**.

سالم، لطيفة. **فاروق وسقوط الملكية في مصر، ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٩.

سعيد، أمين محمد. **ثورات العرب في القرن العشرين**. القاهرة: دار الهلال، ١٩٦١.

ـــــ. **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٣٤. ٣ ج.

ـــــ. **الوطن العربي**. القاهرة: دار الهلال، [د. ت.].

السعيد، نوري. **استقلال العرب ووحدتهم: مذكرة في القضية العربية**. بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٣.

السفرجلاني، محيي الدين. **تاريخ الثورة السورية: صفحات خالدة من روائع كفاح العرب في سبيل الحرية والاستقلال** والوحدة هي للاستعمار الفرنسي صحائف سوداء. دمشق: دار اليقظة العربية، ١٩٦١.

سيل، باتريك. **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**. ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة. بيروت: دار نوار، ١٩٦٨.

الشناق، عبد المجيد. **التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٧٦**. عمّان: منشورات لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٦.

الشهابي، مصطفى. **محاضرات في الاستعمار**. القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٦. ٢ ج.

صايغ، أنيس. **فلسطين والقومية العربية**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٦. (سلسلة أبحاث فلسطينية؛ ٣)

ـــــ. **في مفهوم الزعامة السياسية: من فيصل الأوّل إلى جمال عبد الناصر**. بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٦٥.

ـــــ. **الهاشميون وقضية فلسطين**. بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٦٦.

الشيخ، رأفت ومحمد رفعت. **آسيا في التاريخ الحديث والمعاصر**. القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية، ٢٠٠١.

الصلح، رغيد. **حربا بريطانيا والعراق، ١٩٤١ ـ ١٩٩١**. بيروت: المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤.

الصياد، محمد محمود [وآخرون]. **المجتمع العربي والقضية الفلسطينية**. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٧.

الطاهري، حمدي. **سياسة الحكم في لبنان**. ط ٢. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٦.

طايع، أحمد فراج. **صفحات مطوية عن فلسطين**. القاهرة: مطابع الشعب، ١٩٦٧.

طربين، أحمد. **الوحدة العربية بين (١٩١٦ ـ ١٩٤٥): بحث في تاريخ العرب الحديث منذ قيام الثورة العربية حتى نشوء جامعة الدول العربية**. القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٧.

عبد الله بن الحسين (ملك الأردن). **الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين**. بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣.

ـــــ. **مذكراتي**. عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٩.

عبد الله، نبيه بيومي. **قضايا عربية في البرلمان المصري، ١٩٢٤ ـ ١٩٥٨**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦.

عبد الحميد، محمد كمال. **الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي**. ط ٢. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٩.

عبد الهادي، عوني. **مذكرات عوني عبد الهادي**. تقديم وتحقيق خيرية قاسمية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢.

عبيدات، محمود. **الدور الأردني في النضال العربي السوري ١٩٠٨ ـ ١٩٤٦: النضال المشترك**. عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧.

عبيدات، ميسون منصور. **التطور السياسي لشرق الأردن في عهد الإمارة، ١٩٢١ ـ ١٩٤٦**. عمّان: الجامعة الأردنية، ١٩٩٣.

عثمان، هاشم. **الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠١.

عز الدين، أحمد. **مذكرات مصطفى النحاس: الكتاب الثاني، ١٩٤١ ـ ١٩٥٢**. القاهرة: العصور الجديدة، ٢٠٠٠.

عز الدين، نجلاء. **العالم العربي**. ترجمة محمد عوض إبراهيم. ط ٢. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٢.

العقاد، صلاح. **العرب والحرب العالمية الثانية**. القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٦.

ـــــ . **المشرق العربي المعاصر**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٣.

عمارة، عبد المنعم. **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية**. القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ١٩٩٧.

العمري، أحمد سويلم. **أصول النظم الاتحادية، فلسفة الوحدة والاتحاد وأنواع الاتحادات والوحدة العربية وتنظيم الجهاز الاتحادي**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦١. (الدراسات السياسية)

العيدروسي، محمد حسن. **تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر**. القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ١٩٩٦.

العيسمي، شبلي. **الوحدة العربية من خلال التجربة**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣.

غانم، محمد حافظ. **العلاقات الدولية العربية**. القاهرة: مكتبة نهضة مصر، ١٩٦٥.

الفقي، مصطفى. **تجديد الفكر القومي**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩.

قاسمية، خيرية. **الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ ـ ١٩٢٠**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١. (مكتبة الدراسات التاريخية)

قدري، أحمد. **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى**. دمشق: مطابع ابن زيدون، ١٩٥٦.

قرقوط، ذوقان. **المشرق العربي في مواجهة الاستعمار: قراءة في تاريخ سوريا المعاصر**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.

الكتاب الأردني الأبيض: الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية. عمّان: المطبعة الوطنية، ١٩٤٧.

كروم، حسنين. **عروبة مصر قبل عبد الناصر من ٤ فبراير ١٩٤٢ ـ ٢٣ يوليو ١٩٥٢**. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٠.

كوثراني، وجيه. **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي: من المتصرفية العثمانية إلى دولة لبنان الكبير**. ط جديدة منقحة ومزيدة. بيروت: منشورات بحسون الثقافية، ١٩٨٦.

كولومب، مارسيل. **تطور مصر، ١٩٢٤ ـ ١٩٥٠**. ترجمة زهير الشايب؛ تقديم أحمد عبد الرحيم مصطفى. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٢.

الكيالي، نزار. **دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر، ١٩٢٠ ـ ١٩٥٠**. دمشق: دار طلاس، ١٩٩٧.

لنشوفسكي، جورج. **الشرق الأوسط في الشؤون العالمية**. ترجمة جعفر خياط؛ مراجعة محمود الأمين وإبراهيم أحمد السامرائي. بغداد: مكتبة دار المتنبي، ١٩٦٤.

لورنس، توماس إدوارد. **لورنس العرب: أعمدة الحكمة السبعة**. ترجمة محمد نجار. عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨.

لورنس، هنري. **اللعبة الكبرى: الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**. ترجمة عبد الحكيم الأربد. طرابلس، [ليبيا]: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ١٩٩٦.

الماضي، منيب وسليمان الموسى. **تاريخ الأردن في القرن العشرين**. عمّان: مكتبة أمانة العاصمة، ١٩٦٠.

محاضر اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام بالإسكندرية. القاهرة: مطبعة فتحي سكر، ١٩٤٩.

محافظة، علي. **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥. (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ١)

مردم، سلمى. **أوراق جميل مردم بك: (استقلال سورية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥)**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤.

مصالحة، نور الدين. **إسرائيل الكبرى والفلسطينيون: سياسة التوسع، ١٩٦٧ ـ ٢٠٠٠**. ترجمة خليل نصّار. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠١.

مصطفى، أحمد عبد الرحيم. **بريطانيا وفلسطين، ١٩٤٥ ـ ١٩٤٩: دراسة وثائقية**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٦.

ـــــ. **الولايات المتحدة والمشرق العربي**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨. (عالم المعرفة؛ ٤)

الموافي، عبد الحميد محمد. **مصر في جامعة الدول العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.

موريس، جيمس. **الملوك الهاشميون**. بيروت: المكتب العالمي للتأليف والترجمة، [د. ت.].

الموسى، سليمان. **أيام لا تنسى: الأردن في حرب ١٩٤٨**. عمّان: مطبعة القوات المسلحة الأردنية، ١٩٨٢.

ـــــ . **تأسيس الإمارة الأردنية، ١٩٢١ ـ ١٩٢٥**. ط ٢. عمان: منشورات دائرة الثقافة والفنون، ١٩٧٢.

نخبة من السوريين. **كلمة السوريين والعرب في مشروع سورية الكبرى**. دمشق: [د. ن.]، ١٩٤٧.

نسيبة، حازم. **تاريخ الأردن المعاصر ما بين عامي ١٩٥٢ ـ ١٩٦٧**. عمّان: منشورات لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٢.

النشاشيبي، ناصر الدين. **ماذا جرى في الشرق الأوسط؟**. ط ٢. بيروت: منشورات المكتب التجاري، ١٩٦٢.

ـــــ . **من قتل الملك عبد الله؟**. الكويت: منشورات الأنباء، ١٩٨٠.

النص، عزة. **الوطن العربي: الاتجاه السياسي والملامح الاقتصادية**. دمشق: دار اليقظة للتأليف والنشر، ١٩٥٩. (دراسات عربية)

نوار، عبد العزيز سليمان. **وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث، ١٥١٧ ـ ١٩٢٠**. بيروت: جامعة بيروت العربية، ١٩٧٤.

نوفل، سيد. **العمل العربي المشترك: ماضيه ومستقبله**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٣.

هلال، علي الدين. **أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٢)

هيكل، محمد حسنين. **العروش والجيوش: قراءة في يوميات الحرب**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩. ٢ ج.

ج ١: **كذلك انفجر الصراع في فلسطين ١٩٤٨ ـ ١٩٩٨**.

ج ٢: **أزمة العروش، صدمة الجيوش**.

ـــــ . **العقد النفسية التي تحكم الشرق الأوسط**. القاهرة: الشركة العربية للطباعة والنشر، ١٩٥٨.

وثائق سورية الكبرى. القاهرة: مطبعة دار إحياء الكتب العربية، ١٩٤٦.

وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيوني، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩. جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالي. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨. (سلسلة الوثائق الأساسية والعامة؛ ١)

الوثائق الهاشمية: أوراق الملك عبد الله بن الحسين. عمّان: جامعة الدول العربية، ١٩٩٤.

وزارة الأنباء اللبنانية. **قضية الحزب القومي**. بيروت: الوزارة، ١٩٤٩.

وليمز، سيتون. **بريطانيا والدول العربية: عرض للعلاقات الإنجليزية العربية (١٩٢٠ ـ ١٩٤٨)**. ترجمة وتعليق أحمد عبد الرحيم مصطفى؛ مراجعة أحمد عزت. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٢.

وهبة، حافظ. **خمسون عاماً في جزيرة العرب**. القاهرة: البابي، ١٩٦٠.

وولف، جان. **يقظة العالم العربي**. بيروت: منشورات المكتب التجاري، ١٩٦٠.

يحيى، جلال. **العالم العربي الحديث**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٥.

يوسف، حسن. **القصر ودوره في السياسة المصرية، ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢: مذكرات حسن يوسف**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٢.

اليونس، عبد اللطيف. **شكري القوتلي: تاريخ أمة في حياة رجل، ١٩٠٨ ـ ١٩٥٨**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٨.

دوريـات

آخر دقيقة (دمشق): ٥/ ٢/ ١٩٤٧.

آخر ساعة (القاهرة): ١/ ٢/ ١٩٤٦؛ ٨/ ٢/ ١٩٤٦؛ ١٥/ ٢/ ١٩٤٦، و٢٦/ ٣/ ١٩٤٦.

أخبار اليوم (القاهرة): ١٦/ ١٠/ ١٩٤٥.

الأخوان المسلمون (القاهرة): ٣٠/ ١١/ ١٩٤٦، و٧/ ١٢/ ١٩٤٦.

الأردن (عمّان): ٣٠/ ١/ ١٩٤٩.

الأساس (القاهرة): ٢٣/ ٦/ ١٩٤٩؛ ٩ ـ ١٠/ ١/ ١٩٥٠؛ ٢٤/ ١/ ١٩٥٠؛ ٢٦/ ١/ ١٩٥٠؛ ٥/ ٢/ ١٩٥٠؛ ٢٧/ ٣/ ١٩٥٠، و٢٩ ـ ٣٠/ ٣/ ١٩٥٠.

الإصلاح (حلب): ٢٧/ ١١/ ١٩٤٦.

الإنشاء (دمشق): ٣/ ١٢/ ١٩٤٦.

الانقلاب (دمشق): ٤/ ٧/ ١٩٤٩.

الأهرام (القاهرة): ١٣/ ٢/ ١٩٤٥؛ ٤/ ١/ ١٩٤٧؛ ١٢ ـ ١٣/ ١/ ١٩٤٧؛ ١٥/ ١/ ١٩٤٧؛ ١٧/ ١/ ١٩٤٧؛ ٢٠/ ١/ ١٩٤٧؛ ٢٥/ ١/ ١٩٤٧؛ ٣ ـ ٤/ ٢/ ١٩٤٧؛ ٦/ ٢/ ١٩٤٧؛ ٩/ ٢/ ١٩٤٧؛ ١٣ ـ ١٤/ ٢/ ١٩٤٧؛ ١٩/ ٢/ ١٩٤٧؛ ٣١/ ٣/ ١٩٤٧؛ ٤/ ٥/ ١٩٤٧؛ ١٢/ ٥/ ١٩٤٧؛ ١٤/ ٥/ ١٩٤٧؛ ١٦/ ٦/ ١٩٤٧؛ ٢٨/ ٨/ ١٩٤٧؛ ٣٠ ـ ٣١/ ٨/ ١٩٤٧؛ ١ ـ ٢/ ٩/ ١٩٤٧؛ ٥/ ٩/ ١٩٤٧؛ ٧/ ٩/ ١٩٤٧؛ ١٢/ ٩/ ١٩٤٧؛ ١٥/ ٩/ ١٩٤٧؛ ٣٠/ ٩/ ١٩٤٧؛ ٢/ ١٠/ ١٩٤٧؛ ١٠/ ١٠/ ١٩٤٧؛ ٤/ ١١/ ١٩٤٧؛ ٢٨/ ١١/ ١٩٤٧؛ ٢٦/ ١٢/ ١٩٤٧؛ ١٣/ ١٢/ ٤/ ١٩٤٨؛ ١٠/ ١٢/ ١٩٤٨؛ ١٢/ ١٢/ ١٩٤٨، و١٧/ ١٢/ ١٩٤٨.

الأيام (دمشق): ٤/ ٧/ ١٩٤٩.

بردى (دمشق): ١٦/ ٩/ ١٩٤٧.

البعث (دمشق): ٢٩/ ١١/ ١٩٤٦.

البلاد السعودية (مكة المكرمة): ١/ ٩/ ١٩٤٧، و٧/ ٩/ ١٩٤٧.

البلاغ (القاهرة): ٦/ ١/ ١٩٤٧؛ ١ ـ ٦/ ٢/ ١٩٤٧؛ ٨/ ٢/ ١٩٤٧؛ ١٣/ ٢/ ١٩٤٧؛ ٢/ ٣/ ١٩٤٧؛ ١/ ٩/ ١٩٤٧، و٣/ ٩/ ١٩٤٧.

البلد (دمشق): ١/ ١٢/ ١٩٤٦، و٥/ ٢/ ١٩٤٧.

الجلاء (اللاذقية): ٣٠/ ١١/ ١٩٤٦.

الرابطة العربية (القاهرة): ١٤/ ٩/ ١٩٤٦؛ ٢٦/ ١٠/ ١٩٤٦؛ ٣٠/ ١١/ ١٩٤٦؛ ٦/ ١٢/ ١٩٤٦؛ ٢٥/ ١/ ١٩٤٧؛ ١/ ٢/ ١٩٤٧؛ ١٥/ ٢/ ١٩٤٧؛ ٢٢/ ٢/ ١٩٤٧؛ ٢٨/ ٣/ ١٩٤٧، و٢٧/ ٤/ ١٩٤٧.

روز اليوسف: ٢٦/ ١١/ ١٩٤٧؛ ٦/ ١٠/ ١٩٤٨، و٨، ١٥، ٢٢ و٢٩/ ١٢/ ١٩٤٨.

الزمان (القاهرة): ٢/ ٥/ ١٩٤٩؛ ١٨/ ٥/ ١٩٤٩؛ ٢١/ ٥/ ١٩٤٩، و٢٧/ ٦/ ١٩٤٩.

السياسة (القاهرة): ١٨/ ٦/ ١٩٤٩، ٢٣/ ٦/ ١٩٤٩؛ ٢٨/ ٦/ ١٩٤٩؛ ٩/ ٧/ ١٩٤٩؛ ١٥/ ٨/ ١٩٤٩، ٢٠/ ٨/ ١٩٤٩، و٢٥/ ٨/ ١٩٤٩.

صوت العرب (القاهرة): ٤/ ٤/ ١٩٤٩.

طربين، أحمد. «عبد العزيز آل سعود: منشئ دولة وباعث نهضة.» **دراسات الخليج والجزيرة العربية** (جامعة الكويت): العدد ٢٧، تموز/ يوليو ١٩٧٦.

طلعت، محمد خيري. «السياسة الأمريكية والبريطانية تجاه الأردن، ١٩٥١ ـ ١٩٥٢.» **التاريخ والمستقبل** (كلية الآداب، جامعة المنيا)، العدد ٢، تموز/ يوليو ١٩٩٩.

ـــــ. «العلاقات السورية ـ الأمريكية، ١٩٤٩ ـ ١٩٥٤.» **التاريخ والمستقبل**: العدد ٢، تموز/ يوليو ١٩٩٩.

العاصي (حماه): ١/ ١٢/ ١٩٤٦.

عبد العال، سيد محمد. «العراق وأمين عام الجامعة العربية (عبد الرحمن عزام)، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢.» **مجلة كلية الآداب بقنا** (جامعة جنوب الوادي): العدد ١١، ٢٠٠١.

العهد (بيروت): ٣٠/ ٤/ ١٩٤٦.

فرسخ، عوني. «حول التاريخ والهوية في الوطن العربي (القسم الأول).» **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٤٩، آذار/ مارس ١٩٨٣.

القبس (دمشق): ٢٢/ ١١/ ١٩٤٦؛ ٢٤/ ١١/ ١٩٤٦؛ ٢٨/ ١١/ ١٩٤٦؛ ٢٨/ ٥/ ١٩٤٧، و٥/ ٧/ ١٩٤٩.

الكتلة (القاهرة): ٤/ ٣/ ١٩٤٧.

الكفاح (دمشق): ٤/ ١٢/ ١٩٤٦.

اللواء (بيروت): ٣٠/ ١١/ ١٩٤٦.

المصري (القاهرة): ٢٥ ـ ٢٧/ ١١/ ١٩٤٦؛ ١/ ١٢/ ١٩٤٦؛ ٦/ ٦/ ١٩٤٩؛ ٢٤ ـ ٢٥/ ٨/ ١٩٤٩؛ ٣ و٢٣/ ١/ ١٩٥٠، و٣٠/ ٩/ ١٩٥٠.

مصطفى، أحمد عبد الرحيم. «مشروع سورية الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية.» **حوليات كلية الآداب** (جامعة الكويت): السنة ٥، العدد ٢٣، ١٩٨٤.

المصور: ٢٩/ ٨/ ١٩٤٧؛ ٥ و١٢/ ٩/ ١٩٤٧، و١٧/ ١٠/ ١٩٤٧.

«مضبطة الجلسة الرابعة لمجلس النواب اللبناني.» **الجريدة الرسمية** (لبنان): ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٦.

«مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب السوري.» **الجريدة الرسمية** (سورية): ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٦.

المقطم (القاهرة): ٨/ ٢/ ١٩٤٦؛ ١٣ ـ ١٤/ ٢/ ١٩٤٦؛ ٢٣/ ١٠/ ١٩٤٦؛ ١/ ١١/ ١٩٤٦؛ ٢٠/ ١١/ ١٩٤٦؛ ٢٦ ـ ٢٩/ ١١/ ١٩٤٦؛ ١٤/ ١٢/ ١٩٤٦؛ ٢٣/ ١٢/ ١٩٤٦؛ ٢٥/ ١٢/ ١٩٤٦؛ ٢٧/ ١٢/ ١٩٤٦؛ ١٥/ ١/ ١٩٤٧؛ ٣/ ٢/ ١٩٤٧؛ ١٩/ ٢/ ١٩٤٧، ٢٥ ـ ٢٦/ ٨/ ١٩٤٧؛ ٣٠/ ٨/ ١٩٤٧؛ ٢٢/ ٩/ ١٩٤٧، و٢٣/ ١٢/ ١٩٤٧.

النداء (بيروت): ٢٧/ ١٢/ ١٩٥٠.

النداء (حلب): ٢٦/ ١١/ ١٩٤٦، و٣/ ١٢/ ١٩٤٦.

النصر: ١/ ١٠/ ١٩٤٧؛ ٨/ ٥/ ١٩٤٩؛ ٢٣/ ٦/ ١٩٤٩، و٤/ ٧/ ١٩٤٩.

النهار (بيروت): ٢٧/ ١٠/ ١٩٤٥؛ ٢٤/ ٤/ ١٩٤٦، و٢٦/ ٤/ ١٩٤٦.

الهدف (بيروت): ٢٤/ ٤/ ١٩٤٦.

اليقظة (دمشق): ٥/ ٢/ ١٩٤٧.

ندوات ومؤتمرات

جامعة الدول العربية: الواقع والطموح. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٩.

رسائل وأطروحات

أبو دية، سعيد. «عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، ١٩٥٣ ـ ١٩٧٤.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٢).

الخربوطلي، أميرة محمد كامل. «العلاقات المصرية التركية من ١٩٥٢ ـ ١٩٧١م.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٩).

الرفاعي، رياض. «مصر ومشروعات الوحدة العربية، ١٩٣٩ ـ ١٩٥٨.» (أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب، ١٩٩٤).

ريان، حسن عبده. «دور إمارة شرق الأردن في السياسة العربية، ١٩٣٩ ـ ١٩٥١.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٧٣).

السيد، محمد توفيق حامد. «العلاقات السعودية الأمريكية، ١٩٣٣ ـ ١٩٥٢.» (رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٨٠).

الشواورة، عبد السلام خليفة. «العلاقات السياسية الأردنية العراقية من ١٩٢١ ـ ١٩٥٨.» (رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٨٧).

صالح، غانم محمد غانم. «العراق والوحدة العربية بين ١٩٣٩ ـ ١٩٥٨.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٥).

الضمور، خالد محمد عابد. «العسكريون والحكم في سورية، ١٩٤٩ ـ ١٩٥٨.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، ١٩٨١).

عبد الباقي، محمد عبد الحميد. «العلاقات السياسية بين السعودية وشرق الأردن: من الاعتراف المتبادل حتى إعلان قيام المملكة الأردنية الهاشمية، ١٩٣٣ ـ ١٩٤٦.» (أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب، القاهرة، ٢٠٠٣).

عرفة، عبد العظيم حسن مرسي. «العلاقات العربية السوفييتية: دراسة حالة عن السياسة السوفيتية تجاه العراق ١٩٥٨ ـ ١٩٦٨.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣).

العطار، حسين إبراهيم. «العلاقات البريطانية السعودية، ١٩٤٥ ـ ١٩٧١.» (أطروحة دكتوراه، جامعة طنطا، كلية الآداب، ١٩٩٦).

عيسى، بسيمة محمد. «تطور الحركة الوطنية في سورية من ١٩٣٦ ـ ١٩٤٦.» (رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، ١٩٨٢).

مصالحة، محمد. «سياسة المملكة الأردنية الهاشمية تجاه القضية الفلسطينية، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٧.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٢).

يونس، سيد محمد. «المملكة العربية السعودية وسياستها الخارجية، ١٩٢٤ ـ ١٩٥٣.» (رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٥).

٢ ـ الأجنبية

Books

Frye, Richard Nelson. *The Near East and the Great Power.* New York: Harvard University Press, 1951.

Glubb, John Bagott. *A Soldier with the Arabs.* London: Hodder and Stouchton, 1957.

_____. *The Story of the Arab Legion.* London: Hodder and Stouchton, 1948.

Gomaa, Ahamed M. *The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter-Arab Politics, 1941 to 1945.* London: Longman, 1977.

Haddad, George Mer'i. *Fifty Years of Modern Syria and Lebanon.* Beirut: Dar Al-Hayat, 1950.

Hourani, Albert Habib. *Syria and Lebanon: A Political Essay.* London: Oxford University Press, 1954.

Kaufman, Burton I. *The Arab Middle East and the United States:Inter-Arab Rivalry and Superpower Diplomacy.* New York: Twayne Publishers; London: Prentice Hall International, 1996. (Twayne's International History Series; no. 15)

Khadduri, Majid. *Independent Iraq: A Study in Iraqi Politics Since 1932.* London: Oxford University Press, 1951.

Khalil, Mohammed. *The Arab States and the Arab League: A Documentary Record.* Beirut: Khayats, 1965. 2 vols.

Kirk, George Eden. *The Middle East, 1945-1950.* London: Oxford University Press, 1954.

McLoughlin, Leslie. *Ibn Saud: Founder of a Kingdom.* London: Macmillan, 1993.

Ministère des affaires étrangères. *Rapport à la société des nations sur la situation de la Syrie et du Liban.* Beyrouth: Républiqe Francaise, 1924.

Muslih, Muhammed Y. *The Origins of Palestinian Nationalism.* New York: Columbia University Press, 1988. (Institute for Palestine Studies Series)

Nevo, Josef and Ilan Pappe. *Jordan in the Middle East: The Making of Pivotal State, 1948-1988.* London: Frank Cass, 1994.

Ovendale, Ritchie. *The Longman Companion to the Middle East Since 1914.* London: Longman, 1992. (Longman Companions to History)

Pipes, Daniel. *Greater Syria, the History of an Ambition.* New York: Oxford University Press, 1990.

Porath, Yehoshua. *In Search of the Arab Unity,1930-1945.* London: Frank Cass, 1986.

Salibi, Kamal. *The Modern History of Jordan.* London: I. B. Tauris, 1993.

Shwadran, Benjamin. *Jordan, a State of Tension.* New York: Council for Middle Eastern Affairs Press, 1959.

Sluglett, Peter and Marion Farouk-Sluglett (eds.). *The Times Guide to the Middle East: The Arab World and its Neighbours.* London: Times Books, 1996. 2 vols.

William, Cleveland L. *A History of the Modern Middle East.* Boulder, CO: Westview Press, 1994.

Wilson, Mary Christina. *King Abdullah: Britain and the Making of Jordan.* Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1989. (Cambridge Middle East Library)

Ziadeh, Nicola A. *Syria and Lebanon.* London: Ernest Benn Limited, 1957. (Nations of the Modern World)

Periodicals

Foreign Relations of the United States: vol. 4, 1943; vol. 5 1947, and vol. 6, 1949.

Khadduri, Majid. «Constitutional: Development in Syria.» *Middle East Journal*: vol. 5, 1950.

Morris, Benny. «Operation Dani and the Palestinian Exodus from Lydda and Ramle in 1948.» *Middle East Journal*: vol. 40, no. 1, Winter 1986.

Porath, Yehoshua. «Abdallah's Greater Syria Program.» *Middle Eastern Studies*: vol. 20, January 1984.

فهـــــرس

ـ أ ـ

- ح -

- خ -

- د -

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ض -

- ط -

- ع -

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -